حاشیه بر مفتاح سکاکی

التوابع كل ثان معرب باعراب سابقه من جهة
اعراب والبناء اول تذكيد
ب امر تذكر حرانبد

ب تيمنا وبه كان

الذين امنوا وعملوا الصالحات

حاشیه بر مفتاح معانی

بسم الله الرحمن الرحيم

خير خبر توشح به صدر الكلام واحسن حديث ترشح المتقين المقام حمد الله
الذي خلق الانسان علمه البيان واتم له الاحسان فالهمه التبيان جعل
منه الفصاحة مفتاحا لفتح باب النجاح والدراية مصباحا للتهدي الى
اسباب الفلاح ثم الصلوة على اشرف من انتسله من سلالة عدنان وافضل من
استودعه فصاحة البيان وسماحة البنان ارسله باصح الايات واوضح البينات
وخصصه بافصح اللغات واتم البلاغات واتبعه بكتاب اعجز مصاقع الفصحاء
ممن تشادق في خلال الروح واخرس شقاشق البلغاء ممن يتقذ باللسان
اللقاح وايده باصحاب الذين احرزوا قصبات السبق في مضمار البلاغة وبرزوا
عند التفاضل في صدق البيان والفصاحة فجاء زمانه الذي بعث فيه
خير زمان ولسانه الذي انطقه به خير لسان وكتابه الذي انزل عليه
خير واصحابه الذين ترنم به خير اصحاب   فقد نقحني وبالتشوف كتاب
بتتبع الخواص لتراكيب البلغاء وايراد المعاني بالاساليب المختلفة الانحاء وصدق
الهمة على التوصل الى تتبع مراسم البلغاء والتوسل الى معرفة مناظم الفصحاء
والعكوف على استكشاف اسرار العربية واستطلاع فرائدها واستجلاب الخوض في
غمارها والغوص على فوائدها وابريت الصبغة في استنهاض الرجل والخيل الى
نظم فصولها وابوابها وضبط عللها واسبابها واستيفاء الليل والنهار في
طلابها من مستغرقها وما بها احفظ كل نادرة سمعتها من الفصحاء في نواديها

[illegible]

مجالس

مجالسها او صدرت من البلغاء في بواديها ومرابعها ما اطلعت على كتاب غريب الا
التقطت رعايته ولا سمعت نادبة ريبا الا اخذت غايته وبعد انقراض علماء
فن البيان المطلع على نكت نظم القرآن وانقراض مدة عامة من الزمان وانتهاء
مدده بتعاقب الحدثان ما بقي من فنهم الا رسم وتذهب هباء جديدا ويطير رباعية
يؤذن بها بالطمس يقرأ وعليها كان لم تغن بالامس بديع بحت على اللسان
ويطرح في زوايا الهجران بحيث لا يسمع من احد فيه همسا ولا يبصر من شخص تحلة
به نسيا الا ان الله سبحانه فداه وبرهني ان نفضت عليه لمتي ونهضت اليه بهمتي
والهمني ان انفقت على النظر فيه شبابي وتحسن شطر مطلبه وكالمي وليلت فيه
من عمري سنين وقضيت في صدده السنين وقد سبق الوعد بالتماس بعض
اعاظم الفضلاء وافاضل العلماء ان اصرف عنان القلم الى تعليق حواشي على
كتاب الكشاف والتوفيق من ورفه والاصدقاء واصمل الفاضل من ارقانه
والفاضل من ساعته واربته فنزاته وارفته ولجاته انجح القسم الثالث من لشرح
مفتاح العلوم للحبر العلامة ابي يعقوب سراج الملة يوسف بن محمد
السكاكي تغمده الله بغفرانه فعندما تتبعت على ضلاله الغالطة الرافقة ورقة
معانيه السائغة كله المهرة المتعنتين ونظرت بحسن عباراته الانيقة والطف
اشاراته الرشيقة التي السحرة المفلقين تراه المبرز في لطائف العربية و
البيان في الفنون الادبية ولكن ساس قد اجتنى في تجريده وترنح وتبدع
في النفه وشرح لم يال جهدا في تاسيس تبيان المبنيات ورفع القواعد من فن
البيان وتمهيد الاصول في العلمين المختصين بالقرآن على تناسق مبانيها وتشابه
وتجاذب المرادف وتجاوبها ناظرا بعضها الى البعض متناصرة آخذا بعضها
بيد البعض متجاورة ولو لم يكن منه الا التوقف على مناهج التركيب والتأليف

والتعريف لمدارج الترتيب والترصيف لكني فكيف وفي كل سطر منه عقد من الدرر وفي كل لفظ منه روض من المنى الى فوايد لا يدركها الاحصاء ولا يحصرها الاستقصا ولذا صار مقبول الخواطر والطباع نادرها ومستحسن النواظر والاسماع عرايضها وقد وهبت له شطرا من عمري وجعلت اجالة الفكر في عرا منه دهري واعتقدت من الاخوان وفوج من الخلان اني ارتقيت في مراتب معانيه ودرجات الالمامه بمبانيه مرتقى لم يبلغه احد ممن يوثق به ويعول عليه واطلعت على كنوزات خفايا ومخزونات سرايره على نهج لم اسبق اليه ولم ازاحم عليه فجاوالوامني انجاز الموعود من المفتاح حين رأوني اخذت في بذل المجهود لحواشي الكشاف لكن لم اجد نفسي حركة نشيطة بل صرت مستثبطة لما رأيتني قد اخذت السن من قوائي وقد ذهب مع المركب هوائي ومنائي ممنيت على الوعد شهورا وسنين ويجددني مدا ورة السنون وقد اذن الكثير بالرحيل ولم يبق منه الا القليل وجاز ان يفوت المكتب المترقب لامر المعيب وصار الامام ان اسرع مفتاح الفلاح واسرح النظر في طريق النجاة والنجاح مع ما منيت به من انقراض من كنت اراجعه من الفضلاء الذين تضمنت في هذا الباب خطام والاذكياء الذين تتبعت في مناديته مداهم ومن مفارقة الاخوان الذين كان الواحد منهم يسمع مني الكلمة فيضمنها على راسه ويعض عليها باضراسه ويكسها صميم فواده ويلقيها على مباشر ناظره بسواده فكررت في الحاجة وأكدوا الاقتراح واصروا على الطلب اصرارا وصدقوا الرغبة سرا وجهارا وتوسلوا الي بمن لا يمكن من الوداد اجابة دعوته وافاضة طلبته من اعزة الاحباء واجلة الاخلاء وذوي البصيرة لعلياء في الارتقاء الى درج الثناء فاخذت في شرح له يتضمن تفصيل مجملاته وتبيين معضلاته وكشف استاره عن اسراره ورفع اللثام عن افكاره ووصل الفاظه بمعانيه وربط وتشييد قواعده وتسديد مبانيه مع تهذيب الكلام وتنقيح وترتيب ثم وتوضيح مقتبسا الى

الى النكت المودعة خلال عباراته والمعتبر المدرجة انغاء اشاراته سالكا مسلك الا يجاز والاقتصار تاركا مذهب الاطناب والاكثار سابقا الكلام على وجه يضمحل معه الشبه وينداح الاعتراضات وينحل العقد ويرتفع الاشكالات ويبدو ضالته على الطالب ينطق ببغيته كل راغب وينطوي تاديه المنار المقاصد تحت سلس الالفاظ العذبه الموارد مع تكاثر اللطايف والنقوش بمحاسن الحلل والعرايس مما لم تنت على طول الاعصار بحزونة وعن الاذاعة والاشاعة مصونة بتقريب انفتح لها الاسماع ويحتضن عندها الطباع ويرتاح لها النفوس وينشرح لها الصدور ومن نفحات على غيابا تنعقد بها ومزايا تتعلل وعجايب الانظار الصحيحة والافكار القريحة استنبطتها مما لم يقرع الاسماع ولم يالف الطباع ولم يرقمها الاوراق وانا اسال الله تعالى ان يجعلني ممن سيته الصدق وبغيته الحق ولعوذ به ان ادعي لا اهله واسدد فوائد الحكمة وارجو ان يجعلني الساعة بهذه الفوايد والامانة لتلك الفوايد اشتغلا ومن القلوب السليمة واستحبابا من النفوس الكريمة ثم لاحياء بالملام من اللبام الارغاد والعناد من الغيام الحساد وما له الله اتضرع في ان يهديني سبيل الرشاد ويهديني في سبل الصواب والسداد وان يجعل ما اعانته وسيلة اللقاء في المعاد وما انا بنيه ذريعة الى نيل الدرجات يوم التناد فهو الهادي الى سواء السبيل وحسبنا الله ونعم الوكيل

ولعرها الارؤس

بسم الله الرحمن الرحيم

والاعتصام بكرمه العميم لك اللهم الحمد والمنة وعلى رسولك واصحابه الصلوة والتحية ومنك الاستعانة وبك التوفيق وعليك التوكل واليك التفويض

القسم الثالث رتب الكتاب على ثلاثه اقسام الاول في علم الصرف الثاني في علم
النحو الثالث في علمي المعاني والبيان ويتبعه علم الحد والاستدلال وعلمي العروض والقوافي
ودفع المطاعن عن القران وقد ذكر في صدر الكلام الكتاب ان تمام علم الصرف بعلم
الاشتقاق رجعلها في قسم واحد لمختلط المسايل وان تمام علم النحو بعلمي المعاني والبيان
فاوردهما قسما على حده فهي عده اقسام الكتاب وذلك لان الاشتقاق جزء من الصرف
او شبيه به وكذلك المعاني والبيان من النحو لجنسه الشامل بالاسم والحد والغرض
والموضوع والمسايل والتدريب ولكونهما التمه وزين في علم العربيه والمرجع في فضل
الكلام ورايا به التي بها يترقى الى حد الاعجاز ومعنى كونهما تمام علم النحو انهما ليحصل
له الترجيح والمقصود الاصلي في الغرض واما الاستدلال والعروض فالتنبيه الى المعاني
والبيان فلان في الاتحاد بها الاشتقاق من الصرف ولانه الاستقلال كما المعاني والبيان
من النحو فجعل امرهما بين بين بان لم تدرجهما فيهما ولم يذكرهما في قسم على حده بل
في ضمن الاشعار بنوع خصوصية فزاد في خاتمة فقال بعد الفصلين الكلام في تكمله علم
المعاني وهو تتبع خواص تراكيب الكلام في الاستدلال يعني ان الفن الاول من الغرض
من علم المعاني هو الكلام في الشعر الفن الثاني جعله مما يدفع المطاعن ولشدة اتصال
الاستدلال بعلم المعاني جعله تكمله له وجعل تتمة الغرض منه لما ان الغرض منه
التوصل الى تعرف مقامات الكلام معنا والعمدة في ذلك هو القران المعجز وقد
طعن فيه جماعة من الجهال لكم مطاعن بعضها يتناقض بعضها على علم النظم فناسب ان
يجعل من تتمة الغرض ولما ان البيان شعبه من المعاني على ما سيجي جعل اللاحق
تارة من تتمة العلمين وتارة من تتمة المعاني من الكتاب فيمن لم يحقق
الحال من المبتدا ولا حدث الموصل في السبقه مالمن الفضيح في الطرف الاخر
نعم جعلنا اعني في علمي المعاني والبيان وزيادته الاختصار والاذكار والاطالة
ماعسى

توقيف

ماعسى نبينه على الا يخفى ما في صدر الكلام ان الاقسام للكتاب نفسه او للمتن
منه او جملة او فن او متعلق له او نحو ذلك ولهذا النوع من بعد المعهد و دهم الا
مثاله اعاد الجنس ولم يقل واما القسم الثالث فمشتمل على مقدمته وفصلين كما
في قسم الصرف وكلمة في على نبينه مثل لتبه ما بين اللفظ والمعنى بمثل اشبه الظرفيه
مثال هذه المسئلة في كتاب كذا وهذا الكتاب في علم كذا وهذه الابيات في خيم المعنى
وهذه القصيده في مدح فلان وقد نبه على رجوع معناها الى معنى اللام بان
قال فصلان لضبط معاقد بها فان الفصل الاول في ضبط معاقد علم المعاني
ومن لم تعرف سر اللفظ والمعنى ولم يعرف ان الكتاب او القسم منه او الفصل
او المقدمه هو عبارة عن المخصوصه المرتبه المسوقه لبيان المعاني والاغراض المقصوده
منه قال ما شاء واما ظرفيه القسم للمقدمه والفصلين فظاهرة لان الكل
مشتمل على كل جزء وان كان نفس مجموعها فلذا قال وفيه مقدمته عطفا
على ما قبله من الجملة الاسميه او الظرفيه فان قيل شبه ظرفيه الكلام
للمعنى ظاهر حتى شاع ان الالفاظ اوعيه المعاني وقوالب لها وبمنزلة الكسوة
والحله وكذا ظرفيه المعنى للفظ من جهة كونه مما لا يمكن الاخذ بجوانبه بحيث لا
يخرج طرف منه اللفظ من طرف من المعنى حتى شاع ان الكلام في معنى كذا
والكتاب في علم كذا لكن ما وجه ظرفيه الكلام الذي هو الجزء للكلام الذي
هو الكل كما شعر به قوله الفصل الاول في ضبط معاقد علم المعاني والكلام
فيه قلنا الاوجه انه عطف على المعاني فلا يحتاج في ضبط الكلام فيه ولو سلم فهو
على معناه المصدري اي في التكلم فيه فيؤول الى ظرفيه المعاني والاغراض
للالفاظ ولو سلم فهي مثله في الجزء طرفا الاختصار والاستقرار لشبه المحليه
كما تنبه له في ظرف الكتاب وتامل في المسئلة الكتاب اسم لطائفه

المعنى

مخصوصة من كلامه تتقدم الشروع في المقاصد لبيان ما له نوع تعلق بالعلم كحده
وموضوعه وغايته ومنفعته ووجه الاحتياج اليه وترتيب ابوابه وتصورات موضوعه
وتصديقات يبتني عليها تحقيق المسائل ونحو ذلك بحسب قصد المؤلف ولما كان المعاني
والبيان علمين مختلفين بالموضوع والمسائل متحدين من جهة التعلق بالنظم
باداء اصل المعنى والاختصاص بامر البلاغة والاعجاز ذكرهما بلفظ المثنى و
لم تقل في علم المعاني والبيان او علم المعاني وعلم البيان وكذا الحد بخلاف الغرض فانه
فيهما واحد وهو التوصل الى معرفة معاني الكلام حقيقة على ما صرح به في ا
البيان فافرده ثم اشار في ترتيب العلمين الى تفضيل وتعيينه بالنسبة الى كل منهما
والمراد بالحد المعرف الجامع المانع كيف ما كان وبالغرض ما يترتب على الشيء
من حيث يقصد ويطلب وجعلهما في المقدمة اذ يحصل بالحد الاحاطة بجهة الوحدة
التي باعتبارها صارت المسائل الكثيرة علما واحدا فيامن الطالب فوات ما يعنيه
والاشتغال بما لا يعنيه وبالغرض يخرج الباطل عن العبث في الاشتغال ويعرف
ان العلم هل هو من حاجته فيحصل اولا فيهمله والمراد بالمقدمة ما يتصل به المقاصد
ويرتبط الشروع بها ارتباطا بالمعنى يجري مجرى الاجزاء منها فلذا جعلها عبارة عن الحد
والغرض والمبادي وهو جعلها في المفصلين ملفوفة في ترتيب المسائل المعتبر عنها
بالكلام في العلمين وجعل الحد والغرض في المقدمة كونهما خارجين والامام الرازي
يجعل في كتبه ضبط معاقد العلم عبارة عن تعيين عمدة مباحثه وتحصيلات مسائله
وكلام المصنف ينطبق على ذلك جدا ويجعل القسم الثالث مقدمة وتفصيل بطلب
ان مناسب الاستدلال والرد ودفع المطاعن من المفصلين واستثنا
الكلام في العلمين على ما قال في آخر المعاني اذ تقيينا الوطر مما يحتاج به استانفنا
الافتتاح بالغرض للعلمين المقدمة على حد المنزل لقربه واعلم اشارة الى

شدة

شدة الاعتناء بمعرفة المعاني وعلم المعاني من الاضافة البيانية كشجر الاراك لدلالة
قوله علمي المعاني والبيان على ان اللقب هو المعاني لا علم المعاني كعبد الله العلم
الآن يحمل على ما حذف على هو المضاف في الاصل كما يقال رمضان مع
ان العلم هو شهر رمضان والتتبع الاتباع شيئا فشيئا والمراد المرتبة الحاصلة
من تتبع جزئيات تراكيب البلغاء بل الاصول والقواعد والملكة المبنية على
ذلك كما قال في موضع ابتني علم المعاني على التتبع لتراكيب الكلام وقواعد
وقواعد وفي آخر المعاني انه معرفة صياغات المعاني ولا استبعاد للمجاز في
التوصيف عند ظهور القرينة وتحريم الحكم وحصول البينة على الكلمة ربي
ابتناء علم المعاني على التتبع لاحتياج معرفة الله ومعرفة العرب للحذاق من
الحذاق اذ لا يقال لهما العرب علم المعاني وخواص التركيب هي الخصوصيات
والكيفيات التي يعتبر في المعاني اولا ثم يؤدي بالالفاظ على حدها على ما
قال الشيخ عبد القاهر انها التي تخص باسم النظم والخواص والمزايا
تتفاضل الكلام ويتحقق الاعجاز وعليها يطلق اسم الفصاحة والبلاغة
والبيان وما شاكل ذلك وافادة المعنى ايصاله الى الفهم بحيث يحصل
والدلالة هي الكون بحيث يوصل واسنادها الى التركيب لكونه السبب والا
له والظرف اعني في الافادة في موقع الحال من خواص اي حال كونه
الخواص كائنة في الافادة يعتبر منها متعلقة بها وبهذا القدر ينطبق
الحد ويحصل الاحتراز عن سائر العلوم مما لا يتعلق باحوال اللفظ او
باحوال المفردات وبما من حيث الادية للغة او الهيئة كالصرف او بحال
التركيب اعرابا كالنحو او اختلاف دلالة في الوضوح والخفاء كالبيان ثم ما دل
او راج البديع في علم المعاني على وجه لتمر يكون معرفة انه من قبيل اللواحق

والتراكيب فيطلق على الخواص ما يتصل بالتراكيب اي يعرض لها تبعا لما هو المقصود
الاصلي او بالخواص يعني يلحق بها ويعتد بخصوصياتها من الاستعمال ورفع وهو
الاستحسان الواقع في كلام البلغاء حقيقة منهم او قصدا الى اغراض لم يتعلق
بذلك كما والاضاحك والغزليات والتعريض بالغير والحكايات فنبه بها
صاحب المعاني احترازا عن مثلها المرتبة الشعوم في الطلب ولنا في مثلها في موضعها
اولها انها قد يشتمل على مستحسنات كما سئل بن الخطاب عن حضرة حول القصا
فقال يجزي في ضرهذا بانام فوائد كثيرة وآخر في الكتاب مباحث البديع
عن علم البيان لجلاله قدره ودخوله في حد البلاغة وشدة اتصاله بالمعاني
بحيث صار كشعبة منه لا ينفصل عنه الا بزيادة اعتبار ولا كذلك له البديع
وازاد رحمه بنيه لدنو محله عن ان يجعل علما براسه ثم نبه على الغرض من علم
المعاني بقوله لتحرز مستعلقا بتتبع وليس المعنى انه يجب ان يكون هو في مقصد
ملاحظا المقصود الاحتراز من الخطاء محتملا لهذا المعنى بل فاصلا لما يحصل
به ذلك وينصف منويا لاحتراز حتى لو كان مقصد الافتقار وعيا ناليف الكلا
البليغ او اشتمال النفس بذلك او احراز تلك الملكة والفضيلة او نحوه
مات الكلام صفتها على ما صرح به المصنف او ما يردي هذا المعنى كان
تبعه للاحتراز ولم يقل لتحرز بها اي بالخواص او به اي بالتتبع والرفعة
غيرها على ان السبب في سبيل الاحتراز حقيقته هو الاطلاع عليها وحضورها في
الذهن لا بمجرد التتبع والمعرفة ولو مجربه كما في حالة الدخول ولم يتعرض
للرعاية لكونها لازم الوقوف عادة وللاشارة الى عنين المراعي يغني له
عن الوقف بالمراد بالحال الامر الداعي الى ايراد الكلام على كيفية وخصوصية
مناسبه من حيث كونه بمنزلة وقت وزمان للكلام وان اعتبر من حيث

واعني بتركيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل تميز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء لا الصادرة عمن سواهم لنزولها في صناعة البلاغة
منزلة اصوات حيوانات تصدر بحسب ما يتفق
منه

كونه بمنزلة محل ومكان معنى مقاما ومقتضى الحال في الظاهر هو تلك الكيفية ب
المخصوصة وفي التحقيق الكلام المشتمل عليها ولذا قال على ما يقتضي الحال ذكر
فان المذكور حقيقته هو الكلام الى الحذف او التقديم او الترتيب له ونحو ذلك
ومعنى تطبيق الكلام على مقتضى الحال جعله مطابقا له بحيث يصدق هو عليه صدق
الكلي على الجزئي لاشتماله على تلك الخصوصية مثل انكار المخاطب انطلاق زيد يقتضي
كلاما ما الا على ذلك بحيث يفيد التاكيد ورد الانكار وقولك ان زيدا منطلق
كذلك فايراده كلاما مؤكدا وجعلك قوله تعالى حكاية انا اليكم لمرسلون على
ذلك هو معنى التطبيق فان الكلام في قولي في تطبيق الكلام اعم من الكلام الذي نولفه
فنطبقه ان نستعمل على ما ينبغي ومن الكلام الذي نفهمه وتنبيه ان نحمله على ما ينبغي
وللاشارة الى هذا المعنى قال الكلام ولم يقل تطبيقه او تطبيق ذلك الكلام ويمتنا
عن البديهة لان المراد بخواص التراكيب ام من ان يكون مدلولات الهيئة التركيبية
او راجعة الى بعض مفرداته من حيث كونه في ذلك التركيب كما لتعدد المسند والتعظيم
في قوله تعالى ذلك الكتاب واعني بتركيب الكلام بين ان اللفظ وان كان
عاما فالمراد به البعض بقرينة المقام وهو التراكيب الصادرة عمن له زيادة تميز
من الحسن والاحسن من الكلام ومعرفه باساليبه وكيفيته بالتمرس في تراكيب البلغا
جمع بليغ وهو البلاغة وقد فسرها بانها ملكة يقتدر بها على تاليف كلام بليغ في ما دونه المعاني
حتى له اختصاص بمعرفة خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية في
ان المراد خواص تراكيب ذلك المتكلم وانواع تشبيهاته ومجازاته بعين ان يورد كل
تركيب على ما ينبغي في تمام مرتبة وكل تشبيه على الوجه الذي يليق به وكذا البواقي
وحاصله ان يكون له ملكة الاقتدار على تاليف الكلام البليغ فاعترض الشارح بانه
اراد تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاء الدور وان اراد غيره فلم يبينه لينتبه

وجه تقييد التركيب بالبليغ لا لما هو انسب الى التركيب جاريا مجرى اللازم لكونه صادرا عن البليغ لتخصيص كلامه التركيب من حيث هو او من حيث
لما هو هو حيث من حيث

والعجب ان القوم ايضا لم يتنبهوا لذلك واجابوا بان المراد التراكيب البلغة بالوصف
دون الاضافة اي تراكيب الاشخاص المعروفين بالبلاغة كما مر على الغيبي مثلا وانه لم يعرف
معنى ما اعتمد او ان قوله وهي تراكيب البلغا وليس منه تمام التنبيه وقوله الا الصادق
نصب على المفعولية يعني ان هذا القسم خارج عن المراد لعدم الاعتداد به ولنبهه في
نظر العقلا وان كان قد يشتمل على الخواص وقد يروى بالرفع عطف على تراكيب البلغا
وليس بالوجه الا اذا اجعل ضميرهو اسم للبلغاء والمتن لم يفصل بتميزه معرفته والصناعة
اسم للعلم الحاصل من التمرن على العمل وقد تفسر بملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات
ما نحو غرض من الاغراض صادرا عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها وحاصل معنى البلاغة
الكلام بلوغه مرتبة التمكن في المطابقة لمقتضى الحال مع السلامة من اسبابه الاخلال بالفصاحة
وفي المتكلم بلوغه مرتبة الاقتدار على ذلك وصناعة البلاغة هي الثانيا والثالث وقد يضم
اليها البديع وقد يسمى علم توابع البلاغة ويكن حيلولتان المراد بها هنا الاثنان
ليتمكن من تصف الاصوات بها او صنف وتمالها الاصوات مواضع منها وقطيعها
وما في ما ينعق مصدرية اي بحسب له نعاق الاصوات او موصولة اي بحسب ما ينعق من
الاسباب   واعني بخاصية التركيب اخر تفسيرها عن سبب المراد بالتراكيب مع
تقدمها في الذكر لتاخرها في الرتبة وتفرعها على التراكيب وخاصيته الشئ ما يوجد
فيه دون ما عداه كلا او بعضا واذا لم يفطن مديبا لخصوصيته واكثر خواص التراكيب
مجزه المتبابه قولنا فال واعني بخاصية التركيب اي بخاصية تركيب البليغ في الافادة و
اثر لفظ المفرد لان المتقنين للمفهوم الكلي المتكثر له المتميز وبحالهما من الجزئيات
وقد اضطرب في هذا المقام كلام الناظرين بناء على ان زعمنا متعلق باعني او بيسبق
او بلازما او بمحذوف او بدل من عند سماع وانه على حقيقته بمعنى بعض الاحيان او
عبارة عن بعض الصور للتراكيب فقيل اهي الشئ سابلا زمه من الزمان والعقل

ثم انه لا يجوز تعلقه باعني او بيسبق او بلازما على وجود الظرفية لان العناية
ليست في حين صدوره بل في حين التاليف والتعريف واللازم لما هو يكون
سابقا ولازما دائما لا في بعض الاحيان خاصة ليكون اللزوم منزيلا كليا
ثم يجوز ان يسبق في حين دون حين ويحصل في تركيب دون تركيب فيحمله
مما يسبق او بلازما يكون على وجه الحالية ويصير محصل الكلام على تضمين
احدهما ان المراد بخاصية التركيب في الافادة ما يسبق منه الى الفهم ذي الفطنة
السليمة عند سماعه حال كونه جاريا مجرى اللازم لذلك التركيب لسبب
صدوره عن البليغ لا لسبب نفس ذلك التركيب كنفي الشك السابق الى الفهم
من تركيب ان زيدا منطلق لصدوره عن البليغ او لازما له لسبب نفس ذلك
التركيب كالتعجب السابق الى الفهم من مثل كيف تكفرون بالله مع وضوح متعاد
لمعنى صدوره عن البليغ حتى لو كان لازما للتركيب نظرا الى ذاته ولم يكن صدر
عن البليغ لم يتعين ولم يحصل نتيجه مما يقتضي الى علم الثاني فيشا في موضع الحال
مما يسبق بمعنى كائنا في حين ومعتبرا فيه لا يقال هذا القيد بالنسبة الى
القسم الاول مستدرك او قد اعتبر فيه الصدور عن البليغ لا بانفراد يكفي
في تقييده الكلي حصول فائدة القيد بالنسبة الى بعض الافراد على ان السابق الى
الفهم من التركيب الصادر عن البليغ لا يلزم ان لا يعتبر الا في صدوره عنه ولو سلم فعلى هذا
المعنى يجعل حينا متعلقا بلازما على وجه الوصفية او الحالية اي حال كونه في حين
الصدور ومقارنا له وبايهما ان المراد ما يسبق الى الفهم جاريا مجرى اللازم للتركيب
كيا ما لازما له حال كونه في بعض الصور للتركيب وهذا تقليل الجدوى اذ الجاري
مجرى اللازم ايضا كذلك وكذا اذا اعتبر قيدا بالنسبة الى كل منهما واما جعل
حينا بدلا من عند ليكون هو المقصود بالنسبة وتخصيص المعنى ما ينسق منه الى

واعني بالفهم ذي الفطرة السليمة ... من تركيب ان زيدا منطلق او ... الكلام ... مقصود ... اوردا ... او من تركيب زيد منطلق ... القصد الى ... منطلق ... الى ... المطلوب ... لطيفة
مايوجد ... منه

٧

الفهم حين صدوره التركيب عن البليغ فترتفع الاشكال لكنه يكون قيدا مباينا
لا من النقد بان المراد بالتركيب تركيب البليغ ثم منها مثلا من مثل اللازم هي
الامثال والجاري مجرى عداها وان اللازم هو مقتضى الظاهر والجاري مجرا
خلافه وانما عبارتان عن معنى واحد ان المقصود التحنيون في التعبير وقوله
فقوله جاريا حال من ضمير يسبق وقوله لكونه اما ان يتعلق باللازم ولا معنى له
او بجاريا مجرى اللازم ولا يلائمه عطف لا النفس ذلك التركيب عليه اذ لا يتصور
كون الجريان لنفس التركيب ليحتاج الى نفيه او بقوله يسبق وح يجب ان يكون لما
هو هو ابتداء متعلقات لتحصيل التطابق ويحسن التقابل فيكون المعنى في الاول
لكون التركيب صادرا عن البليغ وفي الثاني لنفس التركيب ويلزم منه ان يكون
اللزوم لنفس التركيب مبنيا هو هو التركيب وما مصدريته في الجملة الاسمية
ما هو نص عند سيبويه او احدهما لما والاخرى للتركيب فموصول ووضع المظهر
موضع المضمر مع اسم الاشارة في قوله ذلك التركيب لتحقيق المقصود ودفع ان
يتوهم كون الضمير لجنس التركيب كما في قوله داب الكريم ان يعادي عدوه اي عدو
الكريم واعني بالفهم في قوله ما يسبق الى الفهم فهم ذي الفطرة وهي التي
جبل عليها الانسان في الادراك والتمييز سلامتها عدم تدنيسها بالعقائد
الردية والسوابق العادية وفيه اشارة الى ان فطرة الانسان على التمييز ...
بتوله الكمال على ما قال النبي عليه السلام كل مولود يولد على فطرته
مثل ما يسبق بدل مما يسبق وما مصدر يحتمل المثل ... مثل يسبق
ما يسبق لان ما موصولة مبينة بقوله من ان يكون وما العقل بقوله و
اعني بالفهم لانه اعتراض فيه ضميمة لا اجنبية اجنبية واما انتصاب مثل بفهم ذي
الفطرة فبعيد جدا من جهة المعنى لتاديته الى ان اعني بخاصية التركيب ما

يسبق

دس منه الى فهم ذي الفطرة السليمة مثل ما يسبق الى فهمك من اللطايف المذ وحه
في الامثلة المرتبة وفي خطاب فيه بك اشارة الى ان الاخذ في كتابه ينبغي ان يكون
على فطرته السليمة بصياغة الكلام اي تاليف كلماته مترتبة المعاني متناسقة
الدلالات حسب ما تقتضيه العقل لا توالها في النطق وضم بعضها الى البعض
كيف ما اتفق وهذا ما قال الجاحظ ان الشعر صياغة وضرب من التصوير واعتبر
في جانب السامع الكمال في الفهم والادراك وفي المتكلم الكمال في تاليف الكلام
وتطبيقه لمقتضى الحال على مقتضى المناسبة ولم يعتبر كونه مراعيا لذلك
لعدم الاطلاع عليه فينط الحكم بما يظهر للناس ويبنى عنه ظاهرا وهو معرفته
بالصناعة نفي الشك فاعل مقصود او اسم يكون ضمير يعود الى تركيب
ان زيدا منطلق وظاهر هذا الكلام ان الاول من قبيل الجاري مجرى اللازم والا
ضرب منه مثل اللازم له من حيث هو هو لكن لا يخفى ان كونه لمجرد الاخبار
بما يسبق الى الفهم عند سماعه من البليغ او من البليغ انما يورده في مقام نفي
الشك او رد الانكار وكذا كون المطلوب والاختصار مع افادة لطيفه فما
الاولى ان يجعل الكل من قبيل الجاري مجرى اللازم وان قيدنا اذا سمعته من
العارف مراده فانا لكن الملق منهما الوقف الى فهمها من اللازم ولم يمثل اللازم
منها بل هو لغلته واشترطا اعتباره بالقصد من البليغ وانما قال في الاول
ان يكون مقصودا وفي الثاني انه يلزم وفي الثالث ان يكون المطلوب كذا لخا
عادة اثباته في الكلام مع طرف صحته الحصر في الاضمار دون الاولين ولم
يقل من نفي الشك ومن القصد الى مجرد الاخبار ومن مع الاختصار لتصريح
بانها في كل الى التركيب فيتحقق كونه خاصيته له وانما قال من نفي مطلق
بتركيب التركيب لانه وان كان مركبا في التحقيق لكن الخاصية في تركيب

التركيب وجه الاستعمال بطريقة مع افادة ذلك التركيب والاعتبار
لطيفة من اللطائف التي تنبه لها موضع بيانها وهو الحالة المقتضية لطي المسند
اليه . وكذا اي مثل السبق او ما يسبق في هذه الصورة السبق او ما
يسبق اذا لفظ المعارف بصياغة الكلام بالمسند اليه اي لم يحذفه وبلا اختصار
وزيادة التقرير ونحو ذلك وكذا ان يجعل وكذا مضيا عطفا على مثل ما لكنه
يحتاج الى تكلف في عامل اذا والنحو قوله لفظ دون احدث ومثل لان المسند اليه
عند الحذف كانه ثابت وان لم يتلفظ به وحمل على لفظ بالمسند اليه فتذكيرا
عن حذف المسند بعيد جدا ثم اعاد لفظ كذا مع زيادة حرف البينة لكثرة المذ
كورات بعده وعدم تخصصها بالمسند اليه بناء على ترك المعمول في الافعال
المذكورة وان كان لما هو سوق الكلام على كونها في المسند اليه على
ما يطلعك متعلق بجميع ما سبق اي على كون هذه الاعتبارات واللوازم منه
ومتركيبه على الاطلاع في جميع ما سبق الكلام وايراد المسائل في علمي المعاني
البيان الاطلاع مقصودا بحصل يحصل منه شيء بعد شيء وما ذكره جميع ذلك
مقدما فانما يعلم من [illegible] الا من قبلنا الاطلاع سوق الكلام في العلمين
لا يدل على ان الكل دخل في الاطلاع كما يقال ما سبق لك في العلوم الاسلامية لمسألة
كلامية وقد يجاب بان الخواص التي بحسب الدلالات المتفاوتة في الوضوح
الخفا انما يطلع عليها علم البيان وبان الامثلة ايضا تطلع حيث ينظر بينها
ويعرف خواصها وكلاهما باذن الله تعالى متعلق بما نقول تطلعك
واما علم البيان صدر الكلام بجملة اما ذكره تفصيل ما اجمل من بيان
حد العلمين والكثر في المثال لفظا علم الدال على زيادة الاعتناء بشانه و
كمال اداء به بالتتبع صحته وقرنه اداة بالمرتبة ههنا سببه واصل الذي

من الاصول والقواعد والملكة الحاصلة منها الذي المعرفة لتقرب ذلك واشتهاره
بينهم وبهذا يخرج معرفة العرب ذلك بحسب السليقة والايراد ههنا بمنزلة
الافادة ثمة اوثرة لكونه انسب بالطرفين المعنيين بها من التراكيب الموصلة الى المقا
صد اللطيفة الى المقاصد اشارة الى انها وسائط والات لا اسباب وموثرات و
اللام في المعنى للجنس يعني كل ما يدخل تحت قصده وارادته من غير تخصيص
لا سابح بالمعنى فلا يرد من له ملكة ايراد معنى معين في الطرق نقصا ولا يلزم ان
يكون صاحب اللسان من يعرف ايراد كل معنى مما لا سابح على التفصيل بل يكفي
الاجمال وانتفى على ذكر الوضوح لانه المقصود بالتعبير دون الخفا الا انه قيد
زيادته فيكون اوضح وقيد النقصان فيخرج الخفاء ومعنى الاختلاف بالزيادة
في الوضوح ان يكون بعض الطرق زائدا في وضوح الدلالة والبعض ناقصا ويجوز
ان يراد الاختلاف في كل منها ان يكون البعض اكثر زيادة والبعض اقل وكذا
في جانب النقصان والاول هو الظاهر واضافة الوضوح الى الدلالة من اضافة
الى فاعله ومعنى اتصافها بوصف متعلقها اعني المدلول اذ هو المتصف حقيقة بالو
والخفاء اوثره لكون البحث في البيان راجعا الى احوال الدلالات وان هذه واضحة
تلك غير واضحة وذلك انها جعل صفة الدلالة حقيقته بمعنى ان الذهن ينتقل منها
الى كون هذا الطريق بحيث يفهم منه المعنى او لا بسرعة والاعتراض بانه يفيد ان ايراد
معنى معين بما لا يسمى مثلا بالفاظ مترادفة بعضها اوضح دلالة ليس من البيان في
شيء ليس بشيء لا يتحقق في مدلول البيان من ان هذا الا بيان في الدلالات الوضعية بل
العقلية على الانفراد او مع اعتبار الوضعية والكلام في التخيير متعلق بمعرفة وذلك
في اشارة الى الايراد ووسط دخل الترتيب فيه والاطلاع بحيث يكون الايراد حاضرا
في الذهن لا بمجرد المعرفة والملكة في حال الذهول وارادة بالمراد من الكلام ما

منه الى الفهم من المعاني المرتبة المتناسقة المدلول عليها بالكلام المشتمل على الكيفيات
والخصوصيات المناسبة التي تطلع على تفاصيلها علم المعاني وتمام المراد وما يتعلق
في دلالة الكلام على ذلك من مراتب الوضوح زيادة ونقصانا التي تناسب
المقام والحال على ما يتكفل به علم البيان مثلا تأدية معنى مضيافية زيد
بقولك هو مضياف انه لمضياف ما هو الا مضياف المضياف الا قد ضافه خلق
كثير ونحو ذلك هو ثمرة علم المعاني وبه الاحتراز عن الخطاء في ذلك وتحصيل الدلالة
على ذلك بمختلفة المراتب في الوضوح وابرازها في صورة قولك هو كثير الرماد
او جبان الكلب ومهزول الفصيل على وفق ما يناسب المقام والحال هو ثمرة علم
البيان وبه الاحتراز عن الخطاء فيه حتى لو ادى معنى المضيافية في مقام ابتغاء
الاختبار بقوله انه لكثير الرماد كان الخطاء فيه من جهة نظر المعاني دون البيان
ولو اداه في مقام زيادة الوضوح بقوله هو كثير الرماد كان الامر بالعكس من الجهة
فتقصد المعاني الى ان يكون نظم الكلام بعد صحة اعرابه وهيئات مفرداته في
الدلالة على المعنى المراد كما ينبغي وتنظر البيان في ان يكون تلك الدلالة فيما
يناسب المقام من الوضوح والخفاء كما ينبغي وبهذا تبين ان ما يقصده
صاحب المعاني سابق في الاعتبار وكائن في مقام ابتداء التطبيق لكلامه او كلام
بالمعنى الذي ذكرنا وما يقصده صاحب البيان لاحق وبعد حصول المطابقة في
الجملة فلذا اخر في المقالة التطبيق وههنا لفظ المطابقة والاوجه انه انما اتى
التطبيق ليعم حمل كلام البليغ الذي يتبعه على ما ينبغي وههنا ليس كذلك فلينا
ثم قد نبهناك على انه ليس معنى كون المعرفة للاحتراز ان يكون ملحوظ العارف
هو هذا المفهوم نفسه بل اعم من ان يكون نفسه او ما ينتهي اليه كالتوصل الى توفية
المقامات المتعلقة اي باختلاف المراتب في الوضوح والخفاء بذلك معنا وكون

بمعناه

تشبيهاته ومجازاته وكناياته على وجهها وكالاحتراز عن التعقيد المعنوي و
نحو ذلك وفيما ذكرنا تحصيل المقدمة لسان الحد والغرض وادرج فيها
العلمين لقربها من الغرض فان ما يتادى اليه الشيء من حيث ينتهي اليه
غايته ومن حيث يطلب به ويقصد غرض واذا كان تمام ما يترتب عليه الاطلاع
على الوقوف على تمام مراد المتكلم تعالى وتقدس فهو المقدمة وقد يعيد من ها
العلم لزيادة الترغيب في تحصيل المعنى اذ فيما ذكرنا من تعريف العلمين
ما ينبه على ان وقوف ارباب النظر والاستدلال والعلوم والصناعات على
تمام مراد الله تعالى من كلامه محتاج الى هذين العلمين اشد احتياج لكون
خواص تراكيبه وحسن ترتيبه ونظمه ومطابقتها لمقتضيات الاحوال في الرتبة
العليا وكون تشبيهاته ومجازاته وكناياته وانواع دلالاته بها في المعنى
في الغاية القصوى فتحصيلهما والتحلي فيهما يكون عونا على تحصيل ذلك
هو منفعة عظيمة و جليلة وقد عرفت معنى المراد من الكلام وانه يتعلق
بعلم المعاني وتمام المراد وبه يتعلق بعلم البيان فلا يرد ما قيل ان ذهب
غير المتاخر من المنزلة وعليه المصنف انه لا يتمكن للبشر الوقوف على
تمام مراد الله تعالى من كلامه لان معناه جميع ما قصده واراده من المعاني
على ما نقل عن علي رضي الله عنه ان تفسير الفاتحة او قاد من العلم لا تمام المراد
بالمعنى الذي ذكرنا ولا يحتاج الى الجواب بانه اراد التمام بحسب الطاقة و
الكفاية لا بحسب الحقيقة واما الاعتراض بان الرتب على المعنى لا تعينا
الى ما يقبله الاستماع تحصيل الحاصل لجواب ان الاحتياج ضروري لا شائع
الحصول بدون التشابه والاشتباه عدم الاحتياج بعد الحصول وبين
لا تنافي الاحتياج في الجملة على ما هو المدعى قد يجاب بان المراد بالمراد

من يريد الوقوف والمعنى انه يحتاج في تحصيل مراده الا في الارادة لنفسها للتردد با
لمنع وقد يحيل بهذه نريته الى دفع الاعتراض بل ولا ايضا فان ارادة الوقوف على
الشيء لا يستلزم امكان حصوله وليس بشيء لكونه لغوا من الكلام عن مثمر بالمنفعة
والفائدة ينبغي له ان يقال هذا العلم يحتاج اليه في هذا لا من المحال الذي يجب
الوقوف لا بمنزلة ان يقال يحتاج اليه في الوقوف على الامر المحال كما توهم فانه منفيه
ثم في قوله ينبغي اشارة الى انه مما ينبغي ان يكون معلوما ربما يذهل عنه فيحتاج
الى التنبيه فالوجه تقديمه تعقيب بعد التعريف العلمين وبيان متعلقهما ولما
كان علم البيان شعبة من علم المعاني لا ينفصل عنه الا بزيادة اعتبار جرى منه
مجرى المركب لا جرم من تأخير عن المقصود والتفصيل بحصولها وبيان
معرفة في ذلك فان الناظر في العلوم سيما الاسلامية فما يخلو اغراضه في تفسير
القرآن ومن اخذ فيه مع قصوره في العلمين فيما يتم من الخطاء فيه والوقوع في
التفسير بالرأي الذي هو خطاء وان اصاب فيه استحقاق الويل والعذاب
ولما كان اشارة الى وجه ترتيب الفصلين وكان حقه ان تذكر
قبل التعريفين لكن أخره لترتبه عليهما وعلى الاحاطة بمفهوميهما والمعنى
ان البيان شعبة من المعاني ومتفرع عليه وكالمركب بالنسبة اليه لان تحصيل
تمام المراد والاصابة في مطابقة الكلام لمقتضى الحال وعدم الخطاء في ذلك على ما هو مقصود
البيان انما يكون بعد تحصيل المراد والاصابة في مطابقة الكلام لمقتضى
الحال بالنسبة اليه وعدم الخطاء في ذلك على ما هو مقصود علم المعاني فكان البيان
بهذا الاعتبار متفرعا عليه مفتقرا اليه بمنزلة الشعبة من الشجرة اي الغصن
من اصل الشجرة ولم يكن منفصلا عنه الا باعتبار زيادة مع الاشتمال في دلالة
الكلام على المراد بخصوصياته وكيفياته التي بها ارتفاع شأنه الاصابة

في

في كون تلك الدلالة في باب الوضوح والخفاء على ما ينبغي وعلى وفق ما يناسب
المقام ويلائم الحال فبهذا الاعتبار كان بمنزلة المركب والمعاني بمنزلة المفرد
فناسب تأخير البيان وضعا لتأخر المفرد عن المركب طبعا واما ما يقال ان البيان
باب من ابواب المعاني افرز عنه وجعل فنا مستقلا لكثرة شعبه كالفرائض
من الفقه او ان الاحتراز عن المأخوذ في علم المعاني لا يمكن الا بعد معرفة ايراد المعنى
الواحد في الطرق المختلفة اذ الحال ربما يقتضي الايراد في الطريق الواضح الدلالة
او اوضح فما لم يكن المتكلم عالما بالبيان لم يمكنه الاحتراز عن الخطاء
في تطبيق الكلام على مقتضى الحال وحاصله ان المطابقة المأخوذة في تعريف علم
المعاني لا تختص بالافادة بل تعم الدلالات في باب الوضوح والخفاء ففيه نظر
لانه مع ضعف بعض مقدماته ربما كان على عكس المقصود ادل وهو كون
كون البيان بمنزلة الجزء من الكل فلا ينفصل عنه بزيادة تباين الفنين
منه شعبة وتبذ كثيرة منه بعد خفي وجواب لما فوق لا جرم وكثيرا ما التباس
يحذفونه اي ولما جرى ناسب تأخيره وجملة لا جرم ان ... استئناف بيانا ويحتمل
ان يكون جرى مجرى امر لكان وان ناجاب لما ولا جرم للتحقيق والتا
كيد بمنزلة حقا اذ الاسمية لا تقع جوابا لما قال الفراء معنى لا جرم في الاصل لا
بد ولا محالة ثم كثرت على ذلك وكثرت حتى تحولت الى معنى القسم وصارت
بمعنى حقا ولذلك يجاب باللام كما القسم فيقال لا جرم لافعلن وقوله جرى منه
من ابتدائية اتصالية في موقع الصفة لمحذوف اي جرى مجرى كائنا منه مثل
مجرى المركب من المفرد وكذا كل قولك حل مني محل الروح من الجسد ونزلت
من البلد بموضع كذا وانت مني بمنزلة الاخ قد
يتوهم من جعله في علم البيان من غير تعرض لضبط المعاني ان

فصل

ضبط معاقدة ايضا في هذا الفصل لا بقوله وفصلان لضبط معاقدهما
معناه انها مذكورة في الفصلين لا على الطريق الذي ذكر لكن تعيين هذا
الفصل لضبط معاقد علم المعاني يابى ذلك فالاوجه ان يحمل بحث الدلالة
وتعيين التشبيه والمجاز والكناية مقاصد للبيان ضبطا لمعاقده وان لم يصرح به
في عنوانه الفصل اعتمادا على انسياق الذهن اليه عما ذكر في الفصل الاول
ولذا لم يقل في الكلام في علم البيان والذي يتبادر اليه الفكر الصائب
ان المراد بضبط المعاقد جمع مجملات تفاصيل المسائل وتعيينها على وجه التحفظ
والتيقظ كما قال الامام في المطالب العالية الفصل الرابع في ضبط معاقد ا لعل
ان مساق الحديث اي في ضبط المعاقد والكلام يستدعي تمهيدا
اصل اي ايراد حكم يبتني عليه مقصود الحديث اذا اقتضت النوبة اليه
يعني في اخر هذه المقدمة عند قوله لا يخفى عليك ان مقامات الكلام متفاوتة
الى اخره لكن قوله فتارة تقتضي ما لا تقتضي غيرها ملائم لذلك لان هذا الكلام مثل
ينبغي ان يكون في معرض التفصيل والتفصيل لما اجمل اولا وليس هذا من التفا
وت الذي يبنى عليه اذا اقتضت النوبة اليه ولا هو تفصيل لتفاوت مقتضى
الحال وان كان مستلزما له وبشر ايماء سببه والجواب ان ذلك للاشعار
بانه تفريع لا تفصيل اي لما كان مقتضى الحال مما يتفاوت صح ان يقال ان الحال
قد تقتضي تاديته بمجرد اصل المعنى وقد تقتضي تاديته الزائد عليه وربما لا
يتيقن عبارة عن المعنى بدليل سميناه او عن الكلام بدليل نزلناه ومعنى
تاديته اداؤه والقاؤه الى السامع والكلام في مجرد التاليف متعلق بنظم
على معنى العلية والغرضية اي نظم للالفاظ لا لمجرد التاليف بينها
التي يصاغ لها الكلام من اعتبار الكيفيات والخواص والمزايا الزائدة على اصل

المعنى

المعنى او على معنى السببية اي نظم كاين وحاصل بمجرد التاليف لا بتضمنه الخواص التي بها
يستحق ان يطلق اسم النظم عليه تشبيها بنظم الدرر مترتبة على ما ينبغي قال الشيخ عبد
القاهر النظم هو كون الفاظ الكلام مترتبة المعاني متناسقة الدلالات حسب
ما يقتضيه العقل وبحذوها صنعة تكلم بين انها لمجرد التاليف والاسناد بين
الالفاظ والاعراب فيها يدخل في معنى الا فيها ويخرج عن حكم صوت الغراب في
انه لا يفيد شيئا اذ ليس وضع الالفاظ لغرض افادة المعاني الافرادية بل التركيبية
وعزوهما عن حكم التعلق في صنعة الاعراب من ضمنه افادته المعنى التركيبي
لا ينافي تنزيلها في صناعة البلاغة منزلة اصوات الحيوانات في الخلو عن الخواص
والمزايا التي بها تتفاضل الكلام والترقي الى الاعجاز وكذا كونها على وفق
هذا النوع من مقتضى الحال فان هذا محض غلط شانه وسقوطه رتبته في
قوله وهو الذي سميناه معناه ان كان ما عبارة عن اللفظ او نزلناه ان تعلقه ان
كان عبارة عن المعنى الخطاء الذي عن بصدده اي تحصيل المعاني
والبيان للاحتراز عنه لا ايهام في الكلام الذي لا يفتقر في تاديته الى زائد
او في التمييز وانما موضع توهم ان ذلك الخطاء وسماه بمنزلة الغبار المرتفع
عن الاستعمار عن الكلام الذي يتفق فيه الى اعتبار الخواص واللطائف لكثرة
ما يقع الخطاء للمتكلم في تاليفه وتنظيمه وللسامع في حمله على المقصود على الوجه
الذي ينبغي ان يوافق مقصد المتكلم ويمكن ان يكون وقوع الخطاء فيه لعدم
الممارسة في علمي المعاني والبيان والا لم يكونا مقصودين للاحتراز عنه في
هذا نظهر ان المراد بالتامل المتفطن الماهر في علم الاعراب مع قصور في
العلمين او عدم معرفته بهما وقوله فقتل معتلة فقتل محمد ومن فوق ذلك انتفت
السلام والذي يفضل منه كذا اي يجوز ان يتزايد يتوسط من كلام في

متغايرين نفيا واثباتا لفظا مثل فلان لا يشطن الى القفيس فضلا عن
اعطائه او معنى مثل تقاصرت افكار الاكثرين عن حل هذا التركيب
اى لم تبلغه فضلا ان تصل الى كنهه وفاعل الفضل ضمير يعود الى
مضمون النفى والمعنى استبعاد المنفى مع انه اولى بالوقوع واستعمال
ما فوقه اعنى ما وقع بعد فضلا والتقدير تقى عدم مجامعة الخطأ
ادنى التمييز عن فرعه للعاقل فانه متصف بالكلية والاولى به فى
المعنى فى النفى المعنوى بغير عدم بلوغ الافكار الى حله فضلا عن الوصول
الى كنه معناه وحل هذا التركيب مما خفى على كثير من الناس به
سيما اسنادى هذا التركيب لكتاب عامتهم على ان فضل هنا بمعنى
تجاوز وتحيروا فى مرجع ضمير فضل وانت بان معنى تجاوز عنه عفا
ثم لم يجيبوا حول اللفظ ولا المعنى ولا التركيب وان اختلج فى
و [illegible] المستعمل فى التردد ولفظ اختلج المبنى عن الخلوص وبلا ضطراب
دون الثبوت والاستقرار واسم الوهم الذى كثر احكامه كاذبة ليس
بقصد التنبيه وبفوايدها ظاهر سوى المقدمة الثانية بان الكلام فى
علم المعانى كلام بتفرقة ناديه الى ازيد من الدلالات الوضعية اذا
ما بتتبع الجوار ان نزود قواعد المعانى بعبارات تدل بالوضع من غير اشارة
على الخواص والمزايا التى هى والخطاء فيرتفع فيها الخطاء لمن له ادنى
تمييز تكيف للعاقل الفطن وتقررها بوجهين احدها ان علم المعانى
مستنبط من تتبع تراكيب البلغاء وتفهم خواصها ولا خفاء فى انها كلها
من قبيل الثانية فتفتقر فى معرفة خواصها الى الاحتراز عن الخطاء فى
انه بالنسبة الى الناظر انما يكون بعلم المعانى واصحابها ان ليس المراد بعلم المعانى

ان

ان تنعقد تلك القواعد من غير ان نقيس ملكة وتدركه بالذوق بل ان تعرف
من العبارات كما يعرف الخواص من تراكيب البلغاء ومع تكرره هى كلما
من القبيل الثانى وكلاهما ضعيف اما الثانى فلظهور المنع واما الاول
كونه كذلك
ويمكن منه كون الاخذ عارفا بذلك حسب السليقة من غير تتبع
ما بنى علم المعانى وليس بلا ذم ان يكون كل من تعلم هذا العلم بعلمه
بالتتبع دون التعلم ونقرب الجواب على ما اشار اليه المصنف ان ما تذ
كره فى علم المعانى ليس تعليما وافادة لما لا سبيل اليه للمخاطب سوى
التعلم لتعلم لتمنع منه خطاء فيحتاج الى علم المعانى بل هو تنبيه لمن
له فى اعتقادنا استعداد التنبه بافادة بعض التصورات والالتفات
وازالة اشتباه وربما نرمز فى بعض التصديقات ولعمرى لا اشتباه شىء
ولا الجواب والله اعلم بالصواب ثم نقل جواب الشارح بزيادة
الفاء لتخلف الفاضل وضمير تعريفه وله لعلم المعانى ومعنى تعريفه
تحصيل المعرفة به اثره على لفظ التعليم كون كل منها يحتاج الى تعريفه حتى
من جزئيات علم المعانى لكن ينبغى ان لا يجعل ضمير لم راجعا الى ذلك
الحرفى المذكور قبله بعينه ليكون التعدد فى التعريفات فقط الى المعرفات
لان هذا مما لا معنى له اصلا بل الى علم المعانى وقوله واستدرج جواب ان اختلج فى
او قيل متعلق بابتنا وقوله او الطبع كان ينبغى ان يكون بالواو لا لها
فى اللباس كلاهما لا احدهما الا انه على طريق اللف والنشر كما فى قوله تعالى
وقالوا كونوا هودا او نصارى اى ما كان العقل يكفى فى الاستدلال
او الطبع فى العرف تحقق الاستغناء عن تعلمهما لحصول الاستغناء منهما

بجليهما او عن احدهما باحدهما وانما اعتبر التوقف والاحتياج في التعريف لان
التقدير بدرين العلوم وتبينها بما نيا سبها من الادلة فلا يكون الاكتسبه
واكثرها اصطلاحات وما خوذات للطريق الى اكتسابها بمحض النظر وبلا
استدلال فيقيت التعليم والتعلم واذا عرفت فالتعليم والتعلم لا يعرض الا حد من
من انشاؤا او معلم قال ابو علي في الشفاء التعليم والتعلم بالذات واحد وبا
لاعتبار اثنان فان شيئا واحدا وهو انسياق ما الى الكتاب مجهول بعلوم
يبتني بالقياس اليه الذي يحصل عنه وهو العلة الفاعلية تعليما كما لتحريك وا
تحرك ولهذا لتكلمه ذكرا ولا التعلم وثانيا التعليم وقوله والمال اما الدور او
التسلسل مبني على ان كل اكتساب فانما هو بالنظر وبالاستدلال وبلا احتياج الى
المنطق والبرهان وعبارته في تقرير الشبهه والجواب ليست الا ان قال في آخر
الاستدلال ان تعريف الدليل ممتنع لان العلم بتركيب الدليل ان كان بالفرد ع
امتنع تعريفه وان كان بالدليل لزم اما الدور واما التسلسل وكلاهما محال
ولا شيء سوى الفطرة والاستدلال والجواب انا لا نعرف تركيب الدليل وانما
ننبه على من لم يطلبنا استعداد البينة فان لم يتنبه بجزئياته عن دفع الجنا
والشبهه في تفاوت النفوس لادراك العلوم وقد اورد على تقرير الشبهه وا
لجواب اسولة كثيرة مذكورة في كتب المنطق لا تطول الكتاب بذكرها وبا
لجملة ينبغي ان يعلم ان ليس المراد باحتياج اكتساب العلوم الى المنطق ان
اكتساب كل نظري بالنسبة الى كل احد يحتاج الى جميع طرق الاكتساب وانما
كل ما كسبه بل ان الاكتساب بطريق النظر محتاج الى شيء منها وان بعضها كسبي
وبعضها ضروري كان في الكتاب لبعض النظري وان لم يكن كافيا في الكتاب
جميع الكتاب ولا غنيا من التنبيه وح لا اشكال   وقد عرفت بما شرع

في

في حديث ضبط المعاقد بعد تمهيد الاصل الدال على ان الكلام ما يشتمل على
الخواص والمزايا التي عنها البحث في علم المعاني ولما الاحتياج الى الضبط تفصيل
مجملا فما كلمتها احوال للتراكيب فتخاص عنها ضرورة فلا بد من تمهيد الا
ولا ثم ضبط التراكيب ثانيا والخواص ثالثا وضبط التراكيب يكون غالبا و
ربما يتنبه بان المراد بها المركبات التامة لا المعنى المصدر ولا مطلق المركب و
مبنى ذلك على ان الغرض الاصلي من الكلام اما المعاني التامة الا ان خواص
المركبات التامة قد يكون باعتبار مقتضيات الاحوال الراجعة الى ما فيها من
المفردات والمركبات الاضافية او الايقاعية او غير ذلك   وسابق في الاعتبار
اي في نظر اهل الصناعة حيث قطعوا بان حقيقة كلمات الاستفهام مثلا هي
طلب الفهم وما   ه من الانكار والتقرير ونحوه انما هو من المتولدات و
كذا في ساير الابواب وقوله ثم حمل عطف على نقيض وذلك اشارة الى ما هو
الاصل واقتضاء في ان للخبر ايضا اشياء يحمل هو عليها عند امتناع الاجراء على
الاصل كما لدعا في رحمك الله ولا انسان صنع المعقود فلهذا حمل بعضهم ذلك
في قوله وما سوى ذلك اشارة الى السابق في الاعتبار على ما يعم الخبر والطلب
لا الى الابواب الخمسة على ما هو الظاهر من العبارة والمحقق في اول ما نوب
الطلب يشمل الشامل في الابواب الخمسة حيث متى فما منع اجراء هذه الانوا
على الاصل تولد منها ما ناسب المقام الى قوله الباب الاول ثم ذكر في انشاء
الابواب الخمسة ايضا تفاصيل ذلك ثم انه لم يعتد بما سوى الطلب من الانشا
كالمدح والتعجب ونحو ذلك لقلته وكون اكثره غير سابق في الاعتبار في نظر
الصناعة وانما جعل النداء سابقا في الاعتبار مع انه يتقدر بمثل مضارع
منقول الى الانشاء لان ذلك ليس باعتبار انشائه ذلك الفعل فانه لم ينقل

الى الطلب يحمل الى انشاء والدعا بهذا اللفظ كما يتبع للمع ولزنه طلب الموعد ذا
ذلك باعتبار ان حرف النداء لم يوضع الا للطلب الا قبال لكونه الا ستقها
للطلب الفهم شيئا فشيئا اي متدرجا في موضع المصدر من جملة الحال
من ما عدا ذلك اي بحمله على السابق في الاعتياد شيئا فشيئا على المبني
الذي يرجعه سوق الكلام او موضع سوقه ولك ان تحمل على موجب
بدلا من عليه وعساك فيما ترى اي تظن او تبصر وما مصدرته او
موصولة والظرف في موضع الخبر اي هذا فيما ترى كما في للتاني
الخفاء ولك وبقول انخجنته عيني اذا اردته و واجتليت البيح
نظرت اليه جليا مكشوفا شبه الصورة المعقولة بالصورة المحسوسة
فاعتبر فيها الانفهام بالعيب والاجتلاء وكشف القناع والحاجة الى جمل
العيب والقناع استعارة عن معنى كما قد يتوهم والمعنى انك ربما التحقق في
اول الامر بحث الخبر والطلب وما يتفرع على ابوابه المختلفة فتتوهم انه اذا كان
جميع مباحث المعاني راجعة الى هذا فليس في تلك الرتبة التي تدعي لكنك
عند الاطلاع على تفاصيل هذه المباحث تعلم انه جليل القدر رفيع الشان و قد
نبا الان عن تعجبه لما ترى والمعنى انك لعلك حال كونك ناظرا فيما ازتبه
من الحكم بان السابق في الاعتبار هو الخبر والطلب تستجوزه وتعتقده بالملا
لعدم اقامة الدليل لكن اذا اقمنا الدليل عليه استعظمته
فلنعنيهما اي اذا كان السابق في الاعتبار هو الخبر والطلب كان الرب
لم نعنيهما لافتتاح الحديث لما نحن متعرضون له ومستحقون لاجله من المباحث
والمقاصد نحو اي نجعلهما متناهين في اعتقادها الى التوقيف
بالحد اي الذاتيات المحضة كلها او بعضها او بالرسم بالعرضيات ولو مع

ببعض الذاتيات اما في الخبر اي هما اختيارنا الاستقصاء من التعريف في الخبر
وما في الخلاف زائده وممن لم يمارس بدل من العقلاء بل صفته لكل احد المقيد
بوصف كونه من العقلاء ومعنى عدم ممارسته الحد عدم الاشتغال بحدود
الاشياء ورسومها واكتسابها بذلك لا عدم المعرفة بمعنى الحد والرسم فانه
ليس بهذا كثيرة نقل في الاكتساب الا الممارسة عطف على كل احد وباعتبا ره
جمع ضمير الخبر احدى يعرفونه اما على طريقه نحن بما عندنا وانت بما عندك ر ا
اي حذف الخبر من الاول واما على جعل الضمير المجموع لكل احد فالتقدير
يروي بالحز عطفا على من لم يمارس وجمع الضمير بناء على كونه لما دل عليه كل
احد من معنى الجماعة ومقام التقييد سيما اذا اعتقد و كون اخبار المتكلم على
ما هو به او قد يعتقد في مقام عدم المطابقة ويكذب في مقام المطابقة لعدم
العلم بالحال ولا بمجرد كون الكلام محتملا للصدق والكذب في الجملة الخبرية
بمعنى ان تصديقهم او تكذيبهم يقع ابدا في الجملة الخبرية دون الانشائية اذ كما
بها مقام التصديق والتكذيب واحد لا ما لها في تفصيله بالنظر الى المقصود
فان قيل على ما ذكرتم لا يقع تأبيد التصديق ولا التكذيب اذ لا يصدق مع
اعتقاد المطابقة وقد لا يكذب مع اعتقاد اللامطابقة قلنا ليس المعنى ان يصدق
في مقام التصديق يكون دائما لا في بعض الاحيان بل ان تصديقهم يكون
دائما في مقام التصديق لا في غير فمعنى الكلام تأبيد التقييد لا تقييد التأبيد
والمراد بمعرفة الصادق والكاذب معرفة مفهوميهما لكن كل منهما قد يكون
صفة المتكلم وقد يكون صفة الكلام والمراد ههنا هو الاول لا الثاني على ما توهم والا لما
كان للقول لكن العلم بالصادق والكاذب موقوف على العلم بالخبر كان الصدق
والكذب معنى لانه اذا ريد بالصادق مجرد مفهوم الصفة فالامر بالعكس

وان اريد مجموع الموصوف والصفة فالصادق نفس الخبر الصدق لا موقوف عليه
ولا شارة الى ان المراد بالصادق ما هو صفة المتكلم ذكره صفة الخبر بلفظ
الصدق وان كان معناه الصادق اي المطابق للواقع وتعلم الكلام ان كل احد
يعرف معنى الصادق والكاذب بلا اكتساب من حد او رسم لانه يحصل منه
التصديق باللسان الاخبار بكونه وهذا يستلزم معرفة الصادق والكاذب لان
التصديق باللسان الاخبار بكون القائل صادقا وبالقلب الاذعان والقبول
لذلك فلا يصح مع دوام ورودها في محل بدون معرفة الصادق والكاذب ولكن
العلم بالصادق موقوف على العلم بالخبر الصدق لان معناه المخبر بالخبر الصدق
والمتكلم به والعلم به يتوقف على العلم بالخبر لكونه جزءا منه وما يتوقف على البديهي
بديهي وعلى ما ذكرنا يندفع منع توقف معرفة الصادق على الخبر الصادق
بناء على ان معناه الشيء المطابق ونظيره انه ليس حاصل الدليل بيان انا نفرق بالفرق
بين الخبر الصدق والخبر الكذب ليدفع بان التفرقة بالفرق لا يستلزم تصور
الحقيقة بالفرق ثم يترجه منع توقف التصديق على معرفة الصادق بحقيقته بل غاية
ما فيه اللازم في نفس اجزاء التصديق هنا اي بهذا او بمعنى هذا او هنا
الذي ذكرت على ما ذكرت في الحدود التي ذكرها المحوجون الى التعريف
صالحة للتعريف لما فيها من الخلل وبيان وقوع لبنها صلحت حسن للمبتدا مع انها
انشائية لكونها في معنى الخبرية ومن صحة وقوع الانشائية مبتدا فيكون كلا
الخبر من الكلام المحتمل للصدق والكذب والمركبات الناقصة من الانشا
ونحو وباحتماله الصدق والكذب صحة اتصافه بانه صادق او كاذب اي النسبة
لا نفسه اي مع قطع النظر مما يعرض له من صدق المتكلم به او كذبه قطعا ومن
العلم بمطابقة نسبته للواقع او عدمها ضرورة او استدلالا اذ مع اعتبار شيء من

العوارض

العوارض قد لا يحتمل الا الصدق وقد لا يحتمل الا الكذب على هذا لا يرد الاعتراض
بكلام الصادق قطعا ولا يمثل السماء فوقنا حيث لا يحتمل الكذب ولا يمثل السماء تحتنا
حيث لا يحتمل الصدق والاماما الى تقييد الواو الى او وجعلها بمعنى او وما قيل
السماء والارض فوقنا نكذبه ظ لعدم مطابقته الواقع ضرورة انتفاء الكل
بانتفاء الجزء لا نقابل لو كان الخبر في نفسه محتملا للصدق والكذب لما انفك
عنه ذلك وكان كل خبر كذلك ضرورة ان ما بالذات لا يزول بالعارض بل الوجه
في دفع الشبهة ان معنى قولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب انه الكلام
الذي يكون ام من الصادق والكاذب حيث يحتمل ان يكون صادقا مع حالة
وكاذبا في مادة اي يكون بعض جزئياته مطابقا للواقع وبعضها غير مطابق وهذا
رسم بخاصته مفارقة لا يلزم صدقه على كل واحد من افراد المعرف بل لا يصح صدقه
على شيء منها لانا نقول اما ابطال جواب القوم بما ذكر فليس بشيء لانهم لا يقولون
ان ذلك لازم ذات الخبر ومقتضى ما بل يعترفون بان المعنى ان ذلك
لازم الخبر اذا اخذ من حيث انه حكم بشيء على شيء على الاطلاق واعتبر مجردا عن
الخصوصيات الموجبة لتعيين الصدق او الكذب على ما يجيء من كلام المصنف
وهذا صادق على كل فرد حتى على قولنا السماء فوقنا فانه اذا اعتبر مجردا عن
خصوصية الحكم وبداهة مطابقته للواقع احتمل ان يوصف بالصدق والكذب
ولم يكن الواصف مخطئا لغة وعرفا بخلاف الانشائيات واما الجواب
عن الشبهة بما ذكر فلما كان ينبغي ان نستبعد من المحتمل لانه مع كونه مخالفا
لما عليه العقلاء عموما والعالمون بهذا التعريف خصوصا على ما ذكره في
كتب المنطق صادق على مطلق الكلام لانه كلام يحتمل ان يكون بعض
افراده صادقا وبعض افراده كاذبا او لانه لا دلالة على نفي بعض اصل ولا على

امتزاج الانشاء ونحوها لا يصدق على شيء من الانشاء اي لا يصدق على شيء من الاضافه
شئ اذا لم يصدق تعريف الخبر على الصادق اذ ليس بعض منها انه صادق او بعض
كاذب كيف يقسم الخبر الى الصادق والكاذب وكيف يعرف الصادق بالخبر المطا
بق او التصديق والتكذيب اشارة الى تعريف اخر للخبر من الكلام
المحتمل للتصديق والتكذيب بان يصح ان يقال لقائله انه صادق او
كاذب على الوجه الذي ذكر في احتمال الصدق والكذب من قطع النظر عن
خصوصية القائل والمقول ولكن هذا يضيق ما للتعريف الاول على توهم
اندفاع الدور لم نقل وكقولهم   وكقولهم اي قول بعض المعتزلة في
الكلام اي المنتظم من الحروف المسموعة المميزة المفيد بنفسه اي بتعلقه الدال
على ما مقصد به من معناه الحقيقي او المجازي اضافة اما الى امر نفسيا او اثباتا
او تبين من اضافة او صفة لها او بدل يخرج بالكلام بسائط الحروف ومركباتها
منها المكتوبة والمسموعة التي لا تمايز بينها كما في الاصوات الممتدة التي يسمع
منها بعض الحروف لا على ترتيب وتمييز وبقيد المفيد للاضافة الالفاظ المركبة
وبقيد النفي والاثبات المركبات الانشائية والاضافية ونحوها وبقيد بنفسه
الاشارات من حيث دلالتها على المعنى الخبرية كدلالة نعم على اريد منك الثبات
وليت تكون على النفي منك الاكلام ولم اكرمك على قد اكرمتك الى
غير ذلك مما لا يحصى فانها اذا عرض لها عن الخبر كقوله   صلحت للتوسل
بمعنى لا مقطع لذلك وكذا اسم الفاعل مع فاعله كونه دلالته بواسطة
ضميمة مثل زيد قائم ابوه وكذا الكلام في تعريف الشيخ عبد القاهر فان
القول بمعنى المركب والمقتضي بمعنى المفيد وبصريحه في قوة بنفسه والنسبة
بمعنى الاضافة والمعلوم بمعنى الامر بزيادة وصفا للمرتبة اشارة الى انه لا

في الخبر من نسبة المسند اليه والمسند بوجه ما ولعل في تقديم النفي على الاثبات
وتعميم امر بقوله من الامور بعيد بها   اما يرد على الحد الاول اعتراض عليه
باستلزامه الدور بهو يتوقف معرفته الشيء على نفسها سواء ذكر الصدق
والكذب وترك منهما وفي انتبا الى التصديق والتكذيب لان صاحب هذا
الحد قد عرف الصدق بانه الخبر عن الشيء على ما هو به اي على الوجه الذي هو متحقق
به وتوضيحه ان يحل نسبته نسبته باطراف اليها في الواقع اما بالاثبات او بالنفي
فالاخبار عنها والاعلام بها ان كان على الوجه الذي هو به على من الاثبات
او النفي نصدق وان كان لا على ما هو به بان يكون في الواقع بالاثبات وانت تخبر
بالنفي او بالعكس فكذب وقد يحمل الشيء عبارة عن المحكوم عليه بمعنى ان الاخبار
عن الشيء على الوجه الذي هو متصف به وصدق ولا على ما هو متصف به كذب فيكون
الحد قد لزم عليه اخذ الصدق في تعريف الخبر ثم اخذ الخبر في تعريف الصدق فكون
تعريفه دورا ولا ينفعه حينئذ تعريف الصدق والكذب بما لا يتوقف على معرفة الخبر
ككون النسبة مطابقة للواقع او غير مطابقة ثم توجيه ان يقال الا لزم فساد تعريف
الخبر او الصدق للزوم الدور لا تعريف الخبر على التعيين وان يقال انه عرف
الخبر الذي هو احد اقسام الكلام بالصدق الذي هو صفته لانه عرف المتكلم بالخبر
الذي هو بمعنى الصدق ايها الاخبار بدليل تقديمه   فلا دور بها اما من عدله
من الصدق والكذب الى التصديق والتكذيب ثم يرده شيئا على توسع في الدلالة
حيث جعل من تعيين بعد ما كان بمرتبة فان التصديق معناه نسبة المتكلم الى
الصدق وهو الخبر عن الشيء على ما هو به فقد توقف معرفة الخبر على التصديق
وهو على الصدق وهو على الخبر وكذا في التكذيب واما لو فسر التصديق بالحكم بصدق
المتكلم فالدور بمرتبة كالاول والجواب بامر   والحد الثاني يعرف بمعطوف

على الحد الاول وفيه اشارة الى ان المحتمل للصدق والكذب والمحتمل للتصديق والتكذيب
في التحقيق حد واحد بالذات يتغاير بالاعتبار وبيان ان الحد الثاني ايضا غير صالح للتعويل عليه
لكونه غير [illegible] حيث صدق على ما ليس من افراد المحدود مثل الغلام الذي
لزيد وليس لزيد ومثل انت قائم اولست بقائم بتقريب ان كان كل منهما كلام بمعنى
المنتظم من الحروف المسموعة المتميزة ومشتمل على افادة نسبة امر الى امر ايجابا او نفيا
مع انه ليس بخبر بالا [illegible] قد تدليلا [illegible] لازم الخبر بينهما وهو صحة احتمال
الصدق والكذب بحكم العرف واللغة والتحقيق على ما بيناه في شرح التلخيص ومن
شرط المعرف ان يكون مطردا اي بمعنى ان يكون وجد وجد المحدود وبالعكس
كونه مانعا من دخول غير المحدود فيه وان يكون منعكسا وهو انه كلما انتفى
انتفى المحدود او كلما وجد المحدود وجد الحد وهذا معنى كونه جامعا وقوله
فلا نزاع في كون ذلك اي المحتمل للصدق والكذب لازم الخبر نفسه فلا يتناول
شيئا من افراده وانما النزاع في صحة كونه حدا للخبر اي معرفا لم يمنع لزومه ا
[illegible] هنا ومنع لما قد يقال انكم قد [illegible] صحة كون المحتمل للصدق والكذب
معرفا للخبر فكيف صح عدم صدقه على المركب [illegible] دليلا على عدم كونه خبرا ودليل
آخر هو عدم دخول المشتق بين بينهما من جنس قريب للخبر ونافيا وهو الكلام بمعنى
المركب المفيد فائدة يصح السكوت عليها وفي بعض النسخ [illegible] المعنى متعلق
بقوله كيف منع وهو في موضع المفعول الثاني لقوله [illegible] وكيف في موضع الحال لكن
تقديم ما في معنى الاستفهام ممتنع وان كان ظرفا فالوجه ان يجعل متعلقا بقوله
وقوله ومفيدا تمهيد مع ان المذكور في الحد الثاني لفظة نسبة اشارة الى ان
وكونه [illegible] الآخر بتقديم مقامه والجواب انا لا نم كون المركب
في الصورتين مفيدا بنفسه اضافة امر الى امر بطريق الاثبات والنفي فان
معناه

معناه ان يكون ذلك مدلول المركب ومقصوده ومحصل معناه ومدلول
المركب في الصورتين انما هو الاشارة الى الاضافة المعلومة بالنفي او الاثبات
على ما سيصرح به المصنف وقوله في الغلام الذي لزيد انه يفيد نسبة الغلام
الى زيد بالاثبات كان ينبغي ان يقول يفيد نسبة الكينونة لزيد الى الغلام
بالاثبات لان المراد بالاثبات والنفي من الحكم بهو هو وليس هو لا مجرد التعلق
والا فهو في غلام زيد ايضا منقوض بالنقض [illegible] لان هذا من الجاري في
جميع صور الموصول والصلة مثل الغلام الذي في الدار والغلام الذي ركب
وبابه [illegible] من الابتعاد [illegible] لنسبة الوصفية بالاشارة وتوهم كون كل
منهما مفيدا للكلام وكذا الحال في الصلة وقوله كيف [illegible] اشارة الى
ان المشتمل على الدور لا يفيد المعرفة اصلا لامتناع معرفة ما يتوقف معرفته على
معرفته بخلاف غير المطرد والمنعكس فانه ربما يفيد المعرفة لكن لا يكون على
الشرائط التي اعتبرها القوم على ان منهم من جوز في الرسوم الناقصة ان يكون اعم
والحد الثالث اي ما يزيد الحد الثالث كيف منع عن ان يكون منعكسا جامعا
حيث لم يصدق على بعض ما هو خبر بالاتفاق مثل قولنا ما لم نعلم بوجه من الوجوه
في حين من الاحيان لا نحكم عليه لا بنفي ولا اثبات حيث لم يكن المحكوم عليه فيه معلوما ثم
انه ترك [illegible] نسبة معلوم الى معلوم ومن ان يكون مطردا مانعا حيث صدق
عليه مثل الغلام الذي لزيد وليس [illegible] زيدا غلام او ليس [illegible] هذا [illegible] نعم كون
مثل هذا المركب مقتضيا للاثبات والنفي انما يرد لو لم يكن مراده بالتعقل
المركب التام على ما يشعر به كلامه واما سؤال عدم الانعكاس فقد يدفع بما لا
[illegible] لا يعلم بوجه من الوجوه ليس بمعلوم اصلا بل هو معلوم بهذا الوصف ولا
تناقض لان عدم المعلومية بوجه انما هو بحسب [illegible] الامر صادق عليه عارض له

والمعلومية امر عارض صادق وهذا كما ان اللا ثابت اصلا بل اللا ممكن المفهوم كذلك في نفسه ويجب مفهومه ثابت ومتصور من حيث حصوله في العقل وتمام تحقيقه في شرح المقاصد وبمثل هذا يندفع ما يورد على تعريف الجزئي بما يمنع الشركة بان هذا كما انه يمنع الشركة بان هذا يكون ما يمنع الشركة لا يمنع الشركة والحاصل ان هذا معنى قوله ولسوال المعلومية وجه دفع يذكر في الحواشي وقد يقال المراد ان هذا السوال المورد علينا على وجه الدفع لا غير اصلا دفعا ومراده انه ان لم يكن معلوما اصلا فتندفع الاعتراض وان كان معلوما بوجه وكل معلوم بوجه يصح ان يثبت له وينفى ثم يقع الحكم عليه بانه لا يثبت ولا ينفى والجواب بان المراد انه لا يثبت ولا ينفى بالتعقل الى ذاته ومفهومه الذي هو اللا معلوم بوجه واما باعتبار هذا الوصف المعلوم فقد يثبت وينفى كما انه اثبت له هذا الحكم وهو انه لا يثبت ولا وابما الامر بالتدبر فلما في ورود المفتشين من نوع خفاء توذن بالتطرفيها من ايرادهما على الحد الثالث وتطبيق هذا الحد عليه واما في الطلب اي انما اختار في الطلب قول من نفيها عن التعريف فلان كل احد ممن لم يمارس الحد وطرق الاكتساب يوجد كلا من انواع الطلب في موضعه ويورده مقرونا بالعلم بانه في موقعه وهذا يدل على انه عالم والعلم بالنوع من الطلب يستلزم العلم بالطلب منه فيكون حاصلا بلا كسب من المطلوب ولا يرد على هذا التقرير ما يقال ان عدم المعرفة بالحد والرسم وما يتعلق بهما من الاصطلاح لا يوجب ان لا يحصل له العلم بالاشياء من الحد كما ان اكثر العوام يستخرجون المطالب بطريق الشكل الاول من غير علم لهم به وبما يتعلق به من الشرط والاصطلاح ما يجوز ان يكون مجهولا ومعرفته بحدود الانواع المختلفة بحسب سماعهم من اهل اللغة معانيها واستخراجهم بالفكر حدودها ثم يتوجه ان ايرادهم لها على وجهها بعد تسليم كون

الطلب ذاتيا لها وكونها انواعا منه لا يستلزم العلم بحقيقتها على من الحط فيجوز ان يوردها بدون الكسب بوجه ما ويوردها في مواضعها من غير خطاء ولو سلم فالكلام في الطلب بالمعنى المقابل للخبر الذي هو قسم من الكلام وهذا مدفوع بانه معنى انه الكلام الدال على الطلب وقد يقال ان المراد بقوله يمني ويستفهم ميلا انه يحد هذا النوع من الكلام على ما ذكر في الكتاب فمن ان اليمين ليس بفعل القلب بل بفعل اللسان واذا اورد كلا منها مع العلم بانه هذا النوع من الكلام الطلبي علم مطلق الكلام الطلبي لكونه جنسا وفيه نظر لان الجنسية على تقدير التسليم انما هي لمفهوم الكلام الطلبي لمفهوم الكلام الاستفهامي مثلا والمورد الكلام الاستفهامي في موقعه مع علمه بمعناه وبكونه في موقعه ربما لا يعرف مفهوم الكلام الطلبي والكلام الاستفهامي ولم يسمع هذين اللفظين فلا يتحقق انه اورد مع العلم بانه هذا النوع واعلم ان ظاهر عبارة الكتاب ان قوله يمني ويستفهم الى اخر صفته كل واحد وضمير ان قوله يوجد كلا واعترض بان هذا لا يدل الا على كون كل واحد من الموصوفين بالتمني والاستفهام ونحوهما عالما بالطلب وهو لا يوجب كون كل احد عالما به لا يلزم كونه ضروريا غير مكتسب بالفكر فالوجه ان يجعل يتمنى خبران ويوجد كلا بدلا منه ليفيد الحط والجواب انه اذا كان كل متمن ومستفهم ونحوهما سواء كان ممن مارس الكتاب بالحدا ام لا مورد الكل من ذلك في موضعه عن علم ثبت الحط على ما بيننا من غير توجه منع على الكلية بخلاف ما اذا املنا ان كل احد فهو يتمنى ويستفهم الى اخره فانه ربما يمنع ثم ان الحق والطلب يريد انهما مع بيانهما بحسب الحقيقة متباينان بلا خفاء للحق في احتمال الصدق والكذب يوجد في الخبر دون الطلب يريد انه لازم مساو للخبر لا اعم منه ومشهور واضح لا خفي فلا يبعد جعله في موضع الرسم اذ له لما عسى يقع من

نوع اشتباه في حقيقة الخبر تميز وخفاء في حقيقته البديهية بالنسبة الى بعض
الاذهان فلا ينبغي ان يستبعد تعريفه بجعل الاستبعاد والكلام لما كان
محط الطلب وتفاصيل ابوابه وتفريعاته موضحا عن الخبر وعن حقيقتها وتفصيلها
لتطمئن نفس الطالب ولا يتوهم ان البحث عنه مقصود عما ما ذكرهنا من الا
جمال فيتحير والمراد بما نسبنا اليه استغناؤه عن الترتيب وانتساقه الى الابوا
الحسنة وانضافه الى معان اخرى شابه اشتباه الاجزاء على الاصل وعبر عن
ايراد هذا القدر من الكلام الاجمالي بقرع السمع اشارة الى انه بحيث ايضا
الى السمع من غير عزم ونفوذ في القوى الادراكية ووصول الى النفس واما
تمام فيما بعد من ايراد الكلام التفصيلي المذكور في قانون الطلب فانه
عند تعقد حقيقته وتفريعه وجعله متحققا متقررا في النفس افراغ في تجويف
الاذن بحيث يصل الى مقرها وينفذ في القوى ويسري الى النفس فيؤثر
فيها ويفضي بالمعاني مفضيا بها لا اشتباه فيه ولا خفاء فوق ما وعد
بما سبق من الابتلاء وكشف القناع والتكشف على ما قد راي
قلنا عرفه المتصرف الاخر وفيه تنبيه على ان الكل باستيفائها بحاصل يجد يد بقي
زيادة في معرض الاستدلال عنه وازالة الخفاء ربما يعرض لبعض الالتباس
وانه لم يتعدا حتى اما الى تعريف رسمي او اسمي بالتنبيه الى البعض لا لتباس
بشيء وخفاء في وضع الاسم والقانون في الاصل اسم عجمي للمسطرة نقل الى قاعدة
واصل يستعمل في تحقيق الجزئيات والفروع تسمى به كلا من الباب لاشتماله
على قوانين في تحقيق المسائل القانون الاول في ضبط معاقد علم لكل
نشرع في الكلام فيه وقدم قانون الخبر لكونه اسبق في الاعتبار واقدم في
الاستعمال واكثرة الاستعمال واوفقه الاشتمال على المزاحمين يريد ان قانا
يحقق

يحقق كون الخبر خبرا وباعتباره يكون محتملا للصدق والكذب هو حكم المخبر اي
الذي يقصده الاخبار وهو اعلام اي الحكم الذي يحكيه المخبر بخبره ويفهم اي
معلوم لعلمه بان يكون الحكم مستفادا من ذلك الخبر لا حكم مفهوم اي يحكم به في
ذلك الخبر يشير اليه بهذا الخبر كما في الجملة الواقعة صلة الموصول او الواقعة
بعد ان المفتوحة فان مفهوم الاولى يكون معلوما بغير هذا الخبر ومفهوم الثانية
صار من قبيل المفردات وهذا ما قال ابن جني ان الكلام يخرج عن التمام تارة بان انتقصا
كما في زيد قائم بدون التركيب والاعراب وتارة بالزيادة كما في ان قام زيد
في الشرط وان زيدا قائم بالفتح فيمثل هذا الحكم والاسناد لا يصير الخبر خبرا
ولا يكون محتملا للصدق والكذب اما الصلة فلتقيدها بالمعلومية وكون
الموصول معها بمنزلة اللام في الاسم بخلاف مثل قولنا الكل اعظم من الجزء
واما الاخرى فلصيرورتها من قبيل المفردات ولا يمنع ان يفهم من هذا الكلام ان
مدلول الخبر هو حكم المخبر يعني ايقاعه النسبة لا ثبوت الحكم يعني وقوع النسبة
ولا ثبوت مدلوله فلا يتحقق الكذب ويلزم اجتماع النقيضين عند الاخبا
بامرين متناقضين ولكان مدلول خبر الصادق عين مدلول خبر الكا
ذب واللوازم منتفية وذلك لان الملازمات ممنوعة اذ لا يلزم دلالة
اللفظ على ثبوت الشيء وانما معه كونه ثابتا في الواقع لا امتناع في ان
مفهوم زيد قائم ثبوت القيام له في الواقع ولقد احسن من قال ان مدلول
اللفظ هو الصدق واما الكذب فاحتمال عقلي الا يرى انه اذا قيل
لك من اين علمت ان زيدا قائم فتقول سمعته من فلان وانه لو كان مدلول
الخبر هو مجرد حكم المخبر وايقاعه النسبة لكان مدلوله ثابتا دائما فلم
يتصور كذبه وما ذكر الشيخ عبد القاهر من مدلول الخبر ليس هو الثبوت

لما سبق من الادلة فمعناه انه ليس يلزم ان يكون ذلك متحققا في الواقع
ليلزم المحالات المذكورة فان قلت الكلام في ان صلة الموصول جملة اذ
ليست بانشاء يكون خبرا بل قد اطبقوا على انها جملة خبرية قلت ذاك
حين يجعل صلة واما بعده فمن كونه كلاما تاما ومحتملا للصدق والكذب
الذي هو كلام بحكم العقيب للموصول على الانشاء كقولك الضرب الذي
ضربته او على حذف الفاعل يحكم به فاما السبب قبل الفاء للتعقيب
وليس كذلك وقيل للتفريع يعني لما كان المرجع في احتمال الصدق و
الكذب هو الحكم وقد تمكن بجنته مع كل منهما وصح اتصافه باحتمالهما
صار الخبر المشتمل على الحكم محتملا لهما بواسطته وبهذا يظهر التغاير بين
السبب والمسبب فان السبب احتمال الحكم لهما والمسبب احتمال الخبر والا
ظهر انه لمجرد العطف والتعقيب كانه قيل المرجع في احتمال الصدق و
الكذب الى الحكم فاما السبب لذلك فامكان تحقق الحكم مع كل واحد منهما
ليس فالآن هو السبب وقيد الحكم بقوله حيث هو حكم مخبر اي من غير اعتبار
خصوص في الحكم او المخبر ومع ذلك قد يتعين الصدق وقد يتعين الكذب
ولا يبقى الاحتمال كما في الخبر المقطوع بالمطابقة مثل السماء فوقنا او
اللامطابقة مثل السماء تحتنا وكما في خبر الصادق قطعا او الكاذب
قطعا وقد بينا فيما سبق معنى الحيثية ويسمى هذا اشارة الى الحكم
المستفاد من الخبر لا الى استفادة المخاطب اياه من الخبر على ما توهم وكذا
لازم الخبر هو كون المخبر عالما بالحكم لا استفادة المخاطب ذلك من الخبر
صرح به في بحث تعريف المسند اليه حيث قال ان فائدة الخبر هي الحكم
مع الخبر ولازمه ولازم الحكم وهو انك تعلم ايضا وانها الموافق للغة

ايضا

ايضا فان فائدة الشيء انما يطلق على ما يستفاد منه على سبيل الاستفادة
وذلك الحكم اشارة الى الحكم الذي يحكمه في ضمن اي الحكم المفعول لا الذي
يشار اليه وقد نبهناك على ان المراد به ما يدل عليه الخبر من وقوع
النسبة او لا وقوعها لا كون المخبر حاكما بذلك وكون الصورة
حاضرة في ذهنه ليتضمن مرجع كون الخبر مفيدا في لازم الفائدة تنبيها
على ان الخبر لا يدل الا على ما في ذهن المتكلم من النسبة الحكمية لا على
النسبة الخارجية لما مر من انه يلزم كون كل خبر صادقا ولزوم التناقض
وقد عرفت منشأ هذا الغلط وانه لا يلزم من الدلالة على وقوع النسبة ولا
جزم المخاطب وظنه بمعرفة ذلك وح لا يكون الخبر مفيدا له لانا
جعلنا مرجع كون الخبر مفيدا للمخاطب الى الامرين بحيث لم يحصل شيء منهما
لم يكن الخبر مفيدا للمخاطب واما انه متى يكون مفيدا له ومتى لا يكون فذلك
بحث آخر ولا خفاء في انه انما يكون اذا كان ظاهر حال المتكلم عنده
الصدق واما اذا كان الخبر ضروريا او يقينيا بالدليل واستفادة الحكم
لا يكون من الخبر نفسه ومنهم من اجاب بان المراد بفائدة الخبر حصول صورة
الحكم في ذهن السامع وان لم يصدق به ولا خفاء في حصول ذلك اذا لم يكن
الطرفان والنسبة حاضرة له عند تمام الخبر بدون هذه حاضرة فالحاصل
لازم الفائدة فالاولى اي فائدة الخبر بدون هذه اي الثانية التي
سماه بلازم فائدة الخبر ممتنع يعني انه كلما حصل من الخبر العلم بالحكم
الذي هو مدلوله حصل العلم بان المخبر عالم بذلك الحكم اما بمعنى حصول
الصورة في ذهنه فظاهر واما بمعنى تصديقه بذلك جزما او ظنا فلنظر
الى الظاهر والبناء على الامر الاغلب وهذه اي الثانية بدون الاولى لا يمتنع

بمعنى انه قد يستفيد من الخبر كون المخبر عالما بالحكم ولا يستفيد منه العلم با
الحكم لكونه معلوما له قبل الاخبار كما في قولك لمن حفظ القران قد حفظت
القران فانه يستفيد منه علمك بهذا لا كونه حافظا للقران لانه اعرف
بحاله هذا ان اريد التصديق وان اريد مجرد الحصول في الذهن فنفرضه فيما اذا
سمع الخبر عند حضور هذا المعنى في نفسه مشاهدة فلا محاله يستفيد من الخبر
الفائدة الثانيه دون الاولى وما ذكر حكم اللازم اعم فان الملزوم ممتنع بدونه
تحقيقا لمعنى اللزوم واللازم لا يمتنع تحقيقا للعموم ويعبر عنه باللازم المحمول
المساواة لتناول الاعم بحسب الواقع وبحسب الاعتقاد وانه اذا لم يتم المساواة
لم يمتنع عند العقل وجود اللازم بدون الملزوم لان مبنى الامتناع على اعتقاد
المساواة وكون اللازم ملزوما ايضا فمعنى اشتق واسبق واما ما يقال من ان
مبنى ذلك على ان حكم اللازم المجهول المساواة هو ان لا يمتنع بدون الملزوم
لدلالة مفهوم اللازم على ذلك حتى يعرف انه مساو للملزوم فلا يخفى ما فيه
وفي قوله والاولى بالواو دون الفاء اشعار بان ليس هذا مبنيا على الكلام
السابق اذ ليس فيه الا الدلالة على ان الثانيه يسمى لازم فائدة الخبر وهو لا يوجب
كونها لازما والاولى ملزوما وانما هذا ابتداء حكم باللزوم بينهما من غير بيان
لذلك اعتمادا على ظهوره بادنى تامل ونبه عليه فيما وجه التسميه
ومرجع كونه صدقا لا يخفى ان كل امرين اذا نسب احدهما الى الاخر فمع قطع
النظر عن تلفظ اللافظ وتعقل العاقل بينهما نسبة ثبوتيه بانه هو هو وسلبيه
بان ليس كذلك وهو معنى الواقع والخارج وان لم يكن النسبه اما متحققا في الخا
رج الا ان مما يلزم تحققه في الخارج ثم اذا اورد الجملة الخبريه فبلا محالة
يشتمل على نسبة تامة حاصلة في ذهن المتكلم مرتسمة من الخبر في ذهن السامع

فان

فان كانت مطابقة للنسبة الواقعة بينهما في نفس الامر بان يكونا ثبوتيتين او سلبيتين
فمطابقتها لها صدق وذلك الخبر صادق وكذا المتكلم به وان لم يكن مطابقة
لها بان كانت النسبة المفهومة من اللفظ ثبوتيه والواقعة سلبيه او بالعكس
فعدم مطابقتها لها كذب والخبر كاذب وكذا المتكلم به وكون الصدق و
الكذب راجعين الى هذا المعنى هو المتعارف بين اكثر الناس حتى انهم لا يعرفون
منهما الا هذا المعنى ويصدقون ابدا ما هو مطابق ويكذبون ما ليس بمطابق
وعليه الاعتماد بالنظر الى الدليل المستنبط من تتبع الالفاظ اعني النقل عن ائمة
اللغة وشهادة موارد الاستعمال وفي قوله الى مطابقة ذلك الحكم اشارة الى انهما
انما يتصفان اولا بالحكم الذي يحكيه الخبر في ضمنه لا الى حكم مفعول مشار اليه قال
الشيخ عبد القاهر الصدق والكذب يتوجهان الى اسناد الخبر الى المبتدا وسلبيته منه
لا الى صفة المبتدا فاذا كذبت القائل في قوله زيد بن عمرو كريم لم يتوجه الكذب
الى كونه ابن عمرو بل الى كونه كريما لان الصفة ثابتة عنده كل ما ليس ثبوتها
على اثبات المتكلم انما سماها نعيا الا ان يبدأ الاثنان صادق و بان زيدا
الزين كاذب مخالف للعرف واللغة وانما الاول صواب والثاني خطأ وهما
يجريان في الاوصاف والاخبار اوغير مطابقته معناه لا مطابقته على
حيل ليس بمعنى لا كما جعل لا بمعنى غير في قولهم جئتك بلا شيء فان قيل
كيف يتصف الكاذب بغير المطابق ولا يصح تفسير الكذب بغير المطابق ما
لم يجعل بمعنى عدم المطابقة قلنا لا ركيكا من اوصاف الخبر كالغرة
والصورة غير المطابقة وليس بكذب واما اثباتا وعلى الواو فللاشارة
الى انحصار الصدق والكذب بالواو وهو كونه صادقا او كاذبا
بالواو وبهذا يعلم انه لم يتمثل بمحتمل الصدق والكذب لم يحسن وعند بعض

عطف على عند الجمهور والتنكير للتقليل والنكارة والمجهولية لبعض
هو العظام لا الجاحظ على ما وهم وحاصله ان بين طرفي الخبر نسبة في اعتقاد
المخبر فان كانت النسبة المفهومة من الخبر مطابقة لها فصدق
والا فكذب سواء كان ذلك الاعتقاد خطاء بان لا يطابق الواقع
او صوابا بان يطابقه وتقديم الخطاء اوفق بالمقام او معه يتحقق
افتراق الصدق بالتفسيرين وهذا التعميم والتسوية صريح في ان
المطابقة للواقع واللا مطابقة غير معتبرين في الصدق والكذب على
هذا التفسير فان هذا ليس مذهبا للجاحظ القائل بان الصدق هو
المطابقة للواقع والاعتقاد جميعا والكذب هو عدم المطابقة لهما
جميعا وما سواهما لعقيمين وهو المطابق للواقع دون الاعتقاد والمطابق
للاعتقاد دون الواقع والخالي عن الاعتقاد اصلا مع مطابقة الواقع او
مع لا مطابقتها ارجعتها ليست بصادقة ولا كاذبة بل واسطة والقادح
الثلاثة في هذا المقام خبط عظيم وهو انه نزم ان فقد الى لتنافي الحكم
حيث لم يقل ذلك الحكم عما في مذهب الجمهور اشارة الى هذا الحكم المعهود
الذي هو المطابق للواقع فجملة على مذهب الجاحظ وهو ان يتعين في الصدق
مطابقة الواقع والاعتقاد وجعل ضمير المطابقة للحكم المعنيا المطابق للواقع
مع انه عائد الى الحكم المذكور الذي فسره بالمطابق معنا والكذب هو
اللا مطابقة للواقع والاعتقاد وبينهما لاقسام الاربعة واسطة ولم ينقل
الى قوله سواء كان ذلك الاعتقاد خطاء او صوابا الى ان قوله تعالى
والله يشهد ان المنافقين لكاذبون ليس بظاهر ملائما لهذا المذهب
فيحتاج الى التاويل بل هو مخالف له حيث سمى ما هو مطابق للواقع دون

الاعتقاد

الاعتقاد كذبا وانما الكذب هو ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد المنافقين مع
بهذا التفسير واسطة لا صدق ولا كذب ثم اخترع مذهبا اخر فنقل لها
سطة وزعم انه المشهور مع انه لا ذكر له في كلام القوم وهو ان الخبر ان
طابق الواقع والاعتقاد جميعا فصدق والا فكذب ثم قال وههنا مذهب
اخر في غاية السخافة وهو ان الخبر ان طابق الاعتقاد فصدق والا فكذب
الحاق المصنف الخ وسياق كلامه يدلان على انه يريد هذا المذهب
بانيا ان المبني المذهب المذكور مخالفا للجمهور وهو بقسيم على المفسر له
او المخالف او المعتقد للفعل محذوف في موقع الحال وذلك انه حين نقل عن
المخبر الموافق للاعتقاد مخالفا للواقع بقال انه لم يكذب لانه لم يتم خبرا
اعتقاده او ظنه فلو لم يكن الكذب بمجرد عدم مطابقة الاعتقاد بل
الواقع لم يصح تقييده تمسكا بذلك وقوله واعتقاده اي المخبر لها اي لك
صوري الخبر عطف على وعدي الاصل بتبرؤ المخبر والمعنى ان المبني مجموع الا
مرين وقوله لكن تكذيبا يعني ان جعله مبنيا لمدعيهم معارض بان الحيا
المسلمين على تكذيب الكافر اذا اخبر ببطلان الاسلام وتصديقه اذا ا
اخبر بحقيته ثم لا يخفى ان المعارضة انما يتعلق بالبناء بمعنى المبنى اعني المدلول
لا الاستدلال او الدليل وهو المناسب لايقاع الفعل عليه لكن في لفظ هذا
نبغي بنبوة عن الحمل عليه اذ المذكور سابقا هو البناء بالمعنى المصدري و
انما في هذا الحرف لفظ تكذيبا وتصديقا وفي ذلك لفظ الدعوى و
الخبر ميلا الى الترجيح وانما قال تنبيها بالقطع لا بقطعان لاحتمال ان
يكون تصديقا وتكذيبا للشاذ ورفع بهم الصدق والكذب بمعنى
مطابقة الواقع ولا مطابقته والاشارة الى ان اعتقاد العاقل ينبغي ان يكون ه

حقيقة الاسلام لابطلانه   وليتوجه بان طلب تاويل اي صرف عن الظاهر
لان قوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون تكذيب لهم بان وجه واوكده
وظاهر الكلام رجوع التكذيب الى ما حكي عنهم من قولهم انك لرسول الله اذ لا
شبهة ان الظاهر سواء وهو بان كان في موقع مفعول يشهد لكنه اخبار دا على
بالحكم على ابلغ وجه على ان قيل نشهد انك رسول الله بفتح ان وترك اللام كان
كذلك ولو سلم فلا خفاء في دلالته على اخبارهم بذلك ليكون هذا التفسير
اشارة اليه وهذا القدر كاف في صحة رجوع التكذيب اليه بحسب الظاهر
واما عن التعرض والمعنى لا من جهة التعرض لذلك بل من جهة الملاق الحكم و
قوله في الاثبات خبر مبتدا اي هذا في الاثبات وقوله في النفي متعلق بمقدر
في موقع المبتدا خبره كون اي الاعتبار الراجع الى الحكم في النفي كون التر
كيب كذا وقوله فهذه يرجع الى نفس الاسناد والخبر اي ازالة لما عسى يتوهم من
رجوع بعض هذه الاعتبارات الى المحكوم له او المحكوم به كلام الابتداء ونون
التاكيد والباء في خبر ليس فصح بان فائدة الحمل يظهر في الحكم حيث ان ترك التكرير
وساير المؤكدات يفيد كون الحكم ابتدائيا غير مشوب بشك او انكار وكذا الا
قتصار على كلمة النفي   واما الاعتبار الراجع الى المسند اليه لا خفاء في ان هذا
الوصف لا يكون الا في التركيب ثبتا وقد يفيد بحسبه كونه مسندا اليه فقوله في التر
كيب يكون لقصد التوضيح والتقرير واما قيد الحسية فللاحتراز عن الاعتبارات
الراجعة اليه من حيث حقيقته كونه مسندا اليه باسناد ابتدائي او طلبي او انكا
ري مسند مقدم او مؤخر معرف او منكر او نحو ذلك مما هو بواسطة جزء اخر فانه
لا يفيد في فنه وكذا اعتبار كونه مجازا او حقيقة صريحا او كناية فان بيانه في
البيان وكذا الكلام في تقييد المسند بالتركيب بالحسية وقد نبهناك على ان

ليس المراد ان هذه الاعتبارات تلحق المسند اليه او المسند لذاته حتى يلزم ان لا
تفارقه   كقولك عارف استوفي في اعتبار الحكم الامثلة وانتقض منها
على المثل للحذف ولم يمثل في المسند لشيء قصدا الى الاختصار سبيلا لارشاد و
التنبيه الذهن وقدم الحذف لكونه اغرب الاحوال حيث الحق المسند اليه و
المسند بالعدم فكان التعرض له اهم ولانه في التحقيق عبارة عن عدم ايراده و
متقدم على الايراد كما هو قاعدة عدم الحادث وعبر عنه في المسند اليه بالحذف
اشارة الى كونه العمدة والركن الاعظم حتى كانه ذكر ثم اسقط بخلاف المسند فانه
ترك ولم يذكر وقوله معرفا منبا عن كونه لا صفة ثابتا لانه لا صفة بل هو
الثابت والمحذوف وقدمه على ما عطف عليه اعني منكرا لكونه الاصل في المسند
اليه بخلاف المسند فانه بالعكس وقوله من اخذ المعارف بيان معرفا وقوله
مصحوبا ومقرونا صفته له لكونه التوابع على الالحاق في الوصف غالبا وضمير
الفصل مختصا به وانما جعله من اعتبارات المسند اليه لانه يقترن به اولا و
يطابقه لفظا واما فائدته فلا يختص المسند اليه او المسند بل نسبة بينهما
بسبب عنها بما هو مضاف الى المسند اليه تخصيصه بالمسند بمعنى جعله منزها
بالمسند وبما هو مضاف الى المسند كما في مثل تخصيص المسند بالمسند ترتيب
حاشي بالمسند اليه كما في هذا الكتاب بمعنى تفرع عليه ومثل قصر المسند على
المسند اليه ومثل نقل عن المعنى واما بيان ذلك بان فصله الذي هو
موصوفه المسند اليه المسند دونه عنوه لم يلزمه وصفته المسند للمسند اليه
دون غيره فتحكم كيفية في الكشاف ان فائدته ايجاب ان فائدة المسند
للمسند اليه دون غيره وقوله مصحوبا صفته منكرا ومقدما نبا عن كونه
اذ لا يعقل المنكر   ايضا مقصد يقبل لازم الحذف اي اختلاف اعتبار

فيد المسند اليه في المسند ايضا اي بعدم عودها على الحيثية المذكورة وهي عدم
التعرض لكونه حقيقة او مجازا وفي افراده متعلق بمحذوف اي
وكالاعتبار الراجع اليه في افراده ثم عطف عليه قوله وفي كونه جملة قد
تقدم في بيان الاعتبار الافراد الفعل لانه الاصل في المسند لدلالته
على النسبة المناسبة للحكم به وفي اعتبار الجملة الاسمية لنفع الفعلية بحيث
الشرطية والظرفية الراجعتين اليها ومقيدا خبرا عن كونه لا صفة اسما
لعدم الاختصاص هذا اي كون الاعتبارات الراجعة الى الخبر لا تزيد
على ثلاثة انما يكون اذا كانت الجملة الخبرية مفردة غير منتظمة مع اخرى
بالعطف او غيره وحصر الخبر به لان الكلام فيها والا صحت الفصل و
الوصل تقع في الانشائية ايضا وكذا الايجاز والاطناب بل هما لا يختصان
انتظام الجملتين واما اذا انتظمت مع اخرى فتقع اعتبارات غير ما ذكر في
الفنون الثلاثة غير الاثر ذلك وبعين ذلك الانتظام واقع فيكون
هذا انكرنا وتذكيرا للطرق السابق وقرب ايه بدل من اعتبارات او
خبر مبتدا محذوف اي هي فن رابع ولفظة الفائدة في هذا التكرير كان
الاحسن ان يجعل فن رابع فاعل تقع وذلك اشارة الى ما يعرض للجملة عند
الانتظام لا الى الانتظام نفسه وهو مبتدا خبره اعتبارات اي اذا انتظمت تقع
فن رابع من الاعتبارات الراجعة الى الخبر لان الحاصل اعتبارات غير ما ذكر
في الفنون الثلاثة ولا تنقح الكلام في جميع ذلك اي ما ذكر من
فنون الاعتبارات الاربعة اتقانه الذي ينبغي ويليق الا بالتعرض
لمقتضى الحال تفسيرا لمعناه وتفصيلا لافراده على وجه اجمالي ضابط لان ا
هم المقام متفصل على التحقيق الكلام في مباحثه وذلك لانه لا يكفي فيها التعلق
بالعرض

بالعرض من علم المعاني معرفة هذه الاعتبارات من حيث هي مقصودها او التصديق بثبوتها
بل من حيث كيفية تطبيق الكلام بها على مقتضى الحال وذلك لا يتم الا بمعرفته
ومقتضى الحال وهي لا تتم الا بمعرفة المقامات والحالات المقتضية لذلك فالجري
اي والجري الحقيقي بغرضنا عدم افادة مقتضى الحال منفيا عن طبقه اليه بل انما
تعرضنا له ملتفتا اليه لا يخفى عليك ان مقامات الكلام متفاوتة كانه
اذا قصد واتى فيه معنى من المعاني من مدح او ذم او شكر او شكاية او اعتذار او
امتنان ونحو ذلك تارة سوا او حملا انكارا في ذلك المعنى سبا القوة من الكلام المقا
فتسمى مقامات او محال لتسمية الشيء باسم وربما تسمى تلك المقام والامور الداعية
الى ذلك الكلام المحقق من حيث كونها بمنزلة محل وموضع لذلك الكلام مقاما و
بمنزلة وقت وزمان له حالا فما كان الحامل على ذكر المدح او الذم او في حاله
وكان هذا الكلام في محله او لم يكن وكان زمنا بنبا الوقت او لم يكن تحقق ان
الحال بين الامر الداعي للكلام مشتمل على كيفيته مناسبة له من حيث تريم زمانيته
للكلام والمقام ذلك من حيث تريم مكانيته له ومقتضى الحال بالتحقيق هو ذلك
الكلام المشتمل على الخصوصية المناسبة وبهذا الاعتبار يصدق ان قولنا ان
زيدا لقائم عند رد الانكار مطابق لمقتضى الحال بمعنى انه جزئي لذلك الكلام
الكلي الذي يقتضيه انكار المخاطب لقيام زيد وصادق هو عليه ومتوافق له
في الاشتمال على الخصوصية ومع ان تلك الخصوصية كيفية بها يطابق الكلام مقتضى
الحال الا انه لما كانت المطابقة انما تتحقق بتلك الخصوصية وكانت اقتضاء
اصل الكلام ثابتا وانما الانكار في اقتضاء تلك الخصوصية شاع اطلاق مقتضى
الحال على تلك الخصوصية على ما هو مقتضى ظاهر سوق كلامه في هذا الكتاب
اجمالا حيث يقول فان كان مقتضى الحال اطلاق الحكم فكن لتجرد الحكم عن المسند اليه

ترك المسند المصدر به مفصلا حيث واما الحالة المقتضية للحذف للاثبات للتنكير
للتنكير مما عرض عليك في الابواب   فمقام التنكير تفصيل لتفاوت المقامات
تذكرة وذلك التفاوت بحسب انواع المعاني والاغراض وثانيا بحسب بناء الحكم
على حال المخاطب وانها الى الابتدائي والطلبي والانكاري ولذا اعاد لفظ
كذا وثانيا بحسب تفاوت حال المخاطب في قوة الادراك وبعض عن تفاوت القسم
الاول بالمناسبة لكون المتقابلين في غاية الخلاف بحيث لا يصيب احدهما الا
فقط بخلاف الامرين بحسب المغايرة قال ولكل من ذلك اي المذكور من
من المقامات مقتضى غير مقتضى الآخر نفيا لما عن المتصرح اذ الغرض كان
التعرض لمقتضى الحال ولما كان اعتبار هذه   ت مما قبل الشروع في
الكلام حتى كانه اعتبارا ولا ان في مقام الح مع مخاطب منكر   ثم اشار
الكلام واعتبر حال المسند اليه والمسند وما يتعلق بهما وحال اشتمال الجملتين
وما يترتب عليه قال ثم اذا شرعت في الكلام اشارة الى ما يذكر في الفنون الثلاثة
الاخيرة والحاله انما يكون سبب الاخيرة الكلام وملاحظة اجزائه واعتبار كل
اخر لعد تمامه وكان مقتضى الظاهر ان يورد ما يتعلق باحوال الحكم ايضا هنا
لكونه من اجزاء الكلام بل معظمها الا انه لما لم يكن الدال عليه جزءا ملفوظا مسموعا
مترتبا على المسند اليه والمسند ومتعلقاتهما جعله من الاحوال التي تعتبر قبل الشروع
في ذكر كلمات الكلام   فلكل كلمة مقام مع صاحبتها مع متعلق بالظرف
الواقع خبرا مقدما اعني لكل كلمة او بمعنى انت حملة اي لوضع كل كلمة
والمعنى ان لكل كلمة وقعت في الكلام مع كلمة ذكرت معها مقام ليس لتلك
مع كلمة اخرى مثل لزيد منطلق مقام ليس له مع انطلق او ينطلق ولا لمنطلق
مع زيد المتقدم مقام ليس مع زيد المتأخر وكذا في المعرف والمنكر وغيرهما

والمطلق

ولانطلق مع ان مقام ليس مع اذا ومع اذا مع لو ولان مع انطلق مقام ليس مع ينطلق
وعلى هذا القياس فليتأمل في هذه الجملة فانها جامعة لكثير من مباحث الفن
وقد خفي معناها على كثير من الناظرين وكذا معنى قوله ولكل حد ينتهي اليه الكلام
مقام يعني ان لحدود الكلام ومبادئها وانقطاعاتها عليها وانتهائها مراتب
مختلفة لها مقامات متفاوتة فمن مقام يقتضي قدرا من الايجاز واخر وحد وا
جزء قدرا من الاطناب واخر اكثر واكثر وكذا الانقطاع للكلام على جملة مفردة
مقام ولانقطاعها مع جملة اخرى او اكثر وانقطاعه بعدهما مقام اخر
وارتفاع شأن الكلام يعني الكلام الذي يعتد به في الجملة عند ارباب البلاغة و
لا يلحق باصوات الحيوانات وانحطاطه في باب الحسن والقبول الذي يتعلق بنفس الكلام
وبه يقع التفاضل والتفاضل والانتفاع الى حد الاعجاز بكونه بقدر ومصادفته
المقام لما يليق به من الاعتبارات والخصوصيات بل من الكلام المشتمل عليها فكلما
كانت المصادفة اتم واوفق ومادفته اوفق والنقص كان الكلام في مراتب الحسن في نفسه
والقبول عند الناس مع البليغ ارفع واعلى وكلما كانت انقص كان اشد انحطاطا و
ادون درجة واقل حسنا وقبولا وبما ذكرنا ظهر انه لا حاجة الى ان يجعل الانحطاط
بعدم ذلك بل لا صحة له   وهو اي الاعتبار الذي يليق بالمقام بل الكلام
المشتمل عليه من حيث هو كذلك هو الذي نسميه مقتضى الحال فيكون من الاعتبار
المناسب للمقام   فان كان مقتضى الحال تفسير وتفصيل لقوله وارتفاع شأن
الكلام الى اخره وقد اومى في ذلك كسبق احد بها الاشارة الى ان معرفة جميع
الاعتبارات حتى الراجعة الى الالفاظ انفسها كلها عائدة الى معرفة خواص التركيب
حيث قال في الجميع مختص الكلام كذا والثانية الاشارة الى ما عليه المحققون
من علماء المعاني وقد بالغ في تحقيقه وتفصيله الشيخ عبد القاهر كما لخصناه في شرح

التلخيص وعنوان المؤاخذ والمؤاخذ به يقع به التفاضل والتفاضل في الكلام ويقال
الاعجاز بسببها ولا وبالذات في الفن الاول الذي يدل عليه بالاتفاق ثم تفنيدها في
الفاظ حتى يكون مرجع البلاغة والفصاحة ومنشأ الحسن والبراعة وتحليا بما يوصف
به الكلام في باب التفضيل وتفضيل شاعر على شاعر وكاتب على كاتب الى ترتيب تلك
المعاني وتسويتها بالصور المختلفة والكيفيات المتمايزة المسمى باسم النظم لا الى الالفاظ
المنطوقة والحروف المسموعة اصلها ولا الى المعاني الثواني التي هي الاغراض التي يقصد
اثباتها كالوصف بالجمال او الشجاعة او السماحة مثلا ومدحه الاشارة انه لم يقل
اركان مقتضى الحال تاكيدا للكلام لحسن الكلام ايراده مؤكدا بحسب المقتضى
يردي بلفظ اسم الفاعل والمفعول مثلا اركان الانكار ضعيفا يحمل بتاكيدا قل او
قويا فاكثر واكثر وان كان المقتضى تاكيدا ضعيفا فكذلك او قويا فاكثر
واكثر لكن وكلا ليشير الى ان عدم الذكر قد يعبر عنه بالحذف والطي والترك
وما امكن يراعي اختلاف العبارات في المقتضى وفيما يرد عليه الكلام ولذا قال ان
كان المقتضى ترك المسند لحسن الكلام وروده عاريا عن ذكره اثباته
عارية من الوجوه المذكورة اي معرفا من المعارف معرفا باللام او غيره معربا
موصوفا بصفة او غير موصوف او منكرا مخصوصا او غير مخصوص مخصصا بشيء من
التخصيصات اي جملة او مفردا فعلا او اسما معرفا او منكرا مقيدا بحرف من ذلك بنوع
مبتدأ وغير مقيد لحسن الكلام وروده بهذه الاعتبارات الكلام المبلوغ
اخرى او اريد ذكرها بعد اخرى ففيه فصلها ووصلها الجملة دون اخرى او با
لعكس فبالعكس اما ضيرها يجوز ان يعود اليها ايضا لكن الانسب ان
يكون مرجع الكل واحدا وحصل هنا الايجاز لطيف حمل عما من المطنبين والاطناب
لا لطيفا لكون ما سواه ذلك من الايجاز والاطناب مندرجا في مباحث الفنون البلاغة

وقد ترتيب الكلام ههنا اي في تفصيل تلك الاعتبارات وبالجملة ما يتعلق بها حث
القانون الاول على فنون اربعة سبعة ضرورة كل منها بمنزلة جزء من الكلام ههنا يتعلق له
الابواب والفصول فبهذا الاعتبار صح في كل منها انما في تفصيل الاعتبارات كذا كما في غيرها
قصد والقسم ما رتيل تدل قوله اركان المقتضى فصلها او وصلها او الايجاز
او الاطناب مما ذكر منها مقتضى الحال ونحو اعتبار مناسب فما معنى قوله الفن
الرابع في تفصيل اعتبارات الفصل والوصل والايجاز والاطناب قلنا ان كانت الا
مناقة بيانه فلا اشكال وان كانت لا مثيله ليلايم اعتبارات الاسناد والمسند اليه و
المسند فالوجه ان كلا من الفصل والوصل مثلا اعتبار مناسب من حيث كونه من عوا
الجمل المتلاحقة وذو اعتبار مناسب من حيث ان الكل منهما احوالا مثل كون الوصل
بالواو وغيرها والتوسط بين كمال الاتصال والانقطاع او لدفع الايهام وكون الفصل
لكمال الاتصال او كمال الانقطاع الى غير ذلك من التفاصيل المورده في الفن الرابع وكذا
الكلام في الايجاز والاطناب وقيل ان تتبع اي قيل ان تتطلع الفنون الاربعة بما
يناسبها ويجب فيها في الذكر الثمانية من التعريف والتقريب والتفصيل والتمثيل والتمهيد
والتفريع والتعليل والتذييل والتذليل نفيهك عما اصل يجيء عليه بنايك على
التفصيل وعدم اعراضك بعض وبعض الاحكام عن التذليل ليكون ذلك الاصل مستقرا
على ذكر قلبي كما بين منك تحفظه ولا تذهل عنه او ليكون انت منه على صفته وذكره
احضارا للترك واهمالا او مما يوضع ذكره منه وذلك الاصل هو انه ليس من الواجب
صناعة من الصناعات وعلم من العلوم واركان الترجيح في اصولها وفروعها اي
الدلالات واحكامه او في احكامها الكلية والجزئية الى المجرد والعقل من غير للتبح
والاصطلاح والالة والعادة على العلوم الحكمية ان يكون الدخيل فيها اي المنتسب
اليها من غير ان يكون عريقا فيها ما يقال هو دخيل في بني فلان اذا انتسب اليهم

لم يكن منهم كالناشي عليها اي لمن كان بمنزلة المجبول عليها نشأ لا انشأ ثم
فنشأ ونشأ والقلام بلغ وارتفع في استفاده الذوق من تلك الصناعة فان
في العقليات المعرفة ايضا ذوقا هو ادراك شبه الكشف والمشاهدة وهذا
ما يقال ان الحكمة تصير كيفية ذوقية بعد ما يكون كسبية نظرية واذا
واذا لم يحب ذلك اذا كانت الصناعة عقلية صرفة فكيف يحب اذا كانت الصنا
كصناعة المعاني مستندة الى نكات منسوبة الى الوضع والاصطلاح مثل
كون لزيد قائم للتاكيد وان زيدا لقائم لزيادة التاكيد والى اعتبا
رات اي امور ينظر اليها ويتأتى بالنسبة الى الالف والعادة والتدرب في النظم
والتاليف والتتبع للتراكيب مثل كون قولنا الزاهد يشرب ويطرب للاكر
والاعتبار وابن زيد هيوبه للاستعمال وانما الزيد في الرب على اثبات
لا سماع لانه ربما يمنع ولانه لا يحتاج اليه في اثبات مطلوبه المثنا اليه بقوله
فلو مع الدخل اي اذا لم يجب تلك المساواة والمشابهة فلا باس على الدخيل
في الصناعة التي هي علم المعاني لدان يقلد صاحبها اي من صار بمنزلة المجتهد
بينها في بعض ما اجاب به من الاحكام بمنزلة المفتي الى ان فاته الذوق في
ذلك البعض مستمرا على ذلك التقليد الى وقت ان يكامل له محل التدريج
في المواظبة على الاشتغال بهذه الصناعة لا سيما الموجبة لذلك الذوق
الذي هو ملاك الامر فيها على ما قال ان ملاك الامر في علم المعاني هو الذوق
السليم والطبع المستقيم وان قد رت الاعيان من الذوق ليس الا وان طريق الكشف
الذوق طول خدمة هذين العلمين فظهر ان كلا من الذوق والطبع قد
يطلق على القوة المهيأة للعلم من حيث كمالها في الادراك بمنزلة الحس
ومن حيث كونها بحسب الفطرة وقد يخص الذوق بما يتعلق بلطائف الكلام

لكونه

لكونه بمنزلة الطعام اللذيذ الذي يرفع الانسان المتعدي والطبع بما يتعلق
بادراك النثر لكونها بمحض الجبلة بحيث لا ينفع منها اعمال الحيلة الا قليلا
وكان سمعنا اوردنا على دعواه شاهدي عدل من كلام سعد شرف
الدين الحاتمي والشيخ الكامل عبد القاهر الجرجاني واثنى على شيخه بتقديم له
وتركته لا صناعة الى ذلك فان القاهر مقدم من جهة لسان ذلك
الامام فانه شيخه الاصل على رفع التعدد ومن احسن الفصيح المدح واني لن تشتمع على
لم تشتمع والاولى على انه من الكمال بحيث تقع انه لا يكون له مثل فيما يستقبل من
الزمان واما فيها معنى فلو حاجته الى الاعلام واسناد ترك الشناعة الى الادبا
مجازي نزيفه صد ورالكلام عن الموحد لا ميل الى استناد الحوادث الى الا وضاع
والحركات الفلكية بجعلنا خبر كان تفاني اماله بالذين على فلان كان بنا العرب
الحركات له في منه الحاتمي فما قاله به عند المطالبة على الدق وضيق بينهما
لكنهن من المستحسنات والواقع في ونحن الكمال من خبيثها وحينئذ ظهرت مسائل بالطبع
الرائع جدا اعني من يتبع ابي الطمر وراسه والقدرة العدد والكميس وعدم الادب جميع
ما يبحث عن احوال اللفظ كاللغة والصرف والنحو والمعاني والبيان والبديع
والعروض والقوافي والترسل وما يجري مجرى ذلك ويتبع اليد بعده السعي كنا
به من الاشتهار بها والتمهر فيها واصل فيقين امر بين كان يضع بيده بالجاه فيعلم
ذلك وبالجبلة كل من صنع بيده يلزمه علم تلبيه بما يتعلق المناناة المقاساة
المركة العصبة لبيس بلغة اصلية متولدة قال في المغرب المكابرة بمعنى التاكيد
ليس بثبت وقال في الديوان التوكيد بمعنى التاكيد عزته من لذة الكلفة شدة
العمل والمعنى انه مع كلفة في العمل والافادة محيطا على الذوق ولا نفهم الدلالة
ونحن مع اشتهارنا في انواع من علم الادب وتحصيلنا على طرفها ضامنة مستقبل ذلك

وتنقل في تحقيق ما استحقه وما هو كلمة تنبيه دخلت على الجملة الاسمية كما في قوله تعالى
ها انتم هؤلاء وقول الفاتحه ها ان ناعد شيء انه لم تغن قبلت ومرضين الشاون اوصيهم نفس
الامام وكم بعيد في موقع الخبر شيئا وبل الخبر نفي لم يجوز الانشائية وهذا اشارة
الى الاجمال على الذوق اذ ليس نحو ولا بل الايجاز اذ ليس الخبر مما ليس اصلا منقلا
عن الافادة   الشيء ولو ثبت اولا على ان مقتضى العقل هو ان يكون كلام
المتكلم على الاطلاق بقدر ما يقصد من افادة النسبة الاخبارية او الانشائية او ما يتبع
ذلك ويتعلق به وثانيا بانه لذلك يجب ان يكون بقدر افادة المخاطب الحكم
او لازمه بقدر الاحتياج ثم فصل ذلك بانه ان جرى على مقتضى الظاهر فان كان الخالي
خالي الذهن استغنى عن المؤكدات وان كان مترددا حسن الكلام التاكيد بمؤكد
وان كان منكرا وجب التاكيد بقدر الامكان وان جرى على خلاف مقتضى الظاهر
من الحال وجب العمل بمقتضى الحال لغير الظاهر على تفاصيل فقوله من المعلوم اي
من قضايا المعلومة المقررة في العقول ان حكم عقل المتكلم عليه اي ما يحكم به ويقتضيه
ويثبت عنده من تضيه حال الاطلاق لسانه وتحريكه الى التلفظ بالالفاظ والحروف
هو ان يعتب منطوقه في تاليف الافادة بحيث لا ينقص عنها لما يشتبه على احد ولا يزيد
عليها احترازا عن عيب اللغو الذي هو عبث محض ليس لا مدار عليه مقتضى العقل حتى
لو كان مقصده ان يكون بمقتضى امر من الامور فحكم العقل ان يتبعه ذلك وقوله
حال الاطلاق من جهة المعنى متعلق بيفرع لكنه متنوع في حكم النحو فينبغي ان يتعلق بمحذوف
او بحكم العقل وليتنبه لما اشرنا اليه من انه يريد ان للانسان متعرضا لها هو من اللسان
حمل بتحصيل الالفاظ والحروف وأخذ باطنها ساكنا على الاول عمله بتحصيل المعاني
افادتها وحكم المنزوم على الانسان هو ان يعرف محصول اللسان الى الافادة وبهذا
تعلم ان قوله من المعلوم ان حكم العقل ليس حقا فما قيل المحصل بمنزلة ان يقال من المعلوم

ان المعلوم

ان المعلوم كذا بل كلام رصين بمنزلة ارشاد من المعلوم ان الواجب بحكم العقل
هو ان كلام المتكلم لا يزيد على المقصود ولا ينقص عنه   فاذا اندفع
ذلك ظهرها ذكرنا من معنى الانزاع في تاليف الافادة حين تفرع هذا الكلام على ما
قبل اي اذا كان مقتضى العقل هو الانزاع في تاليف الافادة فاذا شرع المتكلم
في الكلام واطلق لسانه اليه حال كونه بصدد الاخبار والاعلام من غير ان
يذكر الكلام الخبري لمثل تاسف وتحسر او بث شكوى او نحو ذلك لزم ان
يكون قصده في حكمة الذي يتضمنه خبره الذي اندفع فيه افادته اي افادة المتكلم
او مفنده للمخاطب لكون المفيد مثبتا او لا يتعلق الافادة اعني التركيب وما يتبع
اليه المؤكدات بقدر الاحتياج لا ينقص نقصانا عن المقصود ولا زيد تحاشيا عن
اللاغية ولم يذكر مفعول الافادة لان اللازم متناسق ليس الا بمجرد كونه
مفيدا وسواء حصل ضميرا فادته للمتكلم او المخبر فالحكم راجع الى حقيقة الحكم والا
شاربذلك الخبر   فاذا الغى الجملة تفصيل للكلام السابق وتفنيم للخبر
الذي اندفع فيه من هو بصدد الاخبار والاعلام الى لا ابتدائي والطلبي والا
نكاري وما يليق بكل منها من الاعتبارات المناسبة في قوله ليحض وينتفض اشارة الى
ان القاء الخبر ليس لافادة تصور مفرداته بل لافادة التصديق بالنسبة وارتسام
صورة الحكم في ذهن السامع وانما ذكر المفردات ليحضر في ذهن المخاطب معانيها
المعروفة التي ربما كان ذاهلا عنها حال القاء الخبر اليه فان قيل ربما يكون
احد الطرفين بل كلاهما حاضرا بل الانتقاش حاصلا فلا احتاج اما ان يكون المخبر عالما
بحضور المشتبه والارتسام في ذهن السامع فلا يكون متاخرا عنه اعني الالقاء لبناء
العرض او لا يكون فلا بنا في كون الالقاء لهذا العرض فيعتقد انه القاها للمشروب
الانتقاش فاستغنى عن المؤكد لكن لم يحصل عرضه بكلامه لامتناع حصول الحاصل

قد نقال ان السوال انما يتوجه على تقدير حصول احد الطرفين دون حصول الغرض الذي هو حصول الطرفين جميعا واما على تقدير حصولهما فالمخاطب يكون متردد الا ان الذهن قد لا يكون من هذا القسم وفيه نظر اذ ربما يحضر الطرفان من غير التفات الى النسبة وملاحظة لها فلا يحصل التردد وقوله كمن جواب اذا ونحوه من عطف عليه او حال بتقدير المبتداء وضمير حكمه للمتكلم المخبر وضمير يكون مصادفته للحكم اولا استعماله ولعله اقرب اذ حكم المخبر بالمسند للمسند اليه هو اتباعه النسبة اولا ايقاعها بمعنى الاعلام بذلك والدلالة عليه والتمكن في ذهن المخاطب هو الوقوع اواللا وقوع وهو معنى الاستناد وضمير اياه لوقته وقوله فتستغني عطف على كمن او يتمكن على قصد الترتيب والتفريع اي اذا تمكن نفس الحكم او يتمكن استغنى الجملة عن مؤكدات الحكم وقوله قبل ان اعرف الهوى لا بالنظر الى زمان الاثبات لا بالنظر الى زمان الاخبار والتكلم فليتدبر

واذا القاها اي الجملة المخبرة الى طالب لها متردد في طرفي المسند اليه والمسند دون الاستناد ويكون الفائدة عنده والجملة صفته كاشفة لمتحير ودون الاستناد طرف مستقر صفته اي متجاوزة للاستناد فانه ليس عنده طالب وقوله فوقه متباعد متردد يرى بين اي بين الاثبات والنفي والجملة عطف على جملة لم يلقاها عنده وضمير منه للاستناد وهو في موقع الصفة لمحذوف تقديره سيئا اي بحيث يحصل من الاستناد وفاعل لينقد بمقتضى ظاهر سوق الكلام ومقابله قوله ليرد الحكم منه وفي القسم الانكاري ينبغي ان يكون ضمير المتكلم المخبر لكن حمل قوله استحسن بقوته المنتقد على اسناد فعله المصدر الى الفاعل على معنى يحسن بقوته المتكلم المخبر بادخال اللام في الجملة الا تبعيد سمعت لا يليق بشأنه ولا يلائم ما ذكره في الابتداء في من قرية تحصل في ذلك الفعل حكمه وفي الانكاري من قوله استوجب حكمه تاكيدا فالوجه حمل المنتقد على ما به

الانتقاد

[illegible]

الانقاد وهو حكم المتكلم وفي قوله استحسن دون وجب اشعار بان هنا في اقتضاء المؤكد دون المرتبة الاولى من الانكاري حتى لو ترك لم يبعد ذلك البعد بل ذكر الشيخ عبد القاهر انه لا يحسن التاكيد اذا كان للسائل ظن في الجانب الاخر للقطع بحسن صالح في جواب كيف زيد وقائم في جواب اقائم زيد ام قاعد من غير تاكيد ثم على تقدير كون المراد بهذا الاستحسان هو الوجوب لا باس بمجرد ركته الانكار المنيف فيه ذلك سيما مع تفاوت في الوجوب واذا القاها اي الجملة المخبرة الى المخاطب حكم فيما يخالف ذلك المخبر بان يكون حكمه الاثبات وحكم المخاطب النفي او بالعكس لا جل ان يرد المخبر ذلك الحكم بالمخالف الى الحكم منه استوجب حكم المخبر ليترجح على المخالف تاكيدا بقدر رسوخه في قلب المخالف من الانكار بزعم المخبر واعتقاده فقوله ليتبع مفعول له لا يستوجب ويتلاحق فاعل ومفعوله اذ لو اخر عن المفعول لتخلل بينه وبين صفته اعني بحسب اشرب ولو اخر عن الوصف لبعد عن المعلق والتنبير وما في اشرب مصدرية يقال اشرب الثوب الصبغ اذا تداخل الصبغ اي دخل في اعماقه اسند الى مفعول الاول في اعتقاده متعلق باشرب بيانا لمحانه كما في قوله تعالى واشربوا في قلوبهم العجل والضمير للمخالف ويجوز ان يتعلق بحسب والضمير للمتكلم اي بتقدير الانكار في زعم المتكلم واعتقاده لانه الذي يورد القدر من التاكيد فناسب ان يعتبر تقدر الانكار بحسب اعتقاده لا بحسب الامر نفسه وقوله لمن ينكره لمن يبالغ في الانكار متعلق بقولك المتقدم وقوله على هذا اي تماما على الطريق المذكور اي لمن يبالغ في الانكار زيادة مبالغة فان قلت كيف اعتبر هنا الترجيح وهو بالمساواة التي هي المرتبة وهي بالمقارنة وازالة الانكار على تلك المراتب المبنية اما متكرها بالطلب الراتب فيه الحاجة منه بحجوه الحاجة يقع في الظن والاعتقاد يناسب اعتبار الانتفاء وفيه ثم هي ينتقل الى المعرفي والمعاون فاستحسن تقوية ولا كن

زوال الانكار فان المنكر ربما يقنع بان بامكان بل يقنع والخلاص منه لا يوجب الى
وقوع في الظن او الاعتقاد بل ربما لا يفضي الا الى الحيرة فاحتاج الى التدرج لئلا
ينقص ذلك له على حد التساوي بل يميل الى جانب الاعتقاد   وان شئت ان
تعرف ان زيادة التاكيد بحسب زيادة الانكار فتامل كلام الله تعالى فيما حكي
عن رسل عيسى عليه السلام حيث قالوا اولا انا اليكم مرسلون حين كذبوا في المرة
الاولى ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون حين بولغ في تكذيبهم وخوطبوا بما انتم الا
بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون وفيما ذكر رد
على صاحب الكشاف حيث قال انما قيل انا اليكم مرسلون اولا وانا اليكم
لمرسلون اخرا لان الاول ابتداء اخبار والثاني جواب انكار وانما لم يتعرض
المصنف للتاكيد القسمي بقوله تعالى ربنا يعلم لانه بصدد التعرض لما هو في
نفس الجملة الملقاة ويختلف به صورتها وايراد الآية في عبارة الكتاب على
سبيل التذييل من كلام رب العزة وحيث قال مستقلا فتامل وكذا الكشف يدل
على تضمينه معنى العلم والمعرفة وقيل هو تنبيه استعمال من كلام رب العزة وليس
كذلك وحينئذ اليهم في الآية لاصحاب القرية وهي انطاكية والاثنان قيل يوحنا وبولس
بفتح الباء الموحدة واللام ويحيى وقيل بولس وبولس والثالث شمعون وعززنا
بالتخفيف اي غلبنا وقوينا   واخراج الكلام في هذه الاحوال اي كون
المخاطب خالي الذهن ومترددا ومنكرا على الوجوه المذكورة من التجريد
عن المؤكدات والتاكيد استحسانا والتاكيد وجوبا بحسب الانكار يسمى
اخراجا على مقتضى الظاهر على اضافة التلبيس بما اخراج الكلام على وفق مقتضى الظاهر
معنى الظاهر من الحال فمقتضى الحال اعم منه لكون بحسب الظاهر بان لا
يعدل عن الظاهر الحال او بحسب غير الظاهر بان يقتضي في كلامه الامور التي

تناسب

تناسب تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه او بالعكس فيعمل على مرتبة تنبيه عن
الظاهر فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال ولا عكس كما في صورة الاخراج على خلاف
مقتضى الظاهر   وانه اي اخراج مقتضى الظاهر مطلقا يسمى في علم البيان
بالتصريح لا بمعنى انه يبحث فيه عن ذلك ومن تسميته بل بمعنى انه يبحث عن احوال
الكناية بحيث يعلم ان الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر من جملتها وان مقابلها
يسمى التصريح واخراج مقتضى الظاهر من جملته ولخفاء هذا المعنى وبعيدا ان يقع
مثله في علم البيان اكد الحكم بان   ملكه يك ربنا كذا اي بتركه ومن ههنا
مبتدا وخبره الجملة الشرطية والعائد في الشرط واعطالا لبصيرة بعض المترددين
كنه ما هو فيه متصرفه وفي الاساس استرعت منه اخذت في امره بالرفيعة و
هو المناسب ههنا لا ما في الصحاح من البصر استرعت منه اخذت منه الرفيعة
واما استرعته بمعنى وحدته ونبيها محكما فلم نرحمه ولا مناسب ههنا فالمعنى
اخذت في جواب ابي العباس المبرد لاني اسمعناه المتفلسف الكندي ما لا رفيعة حيث
عرفت مما ذكرنا انه صادر عن التحقيق مقولا حين منعن عزاب ووقع له
سابقه ابا الكندي ابا العباس اشارة الى ان قول الكندي كان على وجه لا
استفادة ودون الجزم والاعتقاد   هذا اي هذا الذي ذكر من اخراج
مقتضى الظاهر على ما ذكر لكن بعد ذلك اخراج على خلاف مقتضى الظاهر مع بعد
رتبته من نبيه وكثرة فروعه وتشعبه وانتشارا وكثرة اللطائف الغائبة والدقائق
في البيانية عليه ورجوع المرة من اربابا البلاغة والمهرة من اصحاب البيان
البلاغة اليه ولفظ ثم في قوله ثم انك ترى الى آخره اشارة الى هذا المعنى وان
ان ما سبق من كون المقصد افادة الحكم او لازمه ومن وجوب تركت المؤكدات
في الابتدائي والتاكيد استحسانا في الطلبي ووجوبا في الانكاري انما هو على مقتضى

مقتضى الظاهر واسانيد تجاوز الى خلاف مقتضى الظاهر فيكون احكام به
واعتبارات اخر مثل التأكيد والجملة الخبرية الى من هو عالم بالحكم ولازمه ومثل التا
في الابتدائي وتركه في الانكاري وقلة التاكيد مع قوة الانكار وبالعكس
وعن ذلك فلا يرد الاعتراض على ما سبق بانه قد لا يجب التجريد في الابتدائي بل
لا التاكيد في الانكاري ونحو ذلك على ان المذكور فيما سبق هو ان مجرد الكلام
كمان في اشياء الاستعمال ومستغنى عن التاكيد والتردد موجب لحسنه والا
نكار لوجوبه وهذا لا ينافي ان يؤكد الاول لغرض وتترك التاكيد في الا
لمانع او نشبت راجح كالاخراج لا على مقتضى الظاهر او كضعف رغبته ووفور
نشاطه في الابتدائي وعدم باعثه ومحرك من المتكلم وعدم قبوله ورواج من السامع في
الانكاري كما في قول المنافقين عند لقاء المؤمنين امنا وعند لقاء اخوا
نهم انا معكم او لحسن الظن من المتكلم في الحكم الذي وقع انه لا ينفع كما في قوله
تعالى حكاية رب اني وضعتها انثى لا غير ذلك الاعتبارات المناسبة وقد ذكر
الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز بيانا من ذلك الفن بالعمل العجيب والتا
ومنه شاعر مفتن تاتي بالعجائب والغرائب التي ربما تدخل في حد خوارق
العادات ومن هاهنا يقال له الساحر والمفتن شبيه بالنفخ وهو انواع من البخل(?)
ونفث رقية وتقطيع العقدة وملابسات ذلك في السحر فصار ذلك ترشيحا للاستعارة
الساحر المتكلم بالغرائب والمراد بهذا الفن صناعة البراعة لا علم المعاني كما قد
يتوهم والخطابة صناعة يمكن معها اقناع الجمهور فيما يراد ان يصدقوا به
بقدر الامكان ويقابله البرهان وذلك مبتدا خبره الظرف اعني اذا اكثر(?)
وعلا تمييز من المحيط والوجوه المختلفة مثل ان لا يعمل المخاطب بعلمه او يبالي
من مضمون الجملة او يكون الحكم في غاية البعد والغرابة وامثال ذلك متابع

باشارة

باعتباره انه شبه العالم مع علمه بغير العالم وان شئت ان يعرف ان العالم بالشيء
بمنزلة الجاهل عن العلم فتامل في قوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الاخرة من
صدره يدل على ان اهل الكتاب قد علموا ان من اشترى كتاب السحر والشعوذة ليس
له في الاخرة نصيب من الثواب واخره يدل على انهم لم يعلموا ذلك لان لو لانتفاء الشيء
لانتفاء غيره فمعنى لو كانوا يعلمون انهم لم يكونوا يعلمون ومفعول يعلمون منزل
على بدلالة السياق لا تعلق بل السياق يدل على ان مفعول يعلمون هو مفهوم بئس
شروا به انفسهم لانا نقول لو سلم فهو واحدهما واحد وهو مرادة ما اشتروا وعدم نفعه
نفع به في الاخرة وترتب نصيب عليه وجوابه اليه لو محذوف اي لا امتنعوا او لو جعلوا
واللام في ولقد علموا جواب قسم محذوف وفي لمن اشتراه لام ابتداء مثلها في علمت
لزيد قائم ومن اشتراه مبتدا وخبره ما له في الاخرة من خلاق واللام في لبئس
ما شروا جواب قسم محذوف والجملة عطف على لقد علموا الجمل ثم المصنف صرح
في ايضاحه ان ما في الاية صنو الفن الى مخاطبة من عالم بفائدته ولازم فائدته
تكون نزل منزلة الجاهل وذلك انه صرح باثبات العلم هو لا يفعل الكتاب
والخبر هو ما يتعلق به علموا ويعلمون وليس في الكلام القاء هذا الخبر اليهم
منهم الاية صادقا لا لذلك يخبط خبط عشواء واعترض صاحب الايضاح بان
كلام المفتاح يوهم ان ما ذكر به من امثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة
الجاهل وليس كذلك على ما بينا من انه لم يلق الى اليهود جملة من اشتروا ما له
في الاخرة من خلاق بل القى الى النبي عليه السلام وايا للسامعين الخبر بان اليهود ما
لو من بذلك مدفوع بانه لا ايهام بعد التطبيق كيف تجد صدره الى
اخره ولو سلم فلا ضير في الايهام بعد وضوح المرام صيد حال من ضمير
عليهما اي الزم وما تطالا استغنائه في موقع جواب الاسم وكيف حال من ضمير

ونظيره اي نظيره قوله ولقد علموا الاية في نفي الشيء واثباته وان لم تكن هي
العلم بقوله تعم وما رميت اذ رميت حيث اثبت له الرمي اولا بمعنى صدور
وروعنه ظاهرا وكسبا ونفاه عنه ثانيا حيث بلغ من اليأس حدا لا
رمي البشر ولذا قال ولكن الله رمى وذلك انه لما التقى الجمعان (ص)
بيده رمي بقبضة من الحصباء في وجوه المشركين فجعل الوجوه ثم ستر منزلة
لا يشتغل بعينيه فانهزموا وقوله تعالى وان يكفروا ايمانهم حيث اثبت
لهم الايمان بدلالة الاضافة اليهم وانفاع النكث اي النقض عليها ثم
ثم بقوله انهم لا ايمان لهم من جهة عدم الاعتداد بها بناء على
عدم وفائهم بها فان قيل سواء فلعبه والامثلة والنظائر اقول ثم
ولقد علموا الاية بل لتنزيل العالم بالخبر منزلة الجاهل فالمناسب ان يجعل
ضمير نظيره ما اشار اليه على ان الاية الاولى مثال ونظير لتنزيل العالم
بفايدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل والاخريان نظيرتان له في مجرد نفي
الشيء واثباته على ما قررنا فكنا اما كون الاية الاولى من الامثلة فلغلط
على ما نبهناك ان ينبغي واما كونه مصيبا وايراد الامثلة فوهم ان
القاعدة انما تم بقوله فيستوفون الكلام الى هذا سابقه الى ذلك على ما
ننبه اليه ويسوقك اليه التامل ان شاء الله واما السابق الحديث فلأنه بين
ان من القصد الى افادة الحكم او لازمه في مطلق الخبر وترك التاكيد في
الابتدائي والتاكيد بمؤكد في الطلبي وبمؤكدات في الانكاري الاولى
ان ينزل العالم منزلة غير العالم فيلقى اليه الكلام ساذجا الى خالي
الذهن الثانية ان ينزل غير السائل منزلة السائل فيؤكد الكلام معه
ثم ان ينزل غير المنكر منزلة المنكر فيؤكد بها ان ينزل المنكر منزلة غير
المنكر

المنكر فيترك التاكيد ولما يتوهم في اثناء تقرير الاولى استفادة تنزيل
العالم لفايدة الخبر ولازمها منزلة عدمه جاء ولانا لله بتنبيه الطالب
على انه في صورتي احد طرفي الخبر واحد وهو جعل العلم بشيء بمنزلة
عدمه مقرونا بالاثبات والنفي كما في الاية الاولى ثم في احد طرفي اي
ضم اعني جعل وجود الشيء بمنزلة عدمه بعبارة اصح كما في الايتين
الاخريين ونظيره من هذا انه لا يقال فيستوفون عطف على امثل كما اعلم عليه
المصنف بعل ... الجمع في تسميه تخطيه لا على يستوفون كما توهمه جميع الشارحين
والناظرين وذلك لانه ح يضيع قوله وذلك اذا اصل حرما اليه او عنه
غير مقيد بل ربما يكون فاسدا اذ لا معنى لتقييد العطف المطلق بهذا الى
وعشيته به ويضيع المطرزات في محل التفصيل للنكت مع الاشعار في التوا
الاخيرة بان كل منها في اي وقت يكون بخلاف الاول اعني سوقها الكلام
الى هذا سابقه الى ذلك اذ لا دلالة ح على مسمع بها اذا اصل فسابقه
اما اذا عطف على امثل فالمعنى ان هذا النكت يكون اذا لا يخل فسابقه
واذا انصرف الى غير السائل ما يلوح بالخبر فاقام مقام السائل واذا
راى على غير المنكر شيئا من امارات الانكار فنزله منزلة المنكر واذا
كان المنكر ذا شيء من الانكار فبعثه العقيدة فاتلوا الحسن هذا الكلام
وانطلقه وبادنيه على من عادته في افتنانه حيث عبر من الاحكام والنكت
في الصور الاربع بعبارات مختلفة وذكر الاولى بطريق عطف الحكم على ما
اضيف اليه كلمة الشرط بخلاف البواقي لكونه الاولى في مطلق الخبر والبواقي
في تفاصيل متقابلة على نظام واحد ينبغي ان لا يخفى على من له ادنى ومسته
با ليت الكلام ان الاشارة بهذا في قوله فيستوفون الكلام الى هنا الى

المحيط بفائدة الخبر ولازمها وبذلك الى الخالي الذهن عن ذلك انما يحسن
ما ذكرنا من كون قوله فيسرقون عطفا على اصلوا وكون قوله وان
شئت الى اعتراضا بينهما وان قيل هل يجوز ان تكون فيسرقون في موضع جزاء
اذا اصلوا ويكون عطف يقيمون ويتزلون عليه مقتديين بشرطيهما فان
ذلك بمنزلة جملة ظرفية قلنا لا يرتبط هذه الجملة الظرفية اعني اذا اصلوا
فيسرقون بالمبتداء اعني ذلك بخلاف ما اذا جعل الخبر هو الظرف نفسه
وهكذا تقيمون عطف على اذا اصلوا فيسرقون ميلا الى
المعنى كانه قال اذا اصلوا فيسرقون واذا كانوا قدموا فيقيمون
هكذا اشارة الى تنزيل العالم بالفائدة منزلة عديمها ولقد قد للتحقيق
او للتقليل بحسب اي التركيب او الكلام لمن لا يسأل ومن لا يسأل
اذا كان مستعلق بيقيمون وهذا الاشتراط بالتطلع الى ما هو التابع في الا
ستعمال ولا يمتنع ان يقع بسبب غير التلويح وفي لفظ تلويح ومعناه الاشارة
بعيد استعمال بانه ليس مما تقدموا منه ما يعلم به خصوصية هذا الخبر بل ما ينبغي
ولعله مثل اشارة الى انه ليس يجب ان يكون الملوح هو ذلك المتقدم
بل هو من جنسه ويتعلق نفسه استشارة لجودة نفسها لما يرد عليها
او استشراف لترجيها وتطلبها مع زيادة طلب من استشرف الشيء اذا
رفع بصره ينظر اليه وبسط يده فوق الحاجب كالذي
من الشمس يستظل ويحتمل وبعده في موقع الحال او البيان للتمييز
بان اشعار بان تأكيد هذا النوع يكون بان خاصته بحسب الاستعمال
جعل الاسلوب متعلق السلوك مبني على اشتماله اساليب الكلام في طرقه
وجمع المقامات واضافة الامثال اليها مبني على اعتبار الجزئيات والا

فالمناسب

فالمناسب طرق هذا الطريق في هذا المقام وفي الاسلوب اشارة الى تنزيل
من لا يسأل منزلة من يسأل في العمل بما وتقدم في منافاة التركيب واصابته
الجزاء في موضع الجذ وهو القطع عبارة عن نفس الامر بما ما ينبغي ويليق ومنه
منها يطبق الكلام بما يقتضي الحال على الوجه الاليق الا في او ما ترى
الواو للعطف على مقدر اي تذهل او تطلب مثالا او مثلا هذا او يانى الى بردة
الاعمى من شعراء الدولة العباسية بكر لما نزو ذهب بكرة ا لها في
وهو من الزوال الى العصر لنجاح الظفر والفوز بالمطلوب استواه حمله
هاتيا ابنه البلاغة المتقدمون المقتدى بهم في البلاغه والفصاحه لا
الباقون بعد المتقا ولذا وصفهم بالمهتدين بخلقتهم وجبلتهم الى تطبيق
مفاصل البلاغة يعني اتيانهم بالكلام البليغ على احسن ما ينبغي وكل
يليق وحكم بانهم الاعراب الخلص من مخالطة الاعاجم فان ذلك يورث
نقصا بافة ذلك واكد ذلك بكونهم يسكنون البادية ولا يدخلون البلاد
وهذا كما قال لبعض يوف لكن منيف غير امدنا الا انه من اجله الترابيع ومرشه
العناب وانتم من اكل الشوادين وباعة الكوامخ النهاء الغدران والنقب
بسكون القاف جمع نقبة اول ما يبدو من الجرب وهو مصاع ... مثلا اول من
قال ذلك دريد بن الصمة لما راى المنذر تطلي ابلا لها وهو جارته حسناء فقال
ما ان رايت ولا سمعت به كاليوم هاني اينق جرب لا تبدو محاسنه يضع
التهاء مواضع النقب الهانئ الطالي الابل الابنق جمع ناقة اصلها انوق الجرب
الحرباء المتبذل من لا يصون محاسنه المولد في العرب من ليس من خلصهم وكلام
مولد ليس من لغتهم اولئك اشارة الى الاعراب الخلص ومن الشعرا
لا غني في اذعانه ويعيده بيانه من حسن هذا الاسلوب وكون سلوكه من كمال

البلاغة حين استنشداه اي الاصمعي وخلف بشارا قصيدته هذه اشارة
الى ما روي انهما اتياه فقالا ما هذه القصيدة التي احدثتها في ابن قتيبة قال
بلغني بلغكما قال بلغنا انك اكثرت فيها من الغريب قال نعم ان ابا قتيبة
يتباصر بالغريب اي يرى ان له بصيرة به فاحببت ان اورد عليه ما لا نعرف
قالا فانشدناها يا ابا معاذ فانشدها اعرابية وحشية اي منسوبة
الى الاعراب البادية وساكن الوحش اي على طريقتهم ولا يشبه ولا يدخل
عطف تفسير كان اعني من كلام المولدين اي قلت بكرا فالنجاح كان هذا المقول
جنس كلام من ليس من خلص الاعراب وكان لا يشبه ذلك الكلام الذي يقوله
اعراب البدو والبدويون وكان لا يدخل في معنى القصيدة اي فيما قصدت به في
كونها اعرابية وحشية من جنس كلام البدويين وانا احتج لك في هذا المقام ما
يطلعك على بعض المنشيين لعلك تقدر نا في الطويل من مشاركتهم والطويل
الطويل من مباحثتهم وذلك ان بعض من تصدى لشرح هذا الكتاب من مشاهير
عصره وحاول الرد على جميع الشارحين قال انه اورد قوله ولا يشبه بلفظ المضا
رع تنبيها على انه ليس بعطف على جواب لو اعني كان على ما نطقه اكثر الفاضلين في
هذا التركيب فانه لو سلم جوازه بناء على كونه بمعنى الماضي لكنه فاسد من
جهة المعنى لان قوله ولا يدخل في معنى القصيدة عطف عليه في تعيين المعنى اي
لو قلت بكرا فالنجاح لم يدخل هذا في قصيدتي وفساده بمنزلة ما تقدم من قوله لك
كان هو واخرافي تقبلته بالعرفة فالوجه ان الواو للحال والقصيدة لا تشتمل
تنبيض اللازم اي لكن الحال ان هذا اعني بكرا فالنجاح الكاين من جنس الكلام المولدين
لا يشبه كلام البدويين ولا يدخل في معنى قصيدتي المنزلة على طريقة الاعراب البدويين
فيلزم ان لا اقول بكرا فالنجاح فانظروا معاشر الاحرار واعتبروا يا اولي الابصار

قوله

انه القصيدة في الاساس اصل من القصد وهو المخ السمين الذي يتقصد
اي يتكسر اذا استخرج من قصد شبه به كما يشبه بالسمين للجزل الجزل
والغث الرديء منه وقيل القصيد فعيل بمعنى مفعول لان الشاعر يقصد لتجويده و
وقيل القصيدة من انقصدت من الكلام اي تقطعت وقابل الشعر احتفل له وتحفظ بالالفاظ
الجزلة والمعاني المختارة الحرة المهذبة لجري الكلام ما فهم منه وناصيته فما طلبه فتفهم
مراده صاحبنا بشار اي الاصمعي وخلف الاحمر لانهما كانا يأتيان بشارا ويسلمان عليه
بالاعظام ثم يقولان له يا ابا معاذ ما احدثت فيخبرهما وينشدهما ويكتبان عنه متواضعين
له حتى يأتي وقت الزوال فينصرفان واما ابو عمرو بن العلاء فكان من علماء
القراء والعلماء والمرجوع اليه في اللغة والنحو وعنه اخذ يونس بن حبيب و
الفحل القوي من ذكور الابل يشبه به البليغ الكامل فيقال هو فحل بين
الفحالة والفحولة والفحلة وهم من فحولة هذا النوع البلاغة والفصاحة والمعرفة
بالعربية قال الشريف المرتضى كان بشار مقدما في الشعر جدا حتى ان كثيرا من
الرواة كان قبله من المحدثين واما الاصمعي فهو عبد الملك بن قريب
الباهلي وكان اشد الشعر والغريب والمعاني وكان الرشيد يسميه سلطان الشعر
وقال له بعض الاعراب وقد رآه يكتب كل شيء ما انت الا الحفظة تكتب لفظ
اللفظة وقال له اعرابي انت حتف الحلق الشهد وخلف الاحمر كان قد من
زيد سعيد بن اوس الانصاري ربما استجلبا بالغضب الاعدة ما لفم
كالتمر وعن ... ترتقد وهي بها الفساد لزوال الارشحة اشتغالا مفرع في موقع
الخبر للنحوي ما جرى وقد تخير نفع راشحه وهو تسمية المصنف وعليه الروايته
النصب على معنى ميل تجد وسمت الفرقة بالماء اذا ترشح منها الماء والباء للملا
ما انت منه على شبه هو التنبيه لا على مقتضى الظاهر وتنزيل غير السائل منزله

السائل ومنه حال من نبه على السئد بما او متعلق بمحذوف اي ما انت على شي منه ولا

على رتبة بيان له وقال لي علمت على مقدر اي فلا يكن على رسمه وقيل في مثل

ثبار مبتداء خبره الظرف اعني اذا ما طب مع جوابه اعني افتراه ويجوز ان

يجعل الجنس افتراه وعلى كل تقدير يسوها ول بالجنس لكونه استفهام انكار و

المعنى قيل في جواب هذا السوال بحسب الظاهر والقاء للعطف على محذوف اي انطقه

فاسئل عن حال صاحبه او اتي به الظن فتراه وقد نعمد في المعنى حال من ضمير

فاطلب واذا متعلق بافتراه ولا بد من تاويل لامتناع اعمال المضاف اليه وما

بعد الاستفهام فيما قبل جامعين حال او تارا ي منطق لا يبصرها بالتعتيه معنى الجمع

او الظن واضافة حرف الى مثل التنكيس على سبيل الحكاية فتيماتك في النسخة

الاصل من فوع معطوف على لا يبصرها اي اتراه غير مبصر لمجانسا وقد يرى

بالنصب على جواب الاستفهام مثل باليتني فاحدثك اي هل منك اتيان فتحدث

فالمعنى اي كون منك ظن عدم مبصر لثبار صاحبه جامعين فمنه نبا عن

عن التاكيد ولا يبعد حمل جواب للنفي لفساد المعنى اذ تصور بصير المعنى عن نبا

ما ذكره في تابعا فحذفنا انطقه لبرلة مقرون ولا تجانف اوليس بفرق يبتغي

الا التحايف اي مقررات كثيرة لكن لا تجانف   از يهد من

اذا رده سرقه في محمرته ا   شبه ربه يخرجها الحمل من قنه يتبعه بحكم النبيح

بمرتا الحمل في تلك الحالة وقد يقال صدرت سقمنتنه منها في الربع البوادي

جمع   من صفت الربع هبت وقلان ما ضنع القميص والنبع اي برديه وهما

شبانه في البادية شمرا ازاره رفعه وشمر للامر وتشمر وشمر له اذا ياد وستر عن

ساق الحق مبالغة في الحذر كانه جعل الحذر هو الذي يجد وشمر عن ساقه ويجوز

ان يكون الا شارة لكمال بيته اي شمر عن ساقه لجنى النفاد لمسابرة   ويلزمه

اي

اي ينطق قول لثبار في الاساس غناه ونغني مثل كلمة وتحكم قال فاطلب السريه في تبيد

وسليل مسرت الحديد بعينيه اذا قام ما فاظ بالمكان اقام به صيفا والتربه بفتح

النون المعجمة والواء وتشديد الياء موضع وضمير عنها الا بل والجداء مصدر رحلها

الا بل اذا غني لها واما جدا للابل يعني سافتها لمقصد ره الحذ و ووجه الجميع انه

اذا ذكر امرا ونفى او غيرها وكان نطقه او يتردد ذهن السامع في سببه يا عث

على ذلك تجعل كالسائل وتلقي اليه الحكم موكدا بان وقوله وفي التنزيل ولا

تخاطبني جملة معطوفة على قوله وتطيق فمنها وقيل التقدير تطيق في الشعر منها

وفي التنزيل ولا تخاطبني وهذا مع الغنيه عنه يتضمن ان تكلف لم يقع الحذف

اعني في الشعر وفي التنزيل وفي معنى لا تخاطبني لا تدعني باتبع شان قومك ود

استدفاع العذاب عنهم بشفاعتك انهم محكوم عليهم بالغرق   واذا

صادق يعني اذا تاملت فيما سبق من اخراج مقتضى الظاهر وخلافه وتنزيل

غير السائل منزلة السائل سيما بعد الامر واطلعت ما شئنا في بحث الفصل والوصل

من موقع الاستئناف وتنزيل السؤال المقدر منزلة المحقق وفي بحث الايجاز

ولا طناب من اختلاف المقامات في اقتضاء ذلك وفي اقتضاء الدلالة على

المعنى بصريح اللفظ وبالقرائن الملمك ذلك الذي ابغراك وعرفناك مع ذلك لو

وقت في باب النقد لتركيبات الجمل الخبرية الواردة بعد الامر في معرض التعليل

وبيان السبب مع تفاوتها في النقد والاعتبار فاذا قلت اعبد ربك فان كان

المخاطب منكرا لاستحقاقه العبادة او متردد افيه او حالي الذهن مع اما

انكارا وتنابيه سوال كان قولك ان العبادة حق له ميتدا في الغاية لمصادفته

مقتضى المقام والعبادة حق له رد بالحذر عن ذلك وفيما العبادة حق له

سطا لاشتماله على سنابيه تاكيدا واشعار بالتنبيه وان كان حالي الذهن

من غير امارة انكار وتردد او منكرا او مترددا مع اعتبار ما يزيل الانكار و
التردد كان قولك العبادة حق له مبتدأ في الغاية وان العبادة حق له رديئا
وان العبادة حق له وسطا لان من الكلام الابتدائي وان كان فيه لا يناسبه الا
وصل الكلام بما قبل بحرف ظاهر دال على السببية كان فالعبادة حق له جيدا
في الغاية والعبادة حق له رديئا وان العبادة حق له متوسطا لان ان تغني غناء
الفاء في الجملة وان كان يناسبه الوصل الخفي المعنوي كان الاجود العبادة حق
له وعلى هذا القياس ومنها اذا كان المناسب اعتناء المخاطب في السؤال لما
الى ان لا يسمع منه شيء او ان لا ينقطع الكلام بكلام السامع او ان يبسط الكلام او
ازيد من حتى انه ربما كان المناسب الجمع بين الفاء وان مثل فان العبادة حق له
وكذلك قد ينزلون علمت على هكذا مذ يغمزونه اي لفظ كذلك لبعد الفهم
ولطول الفصل وقد هنا المنفصل فيه اعني منزلة المنكر ليرجع ضمير عليه الى الاقرب
وجعل امارات الانكار ... لبس لجهل لهما ... وراء ذاك الحق وربما لنظر الى هذا جعل
الكلام الوارد في مقاطبته جيدا وابرازه لمنكر عنده على طريقه واحدة حيا له
على منوال واحد والمنوال هو الخشبة التي تلف الحائك الثوب عليها وضمير كذبته
وله لم يتعد تعالى كذبا انا وكذبته عينه اريته ما لا حقيقة له وكذبته نفسه
منته الاماني ... اليه ما لا يكاد يكون وما موصولة ليبانها عن مفعوله فالغا
محذوف اي به وضميرنا يته للمقاومة ويشتق اسم رجل وعارضا من عرض العود
على الاناء والسيف على الفخذ وضعه على العرض ... كانه ... فهو من يفتد
لمحاربة بني عمه لا ينكر ان فيهم رماحا لكن يحبه واضعا الرمح على العرض متدلا
شجاعته عند ملتفت ولا متهيئ لذلك امارة انه ينكر ان فيهم رماحا فجعله
خطاب التفات بقوله ان بني عمك فيهم رماح مؤكدا بان هذا من ابيات عبد

الناس

الشاعر رجلا اما المرادية هنا العلام اخو وشوانه على طريقه قوله نفت لمن رماحا لتقعنا
يحتمل لا يفطر كن الزجاج برميه بانه من الضعف بحيث يخاف عليه ان يدس بالقوائم كما
يخاف على النساء والصبيان والمعنى انه من الضعف بحيث لو علم ان فيهم رماحا لم يضع
يده على حمل السلاح ولم يتقنعه لعقد الكفاح ويقلبون هذه القضية اي ينزلون
منزلة من يكون منكرا وعلى هذا الا ما فيه الى قوله مع المنكر لانه الذي به ليعود اليه
القريب من قوله اذا كان معه ما اي الدلائل والامارات التي اذا تاملها المنكر ارتدع
عن انكاره كما لا يقال هذه الاسلام وسبق كونه مع المنكر انه معلوم له مشاهد عنده
وفهم من ام محنف حذا القدر من العيبه فقال المراد ما معه من العقل الذي اذا تامله
اي تامل به ولم يقل وكذا يقلبون بل حمل ضد رجاح ينزلون تحت كذلك لشدة
ارتباطهما وقوله منكرا ... على قوله وكم من شيء في موضع الحال
من مفعوله المراد اي وقد كثرت الاستيفاء المرايرية وفيه اشارة الى اسلوب في
الانكار لقوة ما يزيله ففيها الريب ففي كثير من الاشقياء وقد نفي على سبيل
الاستغراق بناء على ان ريبهم بمنزلة العدم لما معهم من الدلائل المزيلة وعلى هذا
من نظير التمثيل الا ان يقال انه ليس بمعنى انه لا ريب فيه وحكما هذا الحكم بكن
كثيرة من الاستثناء لكن نزل انكارهم منزلة العدم فترك التاكيد واما القول بان
هذا الحكم وهو انه لا ريب فيه مما ينكره بعض المخاطبين وهم المشركون لانهم مرتابون
لكن نزلوا منزلة غير المنكرين تخلطهم بدون المؤكد فنشاء ... واضح
اسيس الانفس ... ذات ... سببه وهي الارتفاع وانفس العجب بحسه وهو حركه
حركة مع سلاح الى الغريبه اول ماء يستنبط من البئر استعيرت للعلم الذي يستنبط
بقوة الطبيعة ثم للطبيعة من حيث هي كذلك والذهن قوة النفس المستعدة لا
كتساب الحدود والاراء ومعناه في اللغة الفطنة اي الفهم والحفظ ... والا من شاء

يحتمل ان يكون ما ابهامية واللام متعلق بتحمد وان يكون مصدرية والمصدر مبتدأ خبره لامر والطراد مطاردة الفرسان بعضهم بعضا وبه يتعلق في ميدانها والبيان اللسن والفصاحة وكل منطلق فصيح معرب تماما في الخير والرمي في حد فتنة الاصابة فيه وفي لطائفه والطلاقة في صياغته والمجاورة الجار وبه وانه اي هذا الفن الذي هو اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر يسمى في علم البيان بالكناية وقد فسرها بتركه التصريح بذكر الشيء الى ذكر ما يلزمه لينتقل من المذكور الى المتروك وقسمها الى ما يطلب بها نفس الموصوف وتخصيص الصفة بالموصوف وعلى هذا ينبغي ان يحمل قوله وله انواع شتى في الغير اذ لا تعرض هناك لانواع الاخراج لا على مقتضى الظاهر اللهم الا ان يقال انه لما سمى كناية ما لعرض لانواع الكناية يعرض لانواعه ونفي يكون الا اخراج لا على مقتضى الظاهر كناية مما لم ار احدا حام حوله الا انه ذكر صاحب لباب الاعراب في شرح قول الشاعر في المهد ينطق عن سعادة جده اثر النجابة ساطع البرهان جملة مستأنفة جواب عن سؤال كانه قيل كيف ذلك الاشعار والنطق مع انه رضيع في المهد فتعريف الجملة اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر لعدم السؤال تحقيقا وذلك كناية عن هذا لغرابته وبديعته مما لا يكاد يبلغ صدقه للسامع في نادي الراي وبحوجه الى السؤال عن كيفيته وبيان صدقه فتسيق معه مساق الكلام مع السائل المستشرف الكيفية بيانه المترتب الى بيان برهانها قا... ت منه انه يجوز ان يقال ان ايراد الكلام في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر كناية عن انك نزلت هذا المقام والحال المتحقق منزلة المقام والحال الذي يطابقه ظاهر الكلام واعتبرت فيه الاعتبار اللائق بذلك المقام لان هذا المعنى مما يلزمه ايراد الكلام على الوجه المذكور وينتقل منه اليه مثلا

قوله لمنكر الاسلام الاسلام حق مجردا عن التاكيد كناية عن انك جعلت انكاره كلا انكار ونزلته منزلة الخالي عن الانكار وارتفعه ما ان تامل ارتدع عن الانكار لان هذا المعنى ملزوم لسوق الكلام المجرد عن التاكيد مع المنكر وانما لم يجعل من قبيل المجاز لعدم القرينة المانعة بل يراد المعنى الاصلي لكن لا بالذات بل لينتقل منه الى هذا الملزوم وان هذا الفن يعني الاخراج لا على مقتضى الظاهر كونه اشارة الى المذكور انما قد يتوهم من ذكره بلفظ المعتد انه اشارة الى فن الانشاد الخبري او فن الثنا العربيك لجنسه وعربكة السنام بقيته والعريكة مجاز عن انكسار النخوة والدخول تحت الشرف وكذا انقياد القرونة شبا لا سمحت فرونه اذا ذلت نفسه وتابعته على الامر وتطلقه الشيء من منه الذي نطق كونه فيه وضمن تكرارها للمتون وكذا في لفظ ربعي انه يكون في الاحاطة بهذا الفن مما ينبغي مجرد تتبع جزئيات قليلة مع جد في تحصيلها وحفظها بل لا بد من اشتغال كثير لتتبع والتفهم في ازمنة متطاولة مع استعداد في الفطانة لا مدخل فيه للاكتساب بكون القوة الادراكية الحاصلة بحسب الجبلة منضبطة بالمقاييد الرديئة والامور الحسنة وتكون القوة التي يحصل بها الاحاطة الجزئية للنفس مستغنية عن تحريكه عن سلطان الامور وتكون قوة الانتقال الى المطالب في غاية السرعة وتكون قوة الادراكية صافية بتتبع من المتون بسهوله لم يحط بها حين المهالات وتكون قوة الادراك واقرية لا تعتبض على التفصيل ولا يعجز عن الكشف ومن ابتنى الكلام ما ذكره من الكلم في باب الاخراج على مقتضى الظاهر وعلى خلافه ان كان مع الاثبات والنفي الا ان الامثلة والبيانات كلما كانت مقتصرة على الاثبات فاشار هنا الى انها انما تركت لان تنبه الذهن اليها بسهولة يعيد بيان الكلام في اعتبارات الاثبات وقد عرفت ان المراد

بالاعتبارات مقتضيات لا احوال جعل الانقضاء على اداة نفي والتاكيد باكثر
واكثر من مؤكدات النفي التي تغاير مؤكدات الاثبات وكذا الاقتضاءات
واعلم انك تريد انك اذا سرت في فن الاخراج لا على مقتضى الظاهر امكنك الا تملأ
عبارتك فيه على السلف ان الله تعالى انزل قرانه المجيد على طرف الاخراج على خلاف
مقتضى الظاهر من القاء الخبر الى مزهق عالم بمضمونه ومن تنزيل غير السائل منزلة
السائل وغير المنكر منزلة المنكر وغير المنكر كذلك من التفاصيل فانك تبلغ بها
ارجل ذلك كان الانتقاد حينئذ الحال وان لم يكن لاقتضاء ظاهر رفع المحل
اشارة الى انه لابد في المهارة في الفن من صدق العزيمة وفرط الاستقلال بتحصيل
لا يكون احدها والاستغراق بذل الوسع والجهد بالنظر الطاقة وبالجرية مبتدأ
محذوف الخبر والجملة اعتراض اي والحرى صدق الهمة واستفراغ الجهد
والحذاقة في الحق والحلق فيال شر الجال واذا ابسوق وضيق به المصدر
اي ان تحقق وقد يقال هذا الفن اشارة الى فن اعتبارات الاسناد الخبري
الفن الثاني لما يفرغ من قوله وارتفاع شان الكلام الى قوله هذا الكلام بانه
مطابقا لذلك فان فيك المقصود ثمة الزيادة الخبر [illegible] على الاطباق والاقتصا
بمعنى انه ان وجد وجدوا ان اشتغى اشتغى وان زاد زاد وان نقص نقص وزاده هنا لنقط
التركيب توضيحا للمقصود وتصريحا بانه العمدة في البلاغة واعتبار الخواص من احوال
المسند اليه او المسند او غيرها انما يعتبر من حيث انها واقعة في التركيب قوله
حزاب لما ان ترجع ما على رجب واقتداح الزند استخراج النار منه وهو العود الذي
تقدح به النار وله سفل في ثناياه الزندة وفي الصحاح الزناد جمع زند لكن لا
يخفى ان مثلك لا يسقه بجمع من الزند وكذا قول الشاعر فيعتبما عزمت قد انانا
معنى رفعته وزناد داعي تقدبه الا الواحد فكان المراد بالجمع جميع الزند

الذين

[illegible]

الذين هما بمنزلة الحجر والحديدة في زناد والجمع ونرنا والعقل سمي ازكيه
مجازا من القوى الادراكية او يكون من قبيل لجين الماء اضافة المشبه به الى
المشبه تشبيها العقل بالزناد في طلب المعنى منه واستخراج المطالب بمعونة
القوى الادراكية وقد يقال انه مجاز عما تغري العقل وتذكي الفهم من الالا
فكار والانظار المرايا جمع مرآة وهي التفضيل مثيله لا تفضل لما رغ الاساس
من ريب عليها تنصدئ والشايق المعارضة في الدين طلبا للغلبة والتغا
في الرمي وتنويرا العقل وعين البصيرة اما من قبيل لجين الماء او النور مستعار للقوة
الادراكية وا [illegible] يحمل على جعل البصيرة بمنزلة المبصر استعارة بالكناية في
ايراده حال من مقتضيات الاحوال الكيفيات العوارض التي تلحق المسند اليه مع
كونه على لفظه كالذكر والحذف والتقديم والتاخير والتعريف والتنكير وا
لصور الاحوال التي تتبدل معها اللفظ كالتعريف بالاضمار والاشارة والموصولية
ونحو ذلك وايثار المناسبة على المختلفة ربما يشير الى ذلك ما ارلتنا في كمال
الاعتنا وحقيقا في [illegible] بترتع وضيق برده للمسند اليه [illegible] للبرد
العرض اللباس الذي تعرض فيه الجارية على المشتري استعير لما يتميز وبنا
سب من الكيفيات والعتق اي حتى يستبرك كون المسند اليه في التركيب على
وفق مقتضى الحال والرسان [illegible] على سنه على كذا اما طرته والحبل
الذي [illegible] عليه والحبال جمع الحبل [illegible] من العرش والانفصال مصدر [illegible] راما
نترت [illegible] عطفا على [illegible] ايجا حال من فوع مبتدأ وخبره تقتضي وربما يزيد
واعترض بان هذا تعليق والمرتبة ليست من [illegible] فالوجه [illegible] ايجا
وجعل [illegible] صفة او صلة لاكثر او المواضع باعتبار تضمين معنى العلم
واما حال تقتضي تقضيه اي تقضيه المسند اليه المعروف بدليل انه

تقدم ذلك على ذكر التكميل وانه قال واما الحالة التي تقتضي وصف المعرّف
وكان مقتضى هذا القياس ان يذكر الاطلاق والتخصيص عقيب المنكر
ومراوعاته ان يذكر لتعقيب المعرف بما ذكر ايضا حاله الاطلاق وتركه
تقتضيا لان من داب المصنف الافتنان في العبارة والاكتفاء في البعض
لرمز والاعتبار بالباع الاغلب والافقد يكون التابع للمتكلم ايضا وقوله
والفصل الاحسن ان يجعل عطفا على التوابع لا على الكتبي وفيه اعتبار التعقيب
والفصل ايماء الى ربطه بالمسند اليه وجعله من احواله وفي ذكر التعريف
والتنكير ايماء الى ان المعتبر في الجميع هو التعلق بالمفعول كما لمحمد وفيه د
المذكورته والمقدمته والموضوعه الى غير ذلك ثم رجع عند تفصيل لاحوال
الى ما يراعث السوابق فقال واما الحالة التي تقتضي تنكيره ولم يقل تنكيره د
ايضا قال او معرفا باللام حتى صار التنكير يقتضي تقرنه معرفا باللام مع انه
كان ينبغي ان يقال تقرنه باللام ليلا ثم بايا في المعارف حيث قال تقرنه معرفا
باللام او موصولا او اسم اشارة ويكون في موقع الحال مثلها ولو قال او با
للام كان ظاهرة عطف المعطوف اللفظ الفعلي على الحال ثم يستقيم وانما قال
تقتضي تقره على الخبر ولم يقل على المسند كما قال عند تفصيل الحالات المقتضيه
اشاره الى ان المسند المقصود عليه لا يكون الا في موقع الخبر مثل انما زيد قايم د
ما زيد الا قايم ولا ينافي ذلك بالجملة الفعلية المحضه فاحسن ضبط هذه الجملة
واعتبر امثالها فيما يتر عليك من كراسه فلعلنا لا نكرره   اما الحالة
التي تقتضي ذكر المسند اليه تقدمه على ساير الاحوال لكونه اعرب التنبيهات
والاختلافات بل غايتها حيث انتفي بالجملة فيكون اولى بالبيان وذكرها سبق
الاحوال واقدمها من حيث كونه عبارة عن عدم الاتيان به وعدم الحادث

سابق

بالسابق الا انه غير عن عدم ذكر المسند اليه بالطي اشارة الى انه العمدة التي لا سبيل
الى تركها بل هو مطوي مخفي وفيه ايماء الى ان الكلام في حذف المسند اليه
الذي يكون مقصودا وجزءا من الكلام لا متروكا منسيا كما في حذف فاعل
المصدر وحذف فاعل الفعل واقامة المفعول مقامه وفي اشتراط حضوره عند
السامع ومعرفته به دلالة ظاهرة على هذا المعنى وقال والترك راجح اشارة الى انه
في هذا المقام لا فرق في الحاصل بين الحذف والطي والترك ثم له فيما عمله
للمبتدا الذي هو الحالة المقتضيه عبارات هنا ما يبين كونه نفس الحالة مثل
كون المقام او المخاطب كذا استعماله على كذا عادة عرفا ومنها ما يبين كونه فرعا
متفرعا للحالة مرتبطة مثل متى يجيء متى ابدا متى كان شيء لم يكن ومنها هو ظاهر
في كونه الحالة ويحتمل الظرفية بتقديره مثل ان يكون كذا ومنها ما هو ظاهر في
الظرفية مثل اذا كان كذا وهو التابع العكس الحالة ما نأخذه من يعرفه الحذف
حيث ذكرت ان كان يحتمل احتمالا مرجوحا ان يكون اذا   فيكون الحالة معنى
الوقت على ما هو يعرف بيته مثل اذا تقوم زيدا ذا يقعد عمرو ثم استحضار المسند اليه
ومعرفة المسند اليه كناية عن قيام القرينه وهو شرط جواز الحذف فلابد للوقوع من
مرجح سيما والذكر هو الاصل لكونه احد اجزاء الكلام تذكر من الاغراض المرجحة
وقال واما الاغراض اخر ووضعها لكونها مناسبة في الاعتبار اشارة
الى ان المناسبة مما لا بد منه في هذا الباب لا يلزم ان لا يحصل ذلك الغرض الا بهذه
الخصوصيه من احوال اللفظ ولا ان يختص المقتضى   فيما يذكر من الوجوه
وهذا التعميم قد لا يصرح به اعتمادا على ذكره في ذكر الاحوال فاحفظ هذا
الاصل ولا يلتفت الى الاعتراض بان المقتضى قد يكون امرا اخر سوى ما ذكر
وان ذلك المقتضى قد يترتب على حاله اخرى ونظرا لمناسبه في مقام اخر على ما

قال الشيخ عبد القاهر رب تنكير لشيء يكون في غاية الحسن في مقام ثم انه في لفظة اخرى بل
وهذه اللفظة منكرة في مقام اخر يكون في غاية القبح ثم جزم بان العمدة في الاعراض
والاعتبارات ذكرناها مناسبة بحسب المقامات هي سلامة العقل واستقامة الطبع انما
الى انا قد ذكرنا ان مبنى هذا العلم على تتبع خواص التراكيب لكن ليس لها ضابط يكون
متناهية للتركيب وخصوصيته في المعنى مما يوجد بخصوصيته في التراكيب وتتبع
من البلغاء   لصنيع المقام بسبب الحاجة على وزن ارشاد منه او سمع اذ منه
معرفة ما بالاستعمال فذكر المسند اليه بسبب الحاجة   بناء على الظاهر لان ذكر
المسند اليه لا يكون مبنيا على الحقيقة وان قامت القرينة لكونه جزء الكلام بل
العمدة فيه وقيل المراد انه يكون مبنيا نظرا الى الى ظاهر القرينة المنبهة حتى
ذكره فان ذكر اللفظ لا يكون الا لافادة المعنى وقد يحصل لكن يجوز ان
يتعلق به غرض حتى من الاغراض المناسبة في باب ذكر المسند اليه
تحصيل اي لا يتباع في الفناد والابهام الاتباع في الوهم وهنا بحوه اصلان حسنا
لان الاول من العقود الخيالية والثاني من المعاني الوهمية لكن لا خفاء في
ان هذين المعنيين انما   ن على سبيل التخييل دون التحقيق ولا اجعل
من التخييل والابهام ثم لم يكتف بذلك في التعويل على شهادة اللفظ بل قال ومن
حيثما الظاهر اذ التعويل بحسب الحقيقة يكون عند الذكر انما على شهادة العقل
او الالفاظ لبيننا الا اما ذات بينها الواضع تختلف باختلاف الاوضاع لا شهادة لها
في انفسها ولا دلالة بحسب ذواتها بخلاف العقل وانما قال في تركه لانه المناسب
للذكر وانما يقابل الحذف بالامارات والحق بالالي اذ انما المحل اللسان في اللفظ
والاصابة واضافة الى المتكلم في المدح والتعظيم حيث قال نظير له عن لسانك
اولا يحمد ويخ ادعا وانه من الخيف والرداوم بحيث يتلون بذكره كل لسان
وذكره

ذكره تخيلا وادعاء انه من السرف والفتاهية بحيث يتلون بكل لسان وذكر
فان من الاشه ما لا يحسن بل لا يصح اعتبار ذلك فيه وانما هو الى المتكلم منه وذلك ا
يعني اي اصفه عن لسانا   ولم يبق الشيء ذكره في موقع الحال وكم ضيرته
يحمد ونه الصيغة موقع مبتداء خبره الظرف اي فرق كثيرا بين المهادتين
وفرق بعيد لان شهادة العقل حقيقية قطعية لا يلتوي بها الاحتمال الا نادرا
وشهادة اللفظ وصيغته ظنيته تكاد تخلو من احتمال   واما لان الخبر لا
يصح الا له لا يتبين ان يكون المقصد هذا المعنى فيكون الاحتراز مما لا فائدة
فيه وان المتكلم قد يقصد احدهما ولا يخطر الاخر بباله وانما متى يكون الخبر لا
يصح الا له صيغته ويكون الاستعمال واردا على ترك نظائره بالتعقيب بالمثال لما
ذكره تخيلهما عن نوع احتياج الى الذكر بالتنبيه الى سبق الاذهان والمعنى ثم انك
لا انشاء خلقه فاعل لما يريد مثله فلا يرد انه ينبأ وانما ان الكافر وطاعة العاصي
على مذهبه ولا تخلقهما ولا تعقلهما وشمالها الادعاء في قولك   ت الارض مدعيا
انه لا يصح الا للاوصيد وذلك عند قيام القرينة المتبدة حقيقة في ذهن السامع
معرفته بان المقصد اليه وهكذا تقيس ذلك في جميع الامثلة وانما قال لان
المبني هو ان نقول لان المسند اشعارا بان المسند اليه المحذوف الذي يقصد
لا يكون الا   لا فاعلا واصلح ان المحذوف لو ريد والاستعمال على تركه لا يتبين من
المتكلم الاول فيخفى بدرج كلامه في كلامه ويتقرب به المثل في مراعاته كقولك
عند الانشاد مرزمالة لك رحمته من غير رام اوضرب تليل وفضحت نفسي وكقولك
الشاعر   ان عنت ارتعت على حجرنا   من غير ما جرم حصر جميل ولو الا
مستعملا عن تركه نظائره بتقبس من الاول وهو ظاهر كقولك مبتدا الكتاب سماح
الحور من غير كما اذا معضدا للعامل وان يتبدل نبا عيننا فمنا الله ونعم

الرجل اتباع الاستعمال الوارد في باب نعم على الاطلاق وبهذا يظهر ان الضمير في قوله
كقولهم نعم الرجل زيد سواء جاء الى النحاة او الى الفصحاء ثم وقلما
انفعال بالفعل في مثل طالما وقلما نوع كونهما كافة للفعل عن طلب الفاعل
وقيل هي مصدرية والمصدر هو الفاعل وقوله هناك اي في باب التنكير الى الاعراض
المرجحة لحذف المسند اليه وضيق مجرد المثل والطبع نظرا الى ثنا بر ما يجب
الاعتبار والركان ره عن القوة العاقلة والاعراض الاخر منها ما ذكره
في ترك المسند كالاختصار والاختيار وتنبيه السامع ومقدار تنبهه وتكثير الفائدة
بالحمل على حذف المسند تارة والمسند اليه اخرى ومنها ما لم يذكره كالتنبيه على فطانة
السامع والاحتراز عن العبث لكونه معروفا لا يحتاج ذكر المسند اليه وتعجيره وكون
اسمه مما يتلذذ به وكاستنجاح التفرج بذكره قلت عليل اي انا عليل
فحذف لضيق المقام وللاحتراز عن العبث وللتخييل العدول الى شهادة العقل
قوله سهر مبتدأ اي في سهر وجبر اي الحبيب سهر والجملة استيناف جواب ما بالك
عليلا او ما سبب علتك بلعلم دمه حال او بيان لوجه شرحه الى اخ
العم او ... تنبيه لمثل هو ... والنكتة تطهير اللسان عنه وكونه
متعالا يتبين ازيد سنا سكر السين للتاكيد اي اسكره النبه واياد
مفعوله فان يقال سكرته النعمة او بدل من ... وعلى تفسير الاثر
المانع اي لعمره واياد جمع ايد جمع يد وقد شاع استعمالها في النعم والعطايا
اي لم تخلط عنه او لم تنقطع محجوب الغنى من اضافة الصفة الى الفاعل كحسن الوجه
مثله الشكوى الى المفعول وهو محجوب ومطروف على محجوب والمرتبة مذكرة لما يرتفع
من معنى الشيء وبرما دي مطعم بالرفع عطفا على محجوب وبالمعنى عنهما في قوله
لا فارض واختلف في الفاعل رشا واسم نقل اعرابه الى ما يبدأ لكونه في صورة الترب

وزلزلة لسفل كناية عن العثور والخاتمة واصابة الشدائد وكنه الحذف التعظيم
وادعاء التعيين واتباع الاستعمال الوارد على ترك النظائر اعني باب الرفع
على المدح وكذا في نحو سماء وضيق المقام في جميع الاثبات ظاهر والحسب
بعد المرء من فضله من نشبه وآبائه والمعنى ان احسابهم تجاليها من الرثاث
الحال ووجوههم تجاليها من الحسن والجمال حيث ظلمات الليالي بعضه الى غاية
ازدياد لنائب الجزع شكله واولهم في السلك والجزع بالفتح خرزة فيها سواد
وبياض تشبه بها العين ونائب الحوادث هو الذي يحمل لها النعب ومعنى البيت
مثل وقيل ومبالغة ما في كمالهم وجمالهم وانهم رؤساء واصل الانتباه بهم كما
بات سيد منهم قام مقامه اخر يجتمع عنده القبائل كما قال الشاعر اذا مات
منا سيد قام سيد فالجملة اعني كلما انفق مع الجواب صفة بجزم على حذف ا
لما يدل عليه منها او استئناف عن فاء بلا ... على المبين بدليل قولهم عرس قابل ب
الحال امثال لم يبق هذه سورة للاختصار ولتعيين المنزلة لان السورة
الموصوفة ليست الا هذه وذا رحامتيه للاختصار ولئلا يبدل الثقله في على
احد الاعتبارين فيهما يعني ان كلا من الاثنين يحتمل اعتبار حذف الخبر اي فصبر
جميل اجمل وطاعة معروفة اولى واعتبار حذف المبتدأ وهو في الاول فامري وفي الثاني
امركم او الذي يطلب منكم ان يعرف المعروفة بالمعرفة المطابق فيها القلب اللسان
او طاعتكم ان تعرف بالمشهورة بانها باللسان دون القلب وهذا معنى قوله عيب
يتسلط فيه والتكتيه في الاثنين مع الاختصار وتكثير الفائدة وقد يقع في آكن النسخ
وهو الطاق لنسخة المصنف او امركم او الذي يطلب منكم او طاعتكم والعقل مع امركم
باللام وأما الحالة التي يقتضي اثباته ابدا الاثبات على الذكر لكونه اول
على المقصود اذ ربما يرد هذا المذكور تمام من المحقق والمقدر كما ان المسند عند التكلم

(تخصيص)
ومرتبة المسند اليه كناية عن وجود القرينة كذلك عموم النسبة والاختصاص
كناية من عدم القرينة اذ لو وجه لم يكن المسند عام النسبة مثل خالق لما اشار الي
الله او كان ولم يقصد تخصيصه بمعين مثل خير من ذلك الفاسق الحاصل
للتيم اي كل احد كان ذلك قرينة للحذف فاحتاج الذكر لم يبح اقله اعتبار
كون الاصل هو الذكر لا شيا ل فعند عدم القرينة يكون الاثبات واجبا لا
راجحا لانا نقول لا يخفى ان المقتضي اعم من الموجب والمرجح فاعتراض الايضاح
بانه ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف عموم النسبة واراده التخصيص (بمعين)
وعدمها لا يقتضيان الذكر وان كان ذكره واجبا ليس بمتوجه والمراد
بعموم النسبة الى كل مسند اليه ان يصح في تلك الحالة اسناده الى كل واحد مما
(مبتدا)
يصح ايضا انه يقع نفسه واسناده اليه لا الى كل شيء مما يصح ان يكون
اليه لشيء ما في الجملة الا يرى الى الامثلة المورودة لا شيء منها يصح اسناده الى
كل شيء والمراد بالتخصيص بمعين التخصيص الذكري لا الحصري وسوط وفي
قوله ان يكون الخبر اشارة الى ان المراد بالمسند اليه فيما نحن فيه المبتدا او الى
(منه)
الفاعل ولذا لم يمثل الا به وذكر في الامثلة ما منه الجملة الفعلية والظرفية
والشرطية ايضا والمفرد ولو ذكر الاسمية ايضا لكان اولى   الله اخ
من تعجب حاجته فضيتها على ما يراه سيبويه من بناء افعل التفضيل من افعل
قياسا والباء في به   والتوسل او من في الامر يسره سهل والباء زائدة
في المفعول والاول هو الوجه فان قيل فالخبر لا يكون عام النسبة لظهور ان
الا قضى للحوائج هو الله وحده قلنا نعم لولا الباء المشعرة بالتوسل والالة فان
غير الله تعالى ربما يكون اولى بان يجعل وسيلة واله يطلب بها الحوائج
المقتبه ما يحمل الراكب خلفه وحقيبة الرجل ما يحمل وراءه والرحل ما يوضع

(على)
البعير من الاثاث ونحوه ومنه قولهم الماء في رحله اعني في ماء وواه ومتوله
المشهور اعني الرغبة فيما يتبع ان يسند الى الخبر ولم عين من الانسان والفرس
وزيد وعمرو وغيره ذلك وقوله واذا ترد الى قليل تقنع جملة شرطية معطوفة على
راغبة وليس عطفا على اذا رغبتها لانه معمول راغبة   او تذكر منصوب
معطوف على يكون والمعنى او ارادة ان تذكر للاحتياط لان الذكر فيه ليس الحالة
المقتضية وجوبا ان يكون على حذف حرف الجواب في ان يكون الخبر و في ان يذكر
اسنده مبنيا لما على المفعول له لكونه مثل الذكر كما تقول ضرب زيد تاديبا وقوله
بالتنبيه متعلق بالاعتماد على تقدير معنى الموثوق والاعتبار والاعتداد وفيه
تنبيه على ان الكلام انما هو على تقدير وجود القرينة المجوزة للحذف فان قيل كيف
يكون الذكر اهل وقد تقرر ان لسان الحال افصح وشهادة العقل ارجح قلنا
لذلك قوم اغبياء لا يحسب ان يعتنى بهم بمشق او يعقلون ولقد كنت اجمع في
كتابنا في بين ابيات مختلفة العيون مثبتا متفقا الاوزان قصدا التناسب معانيها
وتناسق ولا الفاظها وشدة سلامتها للغرض لمتوقف له الكلام مثل سلام على
من لا سلكت من واد يبني لما اختفي الا في ذراه من اوديه ولما صار قلبي بهيم في كل
واد في وقيلا للحب من غير واد في ولما نابت عن المواضع ملقيا رحلي براد
في نجوم بوادي وكتب اعلى ذلك من المحسنات حيث يرى في الفاظ شعرا وهذا
ونظير حلاوته بادئ العتاب اعوك في ذلك على قرابين مثل تباعد الاوزان
هذا بحيث لا تخلو عن له ادنى تميز ان يجعله شعرا واحدا ومثل الاكثار (وذلك)
بحيث يسمع فيعلما انه تعذر الانقاق ومثل التوسل احيانا بزيادة لفظ به الارتباط
خلقه ولما في البيت الثاني ومثل كونه بعض الابيات من شعر المتقدمين (من)
الشعراء مشهورا فيما بين الفضل وكالبيت الثالث للبحتري ثم بلغني ان كثيرا

من وصل اليه هذا الشطاء لخطائه وتوهم انه شمس واحد خلفت في جميع ابياته ونظم
استانه فلم ينفقه تلك الغرايب ولم توثر في اشعاره بان من كان منهجا لمحول من
طبع الشعر كيف لا ينفق جرحا عن الوزن في اشعاره فرجعت عن تلك الطريقة الى
المقول مع القرينة وكان بعض الاطباء يوثر في دواء لهم لا يذكرا الا كنايته
طريق التصريح فنقل له في ذلك فقال قد رجته لبعض المرضى وتلف ما تبالا ذلك
ومات وكدنا الحق به لولم يمن الله علينا بالنجاة وقوله وللتنبيه عطف على اغبيا
او لزيادة الايضاح يعني ايضاح المسند اليه وتقريره وذلك حيث يكون
واضحا مقررا بالنظر الى القراين لكن لزيادة ذلك وجه على زيادة ايضاح
الحكم وتقريره ليعد حسنا بل لا وجه له اصلا كما يكون في بعض الاكنايات
عن الاعلام نظائر كالعالم والجاهل والزاهد والفاسق والامير والملك واما
الاعلام فقبل شئلة المعاني الاصلية كمحمد وابي حبيل وعلي ومعاوية واسد
حلب واما اشتراط كون المقام مقام التعظيم والاهانة فلانه تاكيد وتيد
والا فلا منبه للتخصيص وارضيل ذلك اشارة الى جميع ما سبق اوللتبرك
بتركا اعاد ذكر المثل ليبدا لمطرقه عليه وتخلل العصفل والاعتبار الى رخالق
كل شيء لا يصح نفيا لله وهذا وضح من ان يوضح فذكره للتبرك والاستلذاذ
ولا يدعى المعتزلة من تخصيص كل شيء بما سوى الشر والقبايح والافعال
الاختيارية لان غيلتا او اولان استلذاذ السامع عطف على تبركا ولزد
غير لفظ الاستلذاذ مما يصح في حق الباري تعالى ايضا لحال النبي والقاء في نيسد
من ابته ولو معنى يتبعه ليكون علما على المضروب لقتادة ابي ذكر من صنعاء
ينبسط لم يتعد لكن الترابط على الترخ وانقل هنا معقوله لدى ابي يسط لاهل انتما
القرينة واتسام الوقت مثل نسط موسى عليه السلام حين قيل له وما تلك بيمينك

فالواو

والواو في كان يتم الجواب بقال او للعطف على قيل وانما كان الجواب يتم بمجرده معنا
لان السؤال عن الماهية كما اذا قيل ما زيد فجوابه انسان لاغيره بخلاف السؤال عن
الماهية النوعية التي لتلك العصا المخصوصة في ضمنها المتمايزة عن سائر انواع
العصا بما فيها من الوصف الذاتية التي هي منشا العجائب لموسى عليه السلام لم يات
تمام الجواب بمعنى عن الزيادة ورده بان تلك الخواص انما هي عوارض يخلقها الله تعالى
في فرد من افراد العصا مساو لساير الافراد في تمام الماهية ليتحقق معنى الاعجاز
البيان كما التقدير ثم ذكر المسند اليه عطف على محذوف اي لم يكتف بما يتم
به الجواب ثم ذكره ليس العطوف يتم بمجرد ذكر المسند اليه بل بمجموع ذكر
المسند اليه وزياده فقال وهي عصاي للتعظيم ثم من هنا وللعطف على قيل ايضا
وجه ومعنى بها اضرب بها الشجر فيتساقط ورقه فيأكله الغنم
تطيعوا اي نظيره قوله هي عصاي في مجرد البسط لا في كونه بذكر المسند اليه
مع الزيادة ولا في كونه لم يكتف الا بتقصير لكون الاصنام مطلوبا ولذا بين الفرض
بقوله فنسلطنا لكلام اتبهالها وخضيرا لعبادة الاصنام وفي تعديته طه
بنفسها نظيرا لعتاب بالمواظبة عليها او لان الاصل يعني ان مع
قيام القرينة المجوزة للحذف يذكر المسند اليه محافظة على ما هو الاصل
هو ما ذكرنا من اجزاء اركان الكلام ومعنى الاصل هنا القاعدة والغالبة
او الراجح في سنته والسابق في الاعتبار كما يقال الاصل في الكلام الحقيقة
اي ما مرى هذا المجرى مثل زيادة الاهتمام بشانه حيث لا تطوى
ذكره واردامته القرينة ومثل تزيينه ما جرى ذكره على لسانك وكثرة تمكنه
بذكره ومثل اتباع الاستعمال الوارد على اثباته مثل حديث الليل بمجرد البنا
والى مثل التسجيل على المخاطب في القضية بحيث لا يكون له ان يتقول انه لم

من القرينة ومثل ان يتعين كونه متقدما او مؤخرا معرفا او منكرا فيترك الا
الاعراض المتعلقة بذلك   واما الحالة التي تقتضي تعرفه ذكرا ولا
ما يقتضي مطلق التعرف ثم ما يقتضي خصوصيات التعريف لكونهما متفرعة
على ذلك فبنيه على الاصل والفرع جميعا هذا فان تاتي بالفرع ذاهلا عن الاصل
مثل ان تعبر عن المسند اليه باسم الاشارة في مقام صحة الاحضار بالاشارة الحسية
مع انه لا يكون افادة الفائدة المقيدة بها مقصودة والحق لقلة المثل منهما على
ان الاعتداد ليس بخصوص تلك الفائدة بل بما هو على حالها وصفتها وذلك بان
يكون حصولها كما او شرفا في النفس او وصولا في امر الدين او الدنيا
والحيلة ذلك ان ينبغي ان القصد الى الفائدة المقيدة بها يقتضي تعريف
المسند اليه وكلامه صريح في ان فائدة الخبر هو علم المتكلم على نفسه بانه عالم يعرفون
ما اخبر به فما يقال انه علم من المخاطب على المتكلم او من المتكلم على المخاطب ق
م بل وفي اضافته اللازم الى الحكم مع ان المذكور في اول ما نزل الخبر اضافة ننه
الى فائدة الخبر تنبيه اخر على ان فائدة الخبر هو الحكم وجواب لما بحث واي كانت فائدة
الخبر هي الحكم وذلك لانها اما حكم او لازم حكم وكل منهما حكم فتنوع بمعنى وفي
الثانية اولا وفرعها ثم معنا يتعدد اخرى وهي ان احتمال تحقق الحكم وامكانه
منها يتفاوت حصول الاسباب الشرائط وارتفاع الموانع قلة وكثرة وان ذلك الا
حتمال متى كان ابعد كانت الفائدة في تعريف الحكم والاعلام به اقوى لان لنقصان
تاثير الاغراب الاعجب في النفس اشد وحصول العلم والكمال وزوال الجهل وا
كثر ومتى كان الاحتمال اقرب كانت الفائدة اضعف لعكس ما ذكر ثم لنا
نكتة بالغة وهي ان تعيد تحقق الحكم في نفسه وباعتبار ما يرجع الى ذاته انما
هو بحسب تحققه المسند الى بعض المسند اليه والمسند لا فتقاره الى الاسباب وشرائط

وخصوصيات

وخصوصيات وقيود اكثر وقد اوضح ذلك بقوله كلما ازداد الى الآخر وترك
العطف لكونه بيانا وتفسيرا ثم يبين وان تبين فاعتبر الى آخره يبين انه حكم بين بها
يحتاج تنبيه فقط وليس هذا من اثبات القاعدة الكلية بالمثال الجزئي وقوله في
معرض على انه جواب الى   وبعد تحقق الحكم بشعوبات القرب والبعد
والتفاوت فيهما مما يتصف به نفس تحقق الحكم فان صح ذلك فلا حاجة الى شرط سبط
الا مما فيما سبق والاقرب ههنا من تقييد ومعنا اي وبعد احتمال تحقق الحكم
يحصل من تمام المقدمات ان المسند اليه في الكلام متى كان اخص كانت فائدته
اقوى واتم وكمال التخصيص هو التعريف فينبغي ان القصد الى افادة الفائدة الكاملة
يقتضي تعريف المسند اليه بالمعنى الذي ذكرنا من المناسبة والملازمة
وهي المعرفات الاعلام او هادو بطريق الخبر بعد الخبر دون العطف لانه ادل واصرح
في ان كلا من المذكورات معرفات من غير احتياج الى اجتماع الكل لكن انما يتم
هذا اذا لم يكن المراد بالمعرفات مجموعها واذا اريد لم يكن بد من الجاد
مع القيد المذكور هو ان يكون في غير شيئا الا اذا شبه المفتاث بعناية
المسند اليه او بعنا ثلثه   او لما ذاد على ذلك اي على كونه احد اقسام
المعرفات كونه للمسند اليه المعرف او لاحد اقسام المعرف وفي نسخة ا لمعنى
ههنا التوابع المحتمل وقد التاء وفي صدر الفن المحتمة بالتاء ولكل وجه
وقد بينا فيما سبق وجه كون مصاحبة التوابع او الفصل تخصيصا
واما ان تكون الماده على كونه نكرة موصوفة او مضافة او نحو ذلك
مقام حكاية اي حكاية المتكلم عن نفسه فنزله بضمير المتكلم او مقام خطاب اي
توجيه الكلام نحو الحاضر فيؤتى بضمير المخاطب والاختفاء في ان فيما المسند اليه
على ما صرح به في الغائب حيث قال او كان المسند اليه في ذهن السامع الى آخر

وفي العبارة اشعار بتباين المقام والحال في الجملة وحاصلها ان الحالة المقتضية لا
ضمار هي كون المقام كذا   انا الذي يجد قال الامام المرزوقي كان
الواجب من حيث ان الفعل في موضع الرفع يجدونني لكنه حذف النون تخفيفا
ومن حيث انه في صلة الموصول يجدونه ليعود الضمير الى الموصول لكنه لما كان المو
صول والمبتدا اعني انا شيئا واحدا لم يبال ان يعود الى المبتدا الضمير الذي يجب
عوده الى الموصول ومثله في الخطاب وانت الذي اخلفتني والقياس اخلفني قال ا
لمازني لولا اشتهاره وكثرة موروده لرددته وصدا مصدر في موضع الحال و
المعنى صرت غصة في صدورهم قد ثبتت لا تقدر لا ترد ولزمت لا تسيغ و
لا تزول وثاني معقولي يجدوني لا ارتضي وفي صدورهم لغوا وفي صدورهم ولا
ارتقى حال   انا المرتجى من بشار بن برد لقب بذلك لرعثة كانت في
اذنه في صباه وهي القرط ولا اصغى في موقع خبر ثان والاصح ان يجعل بيانا للحالة
السابقة ذرت طلعت القاصي البعيد والداني القريب والباني في ...
يحتمل التعدية واما السببية فبعيد جدا   ونحن التاركون اي نحن
المتمسكون والمعرب فوت المشعورين يترك ما لم يرتضه واخذ ما رضيناه ولا
يقدر احد على تغيير الامر علينا واجبارنا على خلاف ما اردنا   ونحن بنو ع
على ذا انا اي مع ما بيننا من القرب ونسبة العمومة فرشت بيننا بسط ستر تشتمل
على تباغض وتحاسد والوثيرة البساط وقيل النمرقة الصغيرة والقدح ا
لشق والعسى القدح الضخم والشاعب مصلح القداح والمتشاحنين المتفاوت
المتباين فشاحنت اسنانه من الكبر اي اختلفت قال الخليل هو ان يسقط بعضها
ويحيى بعضها والمعنى استحكم الفساد بحيث لا تقبل صلحا ولا اصلاحا وصرنا كالشق
في القدح ان اعطي شاعبا يرجعه والعيب ظاهر فيه غير محكم ولا خاف   ما ابن

الاكارم

الاكارم جمع الاكرم اسم التفضيل اي من من اشرف الاصناف وهو حال من الاكارم لما في
النداء من معنى الفعل ومن المستكن فيه فالعامل فيه اسم التفضيل قد علموا
اي علم الاكارم او علمنا ذلك النسب وكونك من ابنائهم او كونهم من الاكرمين
ويروى علموا على لفظ المبني للمفعول اي عرفوا وشهروا بذلك وبالمجد ويروى وبا
لمجد وبرفعه كما بينا لهم والحال من ضربه الاباء والامهات تنزل الا
يام منزلها اي المحل الذي يليق بها لا تتركها فتجاوز طورها وتعلو جورها
وعنك الارض اي يمينها من ان تخسف وتذهب بما عليها وتحرك وما
فتحجب الاسود عن نظامها والاحول عن استقامتها فالاول من كناية عن صفة
الا تتداركه لغلبته والثاني عن كمال اللطف والرحمة   فلما كان قبل الحس
مما زلنا صنعه اقوام او هو لغو وحل ضد والسمع في الاصل مصدر فعبرته في البيت
الاول عن الاسماع بقرينة ابصارا وفي الثاني عن الواحد بصيرا بمعنى ان الاقوام مع
كثرتهم قد خلوا اسماعا وابصارا وانت مع وحدتك لم تترك سمعا ولا بصيرا
الا شيئا قليلا منا والعيش من لا غاية ورباه والفاء للسببية فلا حاجة الى العائد
الى الموصول قال الامام المرزوقي لحقت بهم صنعه اقوام ومحلنا هلكهم حبل كما
والشفا القليل من الشيء والمعنى قد لحقت بنا مضى باقوام جزعت لهم و
بكيت عليهم بنفي الجمع بهلاكهم لي ولن يبقي واقتدي في السمع والبصر
بعدهم من حيننا العرجا سلم من حوادثنا فلا احتنا لما استنفدت قوانا فبطلت
لحوالتي العلوم منا الا قليلا فالت تشتنا ا رجليها   رات
التي الشري ليس بالليل والدلج السير في بعض الليل فيادل سار به لحنه اي سنا
من اول الليل وهذه من اشانة البعض الى الكل والجوف جمع جوف كعرب
وعرب والجلهة ما استقبلك من الوادي والجثوم جمع من جثم الطاير اذا

العنق صدق بالارض والبيت لابن الر من ابيات كتب بها الى امامه يعاتبه
عليها ما بالها من ضرب بالمستعان فيها مما جانبه بابيات منها وانت الذي
اخلفتني نقدد عليه جناياته من نكث العهود ونقض المواعيد واشمات
اللوام بها ونحو ذلك وحق الخطاب اي اللاحق به الواجب فيه بحكم الوضع ان
يكون مع معين لان معنى الخطاب توجيه الكلام نحو الحاضر مع ان وضع المعرفة
للاستعمال في معين وحق العبارة ان يكون لمعين تبعا لمخاطبه وبهذا الخطاب
لان المخاطب معه والخطاب معه ثم قد تترك الخطاب المعين فيها لا عيب لا اصلا وتترك
المعين الا غير معين او تترك حق الخطاب مطلقا ويفضلا الى غير معين فيقول له
نحو فلان لئيم ان اكرمته يعني ليس القصد بناء الخطاب اكرمته الى
معين بل كل من يتاتى معه الاكرام فلكه كذلك كما اذا قلت ان اكرم اليه لا
تكرمها دون تكرم بل تريد انه ان اكرمه متكرم كائنا من كان فانه يهينه
ولا تعتني تطاهره ان الغير لهال المجرمين لكن بل كل من يتاتى منه
الروية فله مدخل في هذا الخطاب تقتضي ان يكون الغير للخطاب ولو ترى وان
كان في صحيل مستمره لا اختصاص ح مع الرؤية بمعين بعينه وكذا اي
مثل قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون يحمل على العموم امثال له كثيرة قصدا
اليها ذكرته تعالى ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى
اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ وقفوا على ربهم ومن القصد الى تحسين الحال
قوله تعالى اذا رايتهم حسبتهم لؤلؤا منثورا واذا رايت ثم رايت نعيما وملكا كبيرا
او كان المسند اليه علما كان المقام صالحا الى بيان مقام ضمير
الغيبة ولم نقل او غيبة علما عما حكايته او خطاب لان مقام ضمير الغايب يحتاج
الى بيان وتفصيل وعن الذهن بالمسند اليه لكونه بصدده وذلك بان يكون
حاصلا

[illegible]

حاصلا في ذهن السامع ويقصد المتكلم الاشارة الى ذلك الحاصل وبهذا لا
ينافيه جعل المضمر العائد الى النكرة معرفة اذ لم يكن حاصلا لم يجعل القبيل
ولو كان حاصلا ولم يقصد الاشارة وهيا للتعيين منه اعادة الاسم
مثل وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله او باسم آخر دال على ما يقصد
من المعنى مثل ان جاءك زيد جاءك فاضل كامل واما مثل ما في رجل
فقال الرجل او ذلك الرجل كذا فمن خلاف مقتضى الظاهر ولا ماده يقول
من الاحوال المانعه القرينه اللفظيه ايضا مثل اعدلوا هو اقرب وذلك ان يجعل
مثل من قبيل المذكور نظرا الى ان ذكر الفعل ذكر المصدر وانما مثل
ضمير الشان وضمير باب نعم فينبغي انه من خلاف مقتضى الظاهر وكذا الضمير
المفسر بمفرد بعده كقوله تعالى وهو محرم عليكم اخراجهم فيمن يجعل ا
اخراجهم تفسيره هو وانما اكثر الامثلة لما عرفت من ان مبنى علم المعاني على
التتبع للتراكيب لما فيه من الاحاطه بالفوايد وكان الانسب ان يذكر لا
هو في علم المذكور ايضا امثلة فانها اجمع الى الذكر وقد جرت عادة
عند ابراء العلما بالجمع بين الكلام ولعلهم قصدوا الى التعميم لحفظ ...
يب بذلك الاشارة الى انه اكثر من المتكلم والمخاطب من البعض الكلام
من اضافة الصفة المعرفه باللام الى الفاعل كالحسان الوجوه لا انك اي
لو ثبت للملك للعفوه بهم الامثال ومن الترتب في مرتبع الصفة لمجد
تفترع صيف شاء او اي حلوا اي محل يوجد من الترتب يعني ابا اسحاق
ابوي عنه وجزء بدا لعلى استعاره مكنيه وتخيل وطول اليد كنايه عن كمال
القلبة والاقتدار والوصول الى المطالب العالية وقيام القناة وهي الرمح
كنايه عن استقامه الاحوال وانتظام الامور مثل قناة الفخر بمنع نزاته د

واستعداد الكاهل وهو ما بين الكتفين كناية عن كمال القوة والاستظهار و ا
والبيات والنواحي الجوانب جمع ناحية واللجة معظم الماء والمعروف العطاء والبر ا
والانعام واي شرطية جزاؤها فلجته المعروف ومن متعلق بأخيه وعنه مذ
حيلة اسمية في موقع الحال من الصبر والحيلة والمذاهب مواضع الذهاب وطرق
التفصي والنجاة عن المكروه الذي صبر عليه فكيف متعلق بيجدن واي كيف لا
يجد اذا تبين طريقا لم يكن غير مذهب وعنه يدل في البيت الحمد معنويه لان
كون الصبر محمودا على تقدير الاختيار لا يوجب كونه محمودا عند الاضطرار اليه
فضلا ان يكون بطريق الاولى على ما يشعر به كيف لا وتحت هيهنا قد يتوهم ان
المعنى فكيف يجد اذا ما لم يكن عنه مذهب والجواب ان كونه محمودا كناية عن
وجوب الذهاب اليه والتعويل عليه وح ينتظم المعنى ومعنى البيت الثاني ان الصبر
هو المتعين مهربا عن المكاره التي لا مهرب عنها سواه اذ لولا هذا التخصيص لزم
التناقض ويمكن دفعه بان اثبات كون الصبر مهربا انما هو على سبيل التشبيه بمعنى
انه بمنزلة المهرب المنجي للملتجي ان حبس النفس على المكروه ليس خلاصا عنه بحيث
يعقبه بل بمنزلة في انه لا يستقر عليه حيث اطمان النفس اليه واما العلم
التي يقتضي كونه علما يريد بيان مقام العلمية على طريق التحقيق والتفصيل فلا
نفرقة حصوله الاحتراز عن جميع ما يجب الاحتراز عنه بقوله بطريق يخصه اي لا
يطلق على غيره باعتبار وضعه فما سوى العلم قد يفيد احضار المسند اليه بعينه
مثل هذا الرجل ولكنه يطلق على غيره من غير تعدد وضع ثان ومعنى كون
المرتبة موضوعا لشيء بعينه انه وضع ليستعمل في شيء بعينه سواء كان زيدا ا
او معينا اخر فانما احتاز العلم عما عداه بقيد عدم تناول ما اشبهه بمعنى انه
لا يطلق على معين اخر بوضع اخر ولا كذلك ساير المعارف لا تناول الطريق الخا

ثم لا يكون

ثم لا يكون علما كما في قولك الرجل خير من المرأة فقصدا الى احضار المعنى
الجنسي وانما يحصل الاحتراز عنه بقوله بعينه اي بشخصه والبا للملابسة
اي ملابسا لشخصه لا بمجرد جنسه فان الشيء قد يحصل ملابسا لشخصه وقد يحصل
ملابسا لجنسه كما يقول اريد بما هنا بعينه او لا بعينه لانا نقول الطريق
الخاص بالمسند اليه بعينه بهذا المعنى لا يكون الا علما والرجل انما يعين
المسند اليه المعين بالمعنى الجنسي لا الشخصي فان قلت لا يحصل الاحتراز
عن مثل الرجل خير من المرأة اصلا او يحصل بقيد خصوص الطريق ابتدا
معناه اول مرة احترازا عن الضمير العايد الى العلم مثل جاءني زيد وهو راكب
فانه احضار له بعينه لكن في المرة الثانية وقد يقال معناه فلا و ا
احترازا عن الاحضار بالموصول واسم الاشارة او المعهود فانه يحتاج فيه
الوضع الى امر آخر من صلة او اشارة او عهد وقيل معناه حال كون المسند
اليه مبتدأ وغير مسبوق بشيء آخر مسند اليه يكون هو من توابعه احترازا
عن مثل جاء الفاضل زيد والملقب بزيد والمسمى بزيد فان كلا من زيد او
الملقب والمسمى به والمسند اليه من جهة المعنى وقد احضر بعينه بطريق يخصه
اي لا يطلق على غيره بوضع واحد فان الملقب بزيد مثلا لو اطلق على شخص
آخر مسمى بزيد لكان ذلك بوضع آخر غير الوضع الاول لكنه ليس
ابتداء وبهذا يظهر لكل قيد فائدة خاصة وهذا مع ما فيه من التكلف
والتعسف او لفظ زيدا والملقب به ليس مسندا اليه وفي انه المسند اليه من
جهة المعنى ليس بمسبوق بشيء يقع هو من توابعه وتتماته يشتمل على غلط
صريح في صورة الملقب بزيد طريقا خاصا لا يطلق على المسمين بزيد الا با
وضاع متعددة فان الملقب بزيد موضوع وضعا واحدا لمفهوم كلي يصدق في

على كل من يتقي زيدا   فاصبر نفرغ من افرغت الشي على الشي صبته عليه لا
يتجاوزه يعني انه ينوع كيم لا تنطع حاشيته ولا تغرز عطيته   الله
يعلم اشارة الى ان الله من الاسما والاعلام على ما هو اختيار المحققين وليس
مفهومه المعبود بالحق كالاله ليكون كليا بل هو اسم للذات المخصوص
المعبود بالحق وانما الكلام في انه من الاعلام الخاصة او الغالبة وتحقيقه في
حواشي الكشاف والبيت للحارث بن هشام المخزومي في شان من هربه يوم بدر
والثناء في باشعر المتعدية والملا دوم اشقر ذو زبد   الله يعلم يجري
مجرى القسم وما تركت جوابه اذ لا سبيل الى جعله مفعول يعلم والمعنى علم
الله ما تركت قتالهم حتى رموا مهري   لا يخفى على قرينها دم احمر كثير على
زبد   قال الله تعالى تبت يدا ابي لهب وردت في مثل علمية المسند اليه
نظرا الى ان المعنى تب ابو لهب وذكر اليد كناية ولم يقل وكقوله تعالى
نظرا الى ان العلم في اللفظ مضاف اليه لا مسند اليه   او مقام تعظيم اي
اذا كان المقام مقام تعظيم والاسم العلم صالح للتعظيم لانبائه في   عن معنى شرف
وكمال مثل ابي المعالي وابي المفاخر وصدر الافاضل وشمس الاسلام ونحو
ما اشتهر في هذا الزمان من الاسماء المضافة الى الدين فانك تنبه عم صفتا بابا والام
وا   علم شخص يدل على مدح او ذم والاسم الام والاسما اما لمفهومه ما يبعث عجبا الا اصل
صفته بما استحق الذم عادة كابي جهل وكلب ونتنه ونتلة   او كناية
عطف على تعظيم او اهانة والمعنى اذا كان المقام مقام كناية عن معنى من المعاني
يكنى عنه العلم بحسب معناه الاصلي كذلك او لهب من كذا كناية عن الجهنمي
ابو جهل مثل كذا كناية عن الجاهل وعلى هذا القياس فان ابا الحنبي وابا الشيء
معناه الملازم له لذلك فالملازم للهب وهو المعنى الاصلي لابي لهب ذكر لم يرد الا انتقال

الى

الى ملزومه الذي هو الجهنمي على ما هو طريق الكناية المذكورة في علم البيان فمعنى قوله تم
تبت يدا ابي لهب يطلق الاسم الاعلى الشخص المسمى بابي لهب لكن لينتقل منه الى الجهنمي و
كذا ابو جهل كناية عن الجاهل وابو الخير كناية عن الخير وابو المحاسن كناية
عن كثرة حسنات صاحب الاسم او كناية لحيته وليس قولك رايت اليوم ابا لهب او
ابا جهل اي جهنميا من هذا القبيل بل هو استعارة مثل رايت حاتما ولا قولك ابو لهب
مثل كذا نظرا الى انه في الواقع من جاهل او ابو جهل مثل كذا نظرا الى انه
في الواقع جهنمي لان اللفظ في اصله لا ينبئ عن هذا المعنى فليتامل فان المقام مما
ينبه على اقوال رتبناهر على الشرح بما ذكرنا من انه مثل ما هنا في كنايات الاعلام
معانيها الاصلية نزله من قال قصدت بالحاسر كما اراه لينتقل الذهن منه اليه
فلا از ليت رايت فرد اول لم ار من نبينه ابا لديه ذو عهد الا اما مثل في تسمح
الاخ وفرح انتم عدلوا عن عامر الى عمير لغرب من المبالغة لاصل تنبيه باب التدا
بالفسق فانه ابلغ من فاسق والفعل المتحول وان لم يبق بعد تقرر العلمية
فيه معنى المنقول عنه مرادا فالواضع في ابتداء الوضع لم يخل عن نوع التفات
الى معنى المنقول عنه ولهذا يتبركون بالتسمية باسماء لها معان مستحسنة قبل العلمية ولم
يتفاءلون بذلك وللاعتراض بان ابي لهب في الاية ليس مسندا اليه مدفوع بما
سبق من كونه للتمثيل متحما في المعنى وبان التمثيل انما لكون المقام مقام
الكناية   او مقام ابهام عطف على مقام اعتراض او مقام تعظيم اعاده
لفظ مقام ليتبين الاسلوب ولبعد الاختلاف بهام ولم ينكره وكان الاحسن ترك
الابهام الى الاعلام ونحوه ونزله او ما شاكل ذلك يحتمل العطف على انك وايما
ومقام وانما ذكر وجه لتلك الاشارة الى المعطوف عليه ومن الاعتبارات المناسبة للعلمية
التبرك او الملازمة او التلذذ او التفاؤل على المسرة او المساءة حيث الاسم صالح مثل سعيد

سعيد وصبيح ومليح او سفاك وسفاح وسنبع ومنع ومنها التنبيه على ان السامع
غبي الا بنيه للمسند اليه لكن الحكم في احدهما متعلق باللفظ وفي الاخر بالمعنى فان
الاسم الموصول انما هو اللفظ المسند اليه والمحضر في ذهن السامع معناه وكذا فيما
سبق من حالة العلمية وفي جميع هذه الاعتبارات لابد من مصحح ومرجح لكنه قد
يتفق فيها الكثير المرجحات كما في الموصول واسم الاشارة وقد يجتمعا كما في
المفرد العلم فان كون المقام مقام كذا يدل على النكتة وعلى الرجحان جميعا والى
ح تمثيل جدا وفي الكلام اشارة الى ان الفعل يجب ان يكون جملة خبرية معلومة
في نفسها وان يعلم انتسابها الى مشار اليه اي امر معين حسا او عقلا ويجب
يتميز عن الجملة الواقعة صفة فانها يلزم كونها معلومة لا كونها معلومة الا
انتساب الى معين بل الى ما ولهذا لا يقع الا صفة للنكرة حتى صح اشارة
الى المنتج واستبان باعتباره بهذا الوجه عرض الى المرجح ولفظ متى
للظرفية والمعنى ان الحالة المقتضية للموصولية يتحقق في وقت تحقق الامر
صحة الاعتبار وانتسال العرض والمراد بالعرض ما يكون باعثا على اتيان الفعل
من اسباب ومرجحات فانه يقصد حصولها كالايماء الى وجه بناء الخبر والى لا
ستهجان التصريح بالاسم ونحو ذلك مما هو اخبار لكراهة الاستهجان ولا
في محل عدم العلم بغير الصلة مرضا والظرف اعني لك خبر يكون ومنه
متعلق به او وظا طبيك عطف عليه وليس في توسط اسم كان بينهما كثير ما
وضير سواء للا انتساب اي لا يكون لك ولهذا طبيك من المسند اليه او متعلق سوى
انتساب الجملة اليه وانما لم يقل سواها رجعا للضمير الى الجملة لان السائر من
كلامه معلومية الانتساب للجملة فقصير فتقول بالرفع هو الرواية
والدراية ايضا وفي ايراد المثال لثالثة عن الدين في بلاد الشرف اشارة الى

ان عدم

ان عدم العلم لك ادكي طبيك ليس على سبيل منع الجمع وان القلته قد يجتمع في مادة
واحدة او ان تستهجن او ان يقصد على لفظ المبني للمفعول وليس من الالتفات
في شي اذ لم يقع تعبير بطريق الغيبة عما وقع التعبير عنه بطريق الخطاب في قوله
ان لا يكون لك وكذا قوله او ان يومي على الخطاب نعم فيه افتنان واختلاف
اسلوب في زيادة العقد في قوله او ان يقصد نعم لهذا العرض في سلك الاعراض
السابقة في كونه باعثا لا غاية اذ الغاية زيادة التقرير وانما التقصد اليها
باعث سابق واما الايماء الى وجه بناء الخبر فلما سيد ذكره وكان بمنزلة اصل له
تفاريع تالف به طريق ما سبقه فجعل غاية وادرجه بلفظ الخطاب وفي ايراد
العدد له عن التفريع بعد التمثيل بقوله تعالى وراودته التي دلالة على انه مثال لاستهجان
ولزيادة التقرير جميعا اما الاول فلان استقباح التصريح باسم المراة في حكم المراودة
والاعتبار الى طلب المواقعة واما الثاني فلان في نفسها ويمكنها من طلب وصاله
وملطلة حالة تقريرا وتحقيقا للمراودة ليس في ذكر اسمها مثل زليخا او امرأة
العزيز فالمعنى تقرير الحكم على ذلك المسند اليه ومثال المراد تقرير الغرض المسوق
له الكلام وهو نزاهة يوسف وطهارة ذيله ورد صبه ط والمراودة مفاعلة
من راد يرود جاء وذهب كثيرا نصب على المصدر او الظرف اي مجيئا
كثيرا او حينا كثيرا واراد هنا الى العد او المصير تطويلا والمراد بالحيث
الحالة او بن اللام نفسه بحكم العرف وقرينة المقام وان كان مدلولا لفظا اعم
لجواز ان يكون ذلك افاء لانفسه وهذا ما يقال ان الانتقال في الكناية قد يكون
من الاعم الى الاخص ومن لطيف هذا النوع قول من قال قالت لترب معها مشكوة
لو فتق هذه الذي اراه من قالت فمن ينكر الغلام عاشق قالت لمن قالت
لمن قالت لمن ولم تقل لك لئلا تفتح بما يحفنه حبشه في رتبه

هي حبل فيه عدة عرى يجعل في اعناق صغار الغنم فتشد به وتكثيرها للتفخيم
وذلك انه ان كان صادقا في اقراره فقد دخل بالانكار في الكذب وان
كان كاذبا فقد نفيه الكذب والا محالة معناه لا تحول ولا انقلاب عن ذلك
وما ذكر من العدول عن التصريح بنسبة الحماقة الى المتكلم بما يستقيم لو كانت
كناية في النسبة وفي اختصاص الصفة بالموصوف واما هذه كناية في نفس
الموصوف والجواب انه بالواسطة   اين انت ظاهره السؤال عن المكان
ومعناه السؤال من الاستهلاك فيه كانه قيل في اي شغل انت في مكانك
يعني هل لك فراغ ان تسمع منا شيئا ولما كان في هذا نوع سوء ادب جبلة
صرح رضي الله عنه على حقيقته واجاب بتعيين المكان تجهيلا له وتعريضا
بانه بين حادين وقوله نعيد   اي مكانك بعيد غاية البعد وهذا
انما يجري لو قال انا امرؤ من الشام والمعنى التعريضي بانه اختيار لا فائدة فيه
بالزناء متعلق بخذرت اي اعرست وتزوجت ملتبسا بالماء فتنه بالا
ناء دون البنات   ليهنك   رسن دماء وتفادل اي ليبلغ ولدك
حد الفروسية و   هنيالك لابنا رضينا   النزول امتلكك اي ملكته
وغلبته وتعرفه اشد والكنى ينبغي ان لا تخالف التصريح بحيث لتفخيمه معنى الدلالة
له والتنصيص   او ان تؤمي اي مثل ان يشير اشارة خفية بذلك اي
بجعل المسند اليه موصولا الى وجه بناء الخبر اي طرزه وطريقته يعني نوعه من
المبتداء الذي هو الموصول مع الصلة بالتفكر والتامل ان طريق بناء الخبر
عليه طريق اثبات الثواب والجنات لا في قولك الذين امنوا والنبوات و الى العقاب
على قولك الذين كفروا او المدح والتعظيم كما في الذي برا فتقك او الذم
والاهانة كما في الذي بنا رنك سنتم من فتوا الوجه بالعلة والسبب لمعرفة الخبر
ليتم

ينتظم في عنوان الذي سمك السماء بنى لنا ضربت ان الذين ترونهم فجاءه المنفي عنه بجعل هذا
في قوله ثم يتفرع على هذا اشارة الى جعل المسند اليه موصولا ان الاعدول عن التصريح لا
الى الايماء الى وجه بناء الخبر واستعمالا في الاكثر والحق وهذا اقرب اذا اتيا
تقدم ثم واسم الاشارة القريب في قوله ثم يتفرع على هذا يكون صريحا في انه اشارة
الى الايماء كالايماء نوجه به بالمعنى الذي لوحته ذكرنا لما في جميع الامثلة
ان الذين ترونهم وان الذي بالوحشة في داره فانه قد اشتمل على المعنى كثر الاحاطة
الصادق والذوق الصحيح شاهدا صدق على انك اذا قلت الذين تظنونهم
اخوانكم يكون بناء الخبر عليه من جنس اثبات العداوة والبغضاء وعدم
تحقق ما يناسب الاخوة وتلايم المحبة واذا قلت الذي بالوحشة في داره يكون
بناء الخبر عليه من جنس اثبات الاثر في القبر دون الوحشة في دار الا
خرة بقي الكلام في انه لم جعلت هذه المعاني متفرعة على الايماء ولا ايماء دقيقة
عليها فكيف ذلك ولم لم يجعل هذه نكت جعل المسند اليه موصولا من
غير توسط الايماء والجواب ان الايماء متحقق في الامثلة
على ما بينا وجعل تلك المعاني متفرعة عليه تناسب من جهة انه يكون ابتنا
لا من المبهم بعد التشوق لما والتمهيد والتنبيه عليه والتنابي مجرينا على مقتضى
المناسبة   فتعرف بالنصب هو الرواية وثم يتفرع عطف على تحذف
اي تحصيل الايماء او العلم بوجه البناء   ومنه اي من التعريض باب التعظيم
في باب الموصول والعهد وان لم يكن في المسند اليه ولا متفرعا على الايماء وتعظيم
جاء بعيدا   والتي اي بعد الخطة الصغيرة والكبيرة التي تقاعس شانها كيف و
كيف لحذف الصلة ايماء بالقصور العبارة عن الاحاطة بها وفي ذلك من تفخيم امرها
ما لا يخفى   او بالاهانة عطف على بالتعظيم وانما اعتبر فيهما التعريض

نحو واستغناء التصريح اشارة وذلك من عرض الكلام وجانبه وبعدا لملاءمة المقام
والاهانة فان كان في المثال ما يدل على ان يتعلق في الصلة يكون على تعظيم شان
الخبر عليه بشيء على زيادة تخصيص لان المعان العزة في الباب ولم يتعرض هنا التعرض
اما لانه مراد فيه اما لان هنا بقوله التصريح   ان الذي سمك السماء بنى
ومنها فيه ايماء الى ان بناء الخبر عليه يكون من جنس الرفعة والبناء وفيه
تعظيم لبناء بيته يعني بيت الشرف والمجد الذي دعائمه امنع واقوى واطول
وانه من كل شيء او من دعائم كل بيت واما جعل سمك السماء علة لبناء وهم
او لبناء بنائه على المبتدا وابتنائه له فلا يخفى فيه   وربما جعل ذريعة
الى تحقيق الخبر اي جعله محققا مقررا ثابتا لا شبهة فيه بمنزلة الدليل له
والحجة عليه فان في ضرب البيت بالكوفة بها جزء اليها ايماء الى ان بناء الخبر
يكون من جنس زوال المحبة وعدم بقاء المودة ثم انه يحقق ذلك
بمنزلة دليل عليه فظن الفرق بين الايماء الى وجه بناء الخبر وتحقيق الخبر
الذي عارض في قوله ان الذين ترونهم اخوانكم ايماء الى ان بناء الخبر عليه
من جنس العداوة والبغضاء وعدم تحقق المودة والاخاء ما يشهد به على
مثل هذا الكلام بلا خفاء ثم فيه تنبيه للمخاطبين على الخطاء في ظنهم ذلك
وليس فيه تحقيق الخبر في اعادة ظنهم اخوانا لا يحقق كونهم اعداء
او على معنى اخر عطف على خطاء نحو قوله ان الذي الوحشة في داره في باب
المنية ومقام التعزية ايماء الى ان حال بقره على خلاف ذلك وفيه
تنبيه على ان الدار الاخرة خير وان ذلك الميت في سعة من رحمة الله تعالى
المخاطبين ان يتسلوا من الحزن والتفجع والالم والتوجع   وربما قصد
بذلك عطف من حيث المعنى على قوله واستقل بذلك عرض وليس عطفا على ما

حين

جعل ذريعة الى كذا وكذا ليلزم منه الايماء ولهذا ان نحو ذلك المشار به جعل
المسند اليه موصولا لا نحو هذا المشار به الى الايماء وضمير به في ولاده ورافعه
ومكانه وورد لما وضمير عنه للمسند اليه وضمير عليه ومنه لذهن السامع و
منتظرا حال من فاعل يتوجه وحتى متعلق بيتوجه منتظرا ومنه حال من مكانه
والمعنى انه قد يقصد بالمسند اليه الموصول مع الصلة لما فيه من الابهام والطول
بالصلة ان يتوجه ذهن السامع الى الخبر فيتمكن في ذهنه فضل تمكن لما جعل الله تعالى
عليه النفوس من كون الحاصل لها بعد الطلب والتشوق امكن فيها واوقع
عندها واذا دخل في الذهول لديها واعز عليها وان كان حصول غير المترتب لها
الذ واما الا عند من ثاني التشوق والتمكن قد يحصل من تقديم المسند اليه لغرابة
بناء المسند اليه وان كان موصولا مع في الصلة وبان هذا وكثيرا من الاغراض
الاتية قد يحصل بغير المسند اليه الموصول مثل الشيء الذي حارت البرية فيه وما
وجه المرأة التي في بيتها والله الذي سمك السماء ونحو ذلك فقد نبهناك على
انه ليس بيان عن ان ليس المراد بالاقتصار همنا الابجدية الملائمة والمناسبة من
غير الحاد ولا انعكاس   والذي حارت البرية لابي العلاء المعري من
قصيدة يرثي بها فقيها حنفيا وقبله بان امر الاله واختلف الناس فداع الى ضلال
وهاد يعني والبيت البيت من ليس يشك بكونه مصيب لفنا ويعني بتحير
العقول في المعاد الجسماني او في احياء الاموات بعد الرفات وأياك ان تذهب الى
هذا المعنى من الجزاب   وفي هذه الاعتبارات اي الفاظ المعتبرة التي
سبيلها من شأنها الجعل المسند اليه موصولا كثرة لتم الامثل تحصيلها حوله سعد قرية
الامر اكتبه بمنزلة طالب به يشوقه الى الامر ويعزم حوله تحصيله لرغبته ويكسبا
المطلبه وذلك مثل الترغيب والتنفير والتحريض على الاكرام او الاهانة او التلكم

او التامل كما يقول للذي في عانه الحسن والجمال والثروة والكمال او ذمامه
الوجه وذميم الافعال والذي احسن اليك قديما او ضربك كثيرا او سمي ا
ولاده ونسب احواله بالباب والذي عثرو دينه عقول العقلاء مسئلة خلق
الافعال   الاشارة اليه حينئذ ينبني اصل وضع اسماء الاشارة والا فا
ستعمالها في غير المحسوس اكثر من ان يحصى وفي قوله واتصل بذلك داع
تفريع ما عبر عنه في باب الموصول بلفظ الغرض اي الداعي والباعث لانه
والمقصود فان مثل عدم الطريق سوى الاشارة او القصد الى كمال التبين
يكون باعثا لا غاية وضمير احضاره واليه للمسند اليه باعتبار المدلول وبذلك
في الموضعين اشارة الى الاحضار كذا ضمير طريق اليه وضمير سواها للا
شارة حينئذ ووجه صحة القصد باسم الاشارة الى كمال التمييز والتعيين انه
لا تمييز فوق الاشارة الحسية ووضع اليد اذ لا اشتراك ولا اشتباه اصلا
بخلاف العلم فان مدلوله وان كان جزئيا ما يمانع وقوع الشركة لكن ربما
يكون مشتركا لفظيا او يكون مسماه غير معلوم للسامع فلا يحصل التمييز فضلا
عن كماله وبالجملة فمعرفة مدلول اسم الاشارة في اصل الوضع بالقلب والعين
وما سواه بالقلب فقط ولهذا ذهب بعضهم الى انه اعرف المعارف واما اختيار
سيبويه واتباعه اعرفية المضمرات ثم الاعلام ثم المبهمات فلان في المضمرات المتكلم
الذي لا يتصور فيه اشتباه اصلا ومدلول العلم متعين متشخص بحسب الوضع
والاستعمال جميعا بخلاف غيره فانه بحسب الاستعمال لا غير فان قيل فالتمييز لا
كمل يحصل بالمضمر لا باسم الاشارة قلنا المراد التمييز فيما يكون مظنة الاشتباه
والاشتراك ولا يكون محل التكلم والخطاب والغيبة فان فيها ان يعبر بغير المتكلم
وذا حال عامله اسم الاشارة والظرف متعلق به ومرسل سببا حال

آخر

اعوذ ببين حالي من شبان والعيال والنبل سيجزيان بالنادية بغير انهم من خلص العرب
وصحابهم وكرمائهم   سربال ليل يمار عن خلامه المشتمل عليه بمنزلة اللباس
معنا الطارق الاتي في الظلام بمنزلة المتسربل اللابس للسربال بحيث لا يرى الا بتحلف
ولذا قال تامل ودون ابصره وهي جوابا اذا ولكرماء والثانية الفعلية التامة
معنى الابيات والبيان الافعال عليها والالتفات اليها وهذا الطارق في موضع الحال تقدير
القول اي قابل هذا التحقيقات بالليل وتحريض دعاء عبيد عن فتلني على طريق المثا
كلمة ثبتا واسم الاشارة لانه لا طريق سواه   ولا تقيم على ضيم اي ظلم يراد به اي
بذلك الضيم الدال عليه الفعل وهذا ما تيقا ان الضمير للمستثنى منه المقدر العام
اي لا يقيم احدا وشخص واما جعله مضمرا على ان الاذلان بدل لا فاعل فغير قوله
النحاة وان كانت عبارة المصنف في عيب العقصي في قوله تعالى لا ترى الا مسا
كنهم وان كانت الا صحيحة بالرفع مشعرة به على ما سيجيء عير الحي حمار القبيلة
يكون عندهم مركبه كل احد لا مرسلا في الصحراء فلا يكرما مختصا باحد و
لبيت الثاني بيان للاول والخسف الذل مربوط مشدود برمته قطعة الحبيلة
البالية يسيح يدق ويكسر لا يرثي له لا يرق له بنيان رحمة اما متيما وبحملها ا
لمذا ان الاول حمار مع كونه مربوطا والثاني حمار   احسن البني با
لضم جمع بينه بالضم وبالكسر جمع بنية بالكسر والمراد ههنا ما بني من
صنايع الحيري في كلمة ان دلالة على ان ما بين واحسان النساء والانباء
بالعهد ويرتق المعقود ليس مختصا المتقن بل المحملات كذلك
اوان نقصد بذلك اي بحمل المسند اليه اسم اشارة بيان حاله لما في اسما
الاشارة من الدلالة على ذلك ولا تخفي ان القصد الى ذلك امر زايد على ما
دبه اصل المعنى الذي هو الحكم بالمسند على المتحمل اليه مميزا عنه با

طريق بيان   ثم يتفرع عطف على مقدر أي تحصيل المقصد الى أكمل التمييز
وبيان الحال ثم يتفرع عليه اعتبارات أخر مثل أن يقصد بقصده الى أكمل التمييز
والتعيين كمال العناية والاهتمام لشأن تمييز المسند اليه وتعيينه للاعراض
المتعلقة به كالمدح وغيره ومثل أن يقصد بذلك الدلالة على أن السامع فا
لفتاوه وقصور العقل بحيث لا يتميز الشيء عنده الا بالحس ومثل أن يقصد تعرض
المسند اليه بحقيره ودنو مرتبته وبعده ببعده تعظيمه ورفعه محله أي تحقيره
واهانته لتمكن أنه لا ينبغي سامعه عن الحضور والقرب بل ينبغي أن يكون
بعيدا غاية البعد فإن قيل كيف يصح جعل أكمل التمييز أصلا وكمال متفرع عليه
عليه قلنا لم نجعل كذلك بل جعل قصد المقصد الى أكمل التمييز أصلا
وكمال العناية والاهتمام بالتمييز فرعا ولا محذور فيه وإنما يلزم المحذور
لو اريد بالعناية مجرد القصد على أنه لو اريد هنا لم يلزم جعل كمال التمييز
متفرعا على أكمله بل جعل قصد كمال القصد بالتمييز متفرعا على قصد أكمل
التمييز وغاية الأمر أنه يستلزم تفرع كمال القصد بالتمييز على أكمل التمييز
عز من قائل هو في موقع التمييز يقال عز قائلا وعز من قائل كما
يقال عندي خاتم حديدا وخاتم من حديد فيأتي اسم الاشارة في أولئك لقصده
أكمل التمييز متفرعا عليه كمال العناية تمهيدا لتعيين الموصوفين وتكرير
أولئك للتنبيه على استقلال كل من الهدى العاجل والفلاح الآجل بتمييز
تمييز المشار اليهم   أولئك أيأتي للقصد الى أكمل التمييز متفرعا عليه التنبيه
وقد الخاطب   فاعجبا الالف بدل من ياء الاضافة كأمنا قالت
احش يا عجبي فهذا أوانك قالت ذلك حين اتت عبد الله بن عمرو بن العاص
تنقض ضفائر النساء عند غسلهن   فاذا أراد الله بهذا مثلا

تمييزا

تمييزا وحال يقولون ذلك عندما ضرب الله المثل بالذباب والعنكبوت والبعوض
ونحو ذلك فإن قيل اسم الاشارة في قول عائشة رضي الله عنها صفته لمجرد أعني
ابن عمرو وفي الآية الأولى محذوف ومتعلق بالفعل وفي قول القائل أليس هذا مسندا
لا مسند اليه فكيف صح أن يقال قصد تمييز المسند اليه بحيث كما في هذه
العقود قلنا معناه كما وقع اسم الاشارة القريب لتحقير المشار اليه في هذه
العقود وإن لم يكن مسندا اليه   ماذا أراد الله بهذا مثلا في عبارة المصنف
وقع بعده أو ثانيا لما حكيه وفي موضع آخر عطف على محذوف أي كما [illegible] في سورة   تكمله ٣
البقرة كذا وفي موضع آخر كذا ويحتمل أن يكون في موقع الحال وقوله الذي بعث
الله رسولا في موقع المبتدأ وإنما قال ومنه دون أن يقول وفي موقع أخر وما
هذه الحيوة لأنه يحتمل أن يكون لمجرد القرب وغير متعين على أن فيه شيئا آخر
وهو أنه ليس من القرآن وإنما في القرآن وما هذه الحيوة الدنيا الا لهو ولعب
اللتي وفي الانعام وما الحيوة الدنيا الا لعب ولهو ولكن الظاهر أنه سهو
وقت نحوها في موقع الحال وذلك لاستكراهها ما رأته من لحيته وتحقيقه
وتبذله والاستفهام في أليس هذا للانكار والتوبيخ وهذا خبر المبتدأ و ا
لمتقاعس صفته له وبالزجي حال لايأتي اليه حال كونه متلبسا بالزجي
ذاتها أو متعلق بالمتقاعس والتاء للسببية والنصر تنفيس الكرب يعني أنه تحمل
في إدارة الزجي لا يفعل ما هو العادة من التحدث بل قد ضيق صدره و
ظهره تحملا وعدم اعتداد بتلك الزجي   ومن التنبيه لقصد التعظيم غير
الاسلوب لأن كونه للتعظيم يظهر بتفاوت ذلك لكنا على ما يجيء في بحث الفصل
الوصل والتعظيم وفيه قول أن يقال من قبيل تعظيم يوسف عليه السلام وأنت
مع قصد التعظيم   على بعد مرتبة لحسنه وأمضنا بحيث يتجاوز حد الجمال

والخصوص ولهذا يقال معناه ان يقبل المراتب والدرجات المتفاوتة بالاعمال وان
كان اصل الجنة بفضل الله تعالى   او حال تنظيمه عطف على تعظيمه أي
تقصد بعد اسم الاشارة تعقيب المسند اليه او اهانته بمعنى انه لا يستحق ان
يقال عن الحضور بل يستحق ان يبعد غاية التبعيد   او ما سوى ذلك كالتجمل
العطف على تعظيمه او نحو ذلك   ان يقصد بذلك كمال العناية وكذا وكذا
من المنزلات ومعنى ان لا يكون لك اه وان يقصد بذلك اكمل تمثيل وتبيان
حاله فيما هو من الحسن الداعي فيكون هذا لك اشارة الى ما ذكر
من المقاصد بالسند او المتفرعات والداعي تفاصيل ذلك لا يتبع النظر
كيف وتامل المعاني والوجه الثالث انسب بقوله ولطائف هذا الفصل
يعني فصل كون المسند اليه اسم اشارة لا تكاد تنضبط بل اكثر تفصيل علم
المعاني كذلك ومما يجب التنبيه له ان ما يورد في امثال هذه المقامات
للآيات والابيات مثلا للاستشهاد حتى يتم باحتمال الغير وانه لا امتناع جمع
في مثال واحد بين كثير من اللطائف والاغراض وان ينبني تلك الا قسما
ت ويكون التراكيب لما يذكر من الاغراض على مجرد المناسبات والا لمن
للتنبيه بان مقصود المتكلم ما نسب اليه والاعتبارات فليحافظ على هذه النكت
فلها مواضع تتبع في هذا الكتاب   واما الحالة التي تقتضي التعريف اي
تعريف المسند اليه باللام فهي متى اريد بالمسند اليه نفس الحقيقة او حصة الافراد
ومعمولها او حصة معينة منها وتحقيق الكلام في هذا المقام ان وضع اللام
للتعريف لا غير ومعناه الاشارة والتعيين والاشارة اما الى نفس الحقيقة هيه
من غيرها ويكون في ضمن الوجود كما في قولك الانسان حيوان ناطق والرجل
خير من المرأة وقد يسمى لام الطبيعة او باعتبار الوجود وح اما ان يكون مع
قرينة

قرينة البعضية كما في الخبز شب لها وقد يخص باسم المعهود الذهني واما بدونها
فيحمل على العموم حذرا للترجيح بلا مرجح ويسمى لام الاستغراق بل ربما يكون مع
قرينة العموم كالاستثناء ونحوه كقوله تعالى والعصر ان الانسان لفي خسر الا
الذين امنوا واما الى حصة معينة من الحقيقة فردا او فردين او اكثر كما
اذا قيل لك جاءني رجل او رجلان او رجال فتقول اكرم الرجل او الرجلين او الرجال
ويسمى تعريف العهد فعلم ان هذا اللام اما لتعريف العهد او لتعريف الجنس والجنس قد
يراد به نفس الشيء وقد يراد جميع الافراد وقد يراد به بعضها والمصنف جعل الاستغراق
مقابلا للجنس والعهد جريا على ظاهر كلام بعض ائمة النحو والاصول ثم
اشار الى تحقيق الحق وحققه في بحث تعريف المسند وادرج المعهود الذهني اعني
البعض الغير المعين من الجنس في تعريف الحقيقة بدليل انه عد منه ما هو باعتبار
الوجود المبهم مثل ان يأكله الذئب وامثال اللئيم ونحو ذلك لا في تعريف العهد كما
ما توهم   نفس الحقيقة وربما يتوهم ان المراد الماهية من حيث هي هي من غير
اعتبار الوجود لكن لا خفاء في ان مثل ان يأكله الذئب وامثال اللئيم انما هو
للحقيقة باعتبار الوجود في ضمن بعض الافراد فلهذا اشرنا الى ان المراد اعم على
انهم يقولون ان الحقيقة هي الماهية باعتبار التحقق وهي اخص ولهذا يقال ان
للموجودات حقائق ومفهومات وللمعدومات مفهومات لا حقائق والجنس ما
يشمل الكثير على ما هو معنى الكلي الطبيعي سواء كان جنسا باصطلاح المنطق
او نوعا او غير ذلك كالرجل والمرأة وكان الانسب بقاعدة معنى التعريف ان يقال
متى اريد الاشارة الى نفس حقيقة المسند اليه   قال عن من قائل بل تأخيرها
اورده من المثال في مجرد التعريف بلام الجنس مع الموافقة له في المعنى ولا حاجة الى
التحقق في تأويله بالمسند اليه ومعنى المبتدأ الجنس لا ريب ولما كان القول بان

مبدأ وتحقيق حجته هو جنس الماء مخالفا لما ورد في الكتاب والسنة واشتهر بين الناس من
ان مبدأ الجن هو النار ومبدأ الانسان هو التراب وروي ان مبدأ الملائكة هو
الريح اشار الى وجه التوفيق بقوله يأتي في الروايات الأخر ثم رجع الى الامثلة و
قال وكذلك ويشبه ان يكون في الامثلة الثلاثة المسند اليه نفس الحقيقة من حيث
هي هي من غير اعتبار الوجود في ضمن بعض الافراد وكذا المجرور في المثالين الاولين
بخلاف الثالث اذ لا يستقيم ان يعني الحل الا من حيث الجزء بل من حيث انه واما في نعم
الرجل فهو الجنس من حيث الوجود في ضمن البعض ولذا صرح المحقق بانه للعهد الذهني المتصل
الحاضر في الذهن ويجيء لهذا زيادة تحقيق في باب الاطناب   ومن تعريف الجنس
ما اذا كان الاسم المعرف صفة كالقاتل واسم جنس كالناس او اسم صفة كالكتابة
للمكتوب او مصدر كالحكم والنزة سواء كان المسند اليه كالقاتل والناس او لا كالبيان في
وفي البيت الاول ايضا الماء والصفاء والكدر   يريد بما في نظمه ضمائر
مغرات بالمثنه والبيت لابي العلاء وقيله لا تطلبا الشيء عن يوم نابه فان ذلك ذ
هو مستفن ذلك اشارة الى ما في البيت السابق   الناس اوض اي منحط الرتبة
نازل الدرجة متذلك منقاد   ولعرب المائة متعلق بقوله بيا منهد
اذا   متعلق بقرب وبين حال من المانة وقوله عنى معرف به لاحاجة الى قوله
به وعلى تقدير الذكر فالانسب طريق المصدر كالقتل ثم قوله تعرف الاسم هذا التعريف
وقوله كثيرا في موقع الظرف او حينا كثيرا والحاصل ان المعرف بلام الجنس قد
اجري عليه بحسب اللفظ احكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا الحال وموصوفا
بالمعرفة لكنه في المعنى كالنكرة اما اذا اريد نفس المفهوم من غير اعتبار الوجود فلا
غير المعرف اذ قطع فيه النظر عن عارض التنوين والتنكير ايضا يدل على هذا
المعنى سيما في المعاهد انما يختلف التفاوت بان المعنى في الذهن معتبر في

معلوم

مدلول المعرف دون المنكر واما اذا اريد المفهوم باعتبار الوجود في ضمن بعض الافراد
وهو الشائع الكثير فلانه كلما لبعض مبهم من الجنس لا تفاوت الا باعتبار المعهود و
كون البعضية في المعرف مستفادة من القرينة الخارجية فلاجل هذه المناسبة قد
يعامل المعرف معاملة المنكر اما معنى بان يذكر المعرف ويراد به المعنى المنكر المبهم
والى هذا اشار بقوله قال ولقد امر على اللئيم من اللئام واما لفظا فيوصف ذلك المعرف
بما يوصف به النكرة والى هذا اشار بقوله ولذلك اي لكون المعنى على لئيم من اللئام
يقدر يسبني وصفا لا حالا وتوضيحه من ظاهر العبارة ان يتناول على ان يشكل هذا
المعرف لا يصلح ذا حال كالنكرة وليس كذلك لانه معرفة قريبة من النكرة لا
نكرة ولذا يقع مبتدأ بلا مسوغ بل المراد انه يصح تقدير الجملة بعده وصفا
لا حالا اذا كان معنى الحال منافيا للوصفية وزائلا بها كما في البيت فانه
ليس المعنى على انه يسبني في حال المرور بل ذلك دابه وعادته وهو متصف به لكن
عدا ابلغ في حلمه وكرمه والا فالظاهر انه حال والمعنى انه يمر عليه في ذلك
الحال متغيظ ويتقي وثقة بالحلم ولعله في تمام الحلم الجهل خاصة ومعنيت و
قلبيا اما في معنى امضي واقول عدل الى الماضي دلالة على التحقيق واما في معنى
المضي فالمراد به مرة بعد اخرى عدل الى المضارع لقصد الاستمرار ومعنى لا يعنيني لا يريد
بل يريد غيري او لا يقصدني الاشتغال به ويعنيه ويعنيه   وقوله اي و
لان يقابل هذا المعرف معاملة غير المعرف او ولقوله يسقي في القرآن مثل
نظير واحد بل نظائر كثيرة فالتنظير على الاول بمعنى المثال وعلى الثاني بمعنى
المماثل ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الا المستضعفين من الرجال و
النساء والولدان لا يستطيعون حيلة ان المستضعفين اما الرجال لا والنساء و
الولدان وانما جاز ذلك والجمل نكرات لان الموصوف وان كان فيه حرف التعريف

فليس للنفي بعينه وكذا في قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا ان يحمل صفة الحمار في
قوله تعالى غير المغضوب عليهم انه صفة الذين انعمت عليهم لانه لا تعرف فيه لانه لم
يقصد به معهود فيجب ان يجعل الموصول كالمعرف باللام في هذا المعنى
المعهود عطف على نفس الحقيقة ولا يخفى ان الاثبات او العام وجميع الافراد وفي
العموم في المثال الاول لفظيه وهي لا سيما وبخلاف الاخيرين وفي المثال
الثالث تنبيه على ان العام في الاثبات يكون عاما في النفي بمعنى شمول النفي
ولا يلزم ان يكون لنفي الشمول فان المعنى لا ينفع احدا من الهمزة وكذا الجمع مثل لا
يحب الظالمين بل صريح كلمة كل مثل لا يحب كل مختال فخور فان معناه على
عموم النفي ولهذا ذهبوا في لا تدركه الابصار الى ان معناه لا يدركه شيء من
الابصار فان قيل من قواعدهم ان النفي اذا دخل على كلام فيه قيد توجه الى
القيد خاصة وافاد ثبوت اصل الفعل مثل معنى لم يأتك القوم اجمعون في
الشمول والاجتماع ومعنى ما كل ما يتمنى المرء يدركه انه لا يدرك جميع ا
لمتمنيات بل البعض خاصة ومعنى ما سرت راكبا نفي كون السير بصفة الر
كوب ومعنى ما ضربته تأديبا ان الضرب لم يكن لغرض التأديب بل لغير ذلك من
المقاصد وقد بالغ الشيخ عبد القاهر في رعاية المحافظة على هذه القاعدة قلنا نعم
الا انه ليس كل كلام يشتمل على نفي وقيد من قبيل ما دخل النفي على كلام فيه قيد
ليفيد نفي التقييد بل ربما يكون من لحوق القيد بكلام فيه نفي فيفيد
تقييد النفي وتحقيقه انه لو اعتبر القيد اولا ثم نفي رجع النفي الى القيد ولو
لو اعتبر النفي ثم قيد رجع القيد الى النفي حتى اذا كان القيد هو العموم
افاد عموم النفي والمعول على القرائن مثلا وما الله يريد ظلما للعباد معناه
لا يريد شيئا من الظلم لاحد من عباده تنزيها له عن الظلم بعمومه لرعيته والا بما

او لانه نفي فيلزم عموم النفي اذ لو اعتبر النفي ثم سلط على العموم لم يكن كذلك كما في
قولهم الاتي لا يعجز الناقة من انا معناه الاشارة في حرف وكذا قولهم ما ضربته
اكراما معناه تركت الضرب اكراما ولهذا ذهب المحققون الى انه معمول للنفي
لا للفعل وهذا معنى قولهم في مثل هذا المقام ان المذكور معمول لفعل منفي ثبت
بتضمنه حرف النفي مع فعله وفي ما نحن فيه لما اعتبر النفي ثم صيغة العموم افادت
تعميم النفي ولهذا البحث زيادة تفصيل اوردناه في حواشي الكشاف و
في شرح مقاصد الكلام في بحث الرؤية او كان المسند اليه حقيقة
معهودة لم يقل او حصة منه عطفا على نفس الحقيقة او العموم تنبيها على ان تعريف
العهد هو القسم المقابل لتعريف الجنس كما هو رأي جمهور النحاة لا من فروعه
وشعبه كالعموم والاستغراق ونبه بالمثال الاول على ان المعهودية لا يلزم
ان يكون بالذكر في كلام هذا المتكلم وعلى ان المعهود ما يكون بعضا من الحقيقة
فردا كان او فردين او اكثر وبالمثال الثاني على ان المعهود قد يكون عاما
مستغرقا كما يشير من ظاهر قوله تبارك لها اتصافا فانهما وعلى ان اللام الداخلة
على الصفات لا يلزم ان يكون اسما موصولا البتة وانما ذلك فيما يقصد به
معنى الحدوث واما في غيره فهي حرف تعريف والمسند اليه مثلا هو الاسم المعرف
به وكون الهمزة جمع سامر بيانا في العهد وللاشارة الى كل سامر بصيغته
المبالغة لا ان المراد منه ينطبق عليه وبالاشارة اليه يعلم انه سامر كما
يقول جاءني رجل كريم فاكرمت الرجل فعرف معناه ذلك الرجل الكريم وبالمثال
الثالث على ان هذه الاسماء المعرفة باللام لتعيين المسند اليه خاصة لا ان
وذا ما ما فيه ونبه بما ذكرنا كان الانسب ان يقول من افادة اللام
استغراق او تعريف الحقيقة لانه اورده في بحث تعريف المسند ان يقول بتعريف

الحقيقة ربالاستغراق متحمل ثم جعلها راجعين الى تعريف العهد فالذي حصل به
الفن الثالث هو تنويعها لا تقرير العهد اللهم الا ان يقال المراد ما اشار اليه من
التقسيم الى المعهود والى المتنزل منزلته وأما الحالة التي يقتضي التعريف
اي تعريف المسند اليه ولهذا جمع ضمير احضاره اليه والى احضاره في موقع الحال
من طريق لانه كان صفة له اي طريق موصل الى الاحضار مقتضي اليه و
اصلا في موقع مقصد مؤكدا انتفاء الطريق اي عدم كونه بالعلمية او مال من
طريق كقولك غلام زيد كذا ان لم يكن عندك منه اي من الغلام شيء من احوا
المناسبة للتعيين منه سواه اي سوى انه غلام زيد ولم يكن عند سامعك منه
شيء سواه فتقدم الطريق اما الامر عائدا الى المتكلم او الى السامع او
طريق سواها اخصر عطف على طريق سواها اصلا اما اذا جعل اصلا حالا من
طريق سواها فالتقابل بين المعطوف والمعطوف عليه ظاهر باعتبار القيد من
واما اذا جعل مقصدا فحصول التقابل من جهة المعنى حيث افاد نفي طريق
نفي صفة العموم من غير تقييد لوصف دون وصف هواي اي مهوي
الركب اسم جمع للراكب كالناس جمع ثمان عميق جنبي موثق مقيد محبوس
بمصعد مبعد ذاهب مصعد محبوب سبيتم وجثما جسمي شخصي بمكة موثق مقيد
محبوس فالاضافة اخصر طريق والمقام مقام اختصار وعدم ارتياح لبسط ا
لكلام لكونه في السجن والحبيب على الرحيل او لان عطف على متى لم يكن
علت طرفيه على طرفيه لا على مقدر لعدم الاحتياج ولا على طريق لعدم المعنى
اي الحالة المقتضية للاضافة كاينه لم يكن طريق او كاينه لان في اضافة
المسند اليه مضاف مطلوبا فهو سوى عدم الطريق المطلق او سوى الاختصار هذا
اوليا مثل شغب على الحال من مطلوبا والبدل من مضاف والاصح الجريد لا

اوهن

او صفة المطلوب وضمير تفتني للاضافة اولا وليه مجرور معطوف على المفرد اعا
ه مثل التفضيل في العامل الظاهر اعني تركه على التبديد والاولى مبتدأ وخبره تركه
الحمل على عطف صلة اللام في المتعدد وميلا الى المعنى كانه قال الذي يتعذر او الذي الا
تركه او على الموصول والعمل صفة التفضيل كقول الحار حمل استعار بعيد وصفه بالمرة
فيه كل من الوجوه الثلاثة وجه بعيد لجهة من الجهات مثل كراهة تقديم البعض
على البعض في الذكر لا تفضيله الى عداوة بينهم وحسد او ذي خاطر او كراهة تنبيه ا
الى صريح اسمائهم او تادية الى ملال المتكلم او السامع او كون اسمائهم مما تكره في السمع
او ثقل على اللسان او مما ثقلت به فهو التفصيل المتعذر قولك هم ادم واهل العالم ر
صلحاء العباد وفضلاء البلاد ويشبه ان يكون موطن هذا القبيل لان الماديم افراد
القبيل جميعا لا اولاه اللفرا لمعدوده بخلاف اولاه حينئذ فان ترك تفصيلهم لا يؤدي
الى التشويه وعدم تقديم البعض المبني عن الافضلية ولانه تناول الامثال التي تستجمن
التصريح باسمائها يوم اللقا واي الحرب ومقامات الاعداء ومتعلق بما في خبر المبتدا ومن معنى
التنبيه وفيه قيل متعلق بالظرف اعني لها واستعمل جمع شكل ولما الاسد فاعل الظرف لا
عتماده على الموصوف او مبتدا وخبره الظرف والجملة صفة اسود والعقيل اله
اسم موضع فيه اسود فالاسد ذا كار او ثمان اشد مقابلة وصدا فيه او الاه صفته
يريد انهم لم يتفرقوا بموت ابائهم ولم ادركوا معنى مرهم ترى بي ترك التفصيل كرا
التصريح باسامي قتلى الاقارب ولئلا يقع التفضيل على جماعة معينة فيتاكد العداوة
بينهم اي يا اصحه فرخ ذي ينام العقل اعني نبز اياهم افادة الاختصاص على الذين
حجزنا باي فهو ما ولت الاتصاف ومنهم عادة ذلك بالكناية في معنى لارهن الرجل
تبشيره فنا حينا ترك التفصيل لان الاختصاص يمنع عن المفضل لعقد وعين سبعا يكون
لمرام من الكلام ولان في التصريح ببعض الاسامي مثل فمر وكلب وكلاب بعض الاستهجان

المنافي بمقام الاختصار   او شرط ان يتضمن اضافة المسند اليه اعتبارا لطيفا
منسوبا الى المجاز كما في الاضافة بادنى ملابسة فان حقيقة الاضافة
اللامية الاختصاص الكامل الذي يصح معه الاخبار بان المضاف للمضاف
اليه فان الاضافة بادنى الملابسة يكون مجازا حكميا متوا بحمل تلك
الملابسة الكاملة الاضافية   كوكب الخرقاء هو المسند اليه
المضاف الى الخرقاء وهي المرأة التي في عقلها هوج وبها حماقة كانت
تضيع وقتها طول الصيف فاذا طلع سهيل وهو كوكب يقرب لطلعه المزن في
عند ابتداء البرد تنبهت وفرقت القطن في القرابات استعدادا للشتاء فاضيف
الكوكب اليها بهذا الملابسة البعيدة اللطيفة المسمى بالعلم اسمه سهيل وقع
بدل من كوكب وطلع سارا اذ اضحت فرقت غزلها فطلبها الذي يصرعها
ويرد اليه القرائب جمع قرنيه بمعنى اقاربها وعشائرها   اذا قال فيلن
مجاز لانه لا يتعلق قال الشارح كما قال بنهاستين قال الله تعالى تبت يدا ابي
لهب بان هذا ليس مثل اضافة المسند اليه بل اضافة ذا الى الله من اضافة
المفعول واضافة الاناء الى الكات اضافة المضاف اليه وهو وان كان في قوة
المسند اليه فليس بمسند اليه اصطلاحا فان الحياة جعل المشرب في الاناء اي
صبه للملابسة اياه بكونه فيه واضاف الاناء الى العنيف للملابسة شربه
منه وهو لمالكه   اذا قال اي العنيف قد بني او صبي وكفانا
قال اي العنيف احلف بالله حلفه والكلام في لنفي مفتوحة جواب القسم وما
مفتوحة لكونها هل نزل الناعبا الحمد لله اي لنقيض وذا مفعول
نفي فاجمعا تاكيد له وتنبيه ان الطعام يحتاج الى الطاعم فان كان ان تطلع
او صيل ان يتضمن اضافة نوع تعظيم للمضاف او المضاف اليه او غيرهما باعتبار
ما كثيرة

ما كنه او مصلحته او مصاحبه او عنده ذلك ونوع تحقير لذلك بحسب ما يقتضيه
مدلول المضاف او المضاف اليه ومثال تعظيم المضاف اليه ضارب زيد بالتأ
        او غيرهما عطف على نوع تعظيم وذلك مثل التحريض على اكرامه
فاذا او الترحم عليه كما يقول عبد نعك او عدوك او سيرك بالباب مثل المثنا
المسوم او المساواة كما يقول حبيبي سيغ او مرض ومثل التهكم عما يقال تيكم اد
اميركم كذا ومثل السب على السب كما يقول اهل الاسلام في الجنة واهل الكفر في
النار ومثل زيادة الاستلذاذ كما في قول الشاعر فيا طيب عيش المرء في ظهر
داره على كنه من كرمه من شرابه   واما الحالة التي يقتضي وصف
لون اي تعقيب المسند اليه المعرفة بالنعت وهو تابع ذكر ليدل على معنى
في متبوعه فالمراد بالوصف المعنى المصدري على ما تنقع منه   تاكيد و
بيانه وتنبيه على انه لو اريد بالوصف التابع المخصوص لا يلزم من ذكره في مثل
الجسم الطويل العريض العميق كاشفا ان ذكره كل ما مصدر الثلاثة كما نبا في زمانا
الكشف والبيان فالمراد بالطول ويد للامتداد في اول لا امتداد المفروض اولا
وبالعرض امتدادها المفروض ثانيا وبالعمق ثالثا لعمها وليس الجسم عندهم
الا ماله هذه الابعاد الثلاثة وان سبق في بعض المتكلمين تركته من جوهرين وهم
لا تقولون يعرض له الابعاد الثلاثة حتى يحتاج تعريف الجسم الى التقييد بالجوهر فيه
قوله او نلقت المتقي اشارة الى ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى هدى للمتقين
الذين يؤمنون بالغيب الى اخره انه اذا جعل الذين يؤمنون صفة للمتقين فانه
يحتمل ان يكون صفة كاشفة وان يكون مادحة وان يكون مخصصة مبنى الا ان
على ان المراد بالمتقي فاعل الطاعات وتارك المعاصي الا ان على الاول يجعل اقامة
الصلوة وايتاء الزكوة عبارة عن فعل جميع العبادات البدنية والمالية تنبيها

[illegible]

عنهما باهو اصلهما واساسهما ثم يكون في ذلك ايماء الى اجتناب المعاصي ثانيا وعلى ان
الصلوة تنهى عن الفحشاء والمنكر فيكون الوصف المذكور بهذا الاعتبار مشتملا على ما هو
معنى الالقاء من فعل الطاعات وترك المعاصي مع على الثاني لا حاجة الى هذا بل مجرد اقامة
الصلوة مدح للمتقين ومبنى الثالث على ان المراد بالمتقي تارك المنهيات فيكون فعل
الصلوة والزكوة من الواجبات وصفا له مفيدا للتخصيص لا للتوضيح باسرها اي
بتمامها كانه قيل مع اسرها وهو في الاصل القد بكسر القاف اي السير الذي يشد به
الاسير وكذا معنى المنكرات عن اخرها وحقيقته اجتنابا ناشئا عن اخرها وانما
يكون ذلك اذا بلغ الاخر وحال كونه مبتدأ عن اخرها وهذا اولى من فتحها ودلالة
التجاوز متعلق بنفسه ومعنى تجاوزه عنه عفاه وقيل مبتدأ عن اخرها الى اولها ولا
خفاء في ان اللائق بهذا المعنى كلمة من دون عن ومن الغريب ما قيل ان اخرها
عبارة عن الجميع تشبيها للشيء باسم جزئه وعن متعلق بمجدد وفي موقع الحال اي
مجتنبا المنكرات محترزا من جميعها وليت شعري ماذا يصنع بقبل ما ورد من
اخرهم كانك قد يقرأ بالتشديد والتخفيف من التحديد والجملة
والجملة في موقع الصفة حذف لها مبتدأ وفي موقع البيان ولا خفاء في ان المتقي
ليس هو المتقي لا في بيان اشتماله على جميع الواجبات وعلى اجتناب المنكرات
من التحلف بل تشبيهاته ومن الاسباب جعلها قاعدة الحسنات واصلها
لتفرع العمل عليه وافتقارها اليه وجعل الصلوة والزكوة اصل العبادات
المتعلقة باعمال البدن وبالاموال لا زما سواهما تبرها وتتبعهما بمنزلة
الولد للام وذكرت للناصي عطف على ذكرت اساس الحسنات
ونظيره اي ونظير قولك المتقي الذي يؤمن بالغيب ونحوه في تنزيل الوصف
منزلة الكاشف لما اجري عليه ذلك الوصف وان لم يستند اليه فان المعنى في

البيت

البيت دفع على انه خبران في البيت السابق اعني ان الذي جمع السماحة والنجدة والبر
والتقى جمعا او نصب بتقدير اعني او بكونه نعتا للذي جمع ونظيره ان قوله بعيد
عنه اثبات اودي فلا ينفع الاستشهاد من امثال من قد يحاول البدعا فان الالمعي في
البيت من الذكي المتوقد وكونه ذكيا بحيث يكون ظنونه بمنزلة المحسوس
مفسر لهذا المعنى كاشف عنه اودى بذلك للاستشهاد الجليل البديع الغرايب ف
مستحدثات الامور جمع بديعة ومما نزل في اي بهما تقول وينابيب قوله او
نار حرفها اذا مسه الشرح منزوعا اذا مسه الخير بمنزلة الكاشف للهلوع سوا
جعل وصفا له او حالا منه قال في مجد بن عبد الله في موقع الحال
لعقل محذوف ل به عن احد او في موقع مبتدأ خبره عن احد او مدحا له
عطف على بينا يعني يجب في جميع ما ذكر ان يكون ما يتعلق بالوصف ويجعل به مطلوبا
للمتكلم معلوما لمخاطبه ليكون على وفق مقتضى الحال ولما نرى يريد بها
ان الوصف يجب ان يكون معلوم التحقق في نفسه ومعلوم التحقق للموصوف وان الجملة
الطلبية لا يجوز ان تقع وصفا على ان الخبر ما رضيه اذ لا يكون معلوم التحقق للمبتدأ
حتى اذا علم ذلك صار صفته وهذا ما قيل ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما
ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف ثم بين ان الوصف والخبر في لزوم كونهما ثابتين
في انفسهما لم يقع بثبوتهما للموصوف والمبتدأ ويتفرع على هذا امتناع كون الجملة الانشائية
سيما الطلبية وصفا او خبرا وتقدير الكلام على محاذاة ما في الكتاب ان كل
وصف شيء بمنزلة شيء من شيء لما علم من انه يطلب به تمييز الموصوف به عما
ليس موصوفا به سواء كانت صفة حقيقية او غيرهما وكل ما تميز به من
شيء يجب ان يكون عند السامع معلوم التحقق لذلك الشيء الذي تميز به عن
شيء اخر فهكذا عند المتكلم بطريق الاولى لا متناع ان تميز شيئا عن شيء بما

لا يعلم ثبوته له فكل وصف يجب أن يكون معلوم التحقق عندهما للموصوف الذي يميزه من
غيره ويلزمه أن كل وصف يجب أن يكون متحققا للشيء وإلا لامتنع وجوب مطابقته ذلك
بعينه إلى قولنا كل متحقق للشيء يجب أن يكون متحققا في نفسه ضرورة وهذا معنى
قوله بأن تحقق الشيء للشيء فرع على تحققه في نفسه فيتم أن كل وصف يجب أن يكون في
نفسه ثابتا متحققا ومعنى الثبوت والتحقق واحد ولا يرد النقض بالأوصاف التي
هي إضافات واعتبارات لا وجود لها في الأعيان لأن معنى التحقق والثبوت أعم عنه
ثم من الوجود فلا يلزم من نفيه نفيه ثم يتوجه أن الفعل ربما في الوصف هو النفي و تحقق
عند العقل وإما في نفسه ويجب للمادح على ما هو المدعى فلا الأمر بما قولهم المعنى لمتحقق
أو المتخيل كذا وأيضا أن يريد بالوصف ما يصدق على الموصوف ويصح حمله عليه بالمواطأة
كالكريم في قولنا الرجل الكريم كذا فهو يجب للمادح تحقق الموصوف ووجوده
بعينه ووجوده وتحققه لا تغاير ولا تفاوت إلا أصالة وفرعيته بل لا أنفينه أصلا
فإن كان الموصوف متحققا في نفسه فذاك تحققه وإلا فلا وإن أريد ما هو مأخذ الاشتقاق ومنشأ
الوصف المحمول كالكرم مثلا فلا يلزم تحققه في الموصوف بل يلزم تحققه في
نفسه فإن معناه صحة صدق المحمول عليه بالاشتقاق وهذا لا يوجب ثبوته كما في ليس
زيد الأعمى كذا مع أن العمى عدم فهذا ما قيل إن انتفاء مبدأ المحمول لا يوجب انتفاء الحمل
هذا والحق في قوله ولما يرى أسعد الله وما موصولة فاللام متعلقة بمحكي واشتمل
عطف على طلبه وضمير ثبوته للأنبياء أي تنزيهه وضمير له لنا وضمير به لأنبياء
وأرضنا به لعلمك بأن تحقق الشيء للشيء فرع على تحققه في نفسه لا يشتبه عليك
أن صدق كل ما يقصد ثبوته للغير سواء كان على طريق الإثبات أي الإخبار أو
على طريق الاعتقاد أمر معلوم كما في الوصف أن
يكون في نفسه ثابتا وعند لبيها المتكلم أما في نفسه فظاهر لأن العاقل لا يقصد

الحال وأما عند المتكلم فلأن ما يقصد ثبوته للغير يقصد الإخبار بأنه ثابت له عنده كذلك في نفسه
فيلزم كونه ثابتا عنده وقولنا صفة كذا في قولنا الواجب كذا وهو معنى
الضرورة وقولنا يقصد ثبوته للغير في قوة قولنا يمكنك أن تجعله وصفا أو
خبرا فيصير النقيضة الحاصلة هي أن كل ما يمكنك أن تجعله وصفا أو خبرا
يكون بالضرورة ثابتا في نفسه وعندك وينعكس بعكس النقيض إلى قولنا
كل ما لا يكون ثابتا في نفسه وعندك لا يمكنك بل يمتنع منك جعله وصفا و
أو خبرا فإن عكس النقيض عندهم هو أن يجعل نقيض المحكوم به محكوما عليه ونقيض المحكوم
عليه محكوما به مع بقاء الصدق والكيف أعني الإيجاب والسلب بحاله فقولنا كل ما قيل
بنصوب مرفوع ينعكس إلى قولنا كل ما ليس بمرفوع ليس بفاعل وقولنا لا شيء من
الفاعل بمنصوب ... بقولنا بعض ما ليس بفاعل ولا يخفى توجيه المنع مع قولك كل ما
يقصد ثبوته للغير يكون ثابتا في نفسه وإن تفرع تحقق الشيء للشيء على تحققه في نفسه
لا يستلزم ذلك كما في الأخبار الكاذبة المستقبلة المحمولات في نفسه أي
عائدا إليها يقصد معناه في الواقع ومع قطع النظر عن الاعتقاد وعندك
عطف عليه ومعناه في اعتقاد المتكلم ولم يتعرض لجانب السامع لأن الثبوت عنده
إنما يلزم في الوصف دون الخبر كذلك يمتنع في نفسه وعندك أو
متحققا عطف على ثابتا على تقدير التنزيه في التفسير أي سواء قلت ثابتا أو
متحققا والمعنى واحد بالإجماع وإنما النزاع في أن الوجوه هل تساويه ذلك أم أخص
وكذا خبرا أي مثل امتناع جعله وصفا يمتنع جعله خبرا وكذا في موضع
المصدر أي خبرا مفعولا لأي لجعله المحذوف وأيضا مصدر مثل محذوف في موضع
الحال أو للاستئناف أي عاد الامتناع عودا يمتنع عكس النقيض في موقع خبر مبتدأ
محذوف أي هذا بابه يجيء ويجوز أن يتعلق بيمتنع وإما جعل كذلك إشارة إلى ...

نفسه وان تحققنا في نفس تحققا عندك فتعسف   وهي بديار ما ثبت من
لزوم كون الوصف ثابتا في نفسه وعند المتكلم والسامع ميصعوا الى مرين وتفاوت عليهما
تبال حدب نفسيه اذا دعاه وهتف به وذكره في الاساس واصله من حذب الضبع
اي العضد مجازا فقطه من ذلك والرلق والظرف اعني اذا اسو صحت متعلق بنفسي
او يجذب مجازا عن التاويل وعسى مستعمل اشتمالا على ان يخرج زيد وهو ظاهر او
استعمال عسى زيد ان يخرج مجازا طريق تنازع العاملين واعمال الاول او الثاني ليكون
اسم عسى ما ارتبا لك او ضميرا عائدا اليه والاظهر ان احدهما ابطال راي مشايخ المعتزلة
حيث يقولون ان الصفة غير معلومة والا لزم اشتراكهما مع الذات في المعلومية
فندخل تحت هذا الذات اعني ما يعلم ويخبر عنه وابو الحسن البصري ومتابعوه يقولون
كل واحد من الذات والصفة يعلم الا ان الذات يعلم استقلالا والصفة لا يعلم الا تبعا
فان قيل ما ثبت من قدم المعلومية انما هو في الصفة الحقيقية لا ما يقال الذات
ويورد في المباحث الكلامية قلنا كانه اراد ان الصفة المقابلة للذات فيتبع
ان يحصل صفته حقيقية للذات لكونه معنى ثابتا بها ولو يكون معلومة فلا يصح القول
بانها لا يكون معلومة البتة وثانيهما ان المراد اثبات ما هو في نفسه كالوصف الحقيقي
اخر كالموصوف يستدعي ثبوت ذلك الشيء الآخر في نفسه لاستحالة ثبوت الثابت لما لا
ثبوت له في نفسه ولا ما جنيه الى ما عرفناه المصنف من المقدمات فضلا عن شيء منهما
ولا الى ما ذكره من التفصيل والتطويل وزيادة لفظ المحاول له والاثبات ويكون
ثبات ان تحقق الشيء للشيء وثبوته له يستدعي تحقق الشيئين وثبوتهما ثم انه بحث
فائدة لا يترتب عليه شيء من مباحث الباب   ثم لعل ذلك ذكره ليقدم له
مع ما سبق من لزوم كون الوصف والخبر ثابتا عند المتكلم بغيرهما فيستدعي
امتناع كون الجملة الطلبية وصفا او خبرا والاظهر في ذلك متعلق بتم وتقدير

الكلام

الكلام ان ا   ن الجملة الطلبية لا يكون ثابتا متحققا عند المتكلم لامتناع طلبها الحاصل
وكل ما يمكن ان يجعل وصفا او خبرا يجب ان يكون كما سبق فالجملة الطلبية يمتنع ان
يجعل وصفا او خبرا   الطلب مع اي حد وانسبها وفي تحصيل ام
كما   حمله ذلك في ان وقت الطلب ليس فيه في ان وقت الطلب من هذا المعنى سوى ان
الطلب يستدعي مطلوبا لا محالة ويستدعي فيما هو مطلوبه ان لا يكون حاصلا وقت
وقت الطلب يمتنع طلبا لحاصل ثم نبه ان المطلوب قد يلزم امكان حصوله وقد
لا يلزم وانه قد يطلب حصوله في الذهن كما في الاستفهام وقد يطلب حصوله في الخارج
كما في غيره بموت ولذا مثل بنحو   ليت وافرب وانه قد يكون حصوله الانتفا من
مقربا ويتفاوت الى غير ذلك من التفاصيل الى مدخل لها في هذا المقام   مثله
بدلا من مطلوبك وانما خص البيان بالطلب مع ان سائر اقسام الانشاء كذلك
لا هو في صدد الكتاب من صفحا لخوانه الخبر والطلب عدم الاعتداد بثبات في الانشاء
ات والانشاء الذهن اليه من جهته ان معنى الانشاء غير ثابت واعلم ان
القول بامتناع كونه خبرا لمتنبا وطلبا محتمل نظر فالتمسك بان الخبر ثابت للمبتدأ
متكون ثابتا في نفسه والطلب ليس كذلك بما عرفه غير مسلم وانما ذلك
في القضية اعني الجملة الخبرية وليس معنى الخبر على الاطلاق ما اثبت للمبتدأ
ما استند اليه وهو اعم كما في انشاء الطلب الى الفاعل ولا نقول بان الخبر لا بد له
يحتمل الصدق والكذب غلط من باب اشتراك اللفظ ثم وقوع الانشاء من الطلب
خبرا صلة كثير في الكلام والتاويل يتعذر لعقله مما ذكره المصنف قد
مثلا اضطرت اليه بلا باء المعنى في كثير من المواضع سيما في باب المدح والذم
جعل المخصوص مبتدأ وفي الدعاء كقوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وفي مثل انت
زيد وصنيا   ل وكيف الحال وما اشبه ذلك   ولذلك تسمعنا قد

شائع مثل قولنا سمعت زيدا يقول فمنهم من زعم ان يقول ثاني مفعولي سمع و
على انه حال او بدل وبيان بتاويل المصدر اي سمعت قول زيد قائلا كذا
والظرف اعني في مثل متعلق بتقول واللام في لما هذه متعلق بان تقول في
لا يراد به تجهيل والضيح بالفتح وهو اللبن المخلوط بالماء وكذا ضيح رقيق
من بياض مخض بالماء المتواد والثمار بالفتح اللبن الرقيق وتشبيه اللبن بلبنيه فما
غير من القابل بالزاي ومن المنزل له بالمشاهد لانه انما يخاطب بهذا الخطاب
الرائي الحاضر قط بالتشديد من الظروف المبنية المستعمل لاستغراق الزمان الماضي
مني   في مثل اي تسمعنا في مثل زيدا ضربته فتقول انه محمول على فعل في
احتمال العبارة اختيار وتنبيه على صحة التقديرين اعني حقوله ويقال الا ان الا
وما ان تقدير في الصفة الصفة وفي الخبر الخبر المقيل   وتفسير عطف على تحق
اي تسمعنا تفسيرا لان التفسير في معنى القول ويجوز ان يكون عطفا على تسمعنا اي
ولذلك تفسير   بيانا متصل له الوصف   هل تعرفونه في موقع
البدل من قوله من فرعون   من فرعون من معمول تعرفونه والظرف اعني
في ذلك متعلق بما يتضمنه من الاستفهام من معنى الفعل اي حالي عالي ص
في فرط علمه واستكباره وشدة اصله على غيره والنكبه الجديده المفترضة في ام
لفرعون وشدة النكبه مثل في فرط الاباء وقلة الانقياد وفرعون علم لمن
ملك العمالقة ككسرى وقيصر لمن ملك العجم والروم ولعتو ظلم ولبعد المصعب من
العقل عنه ويقال اشتق تفرعن بمعنى تجبر وظلم   ما حكم ابتدائه او بدل
من مثل تعرفونه والمعذب لفظ اسم الفاعل وضمير به للعذاب وضمير مثل ومن ضمير
يجوز لفرعون   ثم قرن عطف على قال والضمير لله وضميرها له لفرعون واذ
اشارة الى فرط العتو وشدة النكبه ثم الظاهر من سوق كلامه ينبغي ان من فرعون
الخ.

بلفظ الاستفهام في موقع الصفة للعذاب المهين ضعيفه طريقة مثل الحمار يحمل اسفارا
واللئيم يسبني وان القول مفيد لكن الاظهر ان العذاب المهين معلوم معهود فلم يبق
معنى النكرة وان ارادوا قوله من فرعون بلفظ الاستفهام من غير ان يجعل صفته
او بما لا يتقيد بالقول وان بما مقصود من تفسير بكنه العذاب   حتى
فجد منه في موقع المصدر اي ما الواجب من جده وانما هو بالكسر الفلاة
الذي يكون فيه اللمعة او لطلوعها يجوز ان يريد بها عبارات كتابه والنكات
اللطائف المرغوبة المدرجة فيها وبالاطلاع عليها معرفتها بكنهها وان يريد
بالنكات المحتجبة في الاكمام المعاني الدقيقة واللطائف الخفية في نفسها من غير
ان تشبه في الاكمام استعارة على حده ولقد صدق في هذا المقال لكن الشان في
من الحديث رسيمين شرحنا هذا والله الموفق ونعم المعين   واما المنا
الى تنبيه تاكيد اي بتقييد المسند اليه بل المعرف تابع تعرف بام المنبع
التنبيه او التحول فيني اذا كان مسندا بما المتعلم ان لا يحق بان السامع في ملك
الذي ترك المسند اليه له بغير اي يخلا بالمجاز ارسل اي فهو لا يعنيه
بان يحسبه ارسيا فانا اي رد الا المعترض وحيث يتعين الى انبات حصيل فائدة قلت
عرف زيدا محتمل ان يكون العارف بعض حواسه الذين هو منهم بمنزلة معرفته
كما يقال رجل ما بلغ الاوف بن ينقض بلغ الا بيا ويعرف العارف عما وانما عمل على
زيد بطريق السهو او النسيان فاذا انكرت عرف زيد زيدا زال من السامع هذا الظن
اي الوهم والاحتمال لا الاعتقاد الراجح على ما هو مصطلح الاصول للظن لانه لا يحصل من
عرف زيد هذا الاعتقاد وكذا اذا قلت عرف زيد نفسه او عينه فقد ازلت
توهم كونك متجوزا في الاسناد الى زيد ولا يخفى انه لا يزيل وهم السهو والنسيان ولما
كان رفع هذا مع وضع وهم التجوز او السهو والنسيان تعزير المسند اليه اي جعله تابعا

محققا فانا نباعث لا يلتفت به غيره ادرج جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف
عليه دلالة على ان المقصود بمثل هذا الكلام قد يكون مجرد تقرير المسند اليه من
غير قصد الى دفع وهم التجوز او السهو او النسيان لكن لا تظهر لنا ان اي موضع من
مفصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل يطلعنا على هذا المعنى فالوجه ان تناوله
از قوله كما يطلعك ليس متعلقا بقصد مجرد التقرير بل بما قبله فقد ذكر في مفصل
اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل انك اذا قلت سعيت انا في حاجتك فاده و
جود السعي في حاجته منك من غير شائبة تجوز او سهو او نسيان مع بطلان انا سعيت
فانه لا يعرف لذلك بل المراد على من زعم انفراد الغير بالسعي او مشاركته لك فيه
ويؤكد على المقصد بمجرد تقرير الحكم اي تحقيقه وتقويته على ما ذكره في الحالة المقتضية لتقديم
المسند اليه في مثل انا عرفت قد يكون لمجرد تقوي الحكم بسبب تكرار الاسناد وكذا انت
لا تكذب وانه اقوى للحكم من لا تكذب انت لان انت لتاكيد المحكوم عليه بانه ضمير المخاطب لا
لتاكيد الحكم وهذا الكلام جيد لو حمل التقرير على تقرير المسند اليه وجعل الامثلة
منها ذكره في لا تكذب انت اذ مثل انا عرفت وانت لا تكذب ليس من تاكيد المسند
اليه في شيء وفي كلامه اطلاع على ان تاكيد المسند اليه بمعزل عن تقرير الحكم و
تقويته اوبيان انه الشمول عطف على نحو ما رنا بينهما اعتراض ودفع وهم خلاف
الشمول في مثل عرفني الرجال صحيح اذ ربما يتوهم ان المقصد به الجنس او البعض او
عموم الجمع المعرف فاهر ظني لا منصوص قطعي واما في مثل عرفني الرجالات
فمشكل لانه نص في مدلوله فالحق ان هذا التاكيد لمجرد تقرير الشمول وتقويته
لا الدفع ظن خلاف الشمول اللهم الا ان يقال ان الفعل المسند عن احد المتضايفين
قد ينسب اليهما كما في قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وانما يخرجان من الملح
الاجاج دون العذب الفرات فالتاكيد بكلاهما يدفع وهم مثل هذا وان كان ما بيا

الدفع

الى دفع وهم التجوز فتدبر ومنه اي ومن ايراده لقصد الشمول بيانا اذا كان المراد
ان لا يظن خلاف الشمول وان لم يكن من التاكيد المعنا في قولك كل رجل عارف
وكل انسان حيوان مقام الرجال عارفون والاناسي حيوان لا بالنسبة الى رجل عا
رف وانسان حيوان لئلا يرد اعتراض الايضاح بان كلمة كل منها للتاسيس وافادة ا
لشمول عن اصله لا للتاكيد ودفع وهم عدم الشمول اذ لا شمول بدونها اصلا لا يقال ان
كلمة كل منها سور وانما الموضوع رجل وما يراد به فرد واحد والا امتنع دخول كل
عليه بل يراد به امور متعددة وكثيرة فيكون كل تاكيدا لذلك لانا نسلم لانا
نقول السور ما يبين كمية افراد الموضوع من الكلية او البعضية ولا معنى لشمول
بيان الشمول سوى ما هو عموم الموضوع وافادته ولو افاد الموضوع بدون كل
الشمول لكان رجل عارف كلية لا مهملة ويكون رجل للمتعدد والكثرة كما هو
ليس كذلك بل غايته الاطلاق والاحتمال وكونه لمتعدد وواحد لا ينافي دخول كل عليه
لتفيد كل نصا على ان الشيوع وكونه لفرد واحد لا يستلزم كونه للعموم والكثرة بدون
كل للتاكيد بل يجوز ان يكون مطلقا لا تعرض فيه للوحدة والكثرة ولعل هذا
اقرب الى التحقيق اذ لو كان للبعضية لكانت القضية مهملة بل جزئية ولهذا
قال ابو علي في الايضاح ان كان الكلام مفيدا للعموم والتنوين للبعضية فلو مهملة
في لغة العرب واما الحالة التي تقتضي بيانه اي تعقيب المسند اليه تعقبت
البيان وتبيل به ربما يجري مجراه ويؤدي مؤداه فيتناول مثل لا تتخذوا الهين
اثنين انما هو اله واحد وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه وتسمية
ان يكون عطف تفسير على بيانه اشارة الى هذا لكن لا يخفى ان ما تعقبه من الاسم
لا يتناول في الارض ونظيره انما قال زيادة ايضاحه لان المسند اليه لا يخرج عن ايضا
فعطف البيان يفيد زيادته لا الايضاح عن اصله بما يخصه من الاسم الاخص

٣٤
العلم كما في تقدم صديقك حاله وغير العلم كما في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت
الحرام ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام عطف بيان الكعبة ثم زيادة الايضاح
يجوز ان يحصل من عطف البيان نفسه ويجوز ان يحصل من اجتماع التابع والمتبوع
لكن المصنف ذكر في علم النحو ان عطف البيان يكون اعرف متبوعه
مثبتا وجوه من هذا القبيل اي من قبيل البيان والتفسير وان لم يكن المتبوع محتاجا
اليه فضلا ان تكون معرفا او التابع عطف بيان عيا بل صفة
شفع الى الامر ببيان كون الاية من هذا القبيل وتقريره ان الجنس معناه اثنان
من الجنس المتعين بالاله واله معناه الواحد من ذلك فالاول حامل لمعنى الجنسيه
العدد الخاص والثاني لمعنى الجنسيه والوحده وسوق الكلام الاول للنهي عن
اتخاذ الاثنين من جنس الاله لا للنهي عن اتخاذ جنس الاله فانه مأمور به ثم
سوق الكلام الثاني لتحقيق ان الثابت هو الواحد من جنس الاله لا الجنس في
الجملة فوصف الجنس باثنين واله بواحد وان كان هذا المعنى يفهم من جنس
الموصوف بطريق التضمن اما في اثنين فظاهر واما في اله فلان الوحدة مأ
خوذة في معنى الاسم مع التنوين والتنكير وان زيد فيها فليس لا لتمام الجملة بل
فانما وضعا بذلك لبيان ان مقصود الغرض والاصل فيه من العدد في الاول
والوحدة في الثاني وان كان في كليهما الجنسيه ايضا مدخل في الغرضيه و
قد يوصف اسم الجنس بما يدل على ان القصد به الى الجنسيه دون الفرديه كما
في قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه وصفا الدابه و
الطائر بما هو من صفات الجنس والمدلول المطابقي للفظ لبيان ان القصد
بهما الى الجنس فيفيد تاكيدا من الشمول والاحاطه ودفع توهم الخصوص
هذا ما قال صاحب الكشاف ان معنى هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطه
كما

كانه قيل وما من دابة قط في جميع الارضين السبع ومن طائر في جو السماء من جميع ما
يطير بجناحيه الا امم امثالكم محفوظه احوالها غير مهمل امرها ومنه الاية تشارك
الاية السابقه في كون الوصف فيهما لبيان ان المقصد الى احد مجردي اسم الجنس و
مخالفها في ان المقصود هنا الى الجنس وفي السابقه الى العدد والوحدة فلذا قال ومن
هذا الباب من وجه وايضا الاول بيان لما هو الاصل في الغرض وهذا الاصل الغرض
ثم من الظاهر البين ان التابع في الاثنين صفته على ما صرح به جار الله وغيره لا تاكيد
على ما قد يسبق الى الوهم وينسب الى جار الله وعطف بيان على ما ذكره بعض الا
كابر اخذا بظاهر كلام المصنف وتمسكا بان معنى قولهم النعت تابع يدل
على معنى في متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى في متبوعه كما ذكر ابن الحاجب في
تعريف المفعول له بما وقع عليه فعل الفاعل ان معناه ما ذكر ليدل على ذلك
ليخرج عنه المبتدا وفي مثل زيد ضربته ومعنا التابع لم يذكر ليدل على معنى في
متبوعه بل ليتبين ويعين ما هو الغرض الاصلي في المتبوع فيكون بيانا عن صفته
يوضح متبوعه وهو معنى عطف البيان للمصنف والجواب بعد تسليم كلام ابن الحاجب
وتعميمه في جميع الحدود النحويه وتسليمه عند الجمهور انا لا نسلم ان التابع ههنا
لم يذكر ليدل على معنى في متبوعه وكونه لغرض البيان والتفسير لا ينافي هذا
المعنى والا لم يصدق الحد على شيء من باصلا لانه لا محاله يكون لغرض
البيان او التخصيص والتوضيح او المدح او الذم او التاكيد بل يجوز ان يكون
قد ذكر ليدل على معنى في متبوعه ويكون الغرض من هذه الدلالة شيء اخر
المعنا وهو في الكلام الاول بيان ان مناط النفي والاثبات هو العدد والوحدة
وفي الاية الثانيه بيان ان القصد الى الجنس ولما تقدم ذكرهما ونحيتهما وعمومهما فيا
لجملة فالصفه بتعريف المصنف على ما ذكر بعد الشيء من الدال على بعض احوال

التخصيص والتعظيم والتحقير والتاكيد وعطف البيان ما يذكر بعد الشيء من الدال
عليه لا على بعض احواله بما له لكونه اعرف ولا خفاء في ان الصادق على التابع في
الامثلة حد الصفة لا عطف البيان   واما الحالة التي تقتضي البدل
عنه اي تعقيب المسند اليه بتابع يذكر بعد الشيء من غير وساطة حرف عطف على
انه استثبات المتعلق به لا على بالاول فهي اذا كان مراد المتكلم تكميل ما افاده
نوعي تقرير الحكم لان هذا معنى استثبات المتعلق به وهذا انتظر فانه يجمع
بين الارادة والنية ثم كون العادة راجعة الى الحكم لا ينافي كون البدل
من احوال المسند اليه بمعنى تعقيبه به وجعله تابعا له في كثير من الامور على انه
فائدة زيادة التقرير والايضاح راجعة الى المسند اليه على ما تنبه   وذكر
منصوص عطف على تنبيه مجرور معطوف على تكرير من اثبته ورواته والشي
طلبه التمهيد والتسوية من طوء الذي نوطوه ... وفي العبارة اشارة
الى ان المقصود بالنسبة والمسند اليه بالحقيقة هو البدل دون المبدل منه
واللام في لزيادة متعلق بذكر المسند اليه وانما قال زيادة التقرير لانه ما
من التكرير والتوضيح مقصوده بالنسبة والمراد تقرير المسند اليه اي تحقيقه وتثبيته
وانه ذلك المذكور في ذلك لما في التثنية والتكرير من التثبيت والتقرير واما
التوضيح في بدل البعض والاشتمال فظاهر لانه افصح ان المسند اليه حقيقته هو
ذلك البعض او المشتمل واما في بدل الكل فلانه انما يكون اوضح فان لم
فلا امتناع بكونه مفيدا ايضاحا لا محالة وارادة بالانواع الثلاثة بدل الكل وا
لبعض والاشتمال وقدم الامثلة على عكس هذا الترتيب لان الادخل في الفائدة وال
في تحقيق العقد هو الغالب الملابس للبعض فانما امر بالتامل لينبغي الكل
وهو بدل الغلط بعدله عن افاده ... لانه يكون في كلام ...

مثل

مثل لا عن دليل وفطانة   واما الحالة التي تقتضي العطف اي حال المسند
اليه وتقييده بشيء من الحروف الواو والفاء وثم وحتى للتشريك في افادة الجمع في
مثل تام ومقيد ... مثل جاء زيد وعمرو في الوجود مثل جاء زيد وذهب
عمرو فان الكلام بدون العطف يحتمل الرجوع ويجعل الاول في حكم المسكوت عنه الا
ان الواو لمطلق الجمع من غير دلالة على زيادة معنى بخلاف الثلاثة الباقية فان
الفاء للتعقيب وثم للتراخي وحتى للترتيب فيه تدريج ومعناه الترتيب بحسب الذهن
من رتبة اعتبار المتكلم بان يجعل المعطوف هو الادنى او الاعلى او الاقدم او نحو ذلك
بحسب الوجوه او ربما يكون المعطوف سابقا كما في مات كل اب حتى آدم او مختلطا
من غير سبق او تاخر بل غاية في القوة والشرف مثل مات الناس حتى الانبياء او في
الضعف والنقص مثل قدم الحاج حتى المشاة فلذا جعل العطف على المسند اليه بالـ
واو وللتفصيل للمسند اليه اذ لا يفيد سوى ذلك وقيد بالاختصار احترازا عن
تحصيل تفصيل المسند اليه بعطف الجملة مثل جاء زيد وجاء عمرو بالكلام انه لا بد في لتفصيل
المسند ... على ان الا انه المسند المعطوف ... المعطوف عليه بحسب
الزمان او الرتبة على ما ذكرنا حتى ان قولنا جاء زيد ثم عمرو كانه كلام مع من عرف
ان المجيء منهما وانما يحتاج الى البيان في حال مجيئهما انهما معا او على التعاقب
او التراخي وقد تقرر عندهم ان الكلام اذا اشتمل على قيد كان مصب الفائدة هو
ذلك القيد فلذا لم يجعل مثل ذلك من تفصيل المسند والمسند اليه جميعا وقيد
تفصيل المسند ايضا بالاختصار اذ بدونه قد يحصل بغير عطف على المسند اليه مثل
جاء زيد وجاء عمرو بعده متعاقبا او متراخيا وقد تقرر بينهما بعني انه لو لم يعتبر في
الصورتين لكان مستقيما الا انه مع التقييد اتم وابعد عن الاشتباه ومعنى
المعطوف عليه في حتى حيث قال جاء القوم حتى خالد لانه يجب ان يكون ذا اجزاء

المعطوف مفصلا اراد ونحوها ولا يبعد حمل من التدريج بان يتجاوز المعطوف
عليه شيئا فشيئا حتى ينتهي الى المعطوف وبين ذلك بصورة عطف الجملة فان صار (ليس)
عطف على ارتفعت الى الاعلى رياضة وترقيته ووجه ابانته عن التدريج ظاهر حيث دل
على ارتفاع درجته في التقى شيئا فشيئا الى ان صار الطبيعي اشباعه بيدنا ما كان هو وا (حد)
من اتباع الطبيعي ثم اخبر بانه سيبين فتدبر وبعد ذلك لو بال بعده شيئا ونعال ولو عند ثم
مات احدث بعده دقائق ثم ليس بعد نقصا بعدي اركان المراد رد
السامع حمزة لا ان يستعمل لعقد القلب مثل جاء زيد لا عمرو بان اعتقد مجيء عمرو
دون زيد ولعقد الافراد بان يعتقد مجيئهما جميعا وقيد كلام شيئا ولم يجوز في
لكن سوى لاستعمالها في قصر القلب حتى لا يجوز ما جاء زيد لكن عمرو الا لمن اعتقد
ان زيدا جاءك دون عمرو اذ لو اعتقد انهما جاءك فقلت ما جاءني زيد كان
الواجب ان تقول بل عمرو لانه لا اثبات ما بقي عن الاولى ولا معنى للاستدراك
بالجملة لم يوجد استثناء لكن في هذا المقام ثم انه اورد كلمة لكن ههنا في معنى
القصر ولم يذكرها في بحث القصر في امثلة طريق العطف ولم يذكر كلمة بل ههنا في
معنى القصر اعني رد السامع عن الخطا الى الصواب وذكرها ثم في امثلة طريق العطف
افرادا وقلبا ثم لا يخفى ان صرف الحكم عن محكوم له الى آخر في مثل ما جاء في زيد بل
عمرو انما يستقيم على راي المبرد وهو ان المعنى بل ما جاء في عمرو لا على راي الجمهور
من ان المعنى بل جاءني عمرو اذ لا صرف للاثبات عن شيء ولا للنفي الى شيء فان قيل
المفهوم على ان معنى الاضراب جعل هو الاعراض عن المعطوف عليه وجعله في حكم
المسكوت عنه من غير حكم عليه بنفي او اثبات وعبارة المصنف تشعر بان الحكم
مصروف عنه غير ثابت له حتى ان معنى ما جاء في زيد بل عمرو ان زيدا لم يجر ب
ان الاسناد اليه انما وقع غلطا لكن شاع استعماله في كلام الفصحاء لان وضع (بل)

لتدارك مثل هذا الغلط بخلاف ما بعد الغلط قلنا انما يلزم ذلك لو اراد بالحكم رفع النسبة
مثلا واما اذا اراد اثبات النسبة نفيا او ايجابا ومقام نح ان اشتركت الحكم عليه وحكمت على الآخر في
امثاله الحكم الى الحكاف حيث قال صرف حكمك دون الحكم ورد الى هذا ثابتشبه
اركان المراد الشك فيه اي المسند اليه المسند المذكوران المتبوع والتابع يعني
بحرف المعنى الدالة على ان المتكلم شاك فيه او بكونه المقصود جعل السامع شاكا فيه (ان)
فيتعلق بذلك وان كان اصل وضع الكلام للافهام ولا يجوز ان يجعل من المطالب اعني اد
واما صالح لكل من التشكيك والتشكك واما ان حرف العطف هو اما وحدها ان لو
لعطف اما في اما او مجموع اما والواو ففيه تردد على ما ذهب الجمهور على ان
حرف تغيير ما بعده صلحة بيان لما قبله والمصنف نزه المرجوع بانه حرف عطف
الا ان مغايرة المعطوف للمعطوف عليه في سائر الحروف وتغيير المرجوع المتصل باي
من غير تاكيد وتفسير الغير المجرد عن غير اعادة العامل في كلام العلماء وان لم
نجدها في كلام البلغاء من العرب العرباء وربما يرجح مذهب الجمهور وانما لم يتعرض
لام العاطفة متصلة ومنقطعة لكونها خارجة عن قانون الحصر وفي
العطف تنبيه الى ما سيجيء في باب الفصل والوصل من المباحث المتعلقة بالمشابهة
المختصة ويعني الواو ولان تمييز موضع العطف في الجمل من غيره مرصنه في الواو وسيما
اذا لم يكن للجملة محل من الاعراب عسر جدا وهو مفتاح عرض معرفة الفصل
الوصل بحيث قصر بعضهم البلاغة عليها وكلمة لا سيما للاستثناء وبمعنى اخراج
ما بعدها عما قبلها في الحكم فيه بطريق الاولى وحقيقتها ان لا النفي الجنس و
سي بمعنى مثل اسم لا وما بعدها تنخفض على ان ما زائدة اي مثل العطف بالواو
وقد يرفع على انه خبر مبتدأ محذوف والجملة صفته ما اي لا مثل شيء هو العطف
بالواو وقد ينصب على التمييز ان في قولنا ربما الفقيه ولا سيما يوم بدارة جلجل وقد ينصب على

التمييز وكثيرا ما يحذف عنه اصلا لانتقال الكرم الشيم سيما زيد وقد يقع
بعدها الجملة الحالية مثل احب العبيد سيما وهو صالح ولا ما صلحا اي على ما من
معنى الفعل اي لا مثل محبته في هذه الحالة وأما الحالة التي تقتضي الفصل
اي تعقيب المسند اليه المعرف بعينه من نوع ضمير فصل مطابق له ليتميز ضمير الفصل
فهي اذا كان مراد المتكلم تخصيصه اي تخصيص المتكلم المسند بالمسند اليه اي
قصر المسند على المسند اليه لان معنى قولك زيد هو المنطلق ان الانطلاق مقصور
عليه لا يتجاوز الى غيره فالباء داخلة في المقصور فيما له تخصيصه المسند اليه با
لمسند اي جعل من بين ما يصلح مسندا اليه منفردا بذلك كما تقال مضمنيه
بالدعاء اي ذكرته دون غيره والله يختص برحمته من يشاء اي يجعل منفردا بالى
لا يرحم سواه وفي الكشاف ان معنى اياك نعبد نخصك بالعبادة لا نعبد غيره
ويكون ضمير الفصل لقصر المسند على المسند اليه دون العكس فيما سبق الفصل
والاستعمال اولا فادة التاكيد ويكون المسند خبرا لا نفيا لا اثباتا في ذلك واشترط
كون الخبر معرفا باللام او اسم تفضيل افعل او غيرها او فعلا مضارعا قلت ا
حتما مثل بارضيه امثلة واحتمال كونه مبتدا وما بعده خبره فا تم في الكرمان
شيء وانما يتعين للفصل في مثل كان زيد هو القائم او افضل من عمرو ما
ستدلوا في موضع الا التباس كونه فصلا بافادة معنى القصر بحيث لم يجعلونا
الفعل على المبتدا وسيما الغيبة مثل هو يقوم للقصر والاظهر انه في
الخبر المعرف باللام انما يفيد تاكيدا للتخصيص والتخصيص حاصل بدونه مثل
كان زيد المسند على المسند اليه مثل زيد هو القائم والله هو الرزاق او بالعكس مثل
الكريم هو التقي والحسب هو المال اي لا كريم الا التقي ولا حسب الا المال
ذكره العلامة ان معنى مع لا يسبق الذهن الى الدهر هو الله انه الجالب
للحوادث

للحوادث هو الله لا غيره ومعنى ان الله هو الدهر انه هو الجالب للحوادث لا غير
الجالب هنا خلاف ما ذكره المصنف من ان المنطلق زيد وزيد المنطلق كلا
هما يفيد حصر الانطلاق على زيد يسمى هنا زيادة كلام في باب تعريف المسند
فهي اذا كان المقام اي الموضع الذي يجاء فيه الكلام وتذكر بالافراد أي
جعل المسند اليه فردا من جنسه الشخصية بان يراد به شخص ما من اشخاصه مدلول
اللفظ او من جنسه النوعية بان يراد نوع ما من انواعه مشتمل على اشخاص
شخصا او نوعا في موقع التمييز ويحتمل الحال من المفعول المحذوف
للافراد والتمثيل بقوله تعالى والله خلق كل دابة انه خلقها الله من ماء او بان
المضاف اليه في معنى المحكوم عليه لا يجعل مسندا اليه اصطلاحا ولا يلائم
المصنف حيث اورد البيان في الماء واراد ان معناه من نوع من الماء مختص
بتلك الدابة اي بذلك النوع من الدابة او من ماء مخصوص اي منفرد من
نطفة مخزنا بالماء في النطفة فنوع ان بنكرة ماء للنوعية بل يتعين طريق
كون النوعية بحسب الاضافة الى نوع الدابة من غير ملاحظة كونه نطفة و
يمكن كونها بحسب ذاته واعتبار كونه نطفة من غير ملاحظة الاضافة فلم
ينف الى الافراد الشخصي لغلبة ملاءمته لقوله فمنهم من يمشي على بطنه الاية
تفصيلا للانواع وجمهور الناظرين على ان التنكير اشارة الى الافراد الشخصي ومن
ماء مخصوص هي النطفة المعينة التي منها تخلق تلك الدابة والغرض ان تنكير
ماء يحتمل النوعية والشخصية على ما صرح به صاحب الانتصاف ويتبادر الذهن
منه الى حال ذاته الحكم المناسبة لكن لا يخفى قصور دلالة العبارة على
هذا وانه ليس لاعتبار النطفة كثير دخل في معنى الشخصية وانه انما يحسن ابدا
المحتمل بعد ان تمثل للنوعية كما مثل للشخصية حينئذ في موقع التمييز

اي لا تعرف منه عيب الحقيقة وفي نفي الامرد من الترتيب جعله مفعولا به اي لا تعرف
منه مفهوما من المفهومات ومعنى اللقا الا ذلك البعد   متناديا حال من
الفاعل المخاطب تعرف وكذا قوله كانك جاهل بها ويل وصف او فعل ماخوذ من
معرفة الكلام اي منتبها انت بمن لا تعرف منه هو ولا احتيما الا ذلك المتوقع الا
ثانيه اما عدم معرفتك فمن التكثير واما اصحابك فلتبيح هل لكم لانه في معنى هل
ادلكم وكذا   ولقد جاهل بالنار ويل وهذا المثال ايضا للتجاهل لا للتكثير
اليه وكذا الاية   كان لم يكونوا بان تكون الاية على سوق المعلوم مساق
غيره وكل ممزق في موقع المصدر اي كل تمزيق الاجزاء وتقطيعها والشرطية اعني اذا
مزقتم متعلقه بينبئكم بمعرفة هذا الكلام او على تقدير القول اي قايلا هذا المقال
وانكم لفي خلق جديد جوابا ذا ترك الفاء لكونه في معنى تجدد خلقكم عند الى
الاستعيه للدلالة على التحقيق التنبه   وال سحرها اي ما لك سحر البلاغة و ا
لتعدد في امرها وشانها الى صور وكيفيتها مختلفة   اي انجم الخابو وهي
موضع بد باد تكثر مرتبا حال من كان في تلك مراتب التجوم سادرة او ترتيبه وفيه لفظ
كان دلالة على انها لا تعرف صدم منبع التجوم على ابن طريف ولقد ما لك مورقا ايضا متا
عيبا ان يغل   او الاستخبار عطف على لفظ كان ومعناه الاستفهام وطلب ا
الخبر وذكر علام الغيوب حسن الموقع في هذا المقام يعني انه علام الغيوب فاستحبا
بكونه سوقا للمعلوم مساق غيره وفيه نكته سترته من نكت البلاغة
متضمنا حال من قول علام الغيوب او من مقولة اعني قبل عيتم الى الغرو او من الا
وهو الاحسن وكذا تاميا ويجوز ان يكون هو مالا من مقيس متضمنا فيكون من
الاحوال المتداخلة والنزيفي التنصيص وزيادة العقد صنف الاعتقاد وفي
الاساس نغى عليه صفواته اذا استرق بها وان يترتع مفعوله تاميا او زنيديه ا

تأمل

تامل شرتع وان ثلو اشرط معترض بينهما جوابه محذوف ان تتوقع الافساد وهو
اشارة الى ان معنى ان توليتم في الاية ان صرتم متوليا امور الناس وولاة عليهم
وامراة متسلطين لا ان اعرضتم عن الدين وتنا امرا معقول له لبعيد وا وتتخلص
ومعناه التتابع والتقبه والتهالك سدة الحرص حتى كانه نزتع نفسه في التهالك
ليهم متعلق بنا هينا بقاد تنجم به اي الملحمه وهل متعلق به اي مشتها عليهم توقع
الافساد وتقطيع الارحام من امثالهم ليطلعهم التامل في هذا المتوقع على ما يجعل
هذا المتوقع من هذا القول وهو اولئك الذين لعنهم الله واصمهم واعمى ابصارهم
تارك كان انمر متعديا محذوف لشرك على ما يكتن باعبارة المصنف فيها موضع
ومن بيان لها او تركان لا زما على ما هو المشهور من ائمن التجوم صارة انعم من بيان
لا ينبغيه الفعل من الغيرة   لئلا تلبس متعلق بتجم وقيل بالتامل وهو
الثبت في نسخة المصنف وجلد النمر مفعول تلبسوا وان لا ينقلب عطف على لئلا تلبس
والحمالق جمع حملاق العين وهو باطن الجفن ولبس جلد النمر وانقلاب الحمالق
كناية عن شدة الغيظ والغضب وضمير له لمن ولعلم اذا في مثل من اذا عرض
لهم وما اذا كان كذا شانئيه في الاستعمال زايدة في المعنى واذا لم يثبت زيادة اذا
فالوجه ان يحمل على حذف الجواب والشرطية صلة لموصول اي لمن اذا عرض له
يلبسوا جلد النمر سكتوا او ما نوا ونحوه لك وعلى سبيل النصيحة متعلق بعرض
اي عرض على طريق النصيحة والارشاد الى الحق لا على سبيل العدول الى الابلغ الازيد
في الاعتذاب والاسهاب من جعله في موقع الجزاء اي اذا عرض كان على سبيل النصيحة
لم يلاحظ ما ينبغي للمعنى   واما انه لا طريق عطف على اما لانك لا تعرف وهو
ثاني الاعتبارات الدالة على كون المقام عن صالح للتعريف وفيه اشارة الى ان مجرد عدم
الداعي الى التعريف كاف في اختيار التنكير لان التعريف امر زايد وهذا القدر اشارة

الى ما وقع به التعيين بطريق التنكير وتارة لما ان في تعيين المسند اليه مانعا يمنع ا
لتكلم مثل متعدد مشتاق الابكار ارسلت اليه حاجبة او تعريض بعينه الى شاة
المثل وكراهة المتكلم او المخاطب سماع ما يدل عليه بالتعيين ومراعيات
المسند اليه واصل في شانه من حيث الارتفاع او الانحطاط الى حد يوهم ذلك الحد
ان المسند اليه لا يمكن ان يعرف ويمثل لجميع ذلك الذي ذكر من الاعتبارات الاربعة
الواقعة فتفضيل لعدم صلوح المقام للتعريف مما لمن احدهما المسند اليه فيه
مبتدا وللاخر فاعل ثم تمم بان قوله الغريب ستر اهتز ذا باب من الاعتبار الا
خير وهو انه واصل من حيث الارتفاع او الانحطاط الى حد لا يمكن ان يعرف
لان المراد ستر عظيم هائل من تفخيم في حد لكنها حمل الطلب على التعريف وسيجيء
في بحث تقديم المسند فيما اذا كان المسند اليه مبتدا نكرة والخبر فعلا له
فوائد مثل كونه للتنبيه لتخصيص الخبر اي رجل جاءني لا امراة او الفرد اي لا رجلان
وانه يتقدم في الاصل موضحا على انه يدل من المعنى على طريقه واسترى التجوز الذي
ظلوا الا اذا لم يباعد المعنى كما في ستر اهتز ذا باب فانه يحمل على التعظيم اي ستر
عظيم هائل اهتز ذا باب لا حقير وكذا قولك يعني انه ايضا من الاعتبا
الاخير وكونه للتم والنخ ونباه المراة مما يفيد التحقير لا بنافي ان يكون التنكير
ايضا لذلك فيتنافى خلاف التعظيم من المادة والعتوة والعارض كما يستفاد
التعظيم منها جميعا في قوله تعالى او كصيب من السماء على ما ذكره صاحب الكشاف فانه
عتراض الاصفاح بان خلاف التعظيم يستفاد من شاء المادة ومن نفس المحل لين
يبني وثمنه اي ومن الاعتبار الاخير تنكير المسند في مثل ان نظن الا ظنا اي
نظن بالنا عنه الا ظنا ضعيفا محتقرا المحتاج الى دم تصحيح الاستثناء المفرغ وظنه
كونه بعضا من المستثنى منه الا ما لمحذوف الامر بان الفعل لا يحتمل غير المصدر

[illegible]

المقدر لا يكون اعم من المستثنى ولا يحتاج الى التمحل في الجواب بان المعنى ان نحن
الا نظن ظنا وما انا الا مضروب ضربا على ان المقصود في الفعل او بانه ينبني ان
الفعل اعتبارات واحتمالات بحاله بحيث يكون حقيقة المصدر وذلك
منها كانه قيل ما ضربت الا الضرب لا سائر انواع التجارة والابياتات
ما لستم ونحوه وما تدرك الا الادراك الظني لا ما فوقه من الادراكات
له حاجب اي مانع عظيم في حال بينه ويجعل موصوفا يوزد له وليس عن طالب
العطاء مانع حقير فضلا عن العظيم حاجبا الاول يرفع حاجبه على
الحكاية وهو الاول لكونه وضعا لما هو مضاف اليه من انه لا المراد وهذا
لفظه واذا تحققت سمى علم لا رجل لفظ وضع لمعنى اسما كان او فعلا او
حرفا فقد صار ذلك اللفظ اسما على المعنى لذلك اللفظ ولذا نقال ضرب
المذكور محل كذا مثل ما فى وما الرافعة في من الدار عرفت حرر وقد تبسطنا
الكلام في هذا في حواشي الكشاف وفوائد شرح مختصر الاصول وتدبر في صاحب
الاول وبرفع الاول نظرا الى الاعراب المحلي ولا ارى له وجه صحة فتنفعنا
له متعدد الى المعنى لعين في الاساس فتعميه الذنب وفي قوله ايضا اشارة الى
ان ضمير منه ان نظن للاعتبار الاخير دون مجرد التحقير ولم يبطله على ان
نظن فيستغني عن تكرير منه ولعلها ايضا تادبا واشارة الى اشتماله على كل قسمي الا
الاعتبار الاخير اعني الارتفاع والانحطاط جميعا وقال الله تعالى جملة
فعلية معطوفة على الاسمية التي هي منه ان نظن او قوله ابن ابي السمط منه
وفي الكشاف ان تنكير عشاوة للنوعية اي على ابصارهم نوع من الاغطية غير ما
يتعارفه الناس وهو غطاء التعامي عن ايات الله وللفرق بين المقصد الى النو
عية والى التعظيم او التحقير وان احدهما مقابل للاخر فاهر سيتوه به وان كان كل

من التعظيم والتحقير نوعا وكم بين قولك على ابعادهم نوع من الاعطية وعطاء عظيم او
حقير او كان نوعيته باعتبار عظمه   وفي هذه الجنس تنبيه الى ان اللام
في القصاص لتعريف الجنس دون العهد وتنكير حيوة يحتمل التعظيم والنوعية
وضمير لنفسه للقصاص او ضمير عليه لما كان واللام في لكان ستعلق بالا
رتفاع   او ما ترى زيادة بيان لسببيته الارتفاع لحصول الحيوة ومفعوله
محذوف اي العازم على القتل وجوابه اذا قوله كيف يتبع والمرفوع في ورثة لك
الا قصاص والمتعلق لمن هم بالقتل وان يرتدع بان المقتولين وضمير هنا
وهو لمن هم بالقتل   فيسبب عطف على يتبع ونا على ضمير يعود الى ذلك
الاقتصاص   ولمعنى اي ولغرض طلب التعظيم والتهويل اي جعل الشيء
هائلا محرفا وهو بمنزلة التقسيم للتعظيم المعتبر هنا   دون ان تقول ان
في موقع الحال اي حال ذلك متجاوزا القول بحرب الله   ولخلاف ذلك اي
التعظيم والتهويل وهو التحقير لكن اداته التقليل حيث فسره ببعض من شيء
ولذا فسره فلانا التهويل في عذاب من الرحمن بيان بعض منه اي قدر ما هو
في الاصل ما ستنبه الريح في اصول الشجر من التراب بعزوه لكن ههنا استعمل
صاحب الاصفاح بان التحقير لم يعرف بين التعظيم والتكثير ولا بين التحقير
والتقليل مع ظهور الفرق وهو ان التعظيم يكون باعتبار الوصف والكيفية
وتقابل التحقير والتكثير يكون باعتبار العدد والكمية وتقابل التقليل و
قد خلط في كثير رسل بين ما يتعين بالتكثير وما يتعين بالتعظيم فان قوله
ذو عدد كثير يتعين بالتكثير والثاني بالتعظيم   المعنى رسل جلة وانه خبر
المبتدأ الذي هو قوله او ان يكذبوك عن ما سمعه المصنف والعائد محذوف اي
معناه وقد يرجح التقليل في عذاب من الرحمن على التهويل بانه انسب بقوله ه

يحيى

ويحتمل من الرحمن بيان اعتناء الولد بالنسبة الى الوالد فانه من كلام ابراهيم صلوا
ت الله عليه في خطابه له وعجبا بان استعمله المسيني العذاب العظيم شايع والعذاب
من الحليم الرحيم يكون اشد واعظم لانه لا تقدم عليه الا عند كمال الاستحقاق وشدة
العذاب للمصر على الكفر ولما بان منتقدها البين المطبل لترتب الجليل   وما
اشبه ذلك اي من مقامات التعظيم او من مقتضيات التنكير ولا ولا ينبني بسوق الكلام
والثانية بما جرت به عادة الكتاب   متى كان ذكره اهم اي من ذكر المسند
فان مجرد هذا يقتضي تقديمه حتى صار بمنزلة المثل انهم يقدمون الذي شأ
نهم وهم بيانه اعني وان الهم المقدم ولم يتضح له ان يقال يقدمون الذي شأنه
اهم بل كان ذلك لغرض من الكلام   ثم ان كونه اهم اشارة الى ما ذكره
الشيخ عبد القاهر لم يجد فيه اعتمد وان في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير
العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف فيه معنى وقد
ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال قدم للعناية من غير ان يذكر من اين كانت
تلك العناية وبم كان اهم هذا كلامه ولما عطف هذا الكلام على ما قبله ثم الدال
على الترتيب   اما لانه في موقع البدل اصل اي اصله اي اصل المسند اي الابتدا
ئه والرابع من حالة هو التقديم لان المحكوم عليه في الغالب ذات والمحكوم به صفة
والذات مقدم على الصفة فناسب زيادي ذلك في الوجود اللفظي فاذا اقتضى
العدول عن هذا الاصل مقتض تركه كما في الفاعل حيث اخر عن الفعل لكونه عاملا
فيه ورتبة العامل قبل مرتبة المعمول كما في المبتدأ الذي يتضمن خبره الا
ستفهام مثل ابن زيد وكيف عمرو   وستسمع مثالا في هذا المعنى اي
ولكون اصل الكلام في الشيء هو التقديم مع عدم المقتضي للعدول وذلك مما
ذكر في الحالة المقتضية للنوع الثالث من ان ذلك كما المبتدأ المعرف وكذا

الحال المعرف وكالعامل الى اخر الكلام   واما لانه اي المسند اليه متضمن لل
للاستفهام كان ينبغي ان لا يذكر هذا في قانون الخبر كما لم يذكر ما في عقيب
العطف لانه اورده لكونه بصدد تفصيل الاعتبارات المختلفة التي تقتضي كون
المسند اليه اسم سواء كان في الخبر او غيره ولو سلم لم يكن استطرادا
مقررة في القانون كما حيث قال في اخر باب الاستفهام ان الاستفهام طلب
انما يكون لما يهمك ويعنيك شأنه ويكون لشيء مما هو مهتم به مستدعيه لتقديمه
في الكلام قال بعضهم لزوم كلمات الاستفهام صدر الكلام   كقولك هل
زيد منطلق مثال الخبر الثاني واما ضمير القصة فمثل صدر ملحه وذلك ان
الا   وان كان عائدا الى متعقل في الذهن يمكن ان يفيد [illegible]
فيذكر الخبر [illegible] الا ان الاستعمال وقع انه انما [illegible] اذا كان في الجملة
الواقعة خبرا عنه [illegible] مثل انه [illegible] زيد قائم ولا [illegible] ههنا
وعن [illegible] قوله تعالى لم [illegible]
التنبيه التام [illegible] اشارة الى ما ذكر [illegible] المسند اليه لا [illegible] مستغني
منزلة [illegible] موضع المظهر ليتمكن في الذهن السامع ما يعقبه فان السامع
لم يفهم من الضمير معنى [illegible] منتظر لعقبى الكلام كيف [illegible] فيتمكن المسموع بعد
فضل تمكن في ذهنه وهنا هو التنبيه التام تقديمه وذلك لما جبل الله عليه
النفوس من ان الشيء اذا ذكر مبهما ثم فسر كان اوقع عندها فامكن فيها وقد
سبق لكثير من الاوهام انه اشارة الى ما ذكر عقيب هذا الكلام من قوله واما
لان في تقديمه تشويقا للسامع الى الخبر ليتمكن اي الخبر في ذهنه اذا ورد اي
السامع ولا يخفى انه لا تشويق في مجرد الضمير بدون التقديم بمجرد المسند اليه
ولهذا مثل بقوله صدر [illegible] ان الفاعل الصانع فارق البيان والصفة ليطلى

الكلام

الكلام فيتحقق التشويق وقد قال ان حق التشويق تطويل الكلام وكانه جعل الفا
عبارة عن [illegible] اوصاف لتحقيق كمال عن [illegible] اسمه [illegible] نحو صديقك
زيدا [illegible] مثل البائع والا فقد شاع استعمال الفاعل عرفا في الفتح [illegible]
[illegible]   وهو اي التشويق احدى [illegible] التركيب في باب الاخبار بالذي
احسن من تركيبا الاخبار به بالذي وله هذا من [illegible] وتاكيد [illegible]
لا [illegible] والمراد بالخبر وكالتعريف بما ذكر في الموصولية لان الخبر في هذا الباب
[illegible] في ذلك جملة والمراد بالخبر [illegible] والاذن وبالجملة الخواص الا [illegible]
[illegible] في حصول التشويق في غير هذا الباب   كما اذا قلت ما كانه او موصوله
صلتها الكون اي التشويق الذي يكون في قولك الذي هو زيد منطلق
ولا يخفى ان الواجب الذي زيد منطلق على ما في بعض النسخ ليرجع الضمير [illegible]
عنه وهو منطلق [illegible] وجود [illegible] ان تقول الذي هو منطلق زيد والذي
[illegible] وانت والذي [illegible] بينه انا   وهو اي التشويق هنا
[illegible] تاخير الخبر في باب الاخبار اذ لو قدم لعلم فامتنع التشويق اليه
[illegible] الاخبار في ضمير الشان لانه [illegible] مستوعب التشويق الحاصل
بالابهام [illegible] ليتمكن الخبر في ذهن السامع [illegible] هذا نكته اخرى [illegible]
التشويق   والمراد بالاخبار ان تصدر الكلام بالذي وتجعل موضع ما
الاخبار عنه صلة له وتؤخره خبرا للذي فاذا [illegible] شيء من هذه الامور [illegible]
[illegible] الاخبار بمعنى [illegible] تؤخره   قوله اي [illegible] عداه صلة للذي
او بالالف واللام بمعنى الذي وفيه اشارة الى ان الاسم الموصول هو الالف واللام
لا اللام وحده على ما هو المختار في حرف التعريف   واعتبارها عينا ما لا [illegible]
فاعل [illegible] على [illegible]   مثل [illegible] منها [illegible]

قوله لا ينصب مفعولاً قيد لذلك لانه ربما يجعل تا مييزا للمميز مثل ربه رجلا لكن لا نفي
انه لا وجه بالنصب لانه لا معنى للاخبار عن الضمير في ربه رجلا فالاحسن انه يمتنع الا
خبار عن الاسم العامل بدون معموله كما ذكره الجمهور وبدونه الحق الجواز الذي هو ا
يحبني ضرب زيد عمرا بدل من ضرب زيد عمرا يحبني والذي هو هو واجبا كل اسمي زيد ا
لم يرد الاعمال في الحال تأديبا على انه هو هو تاديبا واجبا كل يوم يدا وان
ربطا لمعنى اشارة الى امتناع الاخبار من الضمير الذي يربط الخبر بالمبتدا او الصفة
بالموصوف او الحال بذي الحال والصلة بالموصول لانه اذا وضع مكانه ضميرها بدا
الموصول المستحق للكلام بقي المستحق له عاريا عما استحقه واحتاج اليه هو الذي
زيدا فاد ما واجب ليس يمكن قبل ضربه زيدا فانما الا زيدا وبالمال من مفعول اعرابي
منوم بينهما للتبادر الا انه صيغ الكاكان وواما لانه يستوي ملت عليه
قوله اما لان اصل التقديم ولا مجوز مانع جعل هذا من الاعتبارات الاهمية وكذا
منها تقدمه من قوله لا رجل تقديمه تشويقا ومنها بعده من قوله لان تقديمه
يمنع عن التعليم بل الابين جعل امثال هذه من الحالات المقتضية للتقديم من غير
توسط الاهمية وعبارة الكتاب ربما توقف الى ما ذكرنا على الظاهر
اي حال كون الكلام مجرى على الظاهر وهو ان المسند اليه المقدم مبتدأ والفعل
بعده مسند اليه فيقوي اسناد الخبر الى المسند اليه لتكرره واما لو قدر المسند
مؤخرا فالاصل على انه تاكيد مثلا ثم تقدم فالتقديم يكون للتخصيص لا للتقوي
وهذا ما قاله في الفن الثالث في بحث تقديم المسند ان مثل انا عرفت قد فعلك
باعتبارين احدهما ان يجري الكلام على الظاهر وهو ان انا مبتدأ وعرفت خبره
من غير تقدير تقديم وتاخير ولا يفيد الا تقوي الحكم وثانيهما ان يقدر ان اصل الكلام
عرفت انا ثم يقال قدم فيفيد التخصيص ويستوي هذا على التفصيل وقيل معنا

ان تنوي باسناد الخبر وتكرره انما هو من حيث الظاهر حيث يحصل اسناد الفعل الى ما له
الضمير العايد الى المبتدا واسناد الخبر الى المبتدا واما بحسب الحقيقة فليس اسناد الخبر الى
المبتدا والاسناد الفعل مع الضمير العايد الى المبتدا وهو ليس بمتكرر وان كون
التقوي بسبب التقديم انما هو بحسب الظاهر واما بحسب الحقيقة فهو بسبب تكرر الا سناد
واما لان اسم المسند اليه بالنظر الى اصل وضعه يصلح لمقال بزيد ما هو اعم
من الجنس فيشمل الناس او الشر فيتوهم وقد يخص الدلال بالجنس ويقال في المثل في التحقيق
متقدمه الى وجه كون الثقال من اعتبارات التقديم دون مجرد صلوح
الاسم سواء قدم او اخر على ما ذكر صاحب الايضاح حتى احتاج الى ان قال وا
ما التمييز للنوع او المساواة فيثبت التفاوت بالكثرة والمساواة تحصيل الاسم لفظا
مبتدأ الكلام ومفتتحه لا بمجرد ذكره في الكلام الا ترى انهم انما ينبغي لو كان
يطلبون بايراد امثال هذا يستعمل للتقايد وايتبنا ايهما الا في اثنائهما وفي قوله
ما وقلنا اشارة الى ان المراد بالتامع اعم من ان يكون هو المخاطب ولا واما لان
كونه اي المسند اليه متصفا بالخبر يعني كونه موصوفا به مستمرا عليه بحيث يعد من
المشتهر به يكون هو المتعين المطلوب فيقال الزاهد يشرب بمعنى انه موسوم بالشرب
مستمر عليه يحصل منه ذلك على استمرار التجدد بالحكم بصدور الفعل عنه وحصوله
له في الجملة كما اذا قيل يشرب الزاهد بمعنى حصوله منه في الحال او الاستقبال فا
الخبر الاول بمعنى خبر المبتدا والثاني بمعنى الاخبار والحكم وبهذا يندفع اعتراض
الايضاح بان نفس الخبر معلوم الحين فلا يكون مطلوبا بالجملة الخبرية على ما يشعر
به قوله لا مقتضى الخبر وان يدعا للتعيين بجملة الشرطية بمعنى مضمون الشرط من غير قصد
الفاعل فالعبارة في مثل حصل الشرب او حكما وعزة لك لا يشرب الزاهد
هذا من الاخيه وقيل المراد ان صرفه المسند اليه بالخبر يكون هو المطلوب

يكون ام بتقديم لا وصفه الخبر للمسند اليه كما اذا كان الكلام في الترتب وفي انه هل
يتم وصفا للزاهد فيقال ليترتب الزاهد بتقديم العقل نا لا عتبار ان والزمان
متراخ ومنه الا ان المعتقد قد يكون الى هذا وقد يكون الى ذاك واعلم انه لا كلام
في استقلال عن الزاهد ليترتب ويطرب في نفسه استمراره على ذلك ويحصل منه ما لا انما
لا وقد ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى الله يستهزئ وغيره من المواضع الا ان
الكلام في ان ذلك مستفاد من التقديم او من صيغة المضارع على ما يجيء واليه
يذهب صاحب الكشاف في مثل قوله لهم مما كتبت ايديهم وويل لهم مما يكسبون
ونحن نا الذين وهو ينا بتنزلين   واما توهم ايها المتعلم ان المسند اليه لا
يزول عن خاطرك او انك تعتده وتحذره لذيذا فتجعل اول مذكور بالالتفات
لكونه اقرب ما حضر في القلب والذ ... وصل الله عليه والحبيب ...
واما لان تقديمه ينبئ عن التعظيم بناء على ان التقديم في الذكر
اللساني يشعر بتقديم في الشرف والرتبة العقلية ليكون الدال على وفق
المدلول   والمقام يقتضي ذلك ان كان اشارة الى جميع ما سبق لكان
وان خصها بالتعظيم فلمزيد الشرف والاهتمام خصها بالذكر   واما لانه اي
تقديم المسند اليه يفيد زيادة تخصيص له اي زيادة في التخصيص على الاصنا
فة تنا فيه او زيادة تعيين وانفراد بالذكر ... ومجرد ذكره لا
مقصودا كما هو السابق الى الفهم ليرد الاعتراض بانه لا يجري فيما اذا كان
الخبر صفة مثل ... سريع وانت ... وانه
عن ذلك بل يختص بما اذا كان الخبر فعلا على ما يجيء ولو سلم فلا شفاء فانه
غير مناسب للمثالين وهذا ظاهر ولا حاجة الى ... وجه افادة التقديم زيادة
التخصيص بهذا المعنى وكان المراد زيادة التخصيص بالنسبة الى الحكم وذلك يكون

الاسناد

الاسناد ويبنى الكلام عليه كيف لم يذكر في مقتضيات التقديم التخصيص الحصري الذي هو
اشهرها مثل انا سعيت في حاجتك وان اراد التخصيص بهذا المعنى كيف لم يمثل بما يفيد
بالاتفاق وهو الخبر المنفي مثل انا سعيت وانا عرفت   متى تعرض اي تحرك بمعنى
تتعرض على امر صعب او غيرها في ... سيرنا في المفازات التائهة والجبال التي
فيه او الاستقبال اعني في عليهم سوف ... سوف ... ما هو المختار عند
من ان نحو زيد ... استعارة لا يشتبه ... الاداة اذ لا وجه لتركه تقديم كيسوف
في عليهم سوف وكذا في ... جلوس ... زيدان جمع زيدين ...
المبتدأ ومحذوف ... فعل نفعل نفترق الى   المراد هو   تبيين
ما هو محل الاستشهاد والتمثيل من التبيين لا تنبيه لقوله لم يعرف على ما ...
صاحبا لا انصاح ما يعترض بانه تقييد للنفي باعادة لفظه وانما احتاج الى ...
لان في عدم ... بعدها المسند اليه ... وفي ... وفي صنف الى
... بحيث مبتدأ بزيادة الباء وفي القوم متعلق به لما فيه من معنى
الفعل اي كائنك وان ... الذي ... عليه ...
... كذا في الصحاح وغيره وقيل الذي له ... كثيرة ...
والمنبع ما ... من الرجال من لا ملامة له ومن اللحم الذي لا لحم له والمنبع ايضا
بالماء ... من اتباع ... والجلاد ... ما لم تنفصل ... فتفصيل
لا انت جلوا ولا انت مرباعادة المسند اليه وتكريره وتقديمه للدلالة على
زيادة نفيه في هذا الحكم وهو عدم التبيع للا ... والمغرة على الاعداء ...
لفه في ذاته والمانه بالعدم ولا يعوق على منزله ادنى مرتبة باساليب الكلام ...
المعنى على الحصر بمعنى عندنا الحل والمرة لا انت وان ... للمصنف مثله في الحصر
النفي على ما ذكر في قوله تعالى حكاية وما انت علينا يا شعيب ... لا انت لا ...

من اصل وبنا او اشباه ذلك في نسخة المقابلة بالنصب عطفا على زيدا وقد
التخصيص وذلك كالعقد من اول الى عقيره مثل ولد الحجام مفراد
نعمه مثل كل احد يحتاج اليك او التوهم عليه مثل هدك المسكين جاء
وبالجملة تحصيل المعنى الذي يصح له الاسم وقد يتوهم مجرورا معطوفا على
ان اصل التقديم اي واما الاشباه ما ذكروا ما حصل عطفا على قوله متى
نزرت يمينى اوكما مثال ذلك من الامثلة والابيات فليس بشئ
واما الحالة التي تقتضي تاخيره فان المصنف لا يجعل للتاخير من حيث هو تا
خيرا موجبه وبتبيينه في سننه وبالنظر الى ذاته وذلك انه اقتصر فيما
يقتضي تاخير المسند اليه على وجوه تقديم المسند فيما يقتضي تاخير المسند
على موجب تقديم المسند اليه لكن لا يخفى ان القصد الى استحضار الشئ وا ستتر
ذلك اوكونه تطيل المعنى في الذهن او عدم الالتفات اليه اوكون اسمه
تطيره يصلح سببا للتاخير من غير نظر الى جهات التقديم كما تقدم ولهذا نظائرها الا
سقيه تطيل نعم لم يلتفت اليها المصنف من وجوه التقديم مثل تضمنه الا
ستفهام ومثل تقدير على المسند اليه والتنبيه على انه خبر لا نعت ونحو ذلك مما
ذكر في الحالة المقتضية لتقديم المسند واما الحالتان قد شاع في الاستعمال
ذكر اللف على طريق الجمع والنشر على طريق التفصيل والتقسيم بمعنى انه لا يتجاوز
القسمين فيقال زيد وعمرو تصاحبان عالما او عابدا اذا كان احدهما يصاحب
العالم والاخر العابد ونحن نطلب كلا او حالا وفي الشئ بل وقالوا ان يدخل الجنة
الا من كان هودا او نصارى قيل اما الا وتخصيصه باو ورد الراد قال الشكل من
طرف متعلق من جهة المعنى بالتخصيص او الاطلاق جميعا فيهما متعلق با ستفتت
وجه الاستعمال انه ادا اعتبرت وجوه يفيد المركب بالوصف والتاكيد والبدل

او العطف

او العطف او الاضافة امكنك اعتبار امثالها في المنكر من غير احتياج الى البيان ولم يمكنك
ان تنتقل بهذه الى الاشياء موجبا التخصيص او موجبا الاطلاق فلهذا شرط المهارة ولم يكتف
بمجرد المعرفة وكذا بعض موجبات المسند اليه ان لا يترتب منه الا الاطلاق حقيقته او
نحا هو او لا يكون لك طريق الى تعريفه للسامع او يكون ثمه مانع من التخصيص كل هذا
موجبا الاطلاق المذكور بالجملة فقد حصل بهذا وقرت على الحالة المقتضية تخصيص المسند
اليه لا لكونه معرفا مجردا ومصحوبا بتابع او ضمير فصل وانما جمع بين الحالتين بلفظ
المثنى لاشتراكهما في الاستقصا ومن التعريف بالمهارة فيما سبق كما جمع الحالات
المقتضية للتنبيه بالنظر الى مختلفه بلفظ الجمع للاشتراك في الخبر عنها وكذا
الحالات المقتضية لطي الفصل عن الكلام والانجبا واما الحالة المقتضية لتقديم المسند
اليه اي حمله على المسند المذكور معه وسبقه ان يتجاوز الى مسند اخر وانما عدل في
هذه الحالة وما قبلها من الغرابة المطلق لزيادة الاستفتاح والتزيين كونهما اخص قوله
المسند اليه ولما كان اعتقاد السامع ان زيدا منزول وحاله كما واحد من جهة كونه كا
بانه جامع بين الوصفين وان كان وجهه عندنا لتفضيل الى كلتين وكان مرجع القصر
رده عن الخطاء في محبه الى الصواب قال على منسوب الى محل سبب الخطاء ولم يقل
كما ان سبب الخطاء وضمير سببه وخطاه يعود الى كون علم وان يكون السامع
مثل ان يكون منسبخ موقع الحال ومتوله موقع على ان الغا جواب شرط محذوف اي اذا ثبت
بقوله ولو نسب مطلقا على كونه لكان حسنا وانما اقتصر في التمثيل على قصر الافراد دون
القلب لان بيان الصدق والخطاء والتعريف والتخريج فيه ظاهر بكسرف خلاف قصر القلب فانا
لنا اذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد انه قاعد لا قائم فالظاهر ان علم السامع خطا محض
نفيا واثباتا وانما يتكلف له جهة صواب هو اعتقاده كونه على احد الوصفين فيقرن ذلك
ونفي اعتقاد ثبوت العقود ونفي القيام وانما اقتصر من طرق القصر على الالة دون

التقديم مع تقديم المسند ايضا يفيد قصر المسند اليه على المسند مثل قوله زيد اي الامر
تميمي انا اي قيسي لانه تذكره في بحث تقديم المسند بخلاف العطف على المسند مثل زيد
مقترن للاحراد فانه لا ذكر له في كتابه وعليه اي على قصر المسند اليه
ورد ما يحكيه الله غير وصل عن النبوة وعن اليهود في الايتين لكن الشعا
في ان الاولى ليست من قصر الافراد ومما يكون معتقد السامع ان المسند اليه
جامع بين الوصفين البشرية والملكية بل من قصر القلب حيث اعتقد الناس ان
انه بشر لا ملك فنزل منزلة ما هو صواب من ذلك وهو كونه على احد الوصفين
في الجملة وتعين للفناء وهو تعيين البشرية واما الثانية فلا نظر انها من قصر
الافراد لان مفهوم من الافساد لا يدل على انهم ليسوا من الاصلاح في شيء ليكون
متعرضه انفسهم على الاصلاح فقط قلب بل الظاهر من حال الانسان الصلاح دا
لفساد جميعا فقد جعلوا ما اعتقد من صدرا يا وهو الاصلاح ونفوا ما اعتقدوه فساد
وهو الافساد فقوله متضمن لان على الصلاح مبني على ان الاصلاح مثل
لا يتاتى منا امر سواه اي امر اخر سوى هذا الامر الذي قال محلما اعتقد السامع
معرفة منه الى قصر الافراد اميل كما انه قوله لانجعلها الى البشرية الى قصر
القلب اميل اي الى ميترك الملكية ويترك له كانها مقام البشرية يقولونه
استعمال انما اذا قد نقلنا الماضي الى المضارع ثم ليس اي يعتبر ان التقديم يكون
المسند على المسند اليه كما يكون للمسند اليه على المسند ليس هو مختصا بما بين
المسند اليه والمسند ويتصور على ذلك بل له شيوع فيما بين الفاعل والمفعول
وما بين المفعولين وما بين ذي الحال والحال وغير ذلك وله تقريبات من اقسامه
الافراد والقلب وتاتيه بطريقه الاربعة واشتراط عن شرط واقتضاه بالحكم
الى غير ذلك من التفاصيل التي اوردها في مفصل ادرجه الكلام في التقديم

واخر

واخر بل تمام التعرض لما سواه من مباحث فاكون المعنى ليكون ذلك المفصل متضمنه
الافراد والتاخير الى الوقوف على القصر والكلام فيه اقرب من ان يذكر في اثناء
احوال المسند اليه مستقلا بين مباحث المسند اليه والمسند وباقي المتعلقات وهو ظاهر
واعلم ان جميع ذلك هو مقتضى الظاهر فيعرف ان المسند اليه فيعتبر من حيث
اخراجه لا على مقتضى ظاهر الحال لما رثاه واما كيفيته سلوك طريقه ولم يبدا الحق
بعض البعد الا في الالتفات مع انه لا اختصاص له بالمسند اليه اما لانه لتنبيه او اشعارا
كما العناية بتميز المسند اليه منها اختصاصه بحكم بديع ما رغبت له حكم غريب عجيبا
سبب ذكره بعد اسم الاشارة دلالة على ان هذا المعنى المتعيف هو الذي الذي حاله
ذلك الحكم الغريب وهو في البيت جعل اوهام العقلاء وتحيرة والعالم المتقن زنديقا
ميلعا لكلف ما نيا لصانع قدير حكيم او مائر بالسبب احدها خالق الخيرات والحسنات
والثاني خالق الشرور والقبائح ومقتضى الظاهر هو الذي لانه قد سبق ذكره ما الشيء
بهذا وهو كون العاقل روقي الحال والجاهل رخي البال وعاقل كما وصف لاول يعني
حاصل المعقل منتاه فيه وكذا حاصل واحب ملاحته اي صفته طرق معاسه لم
يتمكن من سلوكها ولم يهتد اليها اي يهتدي الى مطالبه كما اذا كان ماكثا او وسق
صلتها لنكتة ولم يكن عطف على كان او النداء عطف على التهكم ولو تقصدا
عطف على قصد التهكم اعادة الفعل لطول الفصل وما شاء وتحل بحيره مسلوك
على انه اختص او من قبيل معطوف على اذ ما اركان الالتباس وما شاء حتى ردك لك الشيء
الى جميع ما سبق وذلك مثل بيان الحال في القرب والبعد والتوسط والتعظيم والتقليد
والتحقير بالقرب وغير ذلك مما يقصد باسم الاشارة فيما لك اي فيما لك
الثالثة والمفرد الحال ارتكاب بك ملة بريدين فيها في موضع الحال وانه شبهها فما
اليك قد تكررت استبانات جواب هل تعرفت من الك المادة وذلك اشارة الى

واقع موقع الضمير قصدا الى ادعاء ظهوره وصيرورته بمنزلة المحسوس
شجي يشجى من باب علم معناه حزن اي صار حزينا واما شجاه بمعنى احزنه فمن باب نصر
واما شجي باللغة بالكسر اي غضب بها فمعنى اخر ثم لا يخفى ان ضميرانه لم يرد المسند اليه
واسم الاشارة في البيت ليس مسندا اليه ثم قال وعليه من غير هذا الباب بما احسن
ويوضع المضمر موضع المظهر كقولهم اي قول العرب ابتداء من ووضع المضمر
مواضع المظهر بشهود امره وكونه في حكم المذكور وهو في موقع المصدر اي
مثل في قولهم وابتداء مصدر لفعل في موقع الحال اي مبتدئين ابتداء او هو
من الضمير كقولهم على انه بمعنى اسم الفاعل اي مبتدئين او من القول على انه
بمعنى اسم المفعول اي مبتدءا وكذا من غير جري اي مبتدءا وكائنا من غير
جري بمعنى غير كائن من جري ذكر هو في موقع الشان لقوله ابتداء
لفظا بمعنى او قرينة حال على زيد بري منصوبا معطوفا على
ونعم رجلا متعلق بقولهم ويكان لخزله وعلى قول من زعم ان نعم رجلا وبئس رجلا
وانما قيد به لانه مع ان على هذا القول ايضا ليس الضمير عائدا الى زيد بل نعم
جلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون بافراد الضمير بل الى متعقل معهود كما
قول من جعل خبر مبتدا ومحذوف ولانه لا قطع على هذا القول بكون المضمر موضع
الظاهر لجواز ان يعود الى المخصوص ويكون التزام افراد الضمير من هذا الباب
لجوده لتمكن متعلق بقوله يوضع المضمر موضع المظهر المرفوع في يعقبه
اي يجوز على عقبه لان المفسر للضمير وذلك اي يتمكن ما يعقبه في ذهن السامع
بل انه لما وجد الضمير مبهما غير عائد الى مذكور ولا في حكم المذكور لم يفهم منه
معنى فبقي ينتظر اخر الكلام ويعاقبه ماذا يكون وعلى اي حال يكون فيتمكن
في ذهنه ما يسمعه بعد الضمير فانه المتمكن لحصوله بعد سبق شوق وتعب الطلب

وهذا في مثل نعم رجلا ليس بمستقيم لانه ما لم يسمع المفسر لم يفهم ان ضميرا فا
بل الانتظار بعدم الفهم من الضمير معنى لكن في قوله وهو اي مقصد التمكن في ذهن السامع
تفصيل يمكن هو الستر اي النيت لحق لم يرد في التزام تقديره اي تقديم ضمير الشان
بالاضمار ودان تقول في تقديم ضمير الشان بالاضمار دلالة خفية على ان هذا
ليان يحقق بضمير الشان وان قوله ليتمكن متعلق بقولهم لا بقولهم وتقديرا
بان التمكن في الذهن انما يناسب الاحكام دون المفردات لكن قوله كما يوضع المظهر
موضع المضمر فاذا اريد تمكين نسبته اي نسبة ذلك المضمر في هذا التابيد مع ان هذا
البيان انما في كل مضمر فيتم بعلته من غير اختصاص بضمير الشان فان قيل كيف يفيد
الشان زيد عالم بدون عايد في الجملة قلنا من جهته انه بحكم المفرد اي البيان
هذا الحكم والقصة هذه القضية فان قيل في اي معنى استشهد بقوله تعالى قل هو
الله احد ومعنه هذا انما لا نعني الا بما دل رابا دل لتمثيل بما في التنزيل والثنية
على انه يؤنث اذا كان في الكلام مؤنث غير الى مؤنث عن بيان الفائدة قلنا يحتمل التمثيل ما
لتثنية على ما ذكرنا فان قيل لنعلم معنى الا انه تلقيه وفوايد ويحتمل الاستشهاد على
كون الفائدة هي التمكن وعلى كون ما تقتضيه الضمير مما يعنى به ويقصد تمكنه
ما قالوا ان تعرف الجملة الواقعة خبر ضمير الشان عن ان تكون ما له شان فخم لا
من الباب بطيره هي الثالثة لنبين ان السائل الحق نقط الحق سائله والفتيا
من يقطع لذكر الحق عن قريب تمامه والدرع محقبه والسيف مقرب محقبه
موضوعه في الحقيبة وعلى بوضع فيه الثياب ومقربه موضوع في القراب غلاف
السيف ونظيره اي نظير قوله الله الصمد في وضع الظاهر موضع المضمر لزيادة
التمكين ما ذكرته ذلك الظاهر خارج بابا المسند اليه قوله تعالى وبالحق انزلناه اي
ما انزلناه الا ملتبسا بالحق والحكمة وما نزل الا ملتبسا به واما اذا قيل الحق

الثاني بالاوامر والنواهي فلا يكون منها عن فيه فقوله تابع حال من مقدر تقديره تبايعه
التنكير او الظرفية ولا يجوز ان يكون حالا من نظيره الا عند من يجوز الحال من
المبتدأ وكذا قوله تعالى فانزلنا على الذين ظلموا بدل عليهم رجزا اي طاعونا بسبب
خروجهم عن الطاعة وتبديلهم القول امروا بان يقولوا عند دخول الباب حطة اي امرنا صح
ومطلوبنا ان تحط عنا الذنوب وتدخلوا متخشعين مستغفرين فقالوا من عند انفسهم استهزاء
قائلين حنطة فاي حنطة حمراء استهزاء وانما قيدنا في الايتين بكونه خارجا
المسند اليه مع ان التنبيه في قوله ان شانئك الحق ايضا خارج من باب المسند اليه ف
كنا قد صرحت بذلك فيما سبق لان مثل هذا انما هو لمقصد التنبيه والتذكير ويكفي
في بعض المواضع وزعم بعضهم انه يريد بالمسند اليه المسند حقيقة الفاعل والمبتدا
قبل دخول العوامل او بعده او يقيد بما يكون المتمثل به في مثل الحق والقتال اليه
في تبت يدا ابي لهب كذا ما ينبغي ان يجعل مبتدأ ومن عين [illegible] جواد [illegible]
ان شانئك الحق شطبه وابو لهب بيده تبت يدا ابي لهب وبالحق نزل وعلى الذين ظلموا
اذ لا يصير مسندا اليه الا بان يقال الحق به نزل والذين ظلموا انزلنا عليهم
هذا مع كونه ادعاء اصلا بلا نقل او شبه نقل متعرض بمثل قد طرفه
ويترك الحكاية التي المتكلم الى المظهر فيه اشعار بان ما سبق من وضع
المضمر موضع المظهر وبالعكس المراد به المضمر الغائب او المخاطب اذ نقل
به اي بذلك الترك عرض ونقل الحكاية وعطف على المصدر كانه قال ترك الحكاية
لان الترك بنفسه ناصب لرونقه الحديث وكذا المهابة والمفهوم منها عرفا هو الحالة
التي تكون في قلوب الناظرين من الملوك والسلاطين وكذا قال بزينة اي بنفوذه
وازدياد بمراتب الرفع فانه امر جميل وعيد من تحلى بطبعهم وعليه اي على ترك
الحكاية الى المظهر لتقوية داعي الامور وان كان خارج المسند اليه ورد قوله تعالى

فاذا عزمت فتوكل على الله فان من رأى حسن معاول الاساس يكون له لامحاله داعيه
الى ذلك الفعل وانما تبين في مطلق الامر اذ اغير خاص الامر الطلب الذي هو وجوب الا
طاعة وكما العقيدة ونهي الاوامر الخاصة باعتبار بعض المعاني في بعض المتعلقات
حفظه الله المبني عن كل كمال وضبطه فانه قدره على المحافظة رجحه عنانه واتحفنا
بتقويض الامر اليه ويترك الحكاية على ما نسخه المصنف بدون كلمة حيث في
موقع الحال والبيان لفعل الخلفاء لان ذلك دابهم وعادتهم نحو ان المستعطف كذا
قال حيث يقول لمعنى حين يقول على استعارة حيث من المكان للزمان
وعليه اي على ترك الحكاية الى المظهر ليكون ادخل في الاستعطاف ورد على اسلوب
اسيرك [illegible] قول الشاعر الهي عبدك العاصي اتاكا مقرا بالذنوب وقد دعاكا
فان تغفر فانت لذاك اهل وان تطرد فمن يرحم سواكا ويروى فمن نرجو نرحم
ليكون المبني على امثال الوصل مجرى الوقف ومقتضى الظاهر انا اتيتك لان المقام
مقام الحكاية ويقال انا العاصي اتيتك على ان العاصي بدل من انا على مذهب من جوز الابدال
المظهر من المضمر الغير الغائب بدل الكل وكان مقتضى اسلوب كلامه ان يقول
مكان ليكون ادخل ويكون ادخل وما جرى مجرى هذه الاعتبار اي مما
سبق من الترتيب والتقوية والاستعطاف وذلك مثل التمكن من الوصف كقوله
فامنوا بالله ورسوله النبي الامي اذ لو قال وبي لم يتمكن من وصفه بما وصف
لان الضمير لا يوصف ولان المقتضى الامر بالايمان بمن كان رسول الله تعالى باي
صارت مثل تعظيم سنة مثل افضل العالم يقاد زيد اولا وتجمل المرة اذ المساءة وربما
لحيلة مثل ما يصلح الاسم الظاهر له هذا ولكن لا تطمئن لقوله وما جرى مجرى هذه
الاعتبار ما يصلح عطفه عليه اذ لا معنى لعطفه على عرض ولا على قوله ادخال الروعة
وهو ظاهر وانما المراد ان يقول مثل الخلفاء او مثل المستعطف او مثل غيرهما العرض

يناسب في ذلك الاسم الظاهر يجري مجرى ما ذكر من الاغراض ومن عطف على مقتدر كانه
قيل عرض مثل ما ذكر وما جرى مجراه فيكون من عطفا معطوفا على مثل او يجوز ان
معطوفا على ما اضيفا اليه مثل   واعلم ان هذا النوع من الاخراج لا على مقتضى
الظاهر اعني نقل الكلام عن الحكاية الغيبة لا يختص المسند اليه بل يجري في غيره
والنقل عن اسلوب الى اسلوب لا يختص هذا القدر اي كونه من الحكاية الى
الغيبة بل كل من الثلاثة اعني التكلم والخطاب والغيبة ينقل الى الاخر فيصير
ستة اقسام نقل الحكاية الى الخطاب والغيبة نقل الخطاب الى الحكاية والغيبة نقل
الغيبة الى الحكاية والخطاب في قوله ولا هذا القدر دافع لتناقض الا ان ظاهره
ان النقل عن الحكاية الى الغيبة لا يختص هذا القدر وفساده بين الا اذا
هذا القدر بالنقل عن الحكاية الى الغائب لمطلق على ما هو مدلول قوله
بترك الحكاية الى المطلق ومعنى الاضراب من الحكاية والخطاب للغيبة مطلقا مطلقا
كان ومعنى ان ينقل كل الى الاخر وقيل انه على حذف المضاف اعني نوع نقل
الكلام يعني النوع الذي هذا قسامه النقل عن الحكاية الى الغيبة وهذا النوع
هو نقل الكلام من المعنى الى غيره ولا يخفى انه ابعد   لا يختص المسند اليه
من استعمال العرب يختص برحمته من يشاء اي يجعل منفردا بذلك لا يكون الى غيره
الا له واما يختص الرحمة من يشاء بمعنى لا يتجاوز غير من يشاء فليس من اللغة
ويسمى هذا النقل اي نقل كل واحد من الحكاية والخطاب والغيبة الى الاخر على
خلاف مقتضى الظاهر التفاتا لكونه ميلا من جانب من الكلام الى جانب اخر التفات
الانسان   ويسمى وهو من مباحث علم المعاني من جهة تعلقه بمعرفة خواص التراكيب
في الافادة وكونه عدا عن احوال الاسناد من حيث المطابقة لمقتضى الحال
وما ذكر صاحب الكشاف من انه يسمى في علم البيان يا الالتفات مبني على انه كثيرا

ما يطلق

ما يطلق علم البيان على ما يتم المعاني والبيان وكونه من افراد خلاف مقتضى الظاهر
الذي هو من افراد الكناية المحوث عنها في علم البيان لا ينبغي ان يكون لصاحب
البيان نظر فيه ويبحث عنه ونقل حقيقته كما يرها الفاضل مقتضى الظاهر ثم لا
بجن ان مثل انا زيد وانت عمرو ونحن رجال وانتم رجال والفاضل والكاسلي ا
ليس من الالتفات والالتفات في شيء وكذا لا يستعمل في الطريقية الملتفت اليها
مثل اياك نستعين لتعبيرك ايانا بكونه على وفق مقتضى الظاهر وكذا يا ايها
الذين امنوا وانا الذي فعل كذا وانت الذي فعل كذا   يا من يعف
علينا ان نتاركهم وحدنا تجلي شيء نهيكم عدم الملام خلاف مقتضى الظاهر شيء
من ذلك فان مقتضى الظاهر في الغيبة انما اثا لو من هو الغيبة لان الاسماء الظاهرة
وكذا الغائبا لمرصوف محمول على المتكلم او المخاطب مثل نحن او انتم قوم تفعل كذا
واما الالتفات للظاهر هو ترك الغيبة الى التكلم او الخطاب مثل نحن الذين فعلنا وانتم
الذين تعلم وانا الذي سمتني امي حيدره وانت الذي خلقتني ما وعدتني وبحق
قوم علمنا وانتم قوم تجهلون حتى كان الالتفات لولا الاشتهار وكثرة مورد لرد في
بل الظاهر ان مثل يا ايها الذين امنتم وانا الذي سمتني وانتم قوم تجهلون ما عموما
فيه طريق الغيبة لان المتكلم او المخاطب ينبغي ان يكون من باب الالتفات من الغيبة الى
التكلم او الخطاب   ادخله في الصنوف ايا كثير ينزولا واشد وصولا اليه من
اذا لم يستعمل والنظرية بالهمزة روايته الكتاب من لحاء واذا ورد يعني احسن
وامد انا المشاطة ويروى بالياء ومن طريقا الى الترب اذا عملت به ما صار كانه عدة
واملا ما افعل من ملا الاناء بالكسر لا زما اذا امتلاء ومن ملا الان والاستبداد
استعلاب الدر وهو اللبن ولعجالته لفه مجي بالكسر لازما على البعض ذهبوا الى
انه اسم تفضيل بمعنى المفعول من ملي بالاناء ومن ملي بالضم غني وافتقار الى من

لانه وهي المعاونة والاجرياء وجمع جري على فعيل بمعنى جديد بين تلك
اي لا استكبار من الالتفات النجيبة الطيبة والخلق والقتاد جمع القتود
هي الناقة التي اتت عليها عشرة اشهر من وقت حملها الثاني والثالث و
التعبيري العادة بين بني الاوم اي الخلف عبارة عن الاخلال بالوعد والحال
بالمعروف والحال والماجة الحيم عن شطط العدة او بين الحرم والذهاب الحال
الاشياخ الاصباح جمع شيخ والارواح النفوس اللاطفة ذوات العقول المدرك
فان الكلام المقيد بيان كون اسناد الكلام على الافتنان فالتفات
لاسمه قوي لوضعه فالافتنان بالمعنى هو انها ملحة الخواص الالتفات من النعم
والرجاء والتنبيه الدقائق والباونة بالمعنى بالحقوق متعلق بها في الالتفات
من معنى العقل كانه قال المتصف بالافتنانية والمسمع بها بالمعنى والقدرة
مجرد الصورة والشكل   قال ربيعة بن مقروم اورد هذه امثلة من الالتفات
وصرح باسماء الشعراء دلالة على انها من كلام العرب لغرابة وافاقته للشهادة على
ما ادعاه من استعماله العرب واستحسانهم اياه بانت سعاد فامست وبيت فضا
القلب موهنا ضعيفا لا يستطيع الحراك والمواعيد جمع الموعود او المتعاد بمعنى
الوعد لا الموعد لانه لا يجمع على مفاعيل واخلفتني الوعد فتعدى الى مفعولين
معناه لم تنجزه وفي قوله اخلفتك وكانت اخلفتني ا   ب من التكلم الى
الخطاب على رأي المصنف حيث لا يشترط التعبير بالطريق المنتقل منه بالفعل
بل يكفي مجرد ان يكون مقتضى الظاهر هو التعبير بذلك الطريق ثم قال
ربيعة في هذه القصيدة بعد عدة ابيات مالم الاق بعد من طلح التي مسعودا
يعني مسعود بن زيد بن الضبي احد الاجواد وما مصدرية على حذف المضاف اي
مدة عدم ملاقاتي امرأ قطيعا عطاياه سهل الوجه فبانه لا حاجب ولا مانع

لو اراد

فوارس والطالب والراغب الحاجات والمع الفتيان ما لبذل والعطاء والواسع المترف والمحكمة
محمود السيرة من فتى الحضا في الاساس سمعه وسمع به بمعنى محمود وقف على لفظ المبني
للمفعول في موقع البدل كما في قولهم سمعته يقوله وان كان الظاهر انه صفة
قوم وقوله حلا بغير ولا من زيد سعيد تذكير النفي وتاكيده وبعده ولا عفا ولا
ليا نية ولا ابني عندك الباطل السيما لبيد بن مالك بن بكر بن سعد بن ضبة
ربيعة بن مقروم ربيعة بن مقروم والمراد ههنا القبيلة اي لا اخبرهم بالباطل في
قوله بعلك لنعاب من الغيبة الى الخطاب   وقال ابن ربيعة بن مقروم تذ
كرت تخاطب نفسه فهو التفات من التكلم الى الخطاب وفي نسخة بعقل بذكرت
نهيت شغلك وحركك ولا التفات فيه لانه استعمل ربما قاعده الحنقا نفسه
تقطع تلع ولا ابالي من شمان والقاء استعداد بانه سل الا بانه بعد ما على قلبها شوخ
بعد ذهب عنيزة ومنقب من ضمان في قوله اصلنا التفات من الخطاب الى الغيبة
ثم وان كانت بلفظ الجمع بعد الافراد كقوله فرقنا سا لما وكيف سوالنا
لنهتدي مية الحباجن الاكام حزاب فتم ومن الخلاء وحبل لام نزلته القشم ثم نبادي لم
بتركن ومنه العدية لقطعه من الماء ونبادي المسيل للغاب جمع غضبه جارية
تنصب حول الارض وسيد ما بينها من الخضاء بالمدن وعوضها الاماء ومقبل
الى الحرص لحوله حال من الحباجن وهي اسم امرأة من حليب شبيب بها حرقة ادم اي
اصحاب حوله والمولها معنى اي يتبعونه اصحاها معنى من غنى بالمكان اقام به
ثم زيا اي بعضها يرى بعضهم بعضا بتبادر بيه رويا اي متقابلة في قوله
واصلك التفات من الغيبة الى الخطاب   عبد الله بن عنمة بن عم الضبي
والمرث وضين من سم البيد انها قبيلة في الحرث ثابن معمود تريه وكما نراه
موضع المصدر ضريتاء لزيد وبجوزان يكون الحرث لعنا وكما تراه المفعول الثاني

والدرع محقبه اي المتدرع مشدوده في حقايبها والتوقف مشترك في قرايتها في
قوله ان شاءلوا التفت الخطاب التفات من الغيبه الى الخطاب   الحارث بن حلزة
بكسر الحاء واللام المشدودة وفتح الزاء المعجمه وهو في الاصل القضيق وقيل اي ية
طرق الخيال اي جاء بالليل خيال الحبيبة ولا كليلة مدلج الواو للحال والنفي
لمنسرك الكاف بمعنى المثل في الظاهر اسم لها وفي الحقيقة صفة لاسم لا اي والحال
انه لا طروق مثل طروق ليلة الساير بالليل كله ومدلج اسم فاعل من كما ابقا
ومن جعل الواو للعطف على طرق وكليلة في موضع المصدر لفعل محذوف اي ولا طرق
مثل طروق ليلة مدلج فقد اخطا في المعنى بدونه لاقتضاء والتكرار د
سدكا مال عن الخيال اي ملازما من سدك به لزمه بارحلنا بيننا ازلنا ومواضع
اقامتنا المال بن رحلة في ماء وانه في منزلة ولم ينفع عطف على سدكا اي لم ينفك
ولم يمل الى غيرها ان اهتديت التفات من الغيبه الى الخطاب على جعل خيال ا
لنبسه نفسها وكنت رحيلة اي قرنة على المثنى عطف على اهتديت اي ان كنت
مررت بهذه الحالة متى اهتديت لنار وصلت الينا ويحتمل ان ستيعان على صفة
كنت قرنة على المثنى حين اهتديت فلاء تعجب والحال على ان تكون الحال هو مجموع كنت
رحيلة والقوم قد قطعوا لا كلا من المعطوف عليه والمعطوف بمعنى قد كنت قرنة
على المثنى والقوم قد بعدوا فى الى   فكيف تقنيت منهم وقد ثبت واهتديت
نزلت بنا والقلال جمع قنن وهو ما صلب من الارض وارتفع والصحح الارض المتدة
وقيل التي ليست بصلبة والسهل وقيل موضع ومراتع المعصد   ت اذا استدت
وكنت غير رحيلة فالواو للحال   طرابك فيما طلب نفسه نور التفات من الخطاب
الى الخطاب فيما لطرابه قصيه اذا ذهب به في كل شئ وفي الحسان متعلق بطرب ساعي
معنى له طريق طلب الحسان وتساوي في مواردهم والطرب خفة تصيب الانسان لشدة

سرور او حزن بعيد الشباب اي حين ولى الشباب وكاد ينصرم وافيل المشيب تخلفني
التفات من الخطاب الى التكلم والمعنى تكلفني ليلى شدايد فراقنا وبعيا سواة ا
سوالما وتكلفني ايها القلب وصال ليلى فنبه التفات من ورود بي تكلفني نبا
الغيبة على المعنى القلب على اصل تعديه تخيفني في البيتين التفاتان وقد شطت د
لبتها اي بعد قربها وعدت عوادٍ عادت فاعلت من المعاداة كان المعنى وث والمطر
عادت تعادية او نعلت من العود اي عادت عواد وعوادٍ كانت تحول بيننا الى
ما كنا عليه قبل   تطاول ليلك تما طيب نفسه التفات من التكلم الى الخطاب
والاثمد بفتح الهمزة وضم الميم موضع وقد يروى بكسرهما والخلي الخالي من الهم والحزن
وبات تبين نفسه تفس التفات من الخطاب الى الغيبة وايضا وبات له ليلة بجارية
وهذه الظاهر من عطف الباين على المباين وفي الحقيقة من عطف المقيد على المطلق
والعاير القذى في العين فبات في عينه عواير عابرا اي عرضه نفخ منها والمقصد
و تجمع في الموت اذا سال فان رحمه فنون بقبه معنى منفية كلمة العين اخلى
والارمد ذو الرمد من رمد بالكسر اذا هاجت عينه وذلك اي لما الذي ذكر
في البيتين مسبب من خبر جاءني وفيه التفات من الغيبه الى التكلم فتحصل من الابيات
التفات وقد توهم ان في ذلك التفاتا من الغيبه الى الخطاب وليس كذلك لان
الكاف في البيت عبارة عن عبرته بضمير الغايب ليس خطابا باسمه بل هو من تلقي
الكلام ولذا قالوا الالتفات افراد وتثنيه وجمعا مثل تم صرفنا عنكم من بعد ذلك
كقول الشاعر هل يصبرنكم رسالة مرسل ام ليس ينفع في اولئك الوك وانه
لم يجد في اشعار العرب الجاهليين الالتفات من التكلم الى الغيبة كما في قوله تعالى
انا اعطيناك الكوثر فصل لربك لتنحر مثله الاقسام السبعة نعيمها وثم من
الابيات الاقسام الخمسة   اكثر من ان يحتمل التعلم الاستغناء فيه المثل

عليه ههنا ليس بمتبادر في اصل الفضل ومثله كثير في كلام المولدين قال الشاعر
الناس الب من ان يحمدوا رجلا حتى يروا عنده اثار احسان فالوجه ان من
بمعنى مثل بمنزلة اسم التفضيل اي مبتاعد عنه في الكثرة من الضبط متعالية
عنه والناس ... منه مبتاعد عن الكاسد من مدح الرجل الى اي عن
الاحسان قد يختصر على لفظ المبني للمفعول وقد للتحقيق وما في للاستماعة
على المنفصل من طلب الفاعل وان كان يحتمل ان يكون مصدرية وهو مع المفعول
قبل الا ان كلمتنا متصلة وجاز الفصل بينها وبين المفعول بمعمول جانبا الكلام
قال فتى فلا ما بالي من دان الثم والكرم فلا تنفع في معنى لا تنفع حتى الاستثناء
المفرغ بعده حتى انها لا تنفع الا الكاملين في البلاغة بحسب السليقة او في علم
البلاغة بالاكتساب بكمال الحذاقة والكياسة او بطول الممارسة وا
تبيان ومتى اختفى موقعه اي موقع الالتفات بتلك من الالف المذكورين
لطائفة المتناسب التي ذلك الموقع زيادة حسن طراوة ووجد ذلك الموقع عند
السامع احط رتبة من العدول وقليل ما هم اقتباس المعنى ان ترسيع
يتبدل مدا انهم مبتدأ وخبره قليل افرده لتشبيهها بفعيل بمعنى مفعول وكذا اكثر
ان اكثرهم يسمعون او يعقلون وام منقطعة بمعنى بل والهمزة واذا استعمالها
للتقرير وانكار الحسبان بمعنى انه لا ينبغي ان يكون والمراد سماع القبول
وفهم الحق على وجهه وما موقعه مبتدأ وخبره في موقع المفعول الثاني لعرفك
اي عرفك ذلك الالتفات صواب هذا القول بمعنى لا تلتبس عليك وجه حسنه
وبيانه والاصابة الاسماع وليقبل امر باللام عطف على اسمع بمعنى دالة على ذلك
ابتداء الاصابة وسماع ما اورده من القصة والمثل وخبر لعلك محذوف
اي لعلك تقيس من السامعين الذين يعقلون الي هنا ينتهي خبر

لبس

لبيع سمعه ان المرء الا حرة الشرطية اعني اذا اخذ وحيد ضبر ان وما على نفسه
ضمير الوجدان وكذا ضميرها سواه وضمير مفعوله لما يشهد وكذا ضمير له وضمير
حاله للمراء ولها الحالة وهناك اشارة الى الحرة في استحضار الجنايات والالتفات
م في السر الابكاء التي تبز المنح اي ما ترى عطف عليه والمراد متصلة بالآخرة
والنزيد يجوز ان يكون عطفا على محدث وبعد النمرة وقوله تحول عن الباب
عدا او بيان كيف تتمتع وهو ثان مفعول تركت واذا كنت متعلق به وقوله تنبه
السكرة من انتبه نزلنا الحقا لمرتبة له ونزلته واحدة فواحدة من جناياته اي
منفصلة مرتبة وعلى تزايد متعلق بحمي بمعنى تزايدا وحيثما كانا على تزايد لي
ان تقلب اي يصير مضطربا فانه لعدم اجابتك لحالة التنبيه بينما تدعو الى الما
نبه والمبادرة تنقطع بالدمع اسيان وقوله بالله قيل يا في موقع المفعول لقوله
مشا ربنا لتضمنه معنى القول كانه قيل ناديا به ذلك وقوله على هذا في موضع
المصدر لنا ربنا اي مسا ربنا اياه مشارفته على هذا الطريق من التوبيخ والتقريع
وقوله واذا كان الحاضر عطف على اذا كنت ولا تزال اي تلك الحالة المزينة
لا تنال تثني عليه اي على منعمك ثاني مفعوله عند ذلك العنقه المورد نه ب
الرابح المجيب الحسر والمعارفة الاحسان الذارفة السابقة الكثيرة من ذرف الدمع
سال واذا رعيت اي حفظت زمام الالتفات اي نظرت وتفكرت
فيه طلبا لمعرفة حاله عطف صواب واذا رعيت وكيف صاب عطف على ما
منه والجز المتلع وطبق السيف اصاب المفصل واتى المصدر لكونه على ذلك
والقيض للالتفات الغاية لحمل اي السامع اياه بمعنى ان الحمل لا يدركه ولا يعقله
يسال فانه اذا سيقه ان يكون من انه مبتدأ وخبره من مقصه والجملة جواب اذا
تذكر والشرطية خبر ان العبد واذا اخذ متعلق بمن منه وصار منه محركة وهذه لك

اشارة الى الاقبال مستدعيه منه حالة انطباقها اي انطباق القراءة على المنزل
كما بنا على الوجه الذي المنزل كان عليه والا اي وان لم يكن قراءته كذلك لم يكن
جاريا على الحقيقة لسوء عقله وذلك الوجه الذي ينبغي ان يكون القراءة عليه
مبتدا خبره هو ان يكون واذا التبع متعلق به توسعا في الظروف وان اريت تحذف
خبره ان يكون وكذا الكلام في ما اذا اشتغل ان يكون عطفا على اذا التبع ان يكونه
محذوا به القريب للاشتغال وهذا الافتتاح في موقع المصدر لمعنى ظاهر
وهو ان يكون الاشتغال على طريقه الافتتاح مساويا له حذو النعل بالنعل و لعده
بالقذة وفي المفصل ازره محذو بها حذوا في ويقال حذا فلان حذو ما فلان اذا
جرى على طريقه لكن لا يوجد في اللغة استعمالها غير متعد فيقال حذو بالنعل
بالنعل اي قدرها بها وسويتها وحذوته قعدت بحذائه وقد كثر غلط الا
... على الاشتغال حتى زعم بعضهم ههنا ان ضميره للافتتاح اي يكون الاشتغال مستها
بالافتتاح مساويا له من حذو النعل بالنعل وفي الموصل ان ضمير بها لان ضمير
محذو ولا يناسب اللفظ ايضا لان محذو بها ان ضميره انه ويحتمل في قول صاحب الكشاف
لو بنيت هذه الاسماء الحذو بها حذو وكيف وانى وهو ابعد اذ لا ادري سوى
الحمل على التنزيل مثلها اللازم ثم التعديه بالباء وعلى طريقه يخرج في مرافقتها
انما بعد في موقع جواب متى ينبغي بعد محوكا الثناء   من معبود عظيم الشان
هذا من ضمنه ان الله اسم المعبود بالحق المنجمع لجميع صفات الكمال ومحاسن الاوصاف
ويكون مستحقا الثناء عليه بما له من الكمالات والشكر على ما به من الانعام
العطيات ومستحقا العبادة لكونه منه المبتدا واليه المنتهى   حقيقا بها
وقد اشاره الى ما قيل انه لما قيل الرحمن فهما وهل يليه التم على ما ينبئ عنه
صيغة فعلان وذكر بعده الرحيم كالتتمة والرديف ليتناول ما دق منها ولطف

قوله

ريل
الثناء به بين بالمرصفه خاصته وبالرابع صفه مالك يوم الدين تنبا
الصفة ووجه النداء وعلى كونه مالكا الامر كله ترك ذكر مفعول مالك الملك
يختص بشي دون شي بل يفيد العموم من فحواه امتناع ترجيح المعين وتقييدا
الصافية لظاهر الاضافة الى يوم الدين وفسره بيوم الحشر للثواب والعقاب
لان الدين هو الجزاء ومن الغلط ان يجعل للثواب والعقاب بيانا لا من الامر كله
فينتقض عمومه ويجمع الحشر بعينه للجزاء   تدرجا للاقبال الانتقال الى حسن
من ابتداء حصان المحرك ثم تقويه ثم تضاعف قوته ثم بلوغه الحال بحيث يوجب
حب الاقبال على ملك موصوف بان شانه تتكلك معه من ضمن انشاح التحميد ما تقتضيه
من انك تجد منها محركا يقتضي شيئا فشيئا الاعتدا بجانب الاقبال وبما يكون
ذلك المولي معبودا عظيم الشان الى اخر الصفات ليس بمستقيم لان ذلك ليس شان
... تكيفه يحصل عنده منه اللازم الا انه يقال من احصا ذكرنه كذلك
فليتفهم بمعنى الاولية   فيستطيع عطف على الاقتضاء   فله نطلق معه
على لا تعقله وانا على ضمير القراءة   على ما هو عليه متعلق بالمنزل اي على
الوجه الذي هو عليه وهو اياك نعبد واياك نستعين بطريق الخطاب   وليس
ابن حجر يريد ان يثبت الحسن في الالتفات في ابيات امرئ القيس حين ما بين
تفصيل الكامل وقد ذكر للفائدة الاولى اربعة اوجه وللثاني ثلاثه اوجه
والثالث وهما واهيا وذكره بلفظ ابن حجر بضم الحاء المهملة وسكون الجيم بعد
ها لانه قد تقدم اسمه فيما سبق فيفهم تنبه ولينبه   سيفد ضمير ليس مات
يكون متعلق بقيد على ما ... الحري اي من ان يكون او بدل من ما عليه اعني الغيب
المقابل لابن حجر لان قلت هلا زعمت ان لا ضمير فيه وان ما فاعله ان يعرف
فيه ضمير عائد الى ابن حجر به يحصل الربط قلت لانه لا يصح الابدال الجملة

الى ابيه اعني وهو المشهود له بعد قوله شديد حبه بل شبق ان يعدم عليه ليكون زمانًا
من ابن حجر او ثابت من ان يكون ليكون سالما من ضيم او ليجزى اي الجامع للغضبات
الشتى في امور ما عنانيه من التقدم والكمانيه وذلك انهم لما نزل تربين من نضيات
منتبا بقوله من سبق اخذها ارثا فقالوا امن نغيا البتر وما ذهب وكان له الفضل و
التقدم والمفيل المنقطع ولانا سي مفعوله واللام لتقوية العمل مثل انا تارك
للكذا وهو جمع الاشار المبني عبريا عن اللطايف لانه اشرف جزء من اشرف عضو
هو المبني من اشرف عضو هو الوجه من اشرف عضو هو الراس والطرف اعني
في افشائه متعلق بشد وهو الاثبات سنون الكلام واذا النعت بمثل الا
مان وكان يمكنه عطف على النعت او حال والمثل مجزل لا انالة استبعادا
قراد الضيم جيبه لشيء واحد اعني يب وباب لعا او ان ظننت نوعا عطف على
ان لا ليفت وحين مضد متعلق بان يكون او بقبل وهو ضمير يكون واسقطا
الطلب وحدانه قيقا شنيعا شديدا ونه الثناء اي الخير متعلق بتحويل الخليه و
بالخطب لما فيه من ضيق العقل او طل منه وهو السجع والجمع بالتشديد من قحبه او
حبه والموجع من ابن حبه جعله وجيفا والراقع اي لاجل الامر الواقع الهادي مشغلين
بالثناء والعادات مثله للواقع او للعادة والنعت الكريه نت في عضده كذا من
هين امره وقل شوكته على طرفه يجزح في منيتها سعيا اي مثل النعت فيه
مثل ذلك اي النعت تلك الا التقاريب المتعددة ما قام بها اي المغشي وامتد عليه
اي ذلك المصاب لحصل له بعض النيل حين يحزن له ويتجمع مثل هذا الملك و
لتفا عنه شان الثناء ومتعلق بايدت وضيرا التحفاد بها الا الضر ومعه
الثناء ويقال استسعر فلان خوفا اذا اضمر في قلبه واكثر الخوف المكتوم في
قعر احترق من الغم والخوف والقلق الانزعاج والاضطراب وكذا النعت واند

اي

اي المرتد النفس وهو ضمير ان في ضمير ابيعه والنصح في موضع المصدر للنار بيا المقضا
والبوارق جمع بارقة سحابة ذات برق ونصل الملوك مصدر لمحذوف اي فاعلا مثل ا
الملوك وجاريا على طريقتهم ولولا عطف جريا لجاز ان يكون فعل الملوك مفعولا مطلقا
لتثبت والتعيين لانه نوع من الفعل   فحين لم تفعل اي السفر ذلك ا ليثبت
والتسبب سلكت النفس تلقى في انشاء مسيرها فاقام هو متسه سنام ذي كرب وصرامة مستلبا
حال من ضمير فاما وهو من ضمير اقام   على ان يحزن يعني النحزن الذي يتخلى
الملك لاجل المصاب الذي ابتلي بعض القتل الا يحزن الملوك يحزن صدق لا ينقاد
حينئذ لذلك المصاب وضيقه ونحامته الملك اياه كما في تطاول ليلك وعدم منامته
في ابيات قبله ما ملحق لا تشيم او هذا النحزن من المصائب المكروب   على ان جميع ذلك
اي ما ذكر في الابيات من تطاول الليل وعدم الرقاد وشدة الامر بالليل انما كان
لاجل امر معضه لم تجاوزه وهذا تنبيه يحصل بمعرفة المقام وفحوى الكلام وان لم يكن
في اللفظ ما يقتضي الحصر والاشتقاق من الحار اذهب واجار سلك جايرا بائرا متحيرا ساحا
فما ذلك بالنجح من قطنه منه فالمغلق متروك اي ما حصل له النجح ثم عدي باللام
والاصل فما فتى مع ذلك الثناء ومنفعها لحال فارقت حاصل هذا الوجه انه كلام لم يصدر
من ربه وقطانه بمنزلة كلام الكاري فكيف يكون من خيار المنزلة لشد ان التنبيه
مدح السرا منزله والاثنان اذا وحه معناه ان الاثنان اذا انبلع بمثل لما لا المذكور
لا يبلغ كلامه من مثل ما ذكر نحو من التنبيه عليه ويكون ذلك من كمال التنقد لها
والتنقل المشتاه   اتات شيئا اي بعض الاثانه منصوب على المصدر
كونه مدحا شيئا من الاهراك والطرفان اعني بعد وحين متعلقان بقوله ماقد
وهو ضيران وجاز التقديم لانه الظرف من التوسع   على ما سبق وهو ان جميع
ذلك انما كان لامضه لم يتعد وكذا قوله بعد ذلك على ما تقدم

فاعله ذلك اي عدم المنبث والتصفح فا قامرنا اي المنتهى ما بلاده اي المستحق
لمقتضاه الذي هو الخطاب للعتاب لا خفاء في ان الاحق بالتوبيخ والتعبير
العتاب هو الخطاب فحين سكت في موضع جوابها والظرف متعلق بقوله
ولج عنادا الوجه والاستعمال المشهور في جواب لما هو الفعل الماضي لفظا او معنى
بدون الفاء والرحيف ولج هو الجواب بقي فحين سكتنا جنبنا والرد منه
هو ان نجلع مع منه حقينا وعايلا حال من ضمير يد مدم ما لم يتبين ولا
متعلق بلا يعترفون ولا يعيمون اي بما لم يتعلموا من معرفات ت محل منه
وتنوعات على الطائف ولا يغني حسن في موقع لا مري دون ان تفول له
لرجل وتقنادى هذا اللطف الى ان زعم البعض ان معناه امر في الفتين
والتناضل ابتداء كلام كالاعتراض في بيان شباهها اللطايف الا
عتبادات واعلم ان من عادته افتتاح كل فن في خمسائه بعبارات
منه به واستعارات مستعذبة في وصايا القاريبا لكتا وضبط لما مثلنا
المرفوعة منقوشا ويحرز صفته للطائف او الاعتبارات وهذا الفن
ينزون المسند اليه المطالع جمع مطلع موضع الطلوع وهو ارتفاع البصر الى
شيء واكد رمه البعيد والجمل والتراكيب البليغة المشتملة على اللطائف
الا عتبادات كلمات البلغاء ومفرها لك واليك لتفهما كما يرفع الفقيه
الى السطلال لا تتشبها ضبحان ما لم يجمع دقة عقلك في التلي والتامل غاية
الاجتهاد ولم تبلغ في الحفظ التي والترقي اعلى المراتب مع صدق بيه نواسا
ته وفرط استطهاد بالتتبع العرته الادراك والامتلاء الاسبيل ولا
خراج اللبن من الضرع والاستشراف رفع البصر الى الشيء فبلى اليه كالمستظل
من الشمس بوضع اليد على الحاجبة لما هنالك اي للطائف التي في تلك

المطالع

المطالع الاعلى خباء جمع طلب بالضم وهو لدنا ب الجوائز والتباع كالضرع لذرت ا
الاخلاف اي محل اجتماع اللبن والمجهود الطاقة والمنفقة المتفق تحقيق ا
وزيادة التفتيش وضمير عنها الطائف في عتبارات ماذا امال من قامل
لم يمنن ولم نخلت نلطش صفه لمة وهو الاخذ بمقدمة وعنف والمنوع الطلاب
والبابع معتدا منه اليد والبسط الواسع ان لا تزل لك ان تتزل اثبت متعلق بتبطش
او جاهلا او رياء او النبيط ملازمة الطف مستظهرا حال امن ومعنا ومشعبا
ايطالبا القوة والمعنوية في طماعيتك اي طمعك ان يتبشر لك الطائف اي تحليها
شعارا لك وهو من اللباس ما يلي الجسد والحق ان الاستفهام هو الاضمار في
القلب نعم متعلق بمتطهرا بعن اي متنبهة لكمال الاذهان لا داعيا بمنزلة ا
الناس والطبع القوة للنفس في ادراك الدقائق واللطايف والفهم الوصول الى
المعاني انما طرفه الاصل ما عظم بالبال استعير لمحله والعقل ركبتي المعوذه
والعقل القوة المدركة المهنية وعلماء مبتدأ وخبره على ان كلام رب
العزة ويعني بهذه الطبقة المتفقه على البحث عن خواص التراكيب واللطائف
الاعتبارات والتامرة مرتفع صفته علماء والركان الثانية وتركت الجمع بها
لراو والموزنة كالمحسوسة والمدلول نتعرف بانه يجوز بصفته الطبقة والمؤكد
مراده في حجته تنتسل والحكمة على ما وافق وقيل علم الشرايع وفصل الخطاب اما
بمعنى المنفصل اي لمفصول من الخطاب للبنين الذي يتبينه من يخاطب به لا المنير عليه
او بمعنى الفاصل اي الخطاب الفاصل بين الحق والباطل وهو قرانه الكريم
المنتظم مع الحروف لا المعنى القديم القائم بذات الله تعالى لما هو داي اصل العلة الا
لبن الادب والبلاغة بالغ الحسن بالعقل واحدقت بالعين المعجمة والدال المهملة
صارت عندنة كتبنه الماء والماء الغدق الكثير واعناقا التي هي بمنزلة الاصول

تجعلها

والعروق والاشجار والاثمار التي هي بمنزلة الفروع والاغصان تشبيه للقرآن بشجرة طيبة
ثرته الاصل كثيرة الثمار والاصل الكلام من حيث ل... التي وصفت القرآن الذي
والله لا يشبه كلام الناس ان له لحلاوة وان عليه لطلاوة وان اسفله لمغدق
وان اعلاه لمثمر ومعنى اضيافه في تلك المطالب اشتماله على الخواص والمزايا ولطائف
الاعتبارات كما ينبغي ويحق بحيث لا يمكن ان يتجاوزه ادنى تجاوز وفيه اشارة الى
ان اعجازه لكمال بلاغته لا بالصرفة او غيرها على ما يراه البعض ولما فرغ من
الاتباع لمتلازم الاساليب الفن الثالث في تفصيل الاعتبارات الراجعة
الى المسند الوجه الذي علمت له ان لا بد من طلب الحالات المقتضية لايراد المسند اليه على
ما يقصد له من المعترف والكيفيات وذلك الوجه هو ان تبادر لك وترد
المسند على ما يقتضيه الحال كالمسند اليه لما يرد من ان مدار حسن الكلام وقبحه
على انطباقه على مقتضى الحال وعلى لا انطباقه الوجه الذي متعلق بعلم
العائد الى الموصول محذوف اي علمت له نعم له اي لذلك الوجه تكرير
تذكير للبعد العهد بذكره وهو كالبدل من قوله الوجه كما يقول بزيد مررت به
وذلك ان يحصل من الاطمئنان على شريطة التفسير وهو ط الاولى ان الاصل
جع اذ في وتلازمها ضرب بعضها ببعض شبه انه لم يخرج منه الاول وكثرة
مرحانه المذكورة وتزاحمها بتلازم للامواج ومعنى دون او في مكان لشيء ثم
استعير لكل تجاوز حد الحد والمعنى يا ايها الذي خص بتفسير تلك الامواج تكن
متجاوزا انباء جنسه المشاركين له في اصل الفهم والصناعة استقودته الشيء
طلبت انقياده وهو منقاد وكمال انه ثاني مقول المتردد لاعتماده على
صدور التجارب لغلاته التي تنقضي الامور والمحدث لعثار الظن في الامور كما
حدث منها فلا يتعجب علقت على التقليد انه قيل الذي حدث فلا يعجب عنه

شيء

شيء من اللطائف البديعية العربية في مواضع اقتضائها واستطلعت وانه طلعت لاطلاع
عليه والطلع بالكسر اسم من الاطلاع اي يطلع عليه والطرق الطالعة وكلتا
مصدر كما انه تابع وصار نظرا له اي قسم ههنا مقام المحكي والتكلم وينتصب
على الحال من الضمير في المالك والمحدثين بفتح الدال جمع متحد اسم مفعول اسم
من تحديته با وعارضته ونازعته الغلبة واصله في الحادي من الحدى يعني
الذي تحدوا القرآن وانبات مثله فحكموا بالعجز واعترفوا بكمال
بلاغته واثروا عليه بالعرف دون الحروف فنوا اي طلع الاعجاز
والنوع من الاطلاع عليه هو المطلوب من فن البلاغة وما يتعلق بذلك
الذريعة الوسيلة التسلق التوسل بالشدة من قولهم تسلق الحائط اذا
تسوره وصعد عليه ان لا يتم في موضع مفعول علمت وان مخففة اسمها
ضمير شأن محذوف والاصل انه لا بد ومن المفتتح متعلقة الثانية بمحذوف لا بد
من المتفتح لمقتضيات الاحوال بفتح الضاد على لفظ اسم المفعول اي لا
سوى الاعتبارات التي تقتضيها الاحوال في ايراد المسند اليه على المعترف والكيفيات
المذكورة المفصلة في الفن الثاني وهذا هو الملائم لما سبق في صدر الفن الثاني
من انه وصية لك ان ترجع الى فكرك في الفحص لمقتضيات التي هي مقتضيات
الاحوال على لفظ اسم الفاعل وايراد المسند اليه بالنصب مفعول لمقتضيات
او في مقول نعم له ايضا انه لا بد من الفحص عن الاحوال مقتضية الانواع الا
التفات في المسند فان قلت كيف انتصب ايراد على المفعولية لاسم الفاعل من
غير اعتماد قلت لانه بالاضافة الى الاحوال اضافة بيانه في معنى الاعتماد على الى
صرف هانه قيل من احوال مقتضية ايراد المسند اليه ومنهم من يجعل حرف
الجواهد ما يعتمد عليه فان قلت فنحيه فتح المقتضيات يلائم قوله من الفحص من

الاحوال المقتضيه وتسميه الكل الا توافق احد الغرض قلت تقتضي المقتضيات
ليتلازم المقتضيه وبالعكس   وفي ايراده عطف على افراد المسند
كذا في كونه جملة اي لانواع التفاوت في افراد المسند من كونه مثلا ماضيا
نحو قام زيد او ما لا نحو يقوم زيد ومستقبلا نحو سيقوم زيد او اسما منكرا
او معرفا فقدم اي الفعل ثم المنكر بعدها لما هو الاصل في المسند واسناد بعض
له من جملة المعرفات الا انه لا بد لخصوص كل نوع من المعارف من حاله مقتضيه
على حده   ومن كونه مؤخرا عطف على من كونه معرفا وتقدم ذكر
التاخير لانه لما كان الاصل في المسند اليه هو التقديم كان التاخير هو الاصل في
المسند   حتى نبهنا ومتعلق بقوله التخصيص عن الاحوال المقتضيه لانواع
التفاوت في المسند وضمير يسمونه ويعرف للمسند ضمير لسمته ومعتقا ورسمته
تمثيلها والسمة بكسر السين وفتح الميم مصدر وسم يسم سمة اصلها الوسمة
والمراد بها العلامة والعمة بفتح السين الطريق ومعنى اتسام المسند بسمة المقام
كونه على وفق ما يقتضيه المقام كجريان المسند اليه بجمل مثل له في معرفته او كونه
اجراء المسند لحد يقتضيه المقام على احد طريقين لذلك المقام   نعم
اي ذلك الاتسام والاجراء موضع امتحان لقوي الفكريه واعتبار لا ضعفه عن
الا ترى فالمطارح والمطارد على الصحيح لغير اسم مكان من طارحه الكلام
جره بينهما بينهم وتطارحوا بينه وطرحه بعضهم الى البعض ومن طارد نفس الفرسان
بعضا حمل عليه وطرده ومعنى ان يستعمل الاه المهملة جرنة وامتحنه الجذع من
الفرس الذي تم له سنتان والقارح هو ما تم له خمس سنين   اما الحالة المقتضيه
لتركيبه فتحقق عند تعذر امرين احدهما قيام قرينه ساليه او متعاليه يعرف بها
المسند ليصلح المقام للحذف وهذا معنى كونه المسند اليه بحال يعرف منه اي من ذلك

الحال

الحال المسند وثانيهما ان يتعلق بالترك غرض ليترجح على الاثبات الذي هو الاصل في
جزء الكلام فتركه وتعلق عطف على ما كان او حال وبافي الكلام تفصيل للغرض وهو اعم من
الغايه التي يقصد حصولها والباعث الذي يدعو الى الفعل كضيق المقام مثلا فانه
اتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل لولا هما وغيرها اي لك علاهما وانك تمحا
او على ترك نظائره بان يكون هناك ضابط على من استقراء كلامهم انه يحذف
المسند عنده وقد ذكر عدة من ذلك احدها ان يكون المبتدأ مصدرا او ما يقوم
مقامه مضافا الى الفاعل او مفعوله وبعده ما هو حال سدها ومن احد الا ضال ضربي زيدا
قائما ضربي زيدا حاصل اذ كان قائما فحذف حاصل كما هو حكم متعلق الظرف
المستقر ثم اذا كان كذلك الحال عليه لا يبين الظرف والحال من المناسبة وقيامه
مقامه لكونه من تتمة الخبر حالا من الضمير في كان التامة ولهذا ان الحذف لان
تاء علامه فاعله الكوفيون من كونه حالا من زيدا المذكور فانه حينئذ يكون من
تتمة المبتدأ فلا يصلح للقيام مقام الخبر حتى يلزم حذفه واتضحا مفهوم الكل
نحو جميع ضربات زيدا على ما يقتضيه اضافته المصدر من غير اشارة على معهود قطعة حاله
القيام اي جميع ضرباتي زيدا حال كونه قائما حاصل فانه لا ينافي وقوع ضرب عليه
في اخر وبخلاف ما اذا قدر كان ناقصة وقائما خبرا كما فانه لا يناسب الظرف
فلا يقع موقعه وكذا التقدير لكثرة في السوق حاصلا اذا كان ...
السوق حذفه بان يشق عليه الماء والتماسك اخذوه اذا ضرب باليد وحطب
الكون الامير حاصلا اذا كان قائما والحال ههنا من فاعل المصدر وما بعده
والمصنف بالخطابه كون الامير ومصلوا مجازا وقد يتقدر بالزمان فيؤول المعنى
ان غلبا وفات كون الامير حاصل في وقت مصلوه قائما وفيه جعل الوقت
قائما على الاسناد المجازي وجعل وقت القيام ظرفا لوقت المخاطبه على طريقة ...

الفعل للجزء ومنهم من يجعل اذا مرفوع المحل بالخبرية كما ذكر سيبويه في اذا يقوم زيد فاذا يقعد
عمرو يقعد عليه سماع اصلب ما يكون الامير يوم الجمعة برفع يوم وقولهم كل
رجل وضيعته وضابطه كل مبتدأ بعده مرفوع مصدر بواو المعية مقصود الى الا
شتراك ومنها والتقدير عند المحققين كل رجل مقرون هو وضيعته على ان ضيعته
عطف على الضمير في الخبر لا على المبتدأ ولكن من ثمه فلا تقع موقع الخبر ومنهم من يجعل
الواو مع ما بعده خبرا كما اذا قلت كل رجل مع ضيعته وهو قوي من جهة المعنى دون
اللفظ اذ لم يعهد في الواو ذلك وقولهم لولا زيد لكان كذا اي لولا وجود
محذوف لان كون لولا لانتفاء الشيء لوجود غيره يصلح قرينة على ذلك وجواب لولا
قائم مقامه ومنهم من يجعل المرفوع بعد لولا فاعلا بفعل محذوف الا ان الاستعمال عند
عدم الحذف يجعل اسمية مثل ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد
ونحو ذلك مثل لعمرك لافعلن اي لعمرك قسمي او يميني او نحو ذلك لدلالة
صدر الكلام عليه وقيام جواب القسم مقامه ويجوز ان يزيد به الامثلة الاخرى من
الضوابط المذكورة والاحتراز يرد في مرفوعا ويجوز فاذا
ازيد الاخفاء في دلالة اذا المفاجاة على مطلق الكون فيصلح قرينة لحذف فاذا دل
بالخبر مطلق الوجود بمعنى اذا زيد موجود وان كان قد يفهم من الخارج خصوص
نحو مثل فاذا زيد بالباب وحاضر بخلاف ما اذا قصد خصوص خبر لا دلالة عليه مثل
فاذا زيد قائم او قاعد او جالس او شارب فانه لا يجوز الحذف ولو جعل المرجع هنا ايضا
اتباع الاستعمال لجاز لكن قد ذهب مالك على انه لا التزام في المقتضيات والاغراض زيد
منطلق وعمرو اي منطلق بحذف لقيام القرينة من الجملة السابقة ووجود المرجع وهو الا متعاد
والاحتراز عن العبث وهذا اذا جعل من عطف الجملة على الجملة واما اذا قصد عطفه على
على زيد ومنطلق بحذف على المذكور كما تقرر في مثل ان زيدا منطلق وعمرو انه

حذف

حذف المعطوف على المسند النار بعيد قوله انا نبئكم بشر من ذلكم اما ان يجعل مثل النار
شر من ذلكم فيكون من حذف المسند وعلى النار من حذف المسند اليه وذكر اشارة
فنسلطهم على من يجلوا عليهم الايات واما ضيق المقام لحمالة على وزن او قافية او
سجع او نحو ذلك او خوف فوات فرصه وانما قال مع قصد الاختصار لان ضيق المقام انما
يحصل منه واما الاختصار فلازم في الحذف من به اي من الطالب بهذا الاستفسار
تنهدت اي تنفست شغل البعداء وناحيتها قائلا المتنهد به الانسان المتنهد هو الطا
لب به فيكون من حذف المسند ولو حمل على المطالب هو المتنهد فمن حذف المسند اليه وتعريف
في بحث كون المسند معرفا معرفا ان المنا اولى لان السامع حين قال من المطالب طا
لب الطالب ان يعرف حكما على الطالب بانه المتنهد وعنده فينبغي ان يجاب بانه المتنهد به
وذكر ايضا انك تقول المنطلق زيد لمن يتصف في ذهنه المنطلق باعتبار تعريف
العهد او الجنسية وهو طالب لتعيينه في الخارج والمذكور في الكشاف ودلائل الاعجاز
انه اذا قلت ازيد قام من اهل بلدك نائب ثم استخبرت من هو فقيل زيد فقد
ثبت من الغائب في معنى ان زيدا الغائب وهو وان تحكه لما الحقيقين فينبغي ان زيدا
زيد الغائب وقد يسبق الى الفهم ان الواضح مثله ان يقال الغائب زيد لان السؤال عن
الغائب فينبغي ان يجعل محكوما عليه الا انهم اتفقوا على ان جواب من قام زيد
من قام زيد لا بتقدير زيد قام والواقع في مثل تقديم الفعل عند عدم الحذف نحو ولئن
سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم فيما يقع بعده من الاستفهام منه
في السؤال يتقدم في الجواب وبين المؤمنين بوت ان تعريف الفعل وان كان
سبق ذنبي قوله والكلام فاخذنا سنتا الذكرية وعبرنا المذكور منه
من غير حذف واذا قد اللغو لا سنتا بان الرسول منه من الله وان رضاها لاهل
انما لم يجمل على الاختصار والامتثال ومن العبث كما في زيد منطلق وعمرو لاستلزامه الحذف

قبل القرينة بخلاف بعني بما عندنا فان لفظه بما عندنا بمنزلة سبق القرينة وبخلاف
اني وقتادتها القريب فان المذكور خبرا لي وتقديم قيّار بمجرد الاهتمام نزول
الى زيد تام وعمرو والبيت لعثمان الحارث البرجمي وقيارا سم جمل له وبعده وما عا
ملاة الطير تدني من الفتى نجاحا ولا عن ريبهن بحيث والتنوين للاولى منه
على نائبات الدهر حين تنوب   واما ان لا يخرج الاختصار فان هذا يصلح عوضا
للترك بمعنى الغاية المطلوبة منه اي يترك ليتحقق عدم اخراج الذكر الى ما
ليس براد والمصنف لما حصل يصلح باعثا واما بدون تحمله الا على ما في بعض النسخ فيصلح
باعثا وان لم يصلح غاية مطلوبة فان اخراج الذكر الى ما ليس براد يصلح باعثا على
الترك وقد سبقنا لك على ان الغرض ههنا اعم تطلب صحته بالنسخة الثانية واما
جعل الاولى على حذف مضاف اي الاحتراز عنه ذا الاحتراز عن عدم اخراج الذكر
الى ما ليس براد لا يصلح باعثا على الترك ولا مطلوبا منه وتعرض لنا لان ام على قسمين
متصل السؤال من نعتين ما علم نسبته على الابهام ويليهما الاستفهام وان تكون
المسويين في علم المستفهم يليهما والا منفصل في الهمزة مثل ازيد عندك ام عمرو واقائم
زيد ام قعد بخلاف اقام زيد ام قعد عمرو وازيد عندك ام عندك عمرو فانها
منقطعة بمعنى بل والهمزة اي للاضراب عن كلام سابق استفهاما كان او
خبرا وللاستفهام عن كلام لاحق والمراد بقولك ازيد عندك ام عمرو طلب التعيين
من علم نسبته عند المخاطب على الابهام كما هو معنى ام المتصلة فلو قلت ام عندك عمرو
بذكر المسند لخرج الكلام الى ما ليس براد وهو الاضراب عن الاول والاستفهام عما
يليها على ما هو معنى ام المنقطعة فيترك المسند لئلا يخرج ذكره الى هذا وانما
قدم المسند لكونه قطعيا في الاخراج الى غير المراد بخلاف ازيد عندك ام عمرو
عندك فانه يحتمل احتمال كونه ام متصلة يليها احد المستويين والا منقطعة

على ان

على ان هذا اخراج الى غير المراد الذي ايضا هو الاشتغال بالتعيين فان الحق
انها منقطعة التبه عند عادة المسند على ما ذكره المحققون من النحاة ونقاتل
ان يقول لم لا يجوز ان تكون ام عمرو في قولنا ازيد عندك ام عمرو معطوفا على
زيد عطف مفرد على مفرد لمشاركة في المسند المذكور كما في قام زيد وعمرو من
غير ان يحمل على ترك المسند بناء على عرض الاشتغال المراد ويتبرك المسند الى تعقيب
اصلا لا مذكورا ولا محذوفا لا تا بقي ما ذكر في صدر الكلام الحالة من كون المسند
اليه بحال يعرف منه المسند ويتعلق تركه عرض مما يأتي في هذا المعنى وايضا لا
يكون ترك ذكره للغرض المذكور بل للعلة فيه نفسه   واما الاختصار
السامع المقبل ترك الالام على ما لا يخفى وتاويله بالحذف للاختصار فاسد ايضا
لان الغرض هو الاختصار لا الحذف للاختصار ولا قريبا انه سيل مع المعنى لدلالة
ويتعلق بتركه غرض على كون الترك لغرض ما كلا اوكذا كثر الا
تنبيه ان لا يخفى ذلك فيما اليه اعني لمطلب بكثيرا لفائدة   بالمذكور
اي بما ذكر من الكلام بمعنى ما يكون مسندا اليه على تقدير الحمل على ترك
المسند اليه ومسندا على تقدير الحمل على ترك المسند اليه كما هو حمل ولما
معرفته فلما عبر عنه بالمذكور وكان المسند اليه وضمير جملة المذكور علة
ومعنى ترك المسند ولم يتعرض لتقدير الذي تطلب تقدير طاقته معرفته اي
معرفته كطاعة المؤمنين لكونه مذكورا فيما سبق فاقتصر ههنا على ما لا بد
منه من التقدير   واما الحالة المقتضية لذكره فهنا قريب مما سبق في
ذكر المسند اليه حيث وحاصله ان لا يوجد قرينة او وجد لكنه تدل على المسند او
يوجد لكن يتعلق بذكره غرض مع مطلوبا وباعث بحسب فيترجح الذكر
او يقصد التعجيب بعين ان قتل بن الاصال من صنوف الاسد وبلغ

نحو زيد وسيفه بالدم ونحو ذلك وان قلت على انه تعادم الاسد لكن تذكر ذلك
المسند للتعجيب لتاسيس من حال زيد ومما هو بصدده وما قيل لان التعجيب حاصل بدون
الذكر عند قيام القرينة ممنوع على انه جعل الغرض قصد التعجيب ولا يرد دلالة الذكر
المسند اليه فقط على انه قصد التعجيب دون افادة النسبة وان قامت القرينة على نفس
المسند نعم اذا ذكر لا لما ينسبه اليه في افادة النسبة طلب العقل له فائدة وكان مقصود
مناسبا لحمل عليه ومنهم من زعم ان مراده ان التعجيب لا يكون حاصلا بدون ذلك
كرحمن التعجيب الحاصل بالذكر لا يكون بدونه ولا يخفى ان هذا محل تأمل قليل الجدوى وسدا
او تعظيم اي تعظيم المسند اليه او اهانته او التبرك او الالتذاذ عليه او نحو
ذلك مثل لا ما لا نعني ان تقصد البتة في حق المسند اليه فيقصد ان كان
المسند صالحا لذلك النوع من الغرض والمقام مقام بسط فيه وتذكير
لسر الية كثيرها تنبه اولان الاصل المسند ترك اللام وكذا في قوله اذا دار
بالذكر كونه انما لكنه مال مع المعنى يعني ان القرينة ربما تدل على ان المسند المحذوف
هو عالم او عليم او عليم اي ذلك العلم او نحو ذلك مما يقصد شانه بالعلم فيقصد بالذكر
تمييزا من المذكورات لغرض يتعلق به ومعنى دلالة الاسم على الثبوت انه يفيد حصول
مضمونه للمسند اليه من غير دلالة على دوام او تجدد في زمان او استمرار تجدد على
الازمنة فقيل صريحا بانه لا دلالة لقولنا زيد قائم على ان زيد من مصدر القيام له ثم
بدل المقام او الفعل وخصوص المسند على دوام او تجدد مثل زيد طويل او قصير
وعمرو اكل او شارب ونحو ان يكون فيه الثبوت صريحا اشارة الى هذا
المعنى واما ما اشتهر من دلالة الجملة الاسمية على الدوام والثبات فمن بعض المقاصد
ومعونة القرائن كما اذا كان الخاص الفعلية فيعدل الى الاسمية او نظرنا هنا
لتطويل الكلام المتعارف من كونه المسند في نحو زيد في الدار هو الظرف وان الفعل قد

عن اليه

عن اليه وصار هو الحاصل وان كان المسند في الحقيقة هو الفعل او اسم الفاعل
المحذوف وقد يعترض بانه لا دخل للذكر في احتمال الثبوت والتجدد عند قيام
القرينة على ان الخبر هو الظرف او غيره والجواب ان المراد انه يورث الاحتمال وهما
اي التقييد بالحاصل او بمعمل قبل او بمعنى الواو ... ان يحتمل التقديرين هذا
وبالجملة فيه كلام يدل على ان اقوى الاحتمالين تقدير الفعل وهو في الحالة المقتضية لا فراده
المسند ويصلح لكل هذه الاعتبارات يعني الكثير منها دون الجميع اذ لا تعجيب ولا
اهانة للمسند اليه فيعني لعل زيادة التقرير وبسط الكلام ومما يظهر الاصل الذي هو الذ
كر تعيين احد الامور الثلاثة اعني الاسمية والفعلية والظرفية وهو الاسمية وفي الا
ستلذاذ بالمسند وتعظيم المسند اليه والتعريض بغباوة السامع والمحالف في الله الها ا
والمركون ومن يقرب مجالس ذرية محمد نبينا مثل اليهود والنصارى وفرقة البرائة هي
المعتزلة سموا انفسهم اهل العدل والتوحيد لايجابهم على الله ثواب المطيع وعقاب العاصي
وعدم خلق الشرور والقبائح وسيئها ونحو ذلك مما يعد قولا ولقبوا انفسهم الصفات القديمة
النفسية المكثرة القدماء والمنافية للتوحيد والناصر لدين الله هو الناصر والعزيز ...
من الخلفاء العباسية وكان شجاعا اديبا له سنة اثنا ورحلة وتصانيف كثيرة القيم
وصنف كتاب مدح العارفين بويع له في وفات ابيه بكرة الاحد غرة ذي القعدة سنة
خمس وسبعين وخمسمائة وتوفي في سلخ رمضان من سنة اثنين وعشرين وست
مائة وفي ايامه قتل طغرل اخذ السلاطين السلجوقيه واما الحالة المقتضية
لافراد المسند ووضع الظاهر موضع المضمر لزيادة التمكن وكون هذا مثالا لعدة
اقسام والمقتضي للافراد مجموع امرين احدهما كون المسند فعليا احترازا عن نحو زيد ابوه
ابوه وثانيهما عدم كون المقصود بنفس التركيب تقويا للحكم احترازا عن نحو زيد قام فان
المسند فيه وان كان فعليا لكن مقصد به تقوي الحكم فيفيد بنفس التركيب ان التقوي الخ

الخارجية مثل التكيس وان واللام لا يمنع افراد المسند وقد سمي في علم النحو الوصف بحال
نفسه مثل مررت برجل كريم وصفا فعليا والوصف بحال ما هو من سببه مثل مررت
برجل ابوه كريم او كريم ابوه وصفا سببيا وعلى ذلك القياس سمي المسند في نحو زيد قام
قام زيد مسندا فعليا وفي نحو زيد ابوه قام او قام ابوه مسندا سببيا فبين المراد بالمسند
الفعلي واورد امثلته من الاسم والفعل الماضي والمضارع مطلقا ومقيدا بالشرط ومن
الظرف ثم اما تفسير نقل الحكم الى موضعه وتوسيط الامثلة بين تفسيري المسند الفعلي
في افراد المسند دليل ظاهر على انها امثلة للمسند الفعلي لا الافراد فلا يبعد كون المسند
حل ومفيدا للتقوي مثل الكرم من التربيتين وفي الدار خالد لعلها اقوى الاحتمالين وانما لم
لافراد المسند لانه اما اسم منكرا ومعرفا وفعل ماض او مضارع وقد ذكر امثلة كل وقوعا
مع في موضعه فلا معنى لذكر امثلة الافراد على الاطلاق بل لا سبيل اليه سوى ذلك
وكرر مثال الظرف مؤخرا عن المسند اليه مثل الكرم في التقي ومقدما عليه مثل في
الدار خالد مبتدأ وفي الدار خبره واتبع على كون الظرف في تقدير الفعل ليكون جملة
لا اسم الفاعل ليكون مفردا بانه قد يقع صلة للموصول والصلة لا يكون الا جملة مع ان معناها
في العقل والحس واحد شبه ولو كان لمعتقد المثل لافراد المسند لم يبع التعليل
او تقديره استقر وحصل الاعلى ان خالد فاعل للظرف من غير اعتماد على ما هو رأي الكوفيين
والاخفش فانه لو قدر مستقرا وحاصل لم يكن المذكور جملة مع القطع بانه خبر تام الا انا
ده والقول بانه حصل الظرف في شيئين بتقدير اسم الفاعل وجملة في الدار خالد على ان
الاخفش بعيف ظاهر [illegible] اذا جعل خالد مبتدأ وفي الدار خبرا مقدما يرد على ما ذكر ان
المسند فعليا سواء قدر الظرف بالفعل او باسم الفاعل فيما معنى التعليل بتقدير الفعل
ثم ذكروا ان الخبر اذا كان فعلا للمبتدأ مثل زيد قام لم يتبع تقديمه ويمكن دفع هذا بان
عليه الامتناع هو الالتباس بالفاعل ولا التباس ههنا لعدم تقارب الاعتماد بجعله فاعلا

يقتضي

يقتضي المعدوم كونه فاعلا واما اعتراض الايضاح بان ما ذكره في تفسير المسند الفعلي يوجب
ان يكون تفسير المسند المطلق بمنزلة الجملة الخبرية نشاء على انه لا معنى للمسند فيها الا
ما حكم بثبوته للمسند اليه او بانتفائه عنه فغير وارد ويستمع فيه كلاما ويبغي ان يحقق
ان المراد بالتقوي [illegible] من الثبوت المختص بالمسند الاسم المقابل للمتجدد فان هذا قد يكون
مع الدلالة على سبيل التجدد او الدوام او الاستمرار واما الحالة المقتضية
لكونه اي المسند فعلا فلما مر منه مثلا قد مر لكونه الاصل في المسند لما فيه من معنى
النسبة ومعنى تخصيص المسند باحد الازمنة لعقيده بزمان الماضي او الحال او الا
ستقبال وتقييده باخصر ما يمكن من الطرق احترازا عن مثل زيد قائم فيما مضى او
الحال او فيما يستقبل فانه [illegible] بالمسند الاسم لكن بلحقه [illegible] علامات الفعل
بنيه جزء من مدلول الصيغة مع افادة المتجدد بحسب المقام لا بقيد وقد
يتوهم انه احترز عن مثل زيد قام فانه يفيد تخصيص المسند باحد الازمنة مع
الاختصار لان المسند فيه فعل بل جملة لكونه مفيدا للتقوي دون المتجدد لكون
الكلام جملة اسمية وليس بذلك لانا [illegible] في وجوب تقديم المسند وقد بينا انه خرج
مفيدا لتخصيص ما يمكن لانه احتاج الى انضمام الغير فلم يكن اخصر ما يمكن والحق ان
هذا بحسب المقام كون المسند فعلا بحسب تحقيق مقام كونه مفردا وذلك بان لا
يتوخى الحكم فمثل زيد قام [illegible] عنه لكون المقصود هو التقوي ومعنى المتجدد
[illegible] بان لم يكن فيه مثل علم الله ويعلم الله يعني التجدد باعتقاد حدوث الفعل ما
منه التقوية العلم القديم وفي مثل زيد [illegible] التجدد والاختصاص بالزمان
لالة العقل وقرينة المقام لا تقتضي منه التركيب مثلا زيد كتب او كتب
فويل لهم [illegible] دعاء [illegible] والعذاب وهو في الاصل مصدر له يستعمل له
فعل وفيه قوله فيما اسلفته بيان ان ركنيت للزمان الماضي [illegible] بيان

ان يكتسب لزمان الحال لقوله افعله سيا اي بعد ما مضى فيكون للحال ولا افعله
اي سيا لغو فيه فيكون للاستقبال وما في ماكتبت وما يكتسبون مصدريه او موصوله
وعبارة الكتاب ربما تشعر بانها موصوله ميينه بالا يعلم لهم وبا خذ الرشي ثمنا
على ان يكسر بالسيد يكون مثلا من افعاله التي ربما يكون حسنا وعبارة فتثبا
عليه او سيا و معصية فنثاب عليه لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت وكذا ما يعمله
العبد فثبا وله انما له الجنة والسنه فيدل قوله تعالى والله خلقكم وما تعملون
على كونها مخلوقه لله تعالى سواء جعلت ما مصدريه او موصوله وفي قوله افكلما
جاءكم رسول بما لا تهوى انفسكم استكبرتم ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون الكلب
يختص بالزمان الماضي اذ قد فرغنا منه بحيث لم يبق من ذلك العزيز وا
غير مكذب والقتل يختص بزمان الحال والعزيب الذي يتم بعده وقبله لم يحصل
في من قبله بالحقيقه لان قبل محمد لم يتبين بعد ولا هو مستقبل محض اذ قد
البعض كذكرياء وسعيا فهم ستقتلون بالقتل في الحال فلذا اذوق لفظ المفتاح
- وعبارته صحيحة في ان اليس المراد بالعزيز الذي يقتلون يحيى عليه م ما على ما وهم
فليشيد بن واما اذا اريد بالعزيز من قتله من الانبياء والقتيس بالقتل ع له مستحقا
تمثلنا لعقوق الستفيه فذلك وجه اخى واما الايا النقل شا الاخر متضمنه الا
الا ان المقصد في البعض الى التاكيد واصل الاستدلال اخذ الشي قليلا قليلا
كما يتبع في التدريجه والمعنى سنكيدهم بتزيين اعمالهم وكلما جددوا معصيته
ما لهم نعمة وينسيهم الاستغفار   والمراد بالزمان الماضي نسرل الامر الذي كان
موجودا كل الماضي بحيثه قد وجد وليس بموجود الان والمستقبل مترقبا الوجود
الحال اجزاء من اواخر الماضي واوائل من اوائل المستقبل متعاقبه من غير مهملة في
والظاهر ان المراد اجزاء لا يجري ليبقى بالاتا على ما يراه المتكلمون من تركيب الزمان من

لحيم من الجل من القره   والحاكم في ذلك يحتمل ان يدل على عدم تحقق جزء من الزمان
بينها الحال فان التحقيق انه لا وجود له وانما الزمان امر موهوم الا نقسام فبين ما ذا
ينقسم سبيل الوهم في الحال نهاية وانما الان نهاية للماضي وبداية للمستقبل ليس قسما على
بمنزلة النقطة من تعين انقسام الخط ويحتمل ان يشار الى تعيين مقدار الحال فانه مفوض
الى العرف بحسب يحمل هو لزمانه من الافعال مثل ينبغي في الحال وياكل ويمشي
وركب ويحيا ويج او يحسن الى الناس ويقبل الكفار ونحو ذلك واما لفظ
الزمان مع الحال اشعارا بان يذكره معه بطريق الاضافه دون الوصفيه وفي
قوله قبل من اخذه حينئذ نصب ظرفا لوجود الزمان فيلزم ان يكون الماضي زمانا
بالزمان لكان في زمانك والجواب ان هذا بديهي فلا ينبغي الالتفات اليه
العرف واللغه ولا الى من يمنع صحة قولنا الزمان الماضي قبل الحال والاستقبال
بعد على انه يجوز ان يكون هذه الظرفيه بطريق اشتمال الكل على الجزء بمعنى ان كل
زمان هو من اجزاء الزمان الذي قبل زمانك ماض   واما الحال المتعلقه
ليقيده اي بتقييد المسند بما يتعلق به من نحو المفعول والشرط اذ قد ذكر تفصيل
لسند الاسم بالاضافه والوصف في حالة على حده وان كان قد جعل في صدر
كل ذلك من تقييد المسند ولولا قوله فيما بعد فمنه كتها تقييد المسند كثيرا بجعل
ضمير بتقييده للفعل الا يرى انه قد تقدم ذكرها التي التقييد وتركه على حالة ترك المسند
نظرا الى ان هذه التقييدات الاعم الاغلب في الاصل يكون للفعل لكن جعلها في
تقييد المسند نظرا الى انها قد يكون لما يتصل بالفعل من المصدر والصفة المشتقه
منه ومعنى ترتيبه الفائدة تقويتها واذديادها من حيث معنى علم اكثره زوال
مبهما الاثار وفي الفائدة بين الحكم ولازمه ومبنى الكلام على ان المسند اليه والمسند
ازداد احتمالا ازداد الحكم بعدا من افادة الصدق لتوقفه على منصوصيا الكثرة وكذا

الثابت في مرتبته اقوى دالة على هذا الثان فقوله فيه وهو كما تقيدات للمسند وتفاصيل في
داء الحكم بما ثبتا   مما يتصل به اي يتعلق به بمعنى سواء كان معمولا له كمثل الشرط
من الذكر ترا او لاكالشرط ولفظ غير في قوله من غير المسند تحتمل كذا في المسند
التميم كلفظ مثل في قولهم مثلك لا يبخل وهو كثير في كلام المصنف هنا   اي
السبب الحامل يعني المفعول له على ما هو الغاية المطلوبة مثل ضربته تاديبا ويجوزه اليا
مثل قعدت عن الحرب جبنا وجعل بالشرط مثل ضربت بالسوط مفعولا به بواسطة حرف
الجر جريا على ما اصطلحوا عليه من ان كل ما دخله حرف الجر فهو مفعول به حتى المفعول
فيه والمفعول له عند ذكر في واللام سواء كان الحرف للتعدية كما في ذهبت بزيد او
للاستعانة كما في كتبت بالقلم ومنه ضربت بالسوط واما القول بان مراده ما اذا
جعل الباء للتعدية دون الاستعانة حتى كان السوط احد المفعولين فيما لا
نعتني اليه   او ما ضربت الا زيدا نبيها لما ان المراد بالحرف اعم من حرف الجر
كون زيد مفعولا به اذ المستثنى منه العام متروك ليس الا في التقدير لم
لما بان الا زيدا عند حذف المستثنى منه بدل كما قيل واما كونه بواسطة الحرف فلا
الفعل المنفي لا يتعدى الى المفعول المقصود وقوع الفعل عليه الا بواسطة اداة الا
اضربت او قدمت على لفظ الخطاب سواء اضربت للشرط او قدم منه وهو قيد
للمسند الواقع في الجزاء وانما نظرنا الفرق في انه اذا قدم يتعين المقيد به جزاء في
بحرف الشرط مثل ان يضرب عمرو يضرب زيد وانما لم يعمل في ان ضربت عمرا
زيد حيث رفع يضرب عندنا لتاخيره بحيث مرفوعا لان الشرط اذا كان ماضيا جاز عدم
العمل في الجزاء كما في الشرط واذا اخر كان المقيد دالا على الجزاء ويجتنب الجزاء محذوفا
لم اذكر الجنس جواب سؤال وهو ان المعينات المسند المنفية بابين تكلا الا ان
كان مسندا الى المرفوع الذي هو فاعل بحسب النحو ولذا لا يعدونه من المفعلات بالفاعل كالمقيد

الجز

الجزء في الملحق بالمفعول فلم لم يذكره وتقرير الجواب ان الافعال الناقصة مع الفاعل لتم
كلاما مفيدا حتى يكون الجزء منه يتبعه بمرتبته الفائتة بل المرفوع مسند اليه
المنصوب مسند يتم الحكم بهما ويقيده كان بتقييد معرفة فلو جعل لم يكن
كان في جملة المعينات لكان اوجه والجواب ان هذا ذكره وهنا ما يقال
ان الافعال الناقصة تدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها اي
ما هو معرفة معانيها وما حاصله يعني يحصل للخبر كان زيد قائما حكم الكينونة في
الماضي وفي صار زيد غنيا حكم الانتقال وعلى هذا القياس ولذته هذا
المعنى ومخالفته لظاهرها عليه كلام النحاة من كون الخبر بها كان بمنزلة المفعول
امر بالتامل   وقد ظهر لك من هذا اي من كون الشرط قيدا للمسند في
الجزاء ان الجملة الاسمية الشرطية ليست ان جملة خبرية هي مضمون الجزاء مقيدة
بقيد مضمون هو مضمون الشرط كما يقيد بالمفعول فيه والحال ونحوه فقولك ان تضرب
عمرو يضربه زيد تحكم بنسبة الضرب الى زيد في وقت وقوع الضرب من عمرو وعلى
يرة كما يقول يضرب زيد في وقت ضرب عمرو وانها محتملة في نفسها للصدق
والكذب كما يقال الاخبار ولا يخرج عن الاحتمال الاعتبار كما في قولك ان طلعت
الشمس وجد النهار او وجد الليل واما الشرط نفسه مثل ان طلعت الشمس فليس
بكلام بل مفصلا من احتمال الصدق والكذب ونعم ما قال الامام ابن جني ان الكلام
من التام يا ربما انتقص كما اذا قلت زيد قائم يدق الاعراب وادخلت الشرط
وتارة بالزيادة كما بدخول حرف الشرط مثل ان قام زيد هذا ما عليه الفقه في
علام العربية واما المنطقيون فيعتبرون كل من الشرط والجزاء خارجا عن الخبر
واحتمالا الصدق والكذب ويعتبرون الحكم فيما بينهما باللزوم او الانفاق
ما في طابق الواقع او لمفسه ما ادته ولا فكاذبه سواء كان الشرط والجزاء صادقين

الجاذبين ومختلفين ويصرحون بان المحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء بمنزلة
المسند اليه والمسند في زيد قائم والحكم هو التعلق بينهما بالوقوع او اللاوقوع او على
لا ثبوته له او انتفائه عنه كما في القضية الحملية وكثير من الناس لا يفرق بين الا
اعتبارين ويخلط بين كلام الفريقين حتى زعم بعض [illegible] في هذا
المقام ان مراد المصنف هو ان قولك ان يضرب زيد جملة خبرية مقيدة بقولك ان
ضرب عمرو وتلك الجملة الخبرية محتملة للصدق والكذب في نفسها اي بالنظر الى
ذاتها مجردة من التقييد بالشرط واما مع التقييد فلا ورد على من زعم ان
التقييد بالشرط لا يخرجها عن حقيقتها وعن احتمال الصدق والكذب كما في التقييد بنفس
الشرط بانه قياس مع وجود الفارق وانت خبير بانه تحقيق لا قياس [illegible]
بعضهم بانه اذا كان الجزاء مع التقييد بالشرط غير محتمل للصدق والكذب
لم تكن الجملة الشرطية محتملة للصدق والكذب لانها ليست الا مجموع الشرط
والجزاء فيكون مثل الشرط مما [illegible] وانت خبير بالفرق بين المقيد والمجموع فيما
غلط على الغلط مع التكرير [illegible] بل مراد القائل ان الجزاء
عند التقييد لم يبق محتملا للصدق والكذب كما كان قبله بل انتقل الخبرية
واحتمال الصدق والكذب الى مجموع الشرط والجزاء وما بينهما من الحكم على ما يراه
المنطقيون [illegible] على [illegible] احكام الفريقين [illegible] عند المنطقيين
[illegible] الشرطية [illegible] كلما طلعت الشمس فالنهار موجود موجبة كلية
[illegible] طلعت الشمس [illegible] موجود [illegible] من الطرفين [illegible]
لا يحتمل الصدق والكذب وانما يحتملهما الحكم بينهما [illegible]
في ان الخبرية عند اهل العربية هو قولنا النهار موجود وكلما [illegible] فيه بمنزلة
يوم الجمعة لانه [illegible] مع الفعل [illegible] الزمان [illegible]

طلوع

اعتقادا
طلوع الشمس ثم لا يخفى عليك ان ما ذكره المصنف انما يتمشى اذا كان الجزاء جملة خبرية
على انه في قانون المعنى [illegible] وقولك ان جاءك زيد فاكرمه او لا تكرمه او فلعلك [illegible]
[illegible] انه انشائية مقيدة بقيد مخصوص   اعتبارات في الترك [illegible]
الترك استعمالا بان الاعتبارات هي الحالات المقتضية [illegible] الاحوال وقوله
له اي للفعل [illegible] التقوى [illegible] الاظهار ولا الاضمار [illegible]
[illegible] ثم لا ادري [illegible] وفي قوله بتقييده [illegible] على كلمة في اذ المعنى
للفعل اعتبارات في تقييده بالشرط المختلفة وكان الاظهر [illegible] الاعتبارات
الثانية [illegible] على الاولى الا ان [illegible] بالرفع وكانه [illegible] على المحل [illegible]
[illegible] له والجملة مستأنفة [illegible] وجميع ذلك اشارة الى ما ذكر من
نوعي الاعتبارات وضمير لنا عائد الى جميع ذلك نظرا الى المعنى [illegible]
او المراد [illegible] بالظرف ومعناها على [illegible] مقصد [illegible]
منه   مانع قرينة [illegible] كثير [illegible] عدم علم المتكلم
بالقدرة او عدم ارادة الاطلاع عليها او علم السامع بها او عدم [illegible] لذكرها
او [illegible] مثل [illegible] السامع [illegible] او للتعويل على دلالة العقل
[illegible] من السامع بسبب توجه المتكلم [illegible] على الكلام
افادة النقل [illegible] من [illegible] لم يكن [illegible] عنه [illegible]
افادة التجدد [illegible] الى الفعل [illegible] وهو المسند واما افادة الفعل [illegible]
الى الفاعل [illegible] الاعراض [illegible] اشارة الى عدم
المراد ما ذكره الاعراض مثل ان لا يختص بزمان كقولك الله عالم [illegible] الاطلاع
زمانه مثل [illegible]   لكونه [illegible] المراد
[illegible] على ما ذكره [illegible] وصفه الفعل والجملة بالتنكير [illegible]

فكان الاولى ذكره في المنكر وتركه في المعرف وقد عكس لقرب العهد هنا بما في صدد ذكر المعرف
وبعد العهد ثمة لا يقال بل المراد كون الاسم منكرا لا ما يتوهم قوله لكونه اسما معرفا بانه
اذا كان المعنى يعني المعنى الذي فيه ذلك المسند واردا على طريق حكاية المتكلم
اي نقل المتكلم الواقع في كلام آخر على سبيل الاستفهام وصورته او اذا كان الاخبار عن الشيء واردا
على حكاية المتكلم الواقع في كلام الغير بان يخبر عنه على صورته او اذا كان المعنى الذي يكون
هو المسند واردا على طريق نقل المتكلم على ما له كما اذا اخبر عن رجل بعينه الاخبار
بالذي على ما سبق وسيجيء ما سنقول له بحذف اللام لانه نقل لفاعل اخبر المبني للفاعل
وهو القائل وان لم يكن لما استند اليه اخبر المبني للمفعول فهو مثل هذا يبني فاعل
اصل الفعل ليس في كلام العرب شيء ان وهو ... لمبتدا وهو قولنا يمنع او
يبيع بانه في تأويل المصدر اي مصدريان قولنا يبيع وقولنا يمنع والجملة اشياء وحال بلا
وان المراد انه ليس في كلام العرب في باب المعنى واما في الاستفهام فقد نقل في من ابوك
على ان من مبتدا وابوك خبره وفي ما اذا صنعت اذا جعل بمعنى ما الذي صنعته
ما مبتدا والذي صنعت خبر وفي باب المعنى ايضا ورد قوله تعالى ان اول بيت وضع للناس
للذي ببكة مباركا وله ان يجعله من باب القلب كما سيجيء وبعد بيان الامتناع عقلا ينبغي
ان لا يخلو بيان لما قيل ان ثمة للمتكلم بانك لو قلت رجل عالم هذا وقصدت الا
خبار عن رجل عالم بانه هذا المشار اليه لم يلزم منه محال والقول بانه يمنع الحكم بالمعين على
ما ليس بمعين وبالمعلوم على ما ليس بمعلوم ليس بشيء لان التعيين عن الشيء ما لا يدل على تعينه
معلوميته لا يستلزم كونه غير متعين وغير معلوم وكذا القول بامتناع التعبير عنها
بكون الاصل فيه المجهولية كالمبني بما يدل على المعلومية لانه منع وكذا القول بامتناع
مخالفة الاصل بالكلية بجعل ماهية المرفقه نكرة وماهيته النكرة معرفة
واما ما جاء مما ورد في كلام الفصحاء من العرب مسندا اليه نكرة ومسند معرفة كما في الابيات

الثلثة

الثلثة وتلاوة مما انه ليس في كلام العرب اجاب بانه ليس من باب القلب حيث جعل المسند
اليه في مكان المسند واعرب باعرابه والمسند في مكان المسند اليه واعرب باعرابه
مثل الاستعمال الذي به الاعتبار ليس الا كون المسند اليه معرفة والمسند
نكرة والابيات الثلثة من ابيات الكتاب كتاب سيبويه الا ان الثالث لم يتعين قائله
فقد قيل انه ليحولان بن فزارة بن عبد بعوث وقيل لخداش بن زهير فيما فانه لا الكنا
ولا الى بذلك على كونه من كلام الفصحاء فالبيت الاول للقطامي عمرو بن سليم من
قصيدة يمدح بها زفر بن الحارث الكلابي وكان اسره فاطلقه وزاد عليه ما له
اعطاه مائة من الابل اولها قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا
فموقف نكرة اسم كان والوداع معرفة خبره وضباعا ترخيم ضباعة والمعنى الدعاء بان
لا يكون موقف من موقف الوداع البيت الثاني لحسان بن ثابت من قصيدة يمدح بها
النبي عليه السلام ويهجو ابا سفيان اولها عفت ذات الاصابع فالجواء الى عذراء
منزلها خلاء والمراد قوله كان سبيئة من بيت راس يكون مزاجها عسل وماء بنصب مزاجها
خبر كان وهو معرفة ورفع عسل اسمه وهو نكرة والسبيئة بالهمزة الخمر المشتراة للشرب واما
المحمولة من بلد الى بلد فسبيئة ولا عنه بيت راس مدينة صغيرة بالشام بين رملة وغزة
ينسب اليها الخمر وخبر كان قوله بعد على انيابها او طعم غض من التفاح هصرة اجتناء اي
امال او كسره الاجتناء واسقاط الجرة والمراد ههنا ما يكون سببا فيه وهو الادراك
النفع ... الثرة وغيل المسقوط والانكسار سببه وفيها نجز من حبة
بعسل وماء او حياء او عماء التفاح الطري الذي تطلع وقت ادراكه وكماله
ونضجه بحيث حان اجتناؤه كما تقول كانت ذرعه اسد فانه يثبته له بالا
والبيت الثالث فانك لا تبالي بعد حول أظبي كان امك ام حمار وقبله
وكائن قد رأيت من اهل دار دعاهم ما رأيت لهم فساروا فاصبح ... كفقع

نزت فلا عين بحسن ولا انا زقلوبذلت اهلا بعدا اهل فلا عجيب بذلك ولا سيما دت تعب
لتخلقت الاناسي بالاخلاق وماج اللوم واختلط النجار اي كثر اللوم والدناءة واشتباه
الاصل واكتسب الناس اخلاق اللئام وذهب السؤدد عنهم فلو بعثنا على هذا الى
صفت سنه لا يبالي اثان الحجة بلسانه ام غير الحجة و وجه كون البيت من
تعريف المسند وتنكير المسند اليه ان ظبية مرفوع بكان المحذوف المفسر بالمذكور
وهو نكرة واسمك خبره وهو معرفة وذلك لان الاستفهام بالفعل اولى فان
كان محتمل ان يكون ظبي مبتدأ مخصصا بالاستفهام والجملة بعده واسم كان
ضمير يعود اليه وهو معرفة وان كان عائدا الى النكرة لكونه اشارة الى ذلك
المنكور لا يقع مبتدأ مثل جاءني رجل وهو راكب وتفسيره بذلك الرجل ومع
يكون المسند اليه والمسند كلاهما معرفتين لكن فيه مخالفة للاصل وذلك
لا وجه بلا ضرورة والى هذا اشار بقوله ولا تخلص بيت الكتاب خارجا عما
نحن فيه اي من كون المسند معرفة والمسند اليه نكرة ذهابا لمعقوله لاله
لتخلص ومعنى قوله فليس المراد ان ليس بمحل الاستشهاد و ورود الا
شكال وكان امثل بان المسند اليه الذي ادعى تنكيره هو اسم كان ليمتنع بانه
وهو معرفة وانما المراد بالاستشهاد و لا استشكالا لقد ظبي المنكر نبأ وعلى
مرفوع بكان المحذوف المفسر بكان المذكور واسمك خبره لانه مرفوع بالابتدأ
ليكون الجملة اعني كان اسمك خبره ويقع اسمك خبر كان المذكور المعرف
اسمه وهو الضمير المستتر فيه ولذلك اي ولكون المراد ظبي فلا
اصل الكلام الظبيا اسمك ام حارا فاعتبرنا القلب ظبي وجعلناه منصوبا
واسمك مرفوعا مسندا اليه وانت خبير بان ما ذكرنا عين في مقام الرفع
والمنع لا في مقام النقض والا بطل ثم قال وفي البيت اعتبارات من جهة المستدل

والجواب

والجواب فلا عليك ان تتأملها بل عليك ان تأملها ان شئت ان تعرض للتحقيقات اي
القول بلا علم وان شئت التحقيقات فتعرض لك في تحقيقه احدى تلك الاعتبارات فنخطئ
لان القول بلا علم في تحقيقه المعتبت خطاء فقوله فنخطئ منصوب باضمار ان عطفا على
التحقيق فمن الاعتبارات انهم لا يجوزون ان يكون ظبي مبتدأ وخبره الجملة بعده وتلك
خبر كان فيكون المسند اليه ضميرا وهو معرفة وجوابه ما سبق من الاخذ بالاولى والا
خلاف ومنها ان الضمير العائد الى النكرة نكرة لكونه كناية عن المرجوع اليه فينبغي
ان يكون نكرته في الابهام فكيف يكون معرفة وجوابه ان فيه من التعيين والاشارة الى
المرجوع اليه ما ليس في المظهر النكرة وما معنى للتعريف سوى التعيين والاشارة ولو الى
مبهم الا ترى انك اذا اردت تفسير الضمير العائد الى شيء ما في قولك اعطني شيئا فكفيني
تلك الشيء لا شيء ما ولهذا تجري عليه احكام المعارف بلا خلاف وانما الكلام في
ضربته رجلا ونعم رجلا ومنها ان شرط ام المتصلة ان يليها احد المستويين والاخر
الهمزة وهذا انما يتحقق اذا كان ظبي مبتدأ اذ لو جعل اسم كان المحذوفة كان الذي
يلي الهمزة هو الفعل والذي يلي ام هو الاسم ويكون التقدير عند الرجوع الى الاصل امك
ام حارا على ما نقول ليكون مثل ازيد رايت ام عمرا وجوابه ان حذف الفعل اذا كان
لازما يجب ان يجعل صلا الوجوه المشتركات لماذا لاجله اذا يلي المتن ام سوى
الاسمين وقريب من هذا ما يقال ان الفعل لما كان غير متحقق فكانه غير موجود فتمنع
من لا يتنبه على وجه المثل فينهم ان القائل يعتقد كون ظبيا فيها او ردة من التقديم
واصل الاستعمال خبر محذوف بتفسير المذكور فيكون مثل رايت زيدا ام عمرا وان
المجيب فقد سلم ذلك واعتقد بان ذلك المحذوف لما كان ملتزم الحذف كانت المعادلة
حاصلة ثم اجاب بانه خبر المذكور بعده الذي هو ذلك المعقد فيه البيت او رده وقت
المفترك فيكون مثل زيدا رايته ام عمرا لا مثل رايت زيدا ام عمرا وقد عرفت

ان رجعه السائل هو ان قلب لو كان مرتوقا بمكان المقدار المفتش بالمذكر كان التقدير
اصل الاستعمال لكان ظبيا اتلك ام حمارا لان رجع القلب الى الاصل ليس الذي الا ان يجعل
ماكان مرفوعا واسما لكان منصوبا وخبرا له وبالعكس منها ان اتلك لما كان هو
المسند اليه في الاصل الاستعمال كان الواجب تانيث الفعل لاسناده الى المؤنث الحقيقي من
غير فصل الا انا هذا لا يتوجه على اختيار المصنف لان المسند لما اتلك هو المقدار لا المذ
كور فليقدر كانت ولا على اختيار كون ظبي مبتدا وهو ظاهر لانا نقول المقدر هو بعينه
على لفظ المفسر فاذا كان المذكور كان بدون التاء فالمقدر كذلك وجوابه ان الفعل
في الظاهر مسند الى ظبي وهو مذكر فيجوز فيه ذلك ثم يرد على عبارة المصنف انه يجوز ان
يقول الحبيبا كانت امك اذ الواجب كانت امك ظبيا ولا يصح كان الا بالتاويل ويمكن
دفعه بان الفعل لما توسط بين الجزئين والاسم شابه الفعل لوقوعه بينهما فجاز فيه التذكير
التانيث كقولك اتلك كان ظبيا وكانت هنا والحق ان ظبي مبتدا وفي البيت قلب من جهة
المعنى فقط دون اللفظ   وارفع هذا القبيل من الكلام الوارد في الابيات يسمى عند
علماء الفقه بالتقليب من قلبت الشيء جعلت اعلاه اسفله وقلبت الثوب جعلت ظاهره باطنا وبا
طنه ظاهرا وتانيث الغاية باعتبار تسميته ولانه في الكلام موقع البيان لقوله لنا
شيوع الا ان المراد في باب يذكر فيه لغير عود الى القلب والا فكلام الناس من المحاورات
ويقولون بيان للبيان اورد الكلام بلفظ المضارع المفيد للتجدد والاستمرار على طول
الزمان وقول الشعراء الماضين بلفظ الماضي والتنزيل بالجملة الاسمية المفيدة للدوام
والثبات   فان قوله في التنزيل خبر لمبتدا وهو كم من قوله على طريق الحكاية ولما انه القلب
من توهم الاستبعاد والاستنكار لكونه على عكس ما ينبغي ذهب الى ازالة الاستبعاد بطريق الترقي
الى الا على انه قال هو واقع في كلام الناس بل في شعر الشعراء الفصحاء بل في كلام الله تعالى
المعجز الذي هو فوق كل كلام ولا مثل هذا جاء لقلة في كل اية   كما طينت اوله فلما

ان جرى

ان جرى سمن عليها اي على الناقة وطينت السطح تطيينا اصلحته وسويته بالطين الفدن
القصر والسياع الطين بالتبن ورويت كما طينت من طينت الزيت جعلته بطانة كانت
جعلت القصر بطانة للسياع وهو الاستشهاد   كما عصبا اي شد العلباء وعرق في
العنق بالعود او الخشب   ونبتي اوله ولحق خيل للهوادة بينها اي تيل وفي
ونبات لا صلح بينهما ويسعى رجالا لا علم لهم بالقتال ولا سلاح معهم بالعنبا طرة جمع ضبطا
وهو الرجل الضخم الذي لا غناء عنده اي لا نفع ولا كفاية والصحيح احمر اللون وقيل الذي
لا سلاح معه   ومهمه اي مفازة مغبرة اي متلونة بلون الغبرة ارجاؤه اطرا
فه جمع الرجا مقصورا وفيه القلب من المبالغة في غبرة الارجاء ما ليس في الاصل كانه
جعلها اصلا في ذلك وكذا في كل من الابيات ثمة مبالغة في المقصود لا تخفى على المتامل
بكسر اوله ولابد من شيئا تقدير مضاف يقصد من باب نفير يعني مثله لا
وهو من باب علم هذا المذهب يجب من الكتب على وجه سقط في اللبنة فاكتب ويصير ل
من المفرد المنادى وهو لنا له وفيه قلبا آخر قبل المستوحى الا ان في القلب انه لغا
المصنف كانه يكتب قبل القلب   على احد الوجهين ورتبة الرتبة الاخرى الذي يعني
فيه اهلكناها فجاءها باسنا هلاكها في لا قلب   على ما جعل اي حال كونه على الق
الزوجية عيسى عليه ولا يخلو من مثاله ان في الاية وجها آخر لا قلب فيه وهو ان تعرض
عنهم بعد القائك الكتاب اليهم تنح قريبا منهم فانظر ماذا يرجعون اي اي جواب ير
دون   يحمل على انه قد نقل النبي تحلت الزينة تطلبه فيكون قبل الزينة
انه يحمدا الاخر لا قلب فيه وهو ان تلقى يعني يطلق في البتراء بعد الدنو ويعني بذلك
اي تلطفت ومن قلب الكلام ويتوجه انه اذا كان تلقى يعني تعلق في البدء وفي
بابه القلب لان الذي يحمي من مرتبة الرتبة يتعلق ارلا ثم يدنو ولا يخفى على المتطلق الا
فتنبه على ما اشرنا اليه في الابيات من المبالغة والشارع تحكيه التلخيص الآت كيف وانا

٩٢ اما مقتضى الظاهر ما يقتضيه في الكلام لتبليغ الا اذا كان هناك مقتضى من خلاف الظاهر ايضا من
ارسالا ان يكون الكلام مطابقا لمقتضى الحال ربما ذكره صاحب الايضاح من ان
التنكير في تنزيل القلب منزلة القاسي وتضمن اعتبارا لطيفا اولا وهم من تبديل انه يوهم ان
بعض الابيات التي اوردها المصنف تنبيها على ما في اعتبار لطيف وقد بينا ذلك
او كان المسند اليه معرفة عطف على كان المسند اليه نكرة واشترط في المسند عدم العهد
احترازا عن نحو رايت منطلقا او زيد المنطلق وعدم قصد الحصر احترازا عن نحو زيد
مبرئ عمرو الشجاع ويستفيد هذا زيادة ايضاح في الحالة المقتضية لتعريف المسند
او انحطاطه اي انحطاط الثاني لا المسند على ما وهم بل لا ينبغي ان يكتب اضافة الثاني
الى المسند لانه لم يتقدم في تنكير المسند اليه ولا الى المسند اليه لان تنكيره لا يغني عنه
لا يغني امكانه زعما ان اخص منها تقدم سوى لا ارتفاع ولا انحطاط الا انه اعتبر لنفسها
لا يكتنه كنهه اي ما يبلغ ولا يدرك غايته   للتخصيص اي تخصيص
المسند بالاسم المنكر منه   ان كان ما سبق من قوله اذا منع من
برتبة الفائدة مانع نحو زيد وحيث وانما حصر التخصيص بالاضافة والوصف
لان ما سوى ذلك من نحو الشيوع ودفع الابهام بالمتعلقات من البيان وذا
ن والحال ونحو ذلك تخصيصا بحسب الاصطلاح وانما يقع التخصيص بالاضافة او
بالوصف منا نبهنا اليه الذهن بما ذكر بعيد المسند الفعل   واما الحالة
المقتضية لكونه اي المسند اسما معرفا باللام او الاضافة او غيرهما فقد وقع
في الامثلة ذكر يجعل متروك فيما سبق اذ الكلام في تعريف المسند باللام
بعينه في اثناء مباحث تعريف المسند مطلقا   فيه اذا كان اي المسند
اي متعينا بطريق اللام او الاضافة او الاضمار او الموصولية او الا
شارة   وكان بك اي للمتبين بك ناظرا او سمعت ماشيته او مثل ذلك

وبعرفه

ويقول حال من احمد او بدل من الحالات وهذا استفسار مبني على ما يراه الناظرون
تمام هذا الجملة ان تركيبا من المسند اليه والمسند فاهلا على الجزء المعتبر في الذي هو
الحكم والاسناد بمعنى ان تعريف المسند اليه يستلزم تنكير المسند اليه لما سبق من انه لا يقع في
كلام العرب كلام من مسند اليه نكرة ومسند معرفة واذا كانا معرفتين متعينين
فماذا يستفيد السامع من مثل هذا الكلام فاجاب بانه يستفيد الحكم ان لم يكن عالما
او لازمه ان كان عالما لما اذا كان المسند نكرة   ولا يتقدم لما يحق كلامه
في بيان افادة الحكم او لازمه الى انه يقول تارة زيد اخوك وتارة اخوك زيد
كذا في غيره من المعارف حاول بيان المقامات المقتضية لتقديم هذا التعريف على
ذاك مع انا نجيب عنه اخرى فقال انه يتقدم ما يتقدم سيلانه الاصل اي يخبر
نا بلا سبب بل الامر بيان ما يطلب له حقيقة وهذا من امثلة البحث وكلام المتعلقة من التقدم
اذا اشتد شيئا اسبق فقال متابع باختلاف بفعل تبيانه الاصل اي ما دام اعتبار
سالما باخذ مثل هذا كيف والضابط انه اذا كان الاسمان المعرفان بحيث يستفيد
السامع النسبة بينهما وكل منهما يصلح ان يكون محكوما عليه بانهما تعينت وتق
ان السامع طالب للحكم عليه بجعله مبتدأ والاخر خبرا وقد قرر المصنف ذلك
في الامثلة بما لا مخفى فيه بقوله على الوجه المتقرر اي على الوجه الذي تقرر
الثاني ان يجعل هذا محكوما عليه وذاك محكوما به وكذا معنى قوله على ما يقتضي
اي على الوجه الذي يقتضيه ان يكون الحكم عليه ومعنى قوله كيف كان عليه ان
تقدم بنيا به او عينا والا فرب بجعل الخبر من المبني ابدا او الآخر   باعتبار
الحقيقة واستحقاقا بان يلاحظ ان زيدا هو المنطلق حكم على طرفيه هو الحكم
التقدم بالاخر فالاولى ذلك لان الحقيقة تحمل في المقام الخطاب على الاستحقاق
وهذا كله ظاهر وانما الكلام في ان السامع اذا علم ان احدا انه عليه او ان

فصل له الانطلاق فقال من الذي يأتي فجاء او ضنا المنطلق طالبا لتعيينه فالذي يصلح
الجواب هو زيد الذي يأتي عليك وزيد المنطلق الذي يأتي عليك زيد والمنطلق
زيد وكلام المصنف يميل الى الثاني على ما لا يخفى على الناظر في كلامه وقد صرح به
والله وعبد القاهر بطلانه وانتفاء على انه اذا عليك زيد انما من اهل بلدك ثم
ثم انحرفت من وجهه اخر ابه زيدا لتاييد واذا ما ساغ يعني ان النحويين قد
على ان المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين لم يجز تقديم الخبر بل ايهما تقدمت
كان الحقيق هو المبتدأ والاخر الخبر لكن بناء ذلك على امر لفظي وهو صون لا
لتباس حتى اذا تم الترتيب وأمن الالتباس جاز كما في قوله بنونا بنو ابنائنا
وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد ولم يتبين المعنى في ذلك لسر فيه نقل
المصنف انك اذا تاملت فيما ذكرنا من ان ما يقدم لا يتقدم قبل انه الا
[illegible] بالمعنى الذي قررنا في الامثلة والوجه الذي بينا فيها المعتمد على
حقيقة المعنى والتي فيما ذكرنا وذلك ان كل ما تقدم كان هو الذي
الحكم عليه والاخر الحكم به فالمحكوم عليه مبتدأ والمحكوم به خبر
والتدبيق اشارة الى الرد على الامام الرازي رحمه الله فيما ذهب اليه من
انك سواء قلت زيد المنطلق او المنطلق زيد فزيد متعين لكونه مبتدأ
لانه هو الدال على الذات والذات هو الحقيق بان يكون مسندا اليه لانه الذي
يقوم بنفسه ويقوم به غيره والمنطلق متعين لان يكون خبرا لكونه دالا على
معنى شيء لا يقوم بنفسه بل بغيره كالانطلاق الذي هو معنى قائم بالغير
فيكون حقيقا بان يكون مسندا وهو معنى الخبر ووجه الرد انا لا نجعل
المنطلق مبتدأ الا حال كونه دالا على الذات اي الشخص الذي له الانطلاق
غاية الامر ان الذات وصفت بانتسابه من شيء اليه وهذا القدر لا يوجب

تعينه

تعينه لان يكون مسندا ليلزم كونه خبرا وزيد لا يجعل خبرا الا ان يجعل دالا على
معنى لشيء يتحقق به ان يكون خبرا وهو صاحب اسم زيد اي مسمى بزيد فان قلت
الدلالة على المعنى لشيء مما لا حاجة اليه في الخبر بدليل قولك زيد اخوك ورجل
الثاني ونحو ذلك والقول بان الخبر يجب ان يكون مستعملا في معناه انما هو راي الاكثر
بينين قلت كانه اعتبر ذلك ليصح على راي الكوفيين ايضا وعلى راي ارباب المعقول
القائلين بان الخبر المشتق لا يتبع محرلا البتة فقوله لا يتوقع عليه ايجابا تقريبا ولا الا
والاثبات من ترجيح فلان على المنزلة مطلقة انما هو عليه واما ما قد يقع بعض
من المبتدأ والخبر المرتبتين ما يدل قطعا على ان الثاني محكوم عليه ومسند اليه في
المتقدم محكوم به ومسند كقولك ابي تمام ثم وانه ام كل ايكم لما شئنا عند على الدنيا
ان ذلك كذا عندنا في صنعة العلم لعاب لانا عن القائل لعابه لعاب الافا
عي فاجاب بانه من قبيل القلب حيث جعل المبتدأ خبرا والخبر مبتدأ الا ترى المثل استنادا
اجتنبه العاسلة الجماعة الذين يجدون المثل والمعنى ان قلمه هلاك الاعداء بمنزلة
السم ونفعه للاولياء بمنزلة العسل واعلم ان القول بعدم التعريف باللام وما
تبانا اي استغراق اللام او الجنسية مشكل اذا نقلنا الى قوله والاقرب بيانه
الوجه للاشكال وتقريره ان المراد بتعريف الجنسية اما القصد الى الحقيقة من حيث هي
وتمييزها من سائر الحقائق واما القصد اليها حال تحققها في بعضها وتقييدها او ما استغرقها
وشمول افرادها اذا لا يتصور في النقل سوى ذلك والكل فاسد اما الاول فلو صح لما يرد
كون الاسماء الاجناس معارف من غير ان يكون فيه شيء من علامات التعريف لكونها موضوعة
للقصد الى الحقيقة وتمييزها اذ ليس معنى العرب مثلا في ضربت ضربا الا تلك الحقيقة المقصودة
من بين سائر الافعال واللازم باطل بالاتفاق وهذا معنى قوله وانه اي كونه اسما الاجناس
معارف قول اي مقبول لم يقل به احد من اهل اللغة والجهة العربية الذين اليهم بيان الا

ومانحن فيه الا المناظرة ثم اشار الى اعتراضين مرجعهما الى منع انتفاء اللازم ومنع الملازمة ورد
وكان الانسب بباب المناظرة تقديم الثاني ولعل التزم اللام فيه موطئة للقسم في
قوله ليكنين على لفظ المبني للمفعول المسند الى ضمير ملتزم لام جواب القسم وهو قائم مقام
جواب الشرط وكذا في قوله لئن ذهبت لبيلي فيمتك وذكره بلفظ الخطاب لان له فيه
في الجملة بطلان التالي كون اسماء الاجناس معارف فانه باطل بمعنى لا يلتزمه الا
يجوز له مكابرة وجه ابطاله انه يلزم وصفها بالمعرفة ضرورة لزوم المطابقة بين الموصوف
والصفة او يجوز وصفها لا اقل لكن لا خفاء ولا نزاع في امتناع رجوع وصفي النكرة
مثلا بل انما يقع وصفي نكرة بالتنكير والظرف اعني في امتناع متعلق بيمكن بل لا
يعني انه ينسب الى الكذب في امتناع ذلك بل يعني انه ينبغي امتناع ذلك ذلك اي عند
امتناع ذلك ولينسبه الى الكذب ولو قال بامتناع ذلك لكان المدعى ذكر البيت في اوائل
البيان بالمعنى الخالي عن التنوين اما بالمعنى فظاهر لا تفاق على انه للمقصد الى
الحقيقة دون الافراد بخلاف مثل رجل وفرس فانه ربما ينافي في ذلك واما الخلو
عن التنوين فلتقص المسافة بينه وبين الاثبات المطلوب اذ لو قال وجوها الجنس
ان قال ما هذه التنوين فيجاب بانها بين متمكن فيما لم لا يجوز ان يكون تنوين
تنكير يصير بها المعرفة نكرة فيجاب بانها انما يكون في مبني المتمكنة من الاسما
مثل صه بخلاف قولك مررت بزيد وزيد اخر فانه تنكير ليس للتنوين بل لكونه في
معنى مسمى بزيد وبالجملة يطول الكلام وتفوت سرعة الوصول الى المطلوب واما
اعتراض منع الملازمة فهو انا لا نم لزوم كون اسماء الاجناس معارف وانما
يلزم ان لو كان المقصد فيها الى نفس الحقيقة وهو ممنوع بل المراد به معينة منها
مثل رجل وزيد من نفسه الحقيقة والجواب ان المدعى هو امتناع كون المراد تعريف
الحقيقة المقصد اليها من حيث الحكايه بحيث يلزم الحال في صورة ما ولا يحتاج

الى

الى لزومه في جميع اسما والاجناس ولا شبهة في ان القصد في المعاني بالغالبة هي
المراد او النوع لا نفس الحقيقة ولهذا اتفقوا على ان رضيت ضربا للتاكيد لا غير فانه
لا يثنى ولا يجمع لكونه نفس الحقيقة فيلزم كونه معرفة وجواز اضافته بالمعرفة وفيه
ولزم عطف على لزم ان يكون اسما والاجناس معارف وهو اشارة الى الوجه الثاني
من الدلالة على بطلانه ان يراد بتعريف الحقيقة المقصد اليها من حيث هي هي
بتميزها وذلك انه لو كان كذلك لزم ان يكون اللام الداخل على اسماء الا
جناس لم يقصد بها العهد كاشبه لتاكيد تعريف الحقيقة لانها لا يفيد سوى
ما يفيده اسم الجنس بنفسه من القصد الى الحقيقة وعمقها واللازم باطل وما
واذا بطلنا ابطال التلازم من الثاني وهو كون المراد بتعريف الحقيقة
اليها حال حضورها في ذهن السامع اي باعتبار حضورها من حيث حضورها باعتبار
يعرف ذلك ما عرفت في مدلول اللفظ بعينها كقولك ادخل رجل فالرجل كذا
والمنطلق كذا او ينقدر بان ينزل منزلة الحاضر لكثرة الاحتياج اليه او
لكونه نصب العين او نحو ذلك كقولك جاء الحبيب ومثله حاضر مجاز اعني
تنزله منزلة الحاضر وشبهه به وذلك لانه لو اريد ذلك لم يتميز تعريف الحقيقة
من تعريف العهد اذ لا معنى لتعريف العهد سوى هذا وهذه الملازمة ممنوعه في
نيل الاشكال وذلك ان المراد بتعريف العهد المقصد الى الحقيقة من الحقيقة باعتبار
حضورها لا الى نفس الحقيقة بهذا الاعتبار واما اسم الجنس النكرة فالمقصد الى
الحقيقة لكن لا باعتبار الحضور ولا زمناها اخرة فالحضور معتبر في المعرفة ماخوذ
في مدلول اللفظ غير معتبر في النكرة وعدم الاعتبار غير اعتبار العدم وكذا
ان الاشارة الى الحقيقة من حيث الحضور تعريف الحقيقة والى الحصة منها تعريف
والمراد بالحصة الفرد منها واحدا كان او اكثر لا بمجرد ما يكون اخص منها ولعل

باعتبار صدقه اعتبار ريء حتى يقال ان الحقيقه مع قيد الحضور حصة من الحقيقه فيكون
معهودا ثم قال عيسى [illegible] تعالى وليس الذكر كالانثى قيل الذكر
اشارة الى ما في قوله تقديريا مجازيا لكونه غير مذكور بل مستفادا من قوله ما في بطني
محررا فان تحرير الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور خاصة والانثى
اشارة الى ما في قوله غير مذكور بمدلولها وضمنها انثى واذا قلنا ابطال اللام
لك وهو ان يكون المراد بتعريف الحقيقه الاستغراق وذلك لوجهين احدهما انه
يلزم في لام تعريف الحقيقه ان يكون من قبيل لغير التعريف لان معنى التعريف
التعيين والاشارة ومعنى الاستغراق الشمول والاحاطة وهما متغايران فالموضوع
للاستغراق لا يكون موضوعا للتعريف لا يقال لم لا يجوز ان يكون مشتركا بينهما فيكون
موضوعه للتعريف لانا نقول المتقدمين ان معنى كونها للتعريف اعني تعريف الحقيقه
هو كونها للاستغراق فلا تكون للتعريف ثم يكون [illegible] باعتبار كونها للتعريف
العهد وليس للعلام فيه ولا فتقار الى ما ذكرنا قال اذا قامت وهو وان كان
متعلقا بقوله لزم لكنه قيد لطرفيه اللزوم والعلم به وثانيهما انه يلزم ان يكون
الجمع بين لازم الحقيقه ولفظ المفرد جمعا بين المتنافيين لدلالة اللام على
الكثرة التي هي مدلول الاستغراق ولفظ المفرد على الوحدة فان قيل لا نم لزوم
الجمع بين المتنافيين وانما يلزم لو لم يكن الجمع من اللام ولفظ المفرد مفيدا
مجردا المفرد عن معنى الوحدة كما في الجمع بين المفرد وبين علامة الجمع [illegible]
قلنا اللازم ثابت لما تقرر ان الدليل والسند مرفوع بوجوه مثل لزوم جواز
عود ضمير الجمع اليه مثل الرجل ضربوا وضربتهم وجواز دخول [illegible] عليه كما في
الجمع وثانيها الفعل المسند اليه مثل جاءت الرجل وجواز تاكيده باجمعين
وجواز صفته بصفة الجمع مثل الرجل الطوال والدرهم [illegible] على الافراد

كان

ببيان ومن كان بخلاف اللام الجنس والدينار الصفر فانه مسموع شاذ لا يطرد في
غيرهما وانما جعل هذا ادنى الوجوه مبالغة في الامر لا فارق [illegible] ذلك با
لا يعرف مما نقله على صورة اللفظ المفرد فالكل كذلك فقوله وان صير اي رجع و
التجئ في الجمع بينهما اي بين اللام ولفظ المفرد او صحته عطف على وجوب ولا
الاول في موقع الحال وبغيرها محذوف وعلى الافراد متعلق بصحته وكل ذلك اشارة
الى جميع ما سبق من اللوازم وقد يدفع لزوم الجمع بين المتنافيين بانه بمعنى كل فرد لا
بمعنى مجموع الافراد ليلزم التنافي وبتوجيه ما ذكرنا من الوجوه والاقرب لما
وبتقرير كلام القوم ان اللام يكون لتعريف الحقيقه ولتعريف العهد وقال بعضهم بالاستغراق
ايضا وورود الاستغراق بالمحل [illegible] توجيه ذلك على وجه لا يرد الاشكال فزعم ان الاقرب
النقل بان اللام موضوع لتعريف العهد لا غير وتعريف الحقيقه راجع الى ذلك والاستغراق
الى المقام وتقرير الاول ان معنى تعريف العهد الاشارة الى ما هو حاضر في الذهن معلوم بين
المتكلم والمخاطب انما معينا بان يكون مذكورا باسمه او بغيره كقولك انطلق رجل
فرجل كذا والمنطلق كذا او في حكم المذكور بقرينة او اعتبار مخاطب كقولك اغلق الباب
لمن دخل البيت وادخل السوق لمن دخل البلد لسوق معين معهود بينك وبينه
واما تقريرا بان يتركه منزلة الماضي المعهود والى هذا القسم يرجع تعريف الحقيقه وهي قد
يكون الحقيقه من حيث هي كما في قولك الانسان حيوان والرجل خير من المراة وهذه تسمى لام
الطبيعه وقد يكون الحقيقه من حيث الوجود كما في قولك ادخل السوق واشتر اللحم في البلد
اي اشار الى الكلية على الذهن وهذا هو المسمى بالمعهود الذهني على ما قال ابن الحاجب
يراد باللام الحقيقه باعتبار قيامها بواحد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقته المعهود
الحقيقه الذهني ذلك الوجودي في المعقوليه كقولك دخلت السوق في بلدة كذا وانت لم
يكن بينك وبينه فيها سوق معهود واذا قامت الدلالة على انها باعتبار الوجود ولم

قرينة البعضية تبين الاستغراق وهذا الترجيح بلا مرجح فتعريف الحقيقة اسد فيمي تعريف ١٠١

العهد وهو الذي ينزله منزلة الحاضر المعهود باعتبار من الاعتبارات الخطابية الموقعة

للظن فقوله اسد فيمي للتعريف الملاقا لان التعريف ليس الا للعهد وقوله منزلة المعهود

التم الحقيقي فيه فان قلت سيبان الحقيقة باعتبار الوجود يكون حصة فتصلح

واما الحقيقة من حيث هي فلا يصلح ذلك هنا قلت كانه لا يشترط في المعهود ان يكون

من الحقيقة بمعنى بعض افرادها او يجعل الحقيقة مع قيدها المنتشر حصة من الحقيقة

من حيث هي بمنزلة بعض للافراد فان قلت فعلى اختيار هذا القول كيف اندفع الا

شكال وعلى اي شيء وقع الابطال قلت على الملازمة ان اريد بعدم التعيين كون تعريف

الحقيقة على تقدير كونه الاشارة الى الحقيقة باعتبار الحصص بمعنى تعريف العهد

مع انتفاء اللازم انما ريد كونه ذا اخلاف فيه فان قلت ثم تعلق قوله بناء قلت المعنى على

تعلقه بان يتغامعقول له او معلقا المتعلق محذوف وفي موقع الحال لكن معمول ما بعد ان

لا يتقدم فالوجه ان يقدر له محذوف وينتسب ذلك الظاهر او يجعل حالا من الضمير في الاقرب العائد

الى الموصوف المقدر اي المعنى الاقرب لان فيه ضمير الشبه ولا يعود الى اللام لكونه حرفا

لا اسما موصولا اما لان ذلك الشيء في موقع البدل من قوله ترجيه لتفاوت

الباء واللام او على طريق التهكم بان لا يكون ذلك محتاجا اليه المتنزل

الاستغناء عنه منزلة الاحتياج اليه بواسطة التهكم اي التخرية والاستهزاء كما يقال

للجبان اسد فيثبت له لوازم المستعار له اعني الاحتياج اليه وهو اعتبار خصوص

ونبه فيعرف باللام وهذا معنى قوله وليتعرف معنى هذا في علم البيان على

احد الطريقين اي التحقيق او التهكم في شانه صيغة اسبابا او متعلق بتاخذ

او غير ذلك مجرور معطوف على ان ذلك الشيء اي لغير ذلك لكونه مجبوبا

او مطلوبا او بديعيا او فظيعا فيهتم بشانه فيجعل كالحاضر ثم ان الحقيقة

تجيز

كيفية بناء الاستغراق من المقام واشارة الى ما يذكره الكتب الحكمية ان يحمل شيء وصفية

هو بما هو ليست من حيث هي واحدة ولا كثيرة ولا كلية ولا جزئية الى غير ذلك من اللواحق

والمتقابلات ولا لما اجتمعت مع المقابل الاخر وحاصل الكلام ان المعرف باللام اذا

اريد بها الحقيقة وهي من حيث هي ليست بواحدة ولا كثيرة بل صالحة للتوحيد والتكثير

في المقام الذي يكتفى فيه بالظن ولا يطلب التعيين حتى يلزم الحمل على الاقل المتيقن

يحمل على جميع الافراد لان الحمل على الواحدة او على بعض افراد الكثرة ترجيح الى النوع

بلا مرجح وقد وقع في نسخة الاصل وعليه اكثر النسخ لكونها من حيث هي هي لا متعددة

بتحققها مع الوحدة والجمهور على ان الكلام مسوق لسلب التعليل لا تعليل السلب اي ليست

حيث هي هي متعددة بسبب تحققها مع الوحدة اي عدم التعدد اذ ربما يتوهم ذلك

سببا لكونها في نفسها كذلك فنفى هذا التوهم واعترض الشارح العلامة الشيرازي

بانه يستقيم اذا جعل لا بمعنى ليس هو قبيح قلنا بل يستقيم على كونها بمعنى تحققها غير مثل

لا فارس ولا بارد ويكون اللازم في تحققها متعلقا بمتعددة كيف ولم يعهد حذف اسم

ونصب خبرها وثانيا بانا لم نعرف احدا ذهب الى هذا الوهم وهذا نابع عن القائلين هذا

وثالثا بان هذه العبارة لا تدل على نفي هذا الوهم ومن مكابرة اذ المعنى غير متعددة

بهذا السبب كما من بحث فلا يتوهم وكم في هذا الكتاب من نفي امثال هذه واستنفت من

الدالة ورابعا بان كونها ليست متعددة بهذا السبب دعوى مجردة عن الدليل قلنا

المستند الى المنع على ان تحققها مع التعدد لا يوجب كونها من حيث هي متعددة

فانما ان انتفاء تعددها او توحدها بهذا السبب لا يوجب كونها صالحة للتوحيد

والتكثير لجواز ان يكون متعددة لذاتها فلا يكون صالحة لما قلنا لا نم انه

تريم التعدد وان لا تعدد من حيث هي هذا التحقق وقد نفاه ثبت انتفاء التعدد

وان لا تعدد من حيث هي اللزوم المصلح لها ثم قال بل هي تعليل للسلب بانه لولاه

لزم اجتماع المثلين وتقريره ان الحقيقة غير متعددة من حيث هي والا لما قبلت التعدد
نظرا الى اجتماع المثلين لكنها تقبل لتحققها مع التعدد العارض وغير متعدد
من حيث هي والا لما قبلت الوحدة لما ذكرنا لكنها تقبلها لتحققها مع الوحدة
العارضة قلنا انما يلزم هذا على تقدير تماثل التعدد الذاتي والعارضي واستحالة
اجتماع المثلين عند المصنف فان المعتزلة يجوزونه وكون التعدد الذي يختص الحقيقة
معه عارضا ولما في التقرير من المصنف والمنافاة بينهما حديث اجتماع المثلين فان
بيان بالاشتراك عند المصنف النتيجة القديمة وكيف هكذا لا متعددة لتحققها مع
التوحد ولا لا متعددة لتحققها مع التكثير كذا نقل عن شهاب الدين القرافي الاولى
لهذا الكتاب عن المصنف وبالجملة فالامام لكونها متعلق بصالحة ومن حيث
متعلق بكونها على الظرفية او الحالية ولا متعددة عطف على الخبرية ولا بمعنى غير
كما في قوله تعالى لا فارض وكذا الثانية من ولا لا متعددة عطفنا على ما بعد لا
من لا متعددة بحيث يشمل حكم النفي المستفاد من لا بمعنى غير فيكون لا الا حال من زائدة
تذكرة للنفي وهل يجوز ان يعني غير كالثانية فيه تردد بخلاف قوله تعالى
ولا بكر بعد قوله لا فارض فانه لا يجوز ذلك فيه ثم انه اطرد سار في اكثر النسخ من
التعدد بين وانه مما هو عارض على الزمان وشيئين فقال ان قوله من حيث هي هي ظرف
واقع خبر كان كونها ولا متعددة عطف عليه والمعنى ان الحقيقة
لكونها مأخوذة من حيث هي هي لا متعددة بسبب تحققها مع التعدد ولا لا متعددة
لتحققها مع الوحدة صالحة للامرين وبيان ذلك ان الحقيقة يمكن ان توجد
متصفة بصفة التعدد لتحققها معه فلا يكون صالحة للتكثير ويمكن ان توجد
من حيث هي هي من غير اعتبار التعدد والوحدة فيكون صالحة لهما
فيكون الحكم متفرع على جملة قوله الامام من جملة لتعريف العهد والحقيقة

[illegible]

فتنبه وهي صالحة للتوحد والتكثير واستغراقا فيضيف على المعنى وحين يكون
مقتضى المقام اي معترضا اليه فاذا كان اي المقام خطابيا يكتفى فيه
بالظن ولا يطلب اليقين البرهاني والاستدلالي بخلافه ووصف المقام بالخطابي
الاستدلالي شايع فيما بينهم على ما ذكر في اخر هذه الحالة فحيث كان الحكم
والمقتضى المقام ليس على ما ينبغي المعرف باللام بمعنى الذي يكون للحقيقة لا المعرفة
الحقيقي معرفا اسم كان والجملة في موقع الحال اي سواء كان المعرف مفردا او
جمعا والخبر في هذا المقام واجبا لتقديم يحمله الابهام اي لارتفاع في ذهن
السامع وانما ارادوا ذلك لظنوا ان الحمل على البعض لا يفيد الى الحقيقة الترجيح لانه
ربما يكون في الواقع مرجحات اذ غاية الامر تساوي الكل في صنف الحقيقة فيه
في صحة الحمل عليه لا في جميع الجهات والاعتبارات والتقي بالعكس الذي يتخذع به
له لقلة تجاربه والخب بالفتح الخداع الخبيث اقل ما يحتمل على لفظ المبني للمفعول
وكذا فيما يوجب وانما عبر من لبس لانه العدد الزايد على الاثنين بواحد بما تم
العدد مقام المحدود تقريبا لا يرضى كونه جمعا اعني الاثنين كانه قال هو العدد
الزايد على الاثنين لا الاثنان وستقف على هذا اي على الحمل على الاقل
لتيقن في المقام الاستدلالي في نوع الاستدلال اشارة الى ما قال في الفصل الاول في
الاستدلال الذي جعلنا مقرونا ان الجملة التي لا يكون مبينة الحال في الكل
وخلافه في مثل قولنا المؤمن غر كريم سميت مهملة ولاحتمالها الكل والبعض
ان استعملت لم يستعمل الا في المتيقن وهو البعض والطلب اليقين في الاستدلال لا يتوجه
الحقيقة فيه الى المحاورة لا التصريح الى الكفاية فاعرف واما التعجب من الشارحين
ترددون على مثل هذا ولا يهتدون ولا يدرون اين يتوجهون حتى قال بعضهم ان المراد
انك ستقف على دليل هذا في علم الاستدلال وهو انه يجب الحكم في الاقل اذ ليس

سلب عن جميع الافراد لزم السلب عن الحقيقة لانها لا توجد الا في ضمن الفرد لكن الحكم على
فرق الاثنين ممكن ان تكون وان لا تكون فيوجد النفي ولا يتعرض المشترك
ومبنى كلامه على هذا وهو ان الكلام يكون الا قليه في الجمع هو العدد الزايد على الاثنين بوا(حد)
على الاثنين مطالا فراد ولكنها جمع اي من لوله لصيغته الجمع وشايع الحلا فيما عليه
ولو ربما نفهما لكنها تجمع من المجموع اي جماعة من الجماعات كرجال نبني في ذلك
لا كان لهذا تعلق بمضاعفة المرتبة الا من جهته اللغة انه ج م ع لا ي معنى كل شي
مع انهم يقولون انه بمعنى الضم وفي الاثنين ذلك ثم ان اريد بها بيانا لمضاعفة
المرتبة لمعنى سلبها بينهما ولو اصفها السابق منهما كاللغة والعرف والنحو الا
كالمنطق وان اريد المعاني والبيان والسوابق منهما والمواضع وبالجملة فلا ...
منهما من جانب التثنية والجمع بالوزن وبالمطلع وبعود الغايب لم ترتضى عند الا...
من الجمع ولكنه تعرض لصاحب الكشاف حيث يعد في بعض المواضع الاثنين من
الجمع وان لم يكن ذلك مذهبه   ومنها دقيقه يريد بالاستغراق العرفي
ما يكون المرجع في شموله واحاطته الى حكم العرف وان كان بعض الافراد في
الحقيقة وتفسير العرف ما يكون جميع الافراد في نفس الامر   واستغراق المفرد
نسبه او يكون مراده انه قد يكون كذلك على ما نبين عنه لفظ يكون كما في النكرة
المنفية وهو ما هو كما في المعرف باللام في بعض المواضع بمعونة القراين كما في
في قوله تم ربنا الكلم ده ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى والملك على ارجايها
انه اكثر من الملايكة وفي قوله تعالى وكتبه ورسله انه قرا ابن عباس رضي الله
عنه وكتابه وروي عنه ان الكتاب اكثر من الكتب ووجهوه بان معنى استغراق
المفرد شمول افراد الجنس فلا يخرج فرد او فردان ومعنى استغراق الجمع شمول جموع
الجنس والجمعية في جمل الجنس لا في وحدانه هذا ولكن اتفق جمهور ائمة التفسير

الاصول والنحو على ان الجمع المعرف باللام متناول لكل واحد من الافراد كالمفرد حتى فسروا
العالمين بكل جنس مما سمي بالعالم وذكروا في قوله تعالى والله يحب المحسنين انه جمع ليتناول
كل محسن وفي قوله تعالى وما الله يريد ظلما للعالمين انه نكر ظلما وجمع العالمين على معنى
لا يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه الى غير ذلك من مواضع لا تعد ولا تحصى فلا تفهم
ان من قال عبيدي احرار انه يعتق الكل وعلى انه يصح استثناء المفرد من الجمع المعرف باللام
مثل جاءني الرجال الا زيدا واصرفه الدراهم الا درهما وسجد الملايكة الا ابليس لا استغنا...
ان ما ادعى من الحيل بقولنا الله غفار الذنوب كلها وجمع الامير الصاغة لا يريد فرد
الواحد والاثنين واما ذكر من ارجحيته اللطف في ترك الجمع الى المفرد في قوله تعالى سبحانه
ربا انه وهن العظم مني من التوسل باختصار اللفظ الى التحكيم في المعنى لدلالته على
الوهن كل فرد من افراد العظم بجلى و   الكلام فيتوجه الحلوام عليه في امر ...
ثم نظيم الفرق في المعرف بلام الجنس بين المفرد والجمع في جانب القلة بانه يقع في المفرد ا...
حاد البعض الى الواحد وفي الجمع لا يقع الا الى الثلاثه وهذا ما قال صاحب الكشاف ان المفرد
صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد والجمع كذلك لان يراد به جميع
الجنس وان يراد به بعضه لا الى الواحد لان وزانه في تناول الجمعيه في الجنس وزان المفرد
في تناول الجنسيه والجمعيه في جمل الجنس لا في وحدانه   واذا عرفت هذا بقي
ما ذكر من حمل المعرف باللام في المقام الخطابي على الاستغراق نحو زيد المنطلق
او المنطلق زيد يكون المعنى ان زيدا كل منطلق وكل منطلق زيد بمعنى انه
لا منطلق سواه وهو معنى الحصر فلا يصح عطف عمرو على زيد بالواو ولزم التنا(قض)
ويصح بل لمصحح التاكيد ومبنى كلامه على ما ذكره من القصر المنطلق زيد وزيد ا
منطلق كلاهما يفيد حصر الانطلاق على زيد وصيد صاحب الكشاف الى التفرقة حيث
ذكر في الفايق ان قولك الله هو الدهر معناه انه الجالب للحوادث لا غير الجالب

قولك الدهر هو الله معناه ان الجالب للحوادث هو لا غيره   لجهات اعتبارية
متعلقة في نفسه او قلة ظهور آثاره او عدم وصول اثره الى المتكلم او السامع
واما الحالة المقتضية لكونه اي المسند جملة فهي اذا اريد تاكيد الحكم
التركيب من غير تكرير وحرف تاكيدا ولا خفاء في انه لا ثبات
يكون المسند جملة اسمية فلذا اقتصر في التمثيل على الجملة الفعلية والشرطية
والظرفية وان كانتا ايضا عائدتين الى الفعلية واورد المسند اليه في
الفعلية بالضماير الثلاثة والاسم الظاهر اشارة الى انه لا فرق بينها في
التقوي بخلاف التخصيص فانه لا يكون في الاسم المظهر على ما سيجيء ولذا ذكر
او دونه الواو   كما سيأتيك اشارة الى ما ذكر في تقديم المسند من ان
سبب تقوي الحكم هو المبتداء لكونه مبتداء يستدعي ان يسند اليه شيء الى
كلامه ومثل للشرطية بمثالين اشارة الى انه لا فرق في افادة التقوي بين
تقديم الشرط وتاخيره   لما عرفت بتعليل تعميمه ووقوع الشرطية خبرا
واما دونها التقوي بناء على ان الخبر مسند الى ضمير يكون الفعلية المحتمله
فانه انه قيد بعيد مخصوص هو الشرط   او اذا كان المسند سببيا عطف على
اذا اريد تقوي الحكم هو فيه المسند بمنزلة الوصف بحال ما هو من سببه فان
النعت الان المراد به مررت برجل كريم ابوه يسمى ومنعا سببيا بخلاف هيهنا
مثل زيد كريم ابوه مما قاله في الضبط في جعل السببية مقتضية لكون المسند جملة
ثم كلامهم متردد في ان المسند السببي في مثل زيد ابوه كريم وزيد قام ابوه
هو كريم وقام ام الجملة الواقعة خبرا المبتدا والظاهر من تقرير المصنف هو
الاول   وهو ان يكون على حذف مضاف اي هذا ان يكون وقوله مع حكم
عليه اي على ذلك المفهوم بالثبوت للامر الذي هو مبني عليه اي مخبر عنه او بالا

عنه

عنه اي عن ذلك الامر لبيان المتعلق على ان ذلك المفهوم محكوم عليه في ذلك المحل
فانه محكوم به بل على ان محل جزء من الكلام تقدم عليه بما هو مثل حكم على المسند
بانه ثابت للمسند اليه وعلى المتعلق بانه وقع عليه الفعل الى غير ذلك   سلط
اليه   منها ان يكون ونظيره اثبات معنى التعليق ومثله ومعنه لغير ما
هو به مثل بثلاثة امثلة لان الخبر في تلك الجملة الاسمية الواقعة مسندا يجوز ان يكون
مثلا او صفة او ظرفا   او يكون سببيا مطلقا على ان يكون ركنا
وهذا هو الثاني من نوعي المسند السببي اي يكون المسند الى مبتداء اصل الكلام
يشكل الاسناد الى ما بعده وانما وصف الفعل بذلك مع ان محل فعل كذلك
عليه   فيطلب تعليق ذلك الفعل على المبتدا والذي قبله بنوع اثبات
مثل زيد ضربا خيره او نفي مثل زيد لم يضربه خيره لكون ما بعد بعدا
الفعل مشغلا عما قبله بتعلق الآخ بزيد وانما قال بنوع اثبات او نفي لانك
لا تثبت لزيد الضرب على حقيقته بل ضربا منه لشخص   لا شيئا علقت على
فعلا ومثل باسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لان اسم التفضيل لا يجعل
هو سببيا مما قبله ومن ثلاثة الرواية والدراية جعل او يكون مرفوعا معطوفا
على كافي اذا كان المسند سببيا ذهابا الى ان هذا سببيا من جملة المثبتة
في الكونه سببيا اما مثال الرواية فظ واما مثال الدراية فلا منه من ان
لعدم الوصل الماضي السابع الاستقبال نسبا ذا الى المضارع التقليل مع الا الباسق
من جعل المسند في زيد ابوه انطلق سببيا بمثال زيدا انطلق ابوه ومن التكرار
المحقق انما ريد بقوله مبني عليه ام من ان يكون ذلك الامر مبتداء لذلك
المفهوم وانما قال له نتناوله التسميتين والجملة فحال الكلام الى ان من
الحالة المقتضية لكون المسند جملة اذا يكون المسند فعلا مسندا الى الاسناد

الى ما بعده فيطلب تعليقه بما قبله لا شيئا متصلا بالفعل ليتين نظلمك عليه
وهو جملة ما يقال في حكم الافراد المفيده المسنده الى الضمير المحكوم عليها بالافراد تشبيه
بالخالي من الضمير من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة ويشتق ان يعلم
ان المسند قد يكون جملة للتقوي او لكونه سببيا وذلك فيتصور منها مثل انا
عرفت وهو عرف وانت عرفت للتخصيص تارة وان يجيء ان يفيد التقوي على ما سيجيء من ان
التخصيص تاكيد على تاكيد لكن لا خفاء في ان ليس المقصود فيه الى التقوي وقد يقال
ان المسند هاهنا ليس جملة بناء على ان الضمير تاكيد مقدم لا مبتدأ والجملة
الاسمية ويستقيم عليه في موضعه ومنها خبر المبتدأ اذا كان جملة اسمية
مما ليس بفعل ولا مشتق مثل زيد ابوه عمرو وغلامك والله رسوله لبشر ولذا لم
الا بما هو فعل او مشتق وان ادعي انه سببي فيتعلق ذلك الجامد بالمبتدأ الاول
تعلق اثبات شيء له ومنها مثل زيد ضربته او ضربت غلامه وزيد قام عمرو في داره
نحو ذلك مما اسند الفعل الى ما بعده وليس بعده سبب مما قبله قال الشيخ عبد
القاهر ان مثل هذا يكون للتقوي لانه لا يتبين فيه التكرير للاسناد بل الثناء على
المبتدأ قال ان الاسم لا يؤتى به معري عن العوامل الا لحديث قد نوي اسناده
فاذا قلت زيد فقد اشعرت السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطئة له وتقدمة
للاعلام به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول المانوس وهذا اشد للثبوت
امنع للشبهة والشك فان الاعلام بالشيء بعد التنبيه عليه والتقدمة يجري مجرى تاكيد
الاعلام في التقوي والاحكام ومنها الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن وهو ظ
وما ذكرت لك من كون المسند جملة للتقوي او لكونه سببيا اذا علمت
معرفته صحيحته بان يعرف حقيقة التقوي وتفصيل مفهوم السببي مسلكا مطلقا
على امور ثلاثة متفق بها في علم النحو الاول وجه قولهم لا بد في الجملة الواقعة

خبرا للمبتدأ من عائد الى المبتدأ ملفوظا كما في زيد قام او مقدرا كما في البر الكر بستين ان
المقوي لا يكون بدون اشتغال الفعل بالضمير المبتدأ وعلى ما سيجيء والسببي لا بد فيه من
بالمبتدأ وهو يقتضي رابطة وهو معنى العائد وهذا انما يتم لو كان المسند الجملة في غير ضمير
الشان سببيا او للتقوي الثاني ان الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان ستغني عن العائد لحكم
النحاة بانه لا يجب في الخبر من عائد الى المبتدأ ليتعلق بالمخبر عنه كما في السببي او يثبت له كما في
القوي بل هي نفس المخبر عنه ولا معنى لربط الشيء بنفسه الثالث وجه شائبة تعريف المخبر
في نحو نعم الرجل زيد من العائد الى المخصوص بالمدح او الذم فمن يجعله مبتدأ
خبره مقدما فحذف ولانه قد علم مما ذكر ان ليس المقصود من الخبر الا ذكر بعده
الى المبتدأ وتحصيل الربط فاذا ذكر ما هو جنس المبتدأ وصادق عليه كان بمنزلة ا
الضمير في حصول الربط وكذا اللفظ الدال على معنى عام يدخل من المخبر عنه بحيث يتناوله
وغيره ويدخل بشموله تحته يغني عن الضمير لكونه ذكرا للمخبر عنه مع غيره بمنزلة ان يقول ان
من جملة صالحا فانا لا نضيع اجره وان من عمل وفي عطف نيابة العموم على نيابة تعريف
الجنس اشعار بان ليس معنى الجنس هو الاستغراق بحيث يكون معنى الرجل كل
رجل ويدخل فيه زيد بل انه جنس لزيد يطلق عليه وعلى غيره فعند ذكره في الخبر
من زيد علم انه هو فيكون ذكرا عائدا اليه ثم لا يخفى انه اذا علم بيان الخبر من الضمير
واعادة لفظ المخبر عنه بطريق الاولى مثل ارى الموت لا يسبق الموت شيء
واما الحالة المقتضية لكون المسند جملة فعلية كما ذكرنا سببا افراد المسند ما يقتضي
كونه فعلا مقيدا او غير مقيد او اسما منكرا او معرفا كذلك او ورد بعد جملة
ما يقتضي كونها فعلية او اسمية او شرطية او ظرفية وفي الكلام دلالة على ان مثل
زيد انطلق لافادة تجدد ومد لكون المسند فعلا وان كون الجملة اسمية فليست كل
جملة اسمية لافادة الثبوت بل اذا لم يكن الخبر فعلا وذلك للقطع بانه لا فرق من

قام زيد وزيد قام الا في التقوي وعلى وكون الفعل مختصرا لافادة تجدد ما تقتضيه 103
من الحدث لا لثبات في كون الغرض من وضع الالفاظ على الاطلاق افادة المعاني
التركيبية وما فيه دخول الزمان في مفهوم الفعل وابتاله عن كونه للتجدد وغني
من البيان وكذا عدم دلالة الاسم على التجدد الا بالعرض وذلك بان يرتب له
بوجب دلالته على الزمان مثل زيد ضارب عمرا فانه انما يعمل اذا كان بمعنى الحال
او الاستقبال وكما اذا كان الاسم من شان الفعل مثل ت فانه بواسطة ذلك
الفعل يدل على التجدد ولا ينبغي ان يشتبه ان المراد بافادة الفعل التجدد ما افادة
المعنى فيها نقلا مثل زيد ابوه قائم ويتوهم انها للتجدد نظرا وكونها لافادة
تجدد الفعل بمجرد عبارة ثبات مثل في زيد قام ابوه مما المسند جملة في بلغه
مثل زيد منها المسند مفرد مثل وما انتهى من تفاوت الجملتين يريد اعم من
ان تكون مسندا او غيره فان الاسمية والفعلية والايات المذكورة لبيانه منه
تبين واتى تقسيم الفعلية هو تعلقت دلالته على الحصر اي هذا هو المطلع لا عنون من
القواعد البيانية تحرر انسب على التحقيق وفيه على انه للثبات ومنه يتعلق
بطيق وفيه تقديم ما في خبر الاستفهام وحاصله حال من المنافقين او من ضمير
قولهم وفيه به لقولهم وجملة فعلية ما مر وعلى سنى منه جملة والمراد مثل
جانبين اي لرجاء وما بالجملة الاسمية الدالة على انهم ثابتون في الايمان لم تكن
دائما عنهم متقبلا منهم وما مثل طيق قوله ثم وجه متعلق بطيق وفيه لبيان
تبيا وجملة اسمية حال منه وجملة انما عطف عليها وخبر انه كيف طبق بمعنى طبق
غاية التطبيق لانا وان كنا عن ذكرت خبر المبتدا وجملة الثانية لكن لا في ضمن النتيجة
ووجه التطبيق انهم لما ادعوا احداث الايمان في الجملة المناسب ارادة النفي بالغ
وجه واكده اي لسبيل في شيء من الايمان وذلك لان اسمية الجملة كما يكون من ثبات

لتاكيد الاثبات فكذا في النفي لتاكيد النفي لا نفي التاكيد على ما سبق الى الفهم وا
الباء فليست الا للتاكيد النفي وعلى تفاوت عطف على قوله على انه فيما اي
في القول الذي يحكيه الله جل وعلا عنهم وهو ان يجعل حالا من كلام المنافقين فليس
للعرفية كبير معنى الا ان يحمل على التجريد وكذا ان يجعل متعلقا بمطلعك اي
بتفاوت وكذا ان اريد في الاصل الذي والمعنى الذي يحكيه اذ الحكي هو القول لا المعنى
ثم لا بد من ان يجعل في ضمير هو ما ذا لقول اذ لا يجوز عوده الى كلام المنافقين ولا الى
ما يحكيه وهو ظاهر تفاوت ما نصب على المصدر من تفاوت كلام المنافقين اي
به لسبيل العامل في الجملة فان المعنى تعلقه بتفاوت لانها وما ومع ان عطف
على اسمية بتقدير من من اي والى جملة اسمية وكلاهما مع ان واللام على الحقيقة وا
لرتبة الرفع والنصب اذا اصابا على الرفع من المبتدا كان غاية في المقصود
وعلى ان ابراهيم عطف على على انه او على تفاوت وكيف كان فيحيل ان ونصب
ان به والمعنى ان سلام بالرفع بالابتدا والمحذوف الخبر اي عليكم يدل على ثبوت
السلام وهو احسن من تحيته المنقضا من سلاما بالنصب على المصدر بمعنى ثم سلاما
على ان المعنى ان مثل هذه الاسمية اعني التي يكون عدولا عن الفعلية تفيد الدوام
الذي هو كمال الثبوت في موضعها بمعنى الحالات المقتضية لتقيد العقل بالزمان
المختلفة فيقي اذا كان المراد اقتضاء العقلية بمعنى تحقق مقام العقلية تعريف
بمناسبة التجدد ثم يتعلق به تقضيا الاقتضاء وكونه مذات هذا العقل لازما لا انقضا
ذلك يدل لا يستقر على اقرب الاقتضائين وعلى الوجه الذي يقيد ما اه مثلا
اذ في يدل في ضمن ... بمعنى مبتدا لا من استقر الا مقدا فيه يعرف بالتامل
فليس كل من هذا بمعنى انهم وان ذهبوا الى ان الجمل اربع اسمية وفعلية وشرطية و
ظرفية بناء على انها ان كانا مستندة بمعنى من اجزاء الشرط فشرطية والا فالمسند فيها

اما اسم فاسمية او فعل ففعلية او ظرف فظرفية لان المسند اذا كان صفة كاسم الفاعل
مثلا مع فاعله فهو مفرد لا جملة وان كان جملة كما في زيد قام وزيد ابوه قائم فالجملة
مركبة اي مشتملة على جملة والكلام في البسيطة لكن ينظر بما ذكرنا من ان الظرفية
اصطلاحا للفعلية وان الشرطية ليست الا شيء به مفيدة بعقد مخصوص هو الربط فحقيقته
الجملة معنون الجزاء وهو اما اسمية او فعلية ان مرجع الجمل كلها الى الاسمية والفعلية
وهذا اولى مما قيل ان الشرطية فعلية لان الشرط الفعل لا يلزم كونه فعلا فيتحقق الجملة
وانما الجملة هي الجزاء وهو قد يكون اسمية ان جئتني فانت مكرم واما الفائدة
المنتفعة لنا من المسند لم يات بالغرض لحصول الفائدة بتفاصيل الجملة وما هو مكن لنا
منه ما يقتضيه بالذات وكان تقديم المسند اليه يرجح ما من المسند صيل المقتضي لنا
من المسند هو ما يقتضي تقديم المسند اليه وهو كونه ذكره اهم لكون تقديمه الاصل
مما مقتضى للعدول او كونه من المسان او المشوق الى الخبر او غير ذلك مما ذكر في
تقديم المسند اليه ولما كان هنا مظنة ان يتوهم على ما نسب الى بعض الكوفيين ان كون
الحكم على المسند اليه مطلوبا مقتضي ما يوجب تقدم المسند اليه اي تقديمه على المسند لا
لا بينه المحكوم عليه من قبله ليكون الحكم على متحقق منه لذلك ما من المسند ولا
يحتاج الى امر من الاعتبارات المذكورة في تقديم المسند اليه نفاه بقوله واياك اي اتقِ
نفسك من ان تظن انه او يقتضي بكون الحكم على المسند اليه مطلوبا استيجاب صدر
الكلام الذي هو المسند اليه والمسند المسند اليه نفيس هو اي ليس كون الحكم على
المسند اليه مطلوبا هناك اي بحيث يوجب صدر الكلام المسند اليه اوليس الاستيجاب
المذكور ثابتا هناك اي عند كون الحكم على المسند اليه مطلوبا ومرتبا عليه لان غاية
الامر ان يكون ذلك الاصل والانسب لا ان يجب وليس من لوازم التقدم في الذهن
التقدم في الذكر على ان الحكم كما يتوقف على تعقل المسند اليه يتوقف على تعقل المسند

ايضا

ايضا فلا يتعقل من حيثيته الا مرانا يقتضي نظام السنية لتلازمهما وحرب تقديم الفاعل
مع انه واجب التاخير وامتناع تقديم خبر المبتدا مع انه حائز شايع في الكلام
الجار والمجرور في قولهم لكنت مثلا ان حيزا في موضع المفعول الثاني كما يقوله به حين
واما الحالة المقتضية لتقديمه اي تقديم المسند فلا بد من التعرض لها
لتا صليها لانه قد احال وجه تاخير المسند اليه على وجوه تقديم المسند كما ذكرنا
كمن كيف زيد الجنونية امثلة الثلاثة جملة ظرفية استفهامية فيقدم
على المبتدا ولا شبهة في ان المتكلم بها مستفهم لا مخبر من قولنا الاستفهام في هذا
يقود ما ذهبنا اليه من جعل ذكره خبر المبتدا وجملة انشائية وما من الطلب
موضع تخريج كونه متضمن الاستفهام مقتضيا للتقديم او ان يكون المراد
تخصيص المسند اي حصره مقصورا بالثبوت للمسند اليه وهو معنى قصر المسند اليه على
المسند على ما هو الاستعمال العربي نحو لكم دينكم ولي دين وفيه مقصور على الاتصاف
ثم الى لا تتجاوزه الى الاتصاف بالكم على ما ذكرنا في قوله ان حسابهم الا على ربي معناه
حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف وهذا مع وضوحه
قد خفي على من خفي قال ما قال ومنشاؤه توهم انه لا يتفاوت ونفى لا يتجاوز
ولم يعرف انه متنوع وكون اللام الجارة مفيدة من مقتضا كما في ذلك لكم على
نقل من التسليم لانما كون التقديم لذلك فانه لا اشتباه في اجتماع مثل هذه الاسباب
كقوله وانما لذة ذكرناها بالتقديم واستعمال انما ومعنى قائم هو انه مقصور على
القيام لا يتجاوزه الى القعود وفي قوله متردد اشارة والى ما نفي مقصر التعيين او قلب
سيقصر في مثل قائم هو يقتضي انما مقصر الافراد ولا يقتضيه على اعتقاد السامع الشاركة
ولا يعتقد انها ان زيدا قائم وربما ذكر معا وانت تعني ومعنى حصيا او لكن
حصل من بين الغلب بان يعتقد السامع انه قاعد لا قائم ومعني نفي والكون

التزايد لقطع الترك وتارة لنفي التردد وتارة لقلب حكم السامع اشار بقوله
وسيبا تيك في هذا المعنى في فصل العقد كلام والظرف الاول حال من كلام
الثنا مقرون ببنائيك   البينة على انه اي المسند مبتدأ لها اي قوله ام
تابط شرا وجاز الاضمار لان المعنى كقول القائل بدلالة لفظ القول وليس
جواز الاضمار بنا وعلى شهرة ان الكلام لها بدليل انهم يقولون في جميع
الكتب كقوله وقولها بمعنى الشاعر والشاعرة وان لم يشبه بل لم يعلم الشا
ئل بالتعيين سئلت عن صدق شجاعة تابط شرا اذ كان بعيد مرتبة تبكيه و
نقتني عليه فقالت ما حملته تضعا ولا وضعته يتنا ولا ارضعته غيلا ولا
لا ابته مئقا ولا سقيته تبديلا ولا اطعمته كبدا ولقد حملت به في ليلة
مشدودة حبكت لنطاق تحت راسي سكخ وعلى ابيه درع فقتلها تحت راسي
سبح حال من حملت به بدون الواو فاما لا طلق ان يسبح فاعل الظرف لاعتبار فلا
يكون مما نحن فيه اعني تقديم الخبر وان اريد وصفه والعرب تزعم ان المرأة
اذا وقعت ثم وطئت تلك الولد الشجاع نتقا ووضعت المرأة وضعا وتضعا با
لفتح بابيات الثاء من الولد واذا حملت في آخر طهرها في مقبل الحيضة واليتن
ان يخرج رجلا الولد قبل راسه ويديه في الولادة وهو مقصور صنعم والغيل
اللبن الذي ترضعه المرأة وهي حامل والمئق [illegible] من الا بانه من البكى
نتقا ما نكت الله بخير وجعلت من الابيات بمعنى قطع العمل والحكم والمرم اي
ما تعلقته عن الكبد [illegible] انما يعم [illegible] لتكونه [illegible]
مما لقتا الاثقال والمبتق الذي [illegible] سببه الفراق عند الاتكاء [illegible]
مفصود المهايد وهو اللبن [illegible] والحبك الطرائق جمع الحباك وهي الطريقة
في الرمل والنطاق شقة تلبسها المرأة وتشد وسطها ثم ترسل الاعلى على

الاسفل

الاسفل والاسفل يجر على الارض وليس لها حجزة ولا نيفق ولا ساقان
لها اي للدرع خلق جمع حلقة ولم يات في وصفه اعني صنف بمعنى صيقه بالثا
نية في الاصل مصدر الوصف للمتسع من وضعت النسج لشجيه [illegible]
يقبل خطو فيه   اغر اي كريم شريف والاغر من الخيل الابيض الجبهة
وهو ممدوح في الفرس فاستعمل في كل شريف [illegible] من بلج الصبح اضاء و
اشرق بانه ثقيل لهداة جمع هاد على حبل في راسه نار رجلة من سناء وعنى
ارادان يحتمل ان يكون نارا فاعل الظرف لاعتماده على الموصوف كما ذكر في
قوله تعالى فيه ظلمات   عين لنتي استئناف منقطع بمعنى كلتي   وكم
في الارض الظرف الاول خبر والثاني متعلق به مستقر موضع استقرار وتمتع
المحبين المرتا والعته   فان النعت لا يتقدم بيان وتعليل لكون التقديم
مبنيا على ان المقدم خبر لا نعت وامتناع تقديم التوابع مما لم يخالف فيه احد
ووصف كون التابع ثانيا والمتبوع سابقا ماخوذ في مفهوم التابع ووجد
جعل ما هو صفته في المعنى حالا عند التقديم كما هو في حال ابن [illegible] ركبا رجلا
التزام كون الحال نكرة وليل عليه   تقاضى من المكرا ضنا دعز تعنى
زيد في الدار فان الظرف يحتمل الوصفية فضلا عن الحالية لانه جملة والجملة
انما تقع صفة للنكرة وصفوفية الظرف المتاخر والثاني بالحمل على الكون
وبالحمل على الجنس متعلق بادلة الا ان الاول باعتبار المفضل والثاني باعتبار
المفضل عليه كما يقول زيد ما بالاكرام احد منه بالاهانة ولا مرتب تفصيل لا
ولويته وذلك اشارة اليهما واستدعاء يحود [illegible] من [illegible] وما سبق اشا
رة الى ما ذكر في بحث تعريف المسند اليه والمسند كلما ازداد الشيء تخصصا ازداد الحكم
بعدا فازداد فائدة   ولذلك اي ولكون الاولوية مبنية على الامرين

او ركون الصبي الى البينة مبنيا على ما ذكر لا بحث تقديم الظرف اذا كان المنكر
موصوفا كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى واجل مسمى عنده انه بان تقديم
المبتداء المنكر على الخبر الظرف لانه تخصيص بالصفة فقارب المعرفة ثم انه وان كان
الكلام السائر ان يقال عندي ثوب جيد ولي عبد كيس الا انه لما كان المعنى
اي اجل مسمى عنده تعظيما للشأن الساعة وجب التقديم ومن هذا القبيل له تعيم
لما خلق لكون المنكر موصوفا وان هذا التقديم اشباه كلام للنوع
لوهم الناس من تقييد عدم وجوب التقديم بما اذا كان المنكر موصوفا
انه اذا لم يكن موصوفا يجب التقديم فقال ان ذلك ليس على الملازمة بل فيه تفصيل
وهو ان المنكر الغير الموصوف ان كان مختصا صالحا لان يقع مبتدأ لا يلتزم التقديم
مثل رجل في الدار وما اهل في الدار وسلام عليك ولا يلتزم لكن المنتقد
على ما كان في الاصل مصدرا منصوبا عدل به الى الرفع للدلالة على الثبات ومثل هذا
لبنى لان المراد ام من ان يكون له مثل كسلام او لا كويل وعلل عدم الوجوب
في المصدر الموصوف بان الظرف الواقع خبرا من المصدر وكان له في الاصل
حق التأخير عن المصدر المجعول مبتداء لكونه ظرفا لغوا متعلقا به اي
وهذا المعلوم العامل فيه جعل ظرفا مستقرا واقعا خبرا عن المصدر لم يلتزم
عليه رعاية لحق التقديم ولا كذلك الظرف الواقع خبرا عن غير المصدر فقوله
فلا جواب اما اي فلا يلتزم تقديمه وقوله حالا له وقيل صبره رتبه متعلق بالحق
وله حق وذلك ان كان قبل الصيرورة مبتداء وقوله مثلا حال من سلام
عليك لا وصفه لان الظرف الحكي يكون معرفته وكذا مفعول لتحره لدلالة اي
لكونه مثلا مثلوه اسلم عليك وفيه اشارة الى ان متعلق الفعل لازم والعامل
تام تامة فيكون هو العامل في عليك على الاصح وبين طرفا اعا.

لتطابق لبعد العهد وطول الفصل والا فحق الكلام بين طرف له وطرف ليس
له ذلك اي حق في التاخير مثل لما خلق وفي رأسه نار وهو ظ وقيد بقوله
قبل صيرورته مبتدأ لان بعد الصيرورة مبتداء الكل حق في التاخير من حيث
كونه خبرا واعلم انه مثل ويل لك وان جاز قبل الصيرورة مبتدأ وان يقال
ويلا لك بالنصب وبلا في لك لكونه بمعنى هلاكا وعذابا لكن الاستعمال الشائع
ويل لك بالرفع او يكون عطف على يكون المراد قليب لما مع معترضا
به اي بالمسند كما ان المنعم او لانه صالح عطف على ان يكون اما اذا
على من ان اللام فقط واما اذا لم يكن فمن عطف الجملة على المفرد الواقع خبرا مثلا
مثلك زيد كريم وفي الغيبة والعرب سديد وللتاديب كما اذا قلت
امثلة التقديم المسند الذي هو اهم والمعنى على التقديم الذي يتحقق اذا
عليه من الرحمن بتقديمه عليه لان الوقوع عليه اهم عند السامع
من ان يكون ذلك ثوابا او عقابا وحمل الرحمن حال من المستكن في عليه و
عطف الابيات جملة او على طريقة او كتب من التماء مفتقدا الى اسناد او الفعل
في صحة التمثيل بها الا انه نظم الابيات في سلك واحد لاشتراكها في النظم
بالشعر بالتنوين شاذ وضرورة والام بالتعيين وتعلق الكلام به نقدم
وليس بمعنى تقدم بمعنى وهو خبر ليس وبين الشطوع وهو خبر لم يكن للاستيه
والمعنى اذا لم يكن في الجنة ستفيح فيل وعناية من الباطن فلا تقع في ضنيع
من الجابح او ان يكون عادا الى عطف المفرد على المفرد وقوله مثل مسند
موصوف بقوله بشرفها اي رفعة الدنيا بهجة ثلاثا لكل منه قدم للتشويق الى
المسند اليه وهذا تقديم كالتاد على الجنين وتقديم من زياد على الاخرها
يعني ان حيوة المرء وثبات العمر بمنزلة التاء لاخيريه اولها الذي هو الشمس

كونه زمان ثلمات الجبل والعمل به لا يهتدي الى نظام المعاش ونجاة المعاد
الدائم ولا في امرها لكونه ايام التجزية وضعف القوى وعلته الهموم فـ
البرد والبلبال من الحين بمنزلة الرماد وانما جاعلها الشتا الذي هو زمان
خرق القوى بسوية مستعمل مهتدية الى المطالب عليها ينبغي ان لا ان الشتا
القوى الا استعمال وقبله — ويعتق الثياب وليس منها سيما بي ولا دوا
الهجان وجعل تترق مسند الى ضمير لانه على ان الدنيا مفعول فيه لغرض
المعنى وعلى انها مفعول به على تضمين الاسراف معنى الافادة او كونه متنقل
فيه على ما في الكشاف عدول عن الظاهر لغرض الى المعنى الخفي ومن اعتبار
التشويق بتقديم المسند بطول الكلام فيه ليقبل بين فيتنزل في السوق فيحصل ا
للذة عند النيل مضمنا للكلام والتشويق على انه الحسن كما في بلاغة [illegible]
لها ثلاث الحيوة ومن وما وا واخرها او يكون بي عطف الفعل على
الفعل في ان يكون وعلى هذا عادة اقتباسه في الكلام والمعنى ان من الحالات
المقتضية لتقديم المسند ان يكون المراد بالجملة افادة تجدد الحكم الذي
دون الثبوت فتخصيص المسند فعلا لانه الموضوع لافادة التجدد وتقديم الفعل على
ما اسند اليه ذلك الفعل على الترتيبة الاولى مثل عرف زيد واذا اريدت فهذا
تكرير لما سبق من ان قصد التخصيص احد لازمته وافادة التجدد يقتضي كون
المسند مفردا فعلا فاما افادة التجدد مارة الى جعل المسند فعلا وتارة الى تقديمه
ثم قال وقولي في الدرجة الاولى احتراز من نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرفت
مما يكون الجملة اسمية مسندها جملة فعلية والمسند اليه فيها ضمير يعود الى
المبتدأ وان الفعل في مثل هذه الجملة يسند الى ما بعده من الضمير اسنادا في الدرجة
الاولى ثم بواسطة عود الضمير الى ما قبل الفعل وهو المبتدأ ويسند اليه

فاذن

في الدرجة الثانية لكونه بالواسطة ووجه الاحتراز ان المراد بمثل هذه الجملة افادة
التجدد كما سبق من ان الحالة المقتضية لكون المسند اليه فعلية بجملة اكثر المراد
افادة التجدد ومع ذلك لم يتقدم المسند على المسند اليه في تلك الجملة مطلقا بل على
ما اسند اليه الفعل في الدرجة الاولى وهو الفاعل لا على ما اسند اليه الفعل في
الدرجة الثانية وهو المبتدأ فما يتوهم من ان وجه الاحتراز هو ان مثل هذا لا يكون
لافادة التجدد فغلط صريح والحاصل ان لافادة التجدد بالجملة طريقين احدهما
جعل مسندها فعلا ويجب تقدمه على المسند اليه والثاني جعله فعلية ويجب تاخيره عنه
واذا سلكت هذه الطريقة يعني طريقة الاسناد الفعل الى ما بعده من
الضمير ثم بعد ما لم يسلكت باعتبارين احدهما ان يجري الكلام الفصل الكلام على
ظاهره من كون المرفوع قبل الفعل مرادا للامر مبتدأ والفعل مع الضمير خبر
ونظم الكلام بهذا الاعتبار لا يفيد الا تقوي الحكم وثانيهما ان يقيد بالمرفوع
هذا في الاصل على انه تابع الضمير بعد الفعل ثم يقال تقدم فجعل مبتدأ و
نظم الكلام بهذا الاعتبار يفيد التخصيص اي قصر المسند على المسند اليه نفيا وعلى
الاستعمال هو كثير لمناسبة ان فيه تاكيدا والتخصيص تاكيد على تاكيد
ولا عتبار بما حققه [illegible] للمنقل كما اذا قلنا زيد عارف او زيد
عرف مما المسند اليه في الجملة اسم نظيره من نه فانه لا يعتبر فيه تقديم ولا تأخير
اذ لم يرد مثله التخصيص ليطلب له سبيل سوى من جريه ما بنا فيه هذا وقوله
الا في التلفظ استثناء من قوله الا يعتبر تقديم وتاخير اي الا ان يقال انه المتلفظ به
ما قبل المتلفظ به [illegible] وكذا النحاة وكلمة اللهم يستعمل عند العقلاء استثناء
بعيد نادر وكانه يدعو الله ربنا ويه استظهارا به واستعانة على ذلك
ويسبب بقوله ظاهرا الا ان فيه بحثا وهو انه قد سبق ان للاسناد

الضمير في الدرجة الاولى الى المبتدا وبواسطة عود الضمير في الدرجة الثانية
وهيهنا قد عكس فزعم ان الفعل يستند الى المبتدا اولا ثم بواسطة تضمنه
الضمير العائد الى المبتدا ويستند ويفضي اليه ثانيا وقد كثر كلام الفضلاء في
هذا المقام فذهب بعضهم الى ان هيهنا ثلثة اسانيد الاول اسناد الفعل
بنفسه الى المبتداء وهو المراد بقوله صرفه المبتداء الى نفسه فيتضمن جميعا حكم
الثاني اسناده الى الفاعل الذي هو الضمير بعده وهو المعنى بقوله فان الفعل فيه
يستند الى ما بعده من الضمير ابتداء وهذا هو الاسناد في الدرجة الاولى بالنسبة
الثالث وهو اسناده بواسطة الضمير الى المبتداء وهو المعنى بقولهم اذا كان
متضمنا للضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتداء ثانيا وهو الاسناد في الدرجة
الثانية على ما قال ثم بواسطة عود الضمير اليه فيستند اليه في الدرجة
الثانية وهذا لانيا في كونه اسناد مجرد الفعل الى المبتداء سابقا على
درجتين جميعا ولم يتعرض له في بيان سبب التقوي لاسناد الفعل الى ما بعده
من الضمير لانه بعيد وبيان تكرر الاسناد الى المبتداء لحصول التقوي
فيه تطوي من هو الاول ان اسناد مجرد الفعل الى المبتداء مما لا يقول به
النحاة ولا يطابق اصولهم واضافه انه استند ما انه الى المبتداء من حيث
كونه مبتدا لا يستقيم لانه لا يستند حينئذ الا اسناد الخبر وهو الجملة لا الفعل الذي في
ان المستند الى المبتداء بلا شبهة ولا نزاع هو الجملة اعني الفعل والضمير وقد
اسقطه من درجة الاعتبار ونحو اعتباره بقضيه الاسانيد رتبه ولم يقل
به احد ولم يلتجئ اليه ضرورة الثالث انه ان اريد بحسب الاصطلاح فليس هيهنا الا
اسناد الفعل الى الفاعل والجملة الى المبتداء وان اريد بحسب المعنى فليس الا اسناد
واحد لا هو نسبة الحدث الى زمان الى ما يقع به كزيد نعم لو قلنا انه يجري من

اسناد

اسناد الفعل الى الضمير الفاعل اصطلاحا اسناده الى ما يعود اليه من حيث المعنى لكان
صحيحا كما يقول في مررت بزيد قام ان القيام مستند الى زيد واما هذا فيميل كلام
الشارح العلامة حيث يقول ان التقوي يحصل بالاسناد المنعقد بين المبتداء والخبر
المشار اليه بقوله صرفه المبتدا الى نفسه وبالاسناد بين الذي [illegible] بمنزلة اسنادين
هما هذا اسناد الفعل الى الضمير هو الذي في الدرجة الاولى وثانيهما اسناده الى المبتدا
بواسطة صرف الضمير هو الذي في الدرجة الثانية وبهذا يندفع الاشكال لان ما ذكره
في تقريب التقوي من الاسناد الاول الذي يستند عنه المبتداء هو اسناد الخبر الى المبتدا
مع قطع النظر عن انه يتضمن الضمير او لا يتضمنه وهو غير ما وصفه بكونه في الدرجة الاولى
لا في الثانية والاسناد الذي المشار اليه بقوله صرفه ذلك الضمير اليه ثانيا هو
اسناد الفعل الى المبتدا بواسطة الضمير المعبر عنه بالاسناد في الدرجة الثانية ولم
يتعرض في بيان سبب التقوي للاسناد في الدرجة الاولى اعني اسناد الفعل الى الضمير لانه
ليس بل وسيلة الى السبب فان قلت اسناد الخبر الذي هو الجملة الى المبتداء مثار من
اسناد الفعل الى الضمير مما يغايره في الوجود ويغايره بحسب الاعتبار اعني الاسناد
الى المبتدا بواسطة الضمير فما معنى قوله ثم اذا كان متضمنا الضمير فقط ثم قلت
معناه تاخر هذا الاعتبار عن ملاحظة هذا المعنى عن اسناد الخبر الى المبتدا وسواء كان
متضمنا الضمير او لم يكن فان ملاحظة تفصيل الشيء يكون بعد ملاحظة [illegible] على الا
جمال قوله او زيد عرف ذكره للمبتدا اولا ثم وان شاركت انا عرفت وانت عرفت
في افادة التقوي لكنه يخالفه في ذلك لاحتمال التخصيص بخلاف انا عرفت وانت عرفت
فاذا قلت هو يسعى في حاجتك لا يراد المعنى فالمراد تحقيق ذلك وتحقيقه
لا تخصيصه بحسب المقام وعدم القرينة على التخصيص والاعتبار التقديم والتاخير
الذي هو نادر بدعا الاصل للكلام وعدل عن الظاهر ثم اورد امثلة من التنزيل

بها يعم قطعا ان ليس المعنى على التخصيص لكن في المثال الاول سهو فلم او في الثاني
والحق وامر في ذبه الحق لا من دون الله وفي المثال الثالث سهو سادح في نحو
عدم كونه للتخصيص حيث قال ليس المراد انه لا يتجاوز عن لفظ المعنى والعشرات ان
ليس المراد ان عنوه لا يتجاوز الفعل المعنى لان المعنى على تقرير التخصيص قصر المسند على
المسند اليه كما مر في باب الاشتمل ومعنى يوزعون يحبسون ويمنعون اي
تحبس اوايلهم الى ان تلحق اواخرهم ويحتمل بالكثرة به الحال من فاعل وضلوا
خرجوا ومحل قد ظلموا وهم قد خرجوا الحال من فاعل قالوا الا من فاعل امنا
على ما توهم وهو ظاهر فظاهر ان ليس المعنى على قصر الخروج بالكفر على الداخلين
المنافقين بل على تحقيق ذلك وكذلك اذا قلت على ما
ذا قلت بزيد ان علم المتنزه في معنى المتن حكم الاثبات فانت لا يكذب او كذب
لا يكذب بل شبهه ومن لا يكذب انت مع شبهه تردد على النطق ان انت لتاكيد
المحكوم عليه وتقريرا بانه هو ذلك المذكور الشبه لا لتاكيد الحكم وتقويته
نفي الكذب عن المذكور لانه لم يقع مبتدأ ولم يتكرر الاسناد فيتقوى الحكم فلذلك
وتعكى منها سبق من ان تاكيد المسند اليه يكون لتقرير رد توهم التجوز
او السهو والنسيان في نسبة الفعل اليه وان تقوي الحكم انما يكون اذا وقع
انت مثلا مبتدأ ليتحد اسناد اليه ثم يتكرر ذلك بالاسناد الى ضميره لنا
في بنفي الكذب متعلق بالمحكوم عليه وفيه بانه تاكيده بمعنى ان الحكم انما
عليه لا على غيره لا بمعنى ان المحكوم به كنفي الكذب انما ثبت له لا لغيره لينتج
التوضيح وعليه اي على طريق انت لا تكذب في كونه للتقوي ورد الايات
المذكورة لظهور ان ليس المعنى فيها على التخصيص ومعنى حق القول ثبت الحكم
وسبق العلم بانهم لا يؤمنون التنبيه ومعنى ختم عليهم الانبياء واستمرت عليهم

للاختصار بالاعتقاد فيهم لا بقاء لون عما يحمون به بل ن صيغة والمقتضا
ويقرب لما فيه من اسناده الى المبتدا والمراد الى الغير العائد اليه وضمن
لانه لما رفت ولذلك اشار الى شبهه عارف بما لا ضمير فيه وقوله لم يحكم على ما
يبنى مع الضمير ولا بجوده عرف ايضا ليس بجملة واما القول بان عارفا لم يعامل
معاملة الجملة في البناء فارادته بجوده عارف بدون الضمير فهو مقابله من الجملة
لا الجملة من جهة المبنيا وقال اريد عارف مع الضمير فلا دلالة لقوله بانه
عارف قد ابت رجلا عارفا ومررت برجل عارف على اعرابه بل الظاهر ان الاعراب
انما هو لعارف الذي هو اسم للمركب الذي هو عارف مع الضمير ويتبع ذلك
غاية الوضوح في نحو مررت برجل عارف ابوه فان الجرد بالوصفية هو عارف
فقط ولما كان لقائل ان يقول هب انه حكم بافراد عارف المسند الى الضمير نظرا
على شبهه بالحال عن الضمير من جهة عدم تغيره في الاحوال فما بال عارف المسند
الى الظاهر مثل زيد عارف ابوه والخبر فيه هذا النسبة اجاب بانه حكم بافراد
نظرا للمسند الى الضمير في المنتقل في استعمالهم لرجل عارف وفاعله نحو زيد عارف
ابوه اي جعل زيد عارف ابوه تابعا لرجل عارف في حكم الافراد والتحقيق ان
اقتناء اسم الفاعل ونحوه الى الفاعل ليس بحكم واسناد معتبر في تغيير الكلام
لانتفاء صحة السكوت وتحقق الاحتياج الى الضميمة وانما هو اسناد بالمعنى
ثم على ما هو المعتبر في تغيير الفاعل وافتناء كونه ليس بجملة على مجرد شبهه
بالحال عن الضمير من جهة ان يتغير معنى بعزمه عن هذا الكلام ما يخرج عن
القانون وما لاعتبار الكل علة على ما لاعتبار الاول لم يحمل لا يفيد
الا التخصيص اذ ربما يافي في عدم افادته التقوي كيف وقد تكرر الاسناد
ويقرب ان ليس للتخصيص الا تاكيدا على تاكيد ثم لا يكون المراد هو التقوي

١١٣

لان ثبوت اصل الفعل مقرر عند السامع مسلم فلا معنى للقصد الى التاكيد لانه انما
يحتاج اليه اذا كان الحكم خلافيا للسامع او شبهه ولقد صرح صاحب الكشاف بدلالته على
مرتين حيث قال في قوله تعالى الله نزل احسن الحديث في ايقاع اسم الله مبتدا
وبناء نزل عليه تاكيد لاسناد احسن الحديث الى الله وانه من عنده وان مثله لا
يجوز ان يصدر الا عنه   ومن اهل المدينة عطف على   ممن حولكم او خبر
مبتدا وهو موصوف مردوا اي ومن اهل المدينة قوم مردوا على النفاق اي   تمهروا فيه
وعتوا واستمروا عليه السويدا ذات حب سويداء وهي حبة القلب   وتلخيص
قولنا لما ذكر قبل من الاسم الواقع بعده جملة فعلية ما يحتمل اعتبار الابتدا
بتقييد التقوي واعتبار التقديم بتقييد التخصيص او [illegible] ما هو قطعي في اعتبار
الابتداء لا يحتمل التقديم وما هو قطعي في اعتبار التقديم لا يحتمل الابتداء
لان زيد عرفت او عرفته لا يحتمل ان ينتصب زيد [illegible] ثم تقدم لانه لا يكون
ح لرفعه جهة وقولك زيدا عرفت لا يحتمل الابتداء لانه ح لا يكون لنصبه
جهة بل يجب ان ينتصب [illegible] على انه مفعول عرفت بقوله وفي اعتبار التقديم
اي على سبيل القطع   الرفع يفيد [illegible] بان لما ذكر من كون
المثال الاول للابتداء قطعا والثاني للتخصيص قطعا ووجه افادة
زيدا عرفت بالنصب لتخصيص زيد بالعرفان اي قصر العرفان عليه
ظاهر واما وجه افادة زيد عرفته بالرفع للتحقيق فلانه ليس
فيه تعرض لانتفاء العرفان عن غير زيد لان قولنا ان المبتدا يستدعي خبرا
فاذا ذكر بعده ما يصلح للخبرية انعقد بينهما حكم هو كون زيد قد تعلق
العرفان عليه ثم لما كان الخبر متضمنا لايقاع العرفان على ضمير زيد
المقصود بالحكم لذلك الايقاع واما على تقرير الشيخ فهذا ظاهر وجه التقوي

لا يستقيم الا من ظاهر   واما زيدا عرفته يعني اذا اشتغل الاسم منصوبا
والفعل مشتغلا عنه بضميره فان قدر الفعل المحذوف المفسر بالمذكور بعد
الاسم فهو للتخصيص لما فيه من تقديم المفعول فان قدر قبله فلمجرد التاكيد
لتكرير في هذا يجب لان ذكر الفعل في مثل هذا يكون لمجرد التفسير لا
دون التاكيد والتقوية لهذا لا يجوز الجمع بينهما   واما نحو قوله تعالى
واما ثمود فهديناهم يعني اذا كان المنصوب الذي قبل الفعل المشتغل عنه
بالضمير واقعا بعد كلمة اما فالمحذوف والمفسر بالمذكور لا بد ان يقدر بعد الاسم
اما ثمود فهدينا ويمتنع ان يقدر قبله مثل اما فهدينا ثمود لا يشتكل هم قوا
منه شرطا وجزاء والتزامهم وقوع شيء بينهما يكون لنا فصل الجزاء اما الشرط
هذا له من فعل الشرط يعني يكن من شيء لان قولنا اما زيد فمنطلق معناه مهما
يكن من شيء فزيد منطلق واذا كان تقدير الفعل بعد الاسم فهو للتخصيص قطعا
والحق ان ليس المعنى في مثل هذا على التخصيص رفعا لما من زعم الاشتراك وانتفى
النفي بالهداية بل اثبات الهداية لهم على وجه التحقيق والتاكيد على ما هو
امام الاخبار عن ثمود [illegible] الاتري انه اذا جاءك زيد وعمرو فسالت ما فعلت
بهما تقول اما زيد فضربته واما عمرو فاكرمته من غير قصد الى التخصيص لعدم معرفة
السامع باصل الفعل وقد اوردنا تمام تحقيق هذا في شرح التلخيص   في
احتمال الاعتبارين اي نوعي الحكم والتخصيص   مثل السؤال بما يشر بان
نحو زيد عرف يحتمل التخصيص موجها على ما يجيء ونحو رجل عرف يحتمل التقوي كذا
ايضا اذا كان الفعل موصوفا مثل رابل ستى عنده يتقدير حصل وثبت والمذا
قال حق المعرف وحق المنكر اي المناسب له اللائق بحاله واشتراك الحكم بين الصور
الثلاث اعني هو من حق عرف وزيد عرف ورجل عرف هو ان الاول يحتمل الا ابتدا

على الشمول وحتى زيد عرف الحمل على التقوى ورجل عرف على التخصيص ووجه الافتراق انا قلنا عرف هو لم يكن هو فاعل عرف لانه ليس من مواقع جواز انتفاء ضمير الفاعل واذا لم يكن فاعلا جاز تقديمه اذ لا مانع هنا يقتضي سوى كونه فاعلا واجزاء الجملة يجوز تقديم بعضها على البعض اذا لم يمنع مانع اذا جاز تقديمه فقولنا هو عرف يكون له احتمال التقديم لعدم المانع واحتمال الابتداء اي كونه مبتدأ عن اصله من غير اعتبار تقديم وتأخير لكونه في موضعه هو ما قبل المسند وعلى شرطه الذي هو حصول تمام الفائدة بالاخبار عنه لكونه واذا قلنا عرف زيد كان زيد فاعل عرف لان اعتبار ضمير مبهم في الفعل ثم ابدال الاسم الظاهر منه قليل في كلام العرب حتى قالوا يجب حمل الكلام السابع الاستعمال كثير الغالب عليه فان قلت هو مع قلته ثابت في افصح الكلام مثل واسروا النجوى الذين ظلموا فلم لا يجوز الحمل عليه احتمالا قلت لان الواقع في فصيح الكلام انما هو موضع ابراز الضمير والالتباس فيه مع احتمال ان لا يكون الواو ضميرا بل حرفا دالا على كون الفاعل جمعا على ما هو لغة الحارث ابن كعب او يكون الذين ظلموا منصوبا على الذم او رفعا او مبتدأ مقدما خبره الجملة لعدم الالتباس بالفاعل بخلاف عرف زيد واذا كان زيد فاعلا لم يجز تقديمه بالاجماع والالتباس فلم يكن لزيد عرف سوى احتمال الابتداء دون التقديم واما رجل عرف فلا يحتمل الابتداء لفوات شرط المبتدأ وهو التعريف والتخصيص فيحمل على انه كان في الاصل مؤخرا بدلا من ضمير مستتر في عرف كما في قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا بدلا من الواو في اسروا ثم قدم كما قدم التاكيد في هو عرف فان قيل الظاهر بان رجل في عرف رجل بدل من الضمير مما لم يقل به احد كيف وانه يستلزم ان يقال عرفا رجلان وعرفوا رجال ولم يرد به الاستعمال السابع فضلا عن الوجوب

لكن ليس المراد ان الموضوع في مثل عرف رجل بدل بل ان رجل عرف مقدم يكون رجل على ان يكون رجل بدلا حتى ان رجلان عرفا يكون مقدما ان عرفا رجلان ونحوها فالتقدير دون التحقيق ومن الاعراض القريبة لصاحب الايضاح حيث منع تقديم الفاعل ما دام فاعلا بخلاف البدل والتاكيد بالاجماع على امتناع تقديم التابع ولهذا يتعين النصب على الاستثناء في مثل ما جاءني الا زيدا احد بتقدير البدل ويتعين كون النكرة حالا في مثل في الدار رجل جالسا احترازا عن امتناع تقديم النعت كما صرح به فيما سيأتي بقي النصب على الحال فيما اذا تقدم صفة النكرة مثل ما رأيت راكبا رجل والحاصل ان العامل مع النعت والاختلاف من الحاجة فلا يمتنع مثله في الفاعل منها بان يحصل اعتبار اخراجه عن الفاعلية متقدما لا اعتبار المعنى في الفعل لئلا يلزم خلو الفعل عن الفاعل فان جميع ذلك اعتبار محض من الشارح كقولنا زيد عرف وهو عرف الرجل عرف وبالجملة فيجوز التقديم في التابع نفسه او ضمير مستتر بحكم ما لم يثبت منه الا فرقا واجيب بمنع الاستدلال بما تقدم فان النعت في التابع واقع كما في خيره خليفة واصله ثيابه المونق لها بذات الطيب خلاف الفاعل وايضا في نعت الفاعل ابطال الجملة وتغيير معناها لان الفاعل جزء من الجملة لها قيد تقع بين يديه بارتفاعه بخلاف التاكيد فانه من العوارض واللواحق والتابع لانه منزل منزلة المعرف بحيث يجوز النعت في التابع دون الفاعل لان ما ذكر من الخلف فسادا اما الثاني فلان النعت ليس الا تحقيقا بعد الحكم موقوفا على خبره خليفته دون زيد قائم واما الثالث فلا يحتمل ان يحصل اعتبار النعت متقدما لا اعتبار تقدمه في الفعل وهو من ذهب الى ان المقدم في نحو انا عرفت وزيد عرف تاكيد وبدل لا فاعل فلان الجملة مثلته لا فاعل فيها قد تقديم التابع بدلا والنعت كما في قوله تعالى في الليل لكانا

بها ما تحله ذلك الشي ما ان شكله تاكيد لذلك الشي الا با فصله من فات
عرق عليك ورحمة الله السلام فبني بحمل ورحمة الله عطفا على السلام لا على المسكن هذه
في عليك وقول الحماسي ولو كان نبع الى الاموات ما لقي الاحيا وبعدهم منى
الكمد ثم استكبته انكا في رسا عنه فبني لسما دا وبني على قصد ما ن ساكنه
عطف على قبره هو مكا بره مسنه ومخالفه الاجماع النحاة وقيل لكين من
لقوا عد من جنس حجبه وبينا لمحات مع انه من شعر الا عاجم فجعل ان يكون عكسا انما
المسكن في غالب لقرينه ذكر لمحات وذلك الشي يدل منه وتقديم المعطوف
جا يز بشرط الضرورة وعدم لتقدم على العامل ويكون العاطف احد الخمسة
اعني الواو والفاء وثم واو ولا صرح به المحققون من النحاة ات ضيرها
مل لا ينفصل الا اذا جرى الفعل اي كان صفة او حشا او حالا او صلة على غير
ما هو له اي على غير الاسم الذي مدلوله ذلك الفعل صفة لمدلوله وهو قائم
به اما اذا ملكت زيد عمرو ضربه ان تعرفه قد جرى على المبتدا والكفاية اعني عمرو
هو في المعنى صفة لزيد لانه الضارب لعمرو في موضع الالتباس حيث ثبت
نحو زيد ضربته فانه لا ينفصل الضمير الذي هو فاعل ضربته مع ان الفعل
جرى على زيد وهو في المعنى لمبتدا لارتفاع الالتباس لحروف التاء والتا نيث وكذا
لزيد ان عمره فانه وقيد بضمير الفاعل لان ضمير المفعول مثلا قد ينفصل نحو
ما ذكرنا لتقدم في اياك نعبد وقال جري الفعل لانه اذا جري الصفة
غير من هي له ينفصل الضمير ولو لم ينفصل التباس نحو زيد ضاربه هي
الزيدان عمرو ضار باه هما والعمرة قائمة كقبا الحق وينبغي ان يحمل هذا على ما
على العمل مذكور ولا فمن صور الانفصال حذف الفعل كما في قوله تعالى قل لو
يملكون فانه انتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر لانما يدخل الفعل

قوله

ولا التمثيل ايضا عرف ونحي لان لزيد من غيرها يعرف بمعنى على ما قيل وكما
بنبغي ان يصح تذكير الثاني بحرده الارتفاع يرفع الا هو هيبان لا يكون له احتمال لما
المتقدم ولا انما سبب التعليل بقوله لعله تعالى لاسر البحري الدين الحلي فان كما
من التاكيد والمبتدا ايضا مرفوع بالفعل على الاتم لعله تعالى واشر لا
لبحري الدين المحلي يعني على القول باله الغير من المعنى الذي هو فاعل له
الا بدل لان المبتدا ان مرتبة بالتقدم فاكثر في رجال علماء والقوم لعنهم رجالا لا
علماء في غير تفرقه بين المرفوع وغيره على ما زعم الا انه ان الرفع البعيد
هو صحيح زيد بدلا من الضمير في ضربت كانه لا اسلها التحري الدين المحلي ايضا فانه غير
مانع متعلق بقولي انما تركيب وقوله ويضا انما ثبت متعلق التخصيص في قولك رجل جاء
فانه لا مانع منه فقوله لصحة ان يأتي عليه لانتفاء المانع فيه كما ان قوله لا اشيا
متعلق بمعرفة دون قولهم تعليل لوجود المانع في شر اهر ذا ناب ووجه امتناع ان
يراد ان المهوش المنذر انه قد اشتهر عند العرب ان الكلب انما ينبح عند رؤية الشر
والمكاره لا الخيرات وهذا مما لا يشك فيه فقد قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان
المعنى ان الذي اهره من جنس الشر لا من جنس الخير الكن لا انه اخدث التخصيص
الشيا ومن قوله دون قولهم بمعنى ان فيه انما هو من التخصيص الا ان يحمل التخصيص على
الجزءين دون المبتدا فانه لا يتحقق فيه ما ذكرنا من المانع لكن يكون قولهم شر اهر ذا ناب
حال كونه مثلا وما ذكرنا هنا الوجه من التخصيص ما عنى من واضع استعماله لا
وان لم يمتنع ان يراد انما المهوش انما اشار لكنهم لا يستعملون هذا الكلام في هذا المعنى
واذ شيع متعلق بحذف ما يلازم لما ايامه له تخصيصه اي يكون هذا المحل
لنقل لسند على المسند اليه فالوجه ايما يه الجمع بين ما ذكرنا من وجود المانع من
التخصيص من الجنس في الجزئي وما صرح به من كونه للتخصيص ان يحمل على التخصيص النوعي

118

بانه يجعل التشكيك على التهويل والتعظيم كما سيأتي من ان التشكيك قد يكون للتعظيم
فنكرت المعنى بكن عظيم فظيع هو لفنا با شر   فهو في التعظيم بالتشكيك
موضع القطع لما اولوه به من قولهم اصاب هش مطبق المفصل فان قيل فالمكرح
بمنزلة المرصوف فيقع جدا على الابتداء كما المرف المطرد لا يحتاج الى اعتبار التقديم والقا
قيل نقل ابني بشا والتخصيص قلنا من مقدم الصفة او يحيل المعنى شر يطلع هو
لا شر غير فظيع كما يقول شريف كعما ضرنا ابي الا اصغرها   ولما عرفت ان
بقوله تمام ابي التعظيم والشرطية اعني اذا استعمل لا بتكا وفيه كلف منفعتي تري ن
لكونه اي تقديمها متعلق بقوله للبكاء وقد بتركه تعليل لعدم كونه وف
ا الكرت وعلى الثاني متعلق بالتعريض على نقض معنى الاطلاق كر لهذا كرت
الباء الجارة المتعلقة بمثل والاعد وان كاخل بمعنى اخبر واعرف الفعل من الاعانة واللام
في المعنى متعلق باعرف او الاعانة وعليه بمعنى والظرف اعني اذ ذاك متعلق
بالمراد اي بالمعنى الذي اريد بلفظ مثل وعبر حيث ذاكنا لا استعما وعلم الذي
التعريض متحقق وعلى بناء الفعل على المبتدا جعل مثل اعنه وجعله اقوى للحكم
اشد تقويه له فكانه من الذي بعد الزوايا فلا معنى لكون البناء على المبتدا
اشد قوة للحكم الذي الا الذي يراد لاجل الحكم ولا افادته ومن غير متعلق باستقلالي اي
استعمالا انشا ومن غير بمعنى انه لم يتشا ومن ارادة التعريض فبالك من به من غير
ونت مثل المتعدد في مثل هذا التركيب الى امر مغاير لما اضيف اليه لفظ غير
بل الى نفيه وفيه استدراك من نحو لا يجعل مثلك ولا يجوز غيرك بعرضنا بان زيدا
المماثل المخاطب والمغاير له لا يفعل اذ لا يعرف فانه لا يكون مما نحن فيه ولا يلزم
فيه التقديم ومقصود الكلام واضح وفيه من يدا تشبها وكون التقديم مقيدا
للتقوية الذي ابتنا ويدعيه الكناية ابم انما نفيا البخل عن شد مشيدة وعن

على اخص مثلنا نفد نفوه عنه كما يقولون نا بيعت لذاته وبلغت ترابه يريدون ذاته
وبلوغه واذا نفى الجود عن غيرك وهو موجود بنفي بسلا الشبه فقد اثبتوه له
وتحقق على لفظ المبني للمفعول من حققت الشيء علمته بحقيقته هذا اي كونه التقديم
على المراد بان يحقق ان الكناية ابلغ من التصريح به فتعلم ان التقديم لافادته تقوي
الحكم يكونه اعونه على هذا المراد من ترك التقديم وان كان فيه نوع افادة من
افادته التشبيه   هذا هو الفصل الموعود في بحث تقييد المسند الفعلي اي
كره في اخر هذا الفن   اعلم ان الفعل اي ابو تكل بما سبق والمراد
بما يتعلق به الفاعل وغيره   على المفعوله حال من المبتدأ الشرطية نفد يما على
ذي الحال المجرور اي من نوع المفعول المطلق اي تعمل افعل على المفعول وفعلها بما ليس
لعمرة مباحثها فلا يترجمه الا ناصله اي با صل الفعل استراز من اصل المصدر فانه
قد يعنى ففي كلمة قوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة والمراد الفاعل بدل الفعل
اريح الفعل قد يحذف مثل نعم في جواب مثل وله زيد واما ما ترده الكسائي من حذف
الفاعل في نحو الفاعلين المتعين والمجرور في مثل ما ضرب واكرم الا انا
يرجيه في كلام العرب انما يضمن عدم ترك الفاعل بالتعرض لما رتب عليه من
لكلام ولا قول يجري فيه التقديم ايضا فلان الفعل الناشئ لا الاضمار فان
العقلنا بالضمير من خواص الاسم وكذا لا يجري الاضمار في الحال والتمييز الجملة
فالمراد ان هذه اعتبارات راجعة الى الفعل مع ان كثيرا منها على المسند اليه و
جزئية متعلقا الفعل وانا ذكر ترك الفعل واثباته واظهار الفاعل وا
غماره انما يجري الا في المسند والمسند اليه لان الغرض بيان اعتبارات الها زيادة بسبب
والموضع ومزيد دقة وغموض ولم يبين حالها فيما سبق او يختص بالمسند
المسند اليه الفعل والفاعل اذ قد استبان ان عامة المباحث المسائل انما

بين المسند اليه والمسند لمبتدأ والخبر وانما يتوجه الى الفعل مثله
زيد في جواب من قام وان زيد قام ولو زيد قام اذا اله عنى الفاعل لما لم يغير في زيد
يعطي والظرف في اليوم وحملت وخرجت والمفعول له مثل للنا ديب ضربت
ضربت والحال مثل البتر الكريستي فان المحدث ما مني منه حال من المتمكن في
سحت والتمييز باخذ عشرين درهما واراده عشرين كله ايما الترك لا يتبع ايضا لما
نما ن الذهن اليه ليس له الا في المعنى به فانه يحتاج اليه الفعل المتعدي
في المتعقل والوجه ينبغي عنه عدم الذكر انه تترك وطلب خصوصيته بالنظر
في القرائن اما الحالة المقتضية لترك الفعل يعني المحيض قبل اركون قليلا
جمع قرائن الاحوال والالفي ترك الفعل في مثال واحد ربما لا يكون الا قرينة
وارادة قرائن الاحوال اعم من اللفظية وان الا نفرات بها سائل من الاحوال كما في ان
زيد قام والمعنوية كما في زيد في جواب من قام وبقيام القرينة لا يحصل الا صلوح المقام
فلا بد للترجيح لترك من مرجح وقد انتقص فيه على ذكر الاختصاص فاتباع الاستعمال
اعتماد على ما ذكر في حذف المسند اليه والمسند من نفسا مثل المجاز واما الاتباع
في طلب الاختصار بخلاف اتباع الاستعمال فانه ليس اليه زمام الاختيار وقد عرفت ان
المسند اليه معنى اتباع الاستعمال الوارد على تركه او تركت نظائره وان الاول
يكون في كلام تابع فيما يتم بعضه من كلامك وكفيك قيام القرينة في الاصل
وما جعله من باب المثل ما هو مثل او بمنزلة وان المثل يكون بينهما الله فيما بعد
يعرف به وضربه المحذوف او جوازه وان لم يسمع التركيب بخصوصه من العرب
من الاول بالحذف الشاعر من الكافي بالقياسي في قولهم الاحظية فلا
فاعل فعل محذوف اما ان لم يوجد لك حظية اي من جهتي منك ويمنع بك او ان
عن لك حظية على ان يكون من الكفاية فانا لا اليه اي غير مفتقر على ان
يعني

يعني فيه كما في قولك رجع بلا شيء وفي التنزيل لا فارض ولا بكر لا يمتنعين ليس يحتاج الى
تقدير الخبر ولا النفي الجنس يحتاج مع الرفع الى التكرير بل صرح الشارح بانها استحق
سورة الحرف تطهرا هراوة فيما بعده وخطبه فتعمل بمعنى فاعل خطبت المرأة عنه
زوجها صارت ذات خطوة واليه من الاول معهد اصل ذلك ان رجلا كان لا يخطى
عند امراة فلما تزوج هذه ثم قال بعد ان يخطى عنده فلم ينجح وطلقها فقالت
الا حظية فلا اليه فصار مثلا في تقتضيه كان الا نات مستمدا منها وكلمتها
اسمعت عليه لعار عرض من قبيحته وقيل في ان يجتهد في المدارة والحب
لها لحصول غرض ثم لا ينفيد وما يحصل الغرض ونزير مي بنصيبا سيتا ان لم اكن حظية
فاني لم اكن اليه ومن قولهم لو ذات سوار لطمتني من كلام حاتم الطائي اخبر
اسباب العرب فامر به ام المنزل ان يفصد ناقة لها وكان من عادة الجاهلية
لتقديم حال ضيف فنحرها فقيل له في ذلك فقال هكذا فدي انه فلطمته
جارية فقال لو ذات سوار لطمتني اي حرة لان الاماء لا يلبسن السوار يلبس
فاعل فعل محذوف وبقيده الظاهر لان لو انما يدخل الفعل وجواب لو محذوف اي لهان
علي وتحمل او يكون للتمني فلا حاجة الى الجواب او غير ذلك مجرد
معطوف على قولهم اي كما اذا ضرب المثل بنفسها ونحو من الامثال الواردة
حذف المسند فيه قوله كما اذا اريد ضرب المثل ويمكن ان تنزل كقوله اشارة
انه انما يكون مثل قبل اتباع الاستعمال الوارد على ترك اذا ضرب به المثل فا
تركت المثل بمنزلة عين المثل من التغيير سواء كان المحذوف ثانيا او لا نحو اذا
سدوا المثل فانه ربما يكون لاتباع الاستعمال الوارد على ترك نظائره كما في
قول حاتم مثلا والمعنى انه كما في قول المراة نفسها وكذلك الثاني
يعني المشبه من ذكر المثل لما يشبه المذكور وضرب كما في المثل وما

في ابواب النحو كثيرة واما اجمع لك منها في هذا الموضع على طريق الضبط اذا ذ
كرت لا على طريق الادراج في قاعدة كلية ولفظ عسى في مثل هذا الموضع كالعلم
لافادة الاحتمال وعدم القطع والا فالجملة الانشائية لا يصلح صلة للموصول فكا
نه قيل فيما نشيد والتالي يقال ان نشيد في طريقه منها ومنها اشارة الى ان
القرائن لا تنحصر في الثلاث المذكورة   منها اي من القرائن ان يكون
الفعل المحذوف مفسرا بفعل مذكور فيجب الحذف لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر وانما
للاسم المرفوع فاعلا للفعل المحذوف والفعل المذكور مفسرا دونه ان يجعل الاسم مبتدأ
والفعل خبرا لان ان ولو وهلا انما يدخل الفعل دون الاسم وكذا اذا على الاكثر
سيما اذا كان في الجملة بعده فعل وهمزة الاستفهام وان جاز دخولها على الجملة
الاسمية مثل ازيد قائم لكن الاستفهام بالفعل اولى فعند وجود الفعل في الجملة
بعدها يجعل مفسرا الفعل محذوف [illegible] بخلاف ازيد قائم فان الفعلية
[illegible] هذا القسم من الاولى دون الاخيرة [illegible] ذكره ثلاثة امثلة لان الحذف
اما ان يكون هو الفعل المذكور مثل ازيد ذهبت به ذهبا ومثاله مثل ازيد ذهب به
اي اذهبت زيدا ومناسبه مثل ازيد ذهبت [illegible] اي افرقته او انزه زيدا من المناسب
[illegible] مثال رابع بعد [illegible] من الافعال مثل ازيد حبست عليه بمعنى الزمت زيدا وكثير
النحاة على ان المرفوع في مثل هذا مثل والفعل بعده ثم ذكرنا [illegible] فيه لفظ
[illegible] لكونه هذا من المشي دون الفاعل وكون الحذف الفعل
مع الفاعل لا بمجرد الفعل والتقدير [illegible] الكلام فيه وفي الفاء
التي فيه   ان ذو [illegible] مزيتها لمناسبة اذن للتام [illegible] عنه
المنقطة ان [illegible] اذن والله [illegible] صورته
[illegible] التعيب والتوبيخ [illegible]   كما سبق التعريض له ان

لاقاد

لا فمار الفعل كان المناسب ذكره قبل الشروع في ضبط القرائن مع انه لم يبق ههنا من
القبيل الا القليل نحو ان ذو [illegible] لكون الفعل المفسر مقدما فقد سبق منه
ان مثل الاستفهام واذا في الفعل ارتفع وانحوه من الشرط والتخصيص [illegible]
فعال وان الفعل المفسر لوجوده المفسر قد يكون لفظه وقد يكون معناه وقد يكون
لازم معناه   ومنها اي ومن القرائن ان يكون هناك اي في موضع حذف
الفعل حرف جر فانه يحتاج الى [illegible] من الافعال [illegible] ومنها ان يدل
ما فيه معناها [illegible] على ان ترصل معاني الافعال الى الاسماء المجرورة
كزيد المذكور في مررت بزيد ويجعل الحرف عبارته اللام في مررت بالرجل [illegible]
تام ومن الاسميين للمقام الماضي [illegible] في قولك زيد مرفوع بقام او مجرور بمن
فاذا اريد تعيينه اي تعيين الفعل الملازم احتيج الى دلالة اخرى اي الى
قرينة ذات دلالة سوى الدلالة على مطلق الفعل ثم هي اي تلك الدلالة تارة
تارة يكون الشروع والاحد في الفعل الذي اخر اللفظ الدال عليه وتارة يكون
[illegible] فقتل ومعنى باسم الله اقرأ ملتبسا به ومتبركا كما في ثبت بالدهن
او مستلبه والاستعانة كما في كتبت بالقلم فانها [illegible] القراءة
لان القرينة انما يدل عليه وليفيد [illegible] الفعل [illegible] بذلك وانما قدم ومؤخرا لافادة
الاهتمام والاختصاص باسم الله تعالى   فانه اي باسم الله يفيد ذلك اي باسم الله
اقوم او اقعد او احل او ارتحل او نحو ذلك   وتارة يكون الاقتران اي اقتران
الفاعل بالفعل وتلبسه به لا بمجرده [illegible] كما للمعرس بالاعراس المعرس بها
[illegible] المراد الاقتران بين الشيئين او اقتران الفعل الماضي
الاضافة   بالرفاء اي الالتئام والاتفاق اعرست يقولون للمعرس وهو على [illegible]
الدعاء ذكره في الكشاف   [illegible] ان [illegible] الظرف لغو والاضافة

فاعل يفوض ويحتمل ان يكون الكتب الاشياء مبتدأ وخبرا ويقيد ومتعلق
الظرف المستقر اي مفوض بقرينة المقام فانه لا يراد الا معنى الحصر لانه الك
يعم استعماله في جميع الظروف عند انتفاء قرينة التخصيص وفيه دلالة على تقييد المطلق
الذي نعم الحصر والقيام والقعود وغيرها واشار الى انه ما يقال في مثل هذا
المقام فان المراد كما ذكر في قال الى وكان الثاني الا تعينه او للادب في
مثل زيد في البلد كان الثاني تعينه في الظرف متعددا كان اخص ويسلم
حرف الاضافة وقد عرفت ان المراد بالافعال هنهنا ما يعم الافعال وانشائه
قال فان الحال بعونه معينه عرفه كتركيب مع ان المعنى عنه هو قولها انا
مركب ركان كسب وذكر الفعل في مثل مرت اليوم ويزيد وضربت الحق
والتاديب وعليه قوله تعالى ليجعلن الذين آمنوا اي شرع ما ذكرت
الا من لاعادة المعنى وتعليم كيفيته القضاء والترخص في باب الفعل
لتحقيق الحق اي فعل ما فعل ولتدخل المؤمنين صباحا اي فعل ذلك وقد يعد
منها سبق السؤال مثل نزيد في جواب من مرت وفي سعيد في جواب ابن صليت
و [illegible] مع ان من ان لا منافاة ايضا قرينة كوقوع الكلام جواب السؤال
محقق من السؤال ودلالة على تقييد مطلق الفعل وعليه قوله تعالى انما
في الكلام مفروض التحقيق لكن عند التحقيق يكون الله جواب سؤال في
مع لا تقدر الدليل مع ان المرفوع في جواب من فعل فاعل لا مبتدأ وتقدير
زيد فعل كذا هو انه عند ترك الحذف في الجواب يقع فاعلا كقوله تعالى
ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم قال من
يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي انشأها اول مرة وان فيه تفصيل الحذف
وارتكاب القياس تقديم المسؤول عنه فيكون التقدير زيد فعل

ليبك

ليبك يزيد على لفظ المبني للمفعول ورفع يزيد وضارع فاعل فعل محذوف جوابا
للسؤال من يبكيه اي يبكيه ضارع ذليل لاجل الخصومة ومختبط مما تطيح
الطوائح اي سائل من اجل اذهاب المطيحات اياه هلاك الزوائح ماله لان يزيد كان
عونا للاذلاء وغيثا للسؤال والفقراء وفي المفصل ان التقدير ليبكيه ضارع
هو ليس بالمعنى كما ان يبكيه ضارع او وقع سؤال من يبكيه نبغ له
فيما الوجه ان تكون القيام مقام الفاعل هو الظرف لا زلنا معنى له لانه السابق في
اللفظ والمتعرض به في المعنى وكذلك يوحى اليك ربك وكذا وقع في تمام
اللفظ تمامه في القرآن وكذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم
ومن البناء مع السؤال يعني مع القول بان المخصوص خبر مبتدأ محذوف يكون
الجملة في موضع الجواب لسؤال مقدر كأنه لما قيل نعم الرجل او رجلا قيل من الرجل
فقيل هو زيد ويجب ان نظيره ان جواب المطلق المنطلق زيد لا زيد المنطلق و
ان المقيد في مثل هذه الخطابات المطابقة للمقيد لا عكسه وقد سبق الكلام في ذلك
وان هذا التركيب لتقدير كلام لبيان فضيلة هذا التركيب على تقدير الفعل
للمفعول ثم ذكر لنا على من فرقنا محذوف واشترط ان يكون عن بليغ عالم بما يقتضيه
على ما لا يتحقق مقصود الا بما والطائفة فيحمل الكلام عليها ويجعل المانع
كتركه ليطلع عليه [illegible] فيحمله عليها [illegible] انما نظر كما ليما اذا كان على من
البالغ والمتردي [illegible] المباحثة [illegible] الكتب بتردد فيها والتماك كن
من [illegible] ليبحثها من [illegible] الا ان [illegible] والارتفاع فيها ومثل
ذلك الالتفات الانقطاع والارتجال الا انا بينا جمع اقبال جمع ثن بمعنى النوع ولا
سلوبها ان المعنى وصله ومضمنه نقل الشيء عبارة منها من نعت الكلام مستبعدا
التركيب بنفسه وضمن معناها المسارية من علم اي علم حامل ويجعل

نائرة التشبيه ولم يكن كل نعمة من ذلك بمنزلة ما يلتزم به اي بذلك النظم الذي
اسا اعتقاده فيه حيثا اعتقاده نازلة لذرته في البلاغة فينبغي ان يكون كذلك
كذلك ومما يشهد لك دفع لما ذكره صاحب الكشاف من ان قراءة علي
رضي الله عنه سيعرفونه بلفظ المبني للفاعل بنا على ما روي من تخطيه السايل الفا
من المتوفي بلفظ اسم الفاعل وليس الحوا وان للمتوفي معنيين احدهما الاماتة ويقتضي
الروح وعليه استعمال العامة وثانيهما الاستيفاء واخذ الحق وعليه استعمال ال
بلغا وفي معناه الاستيفا واخذ الحق لا غير لكن عند الاستعمال يتعدى
مفعوله النفس فيكون الفاعل هو الله تع(الى) او الملك على ما قال يتوفيكم
فيكم ملك الموت وهذا هو الاستعمال الشايع وقد يعدى منه الى فيكون الفا
عل هو الميت لانه الذي استوفى مدة عمره وصلة من الميتة وهذا من المجاز
التي لا ينبغي الا ان قراءة من البلغاء ولكن عرف في وضع من السايل علم تنبيه
لذلك لم يحمل كلامه الى استخراج علم النحو اي طلب خروجه من القوة
الى الفعل بتقريب قواعده وتحرير مقاصده والظاهر ان المراد بايمه
ابو الاسود الدؤلي بدليل فانه قيل فيه اي في شرح وضع
ابو سعيد السيرافي في كتاب اخبار النحويين اختلف الناس في ان اول من
النحو هو ابو الاسود الدؤلي واسمه ظالم بن عمرو بن سفيان وكان من سكان
البصرة وكان من صحب عليا رضي الله عنه وسمع قاريا يقرأ ان الله بريء من
المشركين ورسوله بالجر فقال ما ظننت ان امر الناس صار الى هذا فقصد
استخراج علم النحو وعن ابي يحيى بن عياش عن عاصم قال اول من وضع
العربية ابو الاسود الدؤلي وقد اسمع له زيادة في ذلك حين جاء رجل اليه فقال
توفي ابانا وترك بنينا فوضع باب الفاعل والمفعول ولم يزد عليه

المدلول عليها بزيد لانه الذي يقتضي تعدي السؤال وان كانت القرينة في خصوص
السؤال في قوله يكتب القران والتقريب انه ان سوق الكلام في وجه يكون
ما يذكر فيه عمدة وركنا من الكلام بحيث لا يتم الكلام بدونه احسن وافضل من
ان يكون بعض المذكورات فيه مستغنى عنه في تمام الكلام وان كان محتاجا اليه
في افادة المرام ومعنى التقريب في امثال هذه المقامات المتقدمة على وجه يفيد
بخلافه اي بخلاف الكلام في النظم الاخر الذي هو البناء للفاعل ونصب القران
وهو ان كان افضل حيث ان الحصول سبا النفس والطالب عمدة وقع فيه النفس من احساب
فلا يقتضيه لكن لا يخفى ان المذكور من حيث انه يجب وصلة به لا سوق يكون الذي
هذا النظم بهذا الاعتبار افضل سيما وليس في الاخر الذي هو [illegible] والطول
النسق والطلب ان الكلام في النظم يا النظم الاخر الذي هو للفاعل يكون
سالما فضل من حيث الظاهر انما قال كما لما تفضل للمنصوب ان ليس مدلولا عدا
لكلامين تنبيها على انه الاخر البسيط المضمر في المنافي وانما قال من حيث
الظاهر لان جعل الشيء مفعولا وفضلة انما يدل في الحقيقة على عدم الحاجة اليه
في تمام الكلام بحسب النحو لا في اداء المقصود والتقديم انما يدل على كونه اهم
عنايته في الذكر لاداء المعنى وهذا لا يشبه التنافي ومن الترتيب ما نقل انه احتمل
عن نظم المبني للمفعول فانه ايضا كالمنافي لكن لا من حيث الظاهر بل من حيث
التقدير لان قولك زيد نقل بكتبه زيد بتقديم المفعول ثم قال وفي هذا
نقل بن عرفة الحاشي بعض الحواشي الموعدة في صدد الكتاب منها انا مهمل حق
مارته مجريا لشيخ الواضع المتخلي ولم يتفل وكانها لم يحل والظاهر ان ابها
الجمع بين المنافي من جملة الحسنات والمرجحات على ما ذكره في بحث
فنايه وجه حسن نظم الرجل زيد فلا يصلح جنبه المرضية وقيل لان تقديم

على المعمول الفاعل ما ضرب في هذا الوجه ايضا اذ التقدير كتبه زيد ورد بانه ١٣١
لو قدر تقديمه اضمار الفعل فلا يوجب ذلك الاعتبار وبهذا نبه مع ما يقال في
التعليل انه لو صح ما ذكر لكان تقديم الفاعل احسن والاجماع انه ممتنع
في بعض المتون كضرب زيد وما ضرب عمرا الا زيد وقيل لانه لا يوجب ان يكون
احسن وابلغ من الاستعارة سيما المرشحة مثل رايت في الحمام اسدا
له لبد اظفاره لم تقلم شبه المناقض بين دعوى الاسد به ونصب القرينة
المانعة ومن قبيل ما نحن بصدده يعني مثل المثل قرينة كون
الكلام جواب السؤال مقدر ولذا كان هنا حذفا وسؤالا عن المفعول والامثلة
السابقة من الفاعل ولم يحمل على كون شركاء الجن مفعول جعلوا ولله ظرفا
لغوا قدم للاهتمام في انكار اثبات الشركاء الجن على معنى وجعلوا الجن شركا
لله على ما ذهب اليه صاحب الكشاف لان المنكر هو اثبات الشركاء الجن لا
ام غيرهم وجمع الشركاء لزيادة التقريع حيث اثبتوا شركاء والجن لا يقع له من
ومعنى دلالة السؤال المقدر على الفعل المقدر انه من القرائن التي تعين
الفعل وهذا لا ينافي كون الضمير والعلم والدال على خصوص الفعل هو
السابق من جهات الاستدلال اي للفعل ومن جهات التلفظ به يعني
من جهات الذكر المقابل للحذف وذلك لكون الاصل هو الذكر والزيادة
للتزيين وبسط الكلام والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع ونحوها
ذكر في اثبات المسند اليه والمسند وبحسب كثرة الجهات المذكورة قال
ثبت على امتثالها ضرورة بمعنى بل مرادا وانتصابه على المصدر اي ثبوتا
كثيرة او على الظرف اي في حالات ولا يخفى ان المقتضي بالذات للاثبات هو تلك
الجهات وانما استدعاه اشتمال المقام عليها بالواسطة واما جعل الجهات مثل

افادة

افادة التجدد وتقوي الحكم والتخصيص لمسند الى الفعل على اعتبار ما يمكن تلبيسه
يستقيم انها جهات لكون المسند فعلا او جملة فعلية سواء كان ثابتا او متجددا
فا واما الفائدة المقتضية لترك متعلق اي مفعول الفعل ففي قصد التعميم الى
تتبع المتعلق والمقام المتكلم في رتبة الترفع او القصد الى امتناع المتعلق في رتبة
الحرمان نقص الناس على المتعلق الذي يدعى عدمه مقارنا بعدم ما يصل المتعلق
ولم يذكر والشرط فقصد الاختصار باذا تحقق بدونه متنفي حذف المفعول لحصول
ان لم يذكر جميع ما يصح ان يكون مفعولا اما تفصيلا ان امكن واما اجمالا
مثل يعطي كل شيء وقد عرفت كل احد لا عرفت بانه لا يتعين ترتيبه يدل على التعميم
العام لامتناع الحذف بدون القرينة ويكون الغرض من الحذف مجرد الا
ان التعميم قد حصل من دلالة القرينة على عموم المقدر وصحب بانه يجوز ان يدل
القرينة على ان هناك محذوفا من غير دلالة على خصوص او عموم ويحمل على
العموم هذا الترجيح فيبلغ المقام انتفاء الحذف الى قصد التعميم والاختصار مثل اذا
ما شاء المادح قلت يعطي ويمنع لا يعلم انه يصلح قصده هذا المعنى من غير تعميم للمفعول
بل مع قصد انه متعلق ولم يقم قرينة على خصوص وعرفه علم من الحذف انه التعميم للاشيا
الترجيح والمعنى يعطي ما يصح ان يعطي ويمنع ما يصلح ان يمنع وعلى هذا يأتي الاشارة
ذهابا الى ... موضع الحال وانما هما متعلق له ويريد هذه الحقيقة اشارة الى
اللام في نفس الاعطاء لحقيقته ونظم ثمة في المقام الخطابي عموم الاعطاءات بلا
ان المقصد انه فرد منها وانه فرد يعرفه الى ترجيح اسد لتساويه على ما ذكر فيما انما
من كون اللام لتعريف الجنس يرجع الحقيقة الى النكرة منزلة المعهود ونحو يعني
متفرقات الى المقام وهنا سيجيء بالطريق المذكور في افادة اللام الى
ونحوه وقد يتحقق على الفاضل المحقق حتى ذهب الى انه اشارة الى ما ذكر في

في امثالهم حيث يترتب المسند على اللازم من الفعل مقام الجواد محمول على الاختصار ومبالغة
بتنزيل وجود غيرها منزلة العدم فكذا هاهنا تنزل مثلا الذي هو غير
الاعطاء منزلة العدم ويكون المعنى انه لا يعتبر بوجه من الوجوه لاعتبارها في
ذهبان تقديم المسند اليه المظهر ايضا تنبيها للفعل عليه فليتقوى مثلي ما الذي
يفيد القصر على المسند حتى يكون المعنى انه لا يفعل غير الاعطاء وعليه
مع القصد الى نفس الفعل قوله تعالى فلا تجعلوا ونظائر هذه المبالغة العقرة انه
صح بانه يجوزان يكون وانتم تعلمون من قبيل حذف المفعول لمجرد الاختصار مع
كونه مقصودا ملحوظا فليتنبه من هذا ان كل ما ذكر من فوائد التراكيب ليس
مما يتعين بحيث يمنع ان يكون الغاية غيره او لقصد الى مجرد الاختصار
اشارة الى ان في المتروك الباقي ايضا اختصارا وان كان مع كونه اختصارا فيه لعدم
وقوله او للاستهجان المرضي اشارة الى ان تقدير المحذوف فيه لازم لا صحة للكلام
بدونه وانما لا اشتباه ان المراد اشارة الى ان تقدير المفعول وان لم يكن لازما بحيث
اليه في صحة الكلام لكنه الى التقدير وان كان لا يستريب به وبالنسبة
الكلام اشارة الى انه يؤول الكلام الى التقدير وان كان الظاهر عدمه متى
ان هذه بمنزلة الواسطة بين القصد الى نفس الفعل والقصد الى مجرد الاختصار مع
امتناع المفعول وتحقيق ذلك ما ذكر الشيخ عبد القاهر ان الفعل المتعدي قد لا
يكون له مفعول يمكن النص عليه فيكون ترك المفعول بمنزلة غير المتعدي مثل
فلان يحل ويعقد يعني اليه الامر والنهي وانه هو الآمر والناهي بمعنى منه الامانة
والاحياء [illegible] ولا يجد دليلا فيتعين الغرض فانك اذا قلت
[illegible] كان المقصود بيان حيثية ما يتناوله الاعطاء لا بيان حال كونه
معطيا وكان كل [illegible] من الاعطاء ولكن [illegible]

منه

منه اعطاء ولوجه بين الوجوه ومنه ما يكون له مفعول يمكن النص عليه الا انه
يحذف لقرينة وينقسم الى جلي لا تستره به مثل سقيت لبلك اي ابلك واغضيت
اي جفني والى خفي يدخل المترو وهو [illegible] منه ما يكون الغرض منه بيان حال
الفاعل وان ذلك داية كقول الغنوي لبني جعفر بن كلاب جزى الله عنا جعفرا
حين ازلقت بنا نعلنا في الواطئين فزلت ابوا ان يملونا ولو ان امنا تلاقي الذي
لاقوه منا لملت والاصل لملتنا فحذف المفعول كانه قد ابهم امره ولم يقصد المعنى
كما يقوله قد مل فلان يريد قد دخله الملال ولو قال لملتنا لكان بمنزلة ان يقال
انها مايلها منا فلم يصح لانه يراد به العموم وانه بحيث يمل كل احد من اخلائه
وعليه قوله [illegible] ولما وردنا ماء مدين فانه حذف المفعول في اربعة مواضع لانه
ذكره وهذا مثل بالغرض فانه لو قيل مثلا تذودان [illegible] لتوهم ان الانكار انما
من ذودهما الغنم لا من مطلق الذود كما يقول ما لك تمنع الاخ فان الانكار من
منع الاخ لا من مطلق المنع وهاهنا زيادة اوردناها في شرح التلخيص [illegible]
هنا اليه يعني احتمال القصد الى نفس الفعل واحتمال القصد الى مجرد الاختصار
وتقدير المحذوف بحسب دلالة القرينة وانما قال لا على انه لان بعضها مما يتعين فيه احد
الاحتمالين مثل ذلك [illegible] الله يحيي القوم فيكون [illegible] [illegible] واذا
شاء فانه ضمن [illegible] في البيت السابق ولو ان [illegible] عاجيا الابنية
المتقدم الاصيل [illegible] بفتح الهاء والدال من الوصل والمد بين البيتين
الاصم الذي [illegible] به [illegible] اي تركته ارضا [illegible] البيت
منه [illegible] والسامع [illegible] قبل هو الالتوسيس فان سكت لم ترى قبل
البيت لطرقه [illegible] الا طاقه والا زمان من الجيب والاسم
فانه ملوي سورة مفتوله من [illegible] حتى [illegible]

منزل عتيق وزيد موضعان وبلاد فحذف ما حذف لما ادعي بلاد وكان مقتضى
المناسبة ان يذكر الابيات عقيب قوله تعالى فلو شاء لهديكم لانه حذف فيه مفعول
المشيئة اذا وقعت شرطا وكان المفعول عين مضمون الجزاء ولم يكن تعلق
المشيئة به غريبا ثم عقبه بقوله فلم تبق مني الشيء فيه تفكري ولو شئت ان ابكي
بكيت تفكرا لان المفعول المشيئة لبكاء المفيق ومضمون الجزاء بكاء التفكر ولذا
قوله ولو شئت ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع لان تعلق المشيئة
ببكاء الدم غريب   او لرعاية الاطلاقه على ما حذف من الفضلات اي تنفيذه
الزمها والاختصار في ان تركت ما قلناه لا لما قيل ليس لمجرد الاختصار والمعنى ما بعده
نفيا للامال المذكور قوله سبحانه وتعالى ربه وتعالاه وذلك حين انقطع عنه
الوحي بسببانه مثل ما قال اصحاب الكهف والروح فقال ساخبركم غدا ولم يقل ان
شاء الله   من الاعتبارات المناسبة للترك كثرت ذكره واخفاء
امره وتطهير اللسان عنه او عكسه وتاثير الايجاد وغير ذلك مما ذكر في حذف المسند
اليه والمسند   واما الحالة المقتضية لاثباته اي اثبات المتعلق فهي كحال
وجوده من غير شيء من الترك فيذكر على انه الاصل لعدم الداعي الى الحذف او
وجود المقتضي للاثبات مع المقتضي للحذف فيذكر عملا بالاصل وغيرها الا ثبات
كثيرة منها الترك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع والتسجيل في القضية
والتعظيم والاهانة وغير ذلك وكذا التنبيه ذكر بسط الكلام بحالة او لانه
وجه آخر غير زيادة التقرير مثال زيادة التقرير بيت الامر لك وقد قلت الا
اليك ومثال بسط الكلام والاستلذاذ ما اذا قال للحبيب هل يؤنب ورضيك
فيقول اريد رضاك واسعى حالك وانا وخيالك والتطويل نحو قوله اجتنابا
في جواب ما تعبدون لنعبد اصناما لانه من سؤال الاقرار من منتصف الحذف بل من على

واما الحالة المقتضية لاضماره على ليس لتخصيص ضمار العامل واظهاره با
لذكر من بين ساير احواله فتبعه وللتخصيص للفاعل بذلك ومعنى بين ساير الاشتغال
على ان منها ما سبق من اضمار المسند اليه عينه من ذلك واضرورة الى تفسيد التبيع
وارشاده الى الجنبة فان ذكرها في علم البديع لما ان الجنب لا يخرجها من ذكر
هما والحق انه لما كان استتار ضمير الفاعل حيث امتناعه هذا من باب الاضمار نختلف
في مرجع الضمير لم يجوز حذف الفاعل ومثل حتى توارت بالحجاب اي الشمس
اذا بلغت التراقي اي الروح وقوله كلاهما لم تخلقت ان ثم اخذ ع الرحال اي الجنبة
ومركبها لو هلك فاستتر عيد ورث السقف والقلادة ما تعلقتها المراة في
العنق والنطاق شقة تلبسها المراة على ما مر والمنطقة التي تشد على الوسط
الاول انسب بالمراة والثاني بالمقام   في الاقتضاح اي اتقاء الكلام واما ما يكن
مطلع المقيد والقيل اسم الفاعل من قول مرقيل وزنا للتقيل في الحديث نهى عن
القيل والقال انقاء المحشر وقد فسر بالكسر اخذ عليه في منطقه المحشر من
مقولة قال اي امثل امتاع انعقد الحدث من الابلاغ وهو الاتساب والتبليغ ايضا
اي   واصله استماع ما يكره   برسم امير المؤمنين بل الحق منهى على
ما ذهب اليه من الثقات لا يستدعي سابقه التعيين بطريق اخر بل يكفي كون
متعين الكلام في ذلك   واما اعتبار التقديم والتاخير لاثباته بيانه اي ما
اعتبار الذي هو التقديم والتاخير ان المراد به الامر الذي اعتبر به من اعتبرت
لشيء نظرت اليه وراعيت حاله ولذا قال في صدر الفصل ان للفعل اعتبارات بعضها
مما يرجع الى الترك والاثبات الى اخره فنخص ان يتبع لا اعتبار التقديم والتاخير
شيئا للفاعل بالمعنى احترازا من مثل عرفت زيد للاتفاق على امتناع تقديم الفاعل
اللفظي وانه لا يعد فيه لازما الوجه البعيد الذي مر الحمل على عزته بدلا من الغير

وكان ينبغي ان يمثل بنحو رجل عرف ايضا ومثل للنوع الثاني لانه اعلق لان التقديم
اما الى واحد او الى اثنين متغايرين او غير متغايرين والمنفي الى الثلاث راجع
القسمين اذ واحد غير متغاير بان غير متغايرين ولا يخفى انه يجب في غير المتغايرين
تقديم احدهما مثل زيدا علمت منطلقا ومنطلقا علمت زيدا وفي المتغايرين تقديم
برهما مثل زيدا درهما اعطيت ومثل النوع الثالث بتقديم الفاعل على المفعول وبا
لعكس مع تقديم الاول على الثاني وبالعكس في المتغايرين وغير المتغايرين واقتصر ههنا
من امثلة ما يتصل بالفعل على المتعلق به الا انه اهم ويسير اليه في اثناء المباحث
لكنه اي العالم بالفعل مخطئ في فاعل المفعول بان تخصيصه فيقول مثلا وانما
هو انت وحدك فتقدم الفاعل المعنوي ونقول انا سعيت في حاجتك رد الخطأ
في تعيينا المثنى انه مشاركه معك ويؤكده على الاول بحز لا غيري ولا غيرك
فانه الخطأ عرها لانه المصرح في نفي الغير على الثاني بحذو وحدي ومتفردا لانه الصريح
في قطع الشركة شاهد صدق بالاضافة والمعنى على الوصفية على ما ذكر
من كون التقديم لنفي افراد الغير ومشاركته لان انكار تقليد المخاطب اياه انما
يصح اذا لم يشاركه المخاطب وانفرد به لجاز ان يكون اصلح مثال الغير يصح منه
التعليم وحرص الغير هو ان يحرك بيدك على عجز ليطلبها منه فيضيع ذنبه
بما فيها منه وليس اذا انت تخفيف وترجيح لكون الحصر ردا للخطأ مستفادا
من التقديم بيان انتفائه عند عدم التقديم بان لا يكون في الكلام فاعل معنوي مثل
سعيت في حاجتك ويكون لكن لم يتقدم مثل سعيته انا في حاجتك واسم ليس ضمير
الشان وجملة الجملة الشرطية او قوله يجيب واذا الحرف للزمن متعلق بليس فما مثل
ازيدكون فاعل يكون وهو انه مع اسمه وهو مجرد سعي لاختبار وعند السامع
موحده للنفي ... تنصيص للوحدة فتقصد منصوب معطوف على ان يكون وضمير

اذ قلت للمثال الثاني سعيت انا في حاجتك لانه الذي تفاد به وجود التهمة من
غير شائبة تجوز في الاسناد الى المتكلم او سهوا او نسيان على هو ما يفيد التأكيد بحو
سعيت في حاجتك فانه لا دلالة فيه على عدم التجوز والسهو والنسيان اذ للتأكيد وانما
خص هذا بالبيان لانه محل الالتباس على ما سمعت قلنا مثل فانه قد وقع في هذا المقام
لبعض الاعاظم ما يقضي منه العجب والعجب منه انه لم ينبه احد من فضلاء زمانه ولعل
لمزيتك في كلامه ومنه اي ومما يفيد تقديم الفاعل المعنوي لمادة الحصر
الاختصاص ان لم يكن المبني فعلا بل صفة قوله تعالى حكاية عن قوم شعيب وما
انت علينا بعزيز فقصدنا الاختصاص المبني بمعنى ان عدم العز مقصور عليك لا يتجاوزك
الى رهطك لا بمعنى نفي الاختصاص بمعنى لست منفردا بالعز وهو ظاهر واستدل على كون
هو مختصا بنفي شعيب عليه السلام في جواب هذا الكلام ارهطي اعز عليكم من الله
ثم قال فانه لو لم يكن مقصدهم اختصاصه بنفي العزة بل مجرد الاخبار بعدم عزته
عليهم لم ينتظم هذا الجواب ولم يكن مطابقا للمقال اذ لا دلالة لنفي العزة عنه على
ثبوتها للغير وانما يدل على ذلك اختصاصا بنفي العزة واعترض صاحب الانتصار بان
هذا من باب انا عرفت وهو لا يفيد الاختصاص دائما وانما يفيد التقديم على الفعل مثل
انا عرفت ويكون المشتقات قريبة من الافعال في التقوية لا تنبغي كونها كذلك
في الاختصاص والتمسك بالجواب ضعيف لجواز ان يكون ردا بالغو لهم ولولا رهطك
لرجمناك فانه يدل على ان رهطهم الاعزة حيث كان الامتناع من رجمه بسببهم لا
بسبب ... وللمقام ان ذلك للعزم لا الحزم والاعتراض قوي ولا قائل بان
في مثل انا عارف وانت عارف وهو عارف لكن ذهب صاحب الكشاف ومن تبعه الى ان المعنى
الاختصاص في مثل وما انت علينا بعزيز وما انت عليهم بوكيل وما انا بطارد المؤمنين
... الى الخبر حرف النفي وان كان ... الفعل وبه ان الفعل في مثل

عارفا لا مبتدأ ولا غيرهما في انا عرفت فلا تقديم فلا حصر حاصل فيما عرفت انا نعم
فاعل واقع موقع الخبر ولعله في معنى الفعل صرح بذلك مع الفاعل بدلا ما انا
كصريح الفعل وكان ما انا عارفا او بعارف بزيادة الباء من قبيل انا عرفت
في اعتبار التقديم وافادة الاختصاص بخلاف انا عارف وفي قوله من نبي
الله اشارة الى دفع الاتحاد بان كلامهم انما وقع في شعيب عليه السلام
ورهطه وانتم الاعزة دونه من غير دلالة على انهم اعز من الله وتقريرها انه
تهاونهم بنبي الله تهاون بالله فحين عز عليهم رهطه دونه كان رهطه اعز عليهم
من الله وبان المعنى ارهطي اعز عليكم من الله حتى كان امتناعكم من رجمي بسبب
انتسابهم وانتم رهطي لا بسبب انتسابي الى الله واني رسوله   علينا متعلق
بعزيز وجاز لكون المعمول ظرفا والباء مزيدة ذلك ان يجعل متعلقا بمحذوف
يفسره الظاهر   ولذلك اي ولكون التقديم مفيدا للاختصاص بمعنى
ثبوت الحكم المثبت او المنفي للمسند اليه المذكور ونفيه عما سواه يمتنع ان
يقال ما انا سعيت في حاجتك ولا احد سواي لان مفهوم ما انا سعيت ان غيري
سعى لتخصيص النفي بك ومنطوق ولا احد سواي ان غيرك لم يسع فيكون تناقض
في المرتبتين لانك لا تقول له في النفي ولا في التناقض وانما هو بيان
للواقع   وكذلك اذا اكدت لانه لا دلالة على اختصاص النفي وثبوت
اصل الفعل لغير الفاعل فلا تناقض   وكذا ايضا اي لكون التقديم
لاختصاص النفي وثبوت اصل الفعل لغير الفاعل المقدم وكونه في البليغ
للرد على من اعتقد ثبوت الفعل المذكور المقدم يمتنع ان يقال ما انا رأيت
احدا من الناس لاستلزامه ان يكون ردا على من اعتقد انك رأيت كل احد
وانما يخبر بثبوت اصل الفعل وانما اخطأ في الفاعل حيث زعم انه انت مع اعتقاده

او

او مشاركة الغير   ان تعرف ان الفاعل مخطئا في رؤية كل احد لكن
الرائي غيرك لا انت ولا يمتنع ذلك بدون التقديم سواء كان بدون تأكيد الفاعل
مثل ما رأيت احدا او معه مثل ما رأيت انا احدا لانتفاء موجب الاستحالة وانما قال
الاستحالة بالتقديم وجوه مقتضيه كذلك لا يلزم الفساد في مثل هذا الكلام وهو وجوه
انسان قد رأى كل احد لانه قد تعرض في نحو ما انا سعيت في حاجتك ولا احد سواي
نفيا والكلام عجيب لانه على امر عارته في جانب المتكلم تعرض هنا للفاعل حتى
منه الدلالة على امر صالح في جانبنا للمخاطب لنفيه وبعد للاشاع من رجحته لمثله وكل
نفيا اصلا فيه الاخر فان قبل النفي هو الوارد في الرد على من من الناس وانما يرد
لو صح في سياق النفي فلا عموم في جانب الاثبات فلا يلزم الا وجود معتقد انك
رأيت احدا من الناس واذا لا دلالة على الاعتقاد لمن اخطأ فيه من السامع لا
استحالة في ذلك قلنا لما كان التقديم لرد خطاء السامع في الفاعل مع اصابته
في الفعل كان الفعل ثابتا للغير على الوجه الذي نفي عن المذكور
من العموم والخصوص وسائر القيود سوى الفاعل فلما نفي عن المذكور على
وجه العموم في المفعول كان ثابتا للغير كذلك ومعتقدا للسامع ثبوته
كذلك فلزم ان يكون المخاطب قد اعتقد ان انسانا قد رأى كل احد واصاب
وان ذلك الانسان انت واخطأ وانت نفيت ان يكون انت ذلك الانسان
وقد ربما لو قيل به على وجه العموم في المفعول لغيرك ومهما نظرا ان هذا لا
ن جار في كل منفي عام نحو مثل ما انا قلت شعرا ما انا اكلت اليوم شيئا ما انا
رأيت رجلا على ما صرح به الشيخ عبد القاهر ومثل ما نفيته المحال وهو ان يكون
هنا انسان قد قال كل شعر في الدنيا واكل كل شيء واكل ورأى كل رجل
كذا اذا اخبر به البعض مثل ما انا ضربت الا زيدا لا نفينا له ضرب كل احد

١٢٩

سوى زيد لانه في معنى ما انا ضربت احدا الا زيدا وتنظر فيما ذكر ما قيل انه قد سقط
هبنا لفظ كل من قلم الناسخ وانما الصحيح ما انا رأيت كل احد وما قيل ان هذا
مختص بلفظ احد لانه اذا لم يكن مبدل الهمزة من الواو فهو اسم لمن يصلح ان
يخاطب يستوي فيه المذكر والمؤنث والواحد والاثنان والجمع ولا يستعمل في غير
النفي الا مع كل نحو كل واحد وما جاءني احد بل كل احد متفق عليه جمهور
ائمة اللغة فهنا جاز في ما انا رأيت احدا ان يكون بدل كل واما في الاثبات
الغير مستقيما لمنع الاستثناء فلا يكون الا مع كل وكان المعنى اني ضربت اي كل
احد وهذا خلاف احد بمعنى واحد في العدد فانه يستعمل في الاثبات مثل قل
هو الله احد ونحو ايضا ما يتوهم من ان استثناء مع نفي العام بالمذكور لا يقتضي
سوى ان لا يستثنى من الغير انه لم ير احدا والا استثناء فيه اذ يكفي في ذلك ان يكون
قد رأى واحدا من الناس لان الايجاب الجزئي كاف في رفع السلب الكلي نعم لو
الخطاء في فاعل النفي العام لا الايجاب بان اعتقد المخاطب ان انسانا لم ير احدا
من الناس واصاب بان ذلك الانسان غيرك واخطأ وانت تزيله وخطابه ثم
فاعل ذلك النفي العام المفرد مع سبقك ان تقول انا ما رأيت احدا بتقديم المسند
اليه على حرف النفي بمعنى انا الذي لم ير احدا لا غيري كما يقول انت لا يكذب
الا الاختصاص وفي المنفي وما في نحو انا رأيت احدا فالخطأ واما هو فاعل الرؤية
لا في نفيها [illegible] ولذلك يجوز والتنبيه عن عدم التجوز بالنهي
الاستقبال ولا احتراز عما عادة اقسامه في الكلام وترك تفصيل مثال ما انا
ضربت الا زيدا بما ذكرنا في ما انا رأيت احدا الى التعليل بان نقض النفي بالا يقتضي
ان يكون ضربه وتقديم الضمير يلائمه حرف النفي يقتضي النفي ان يكون ضربته
بيان لا امتناع بوجه اخر ويكشف للغافل واتباع للشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف

وهم

وهم ايلاؤه حرف النفي اي يجعل الضمير يلي حرف النفي وتقديمه بلا فصل الى تقدم
الضمير اشارة الى ان مجرد التقديم لا يقتضي ذلك كما لو قلت انا ما ضربت الا زيدا لانه في
معنى انا الذي لم يضرب الا زيدا وهو صحيح اذا ان نقض النفي بالا يقتضي ان يكون
ضربته فظاهر ان الاستثناء من النفي اثبات واما ان تقديم الضمير يقتضي نفي ذلك
فلانه يكون الكلام في فاعل فعل معين مضروب هو الضرب لغير زيد فيكون المعنى
هذا الضرب الواقع على من عدا زيدا مسلم مفرد لكن فاعله غيري لا انا فيكون زيد
مضروبا لك كما يكون مضروبا لغيرك ثم المتقدم بالا هو نفي هذا الضرب الذي
وقعت المناظرة في فاعله فيكون هو واقعا على زيد ويلزم كون زيد مضروبا
له غيره فمعترف به هذا بمعنى انا ندفع منع صاحب المفتاح هذه المثال وما فيه
بان المنفي من المتقدم هو الضرب المطلق لانه لم يذكر له مفعول فنفيه يستلزم نفي
ضربه زيد وغيره لان نفي العام يستلزم نفي الخاص فلا يكون زيد مضروبا
له وانما لم يجعل المنفي هو الضرب الواقع على من عدا زيدا لانه يستلزم ان يكون
المخاطب به قد اعتقد ان الضرب الواقع على كل احد سوى زيد ثابت للمتكلم فيمنع
ان يكون هو الفاعل لذلك الضرب المحقق وهذا باطل فليس لنفي الاستثناء
المفرغ صريح في ان المنفي ليس هو الضرب المطلق بل المقيد بمن عدا زيدا واستلزمه
كون المخاطب معتقدا ان المتكلم قد ضرب جميع من عدا زيدا وكونه سببا
في عدم صحة التركيب ممنوع دعوى لغير تخيل يلزم به فانه قيل اذا كانت
المناظرة في فاعل ضرب واقع على من عدا زيدا كان الاستثناء من الاثبات ويمتنع
الكلام لبطلان ذلك وبطلان اعتقاده ومع ما يكون من نقض النفي بالا في
شيء مثلا لم نرع التقدير الا ان ظاهر الكلام على انه استثناء مفرغ من النفي فيكون
النفي منتقضا بالا ولعل السؤال اقوى وعليك بالتأمل والتدبر في بحث ما انا

رأيتما هذا وما انا ضربت الا زيدا والتصنيع بكلام الشيخ فان المقام من مطارح الانظار
ومسايح الافكار ومعارك الآراء ومصادم الاهواء   واما الحالة المقتضية
للنوع الثاني اعني اعتبار التقديم والتاخير فيما بين الفعل وغيره الفاعل من المتعلقات
فهي ان يكون هناك من يعتقد وجود فعل وهو مصيب في ذلك لكنه يخطئ في
المفعول او غيره من متعلقات الفعل وانت تقصد رده الى الصواب ما ذكره المصنف
من كون الحالة جزئيا من جزئيات ما يقتضي تقديم المفعول به انما يقع على ما قصد المثال
ربما في الكلام واقع وفيه اشعار بان مثل ما زيدا ضربت لتخصيص النفي لا النفي
لتخصيص على ما ينسب الى الوهم وانه لرد الخطأ في مفعول الفعل المثبت المنفي.
كما في قولك زيدا لم اضرب بالتقديم على حرف النفي ايضا   واما النوع الرابع
اشارة الى دفع ما عسى ان يتوهم من ان الا مثل هذا الطرف الخلاف فيما سبق من ان ما
ع ما انا ضربت زيدا ولا احد غيري وههنا لا يمتنع ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس
يعني ان ما ذكرنا من النفي مختص بما اذا كان التقديم للاختصاص ورد الخطأ
في الفاعل او المفعول واما اذا كان التقديم لغرض آخر كما اذا ظن بل القائل
الذي تقديم المفعول او المسند اليه على الفعل دون حرف النفي ويعطف عليه
غيره بحيث ينفي الفعل عنهما سدا انك معتقد قد ضرب عمرا او انك تعتقد كون
زيد مضروبا بالعين ثم قال لك قولا كاذبا في صورة ظنه انك تعتقد قد ضرب عمرا
زيدا ضربته لا عمرا رد الخطاب حسب ظنه فانه يصح منك ان تقول له ردا للقائل
الاول ما ضربته ولا احدا من الناس او القائل الثاني ما انت ضربت زيدا ولا
احد سواك بتقديم المفعول في الاول او المسند اليه في الثاني لكون على وفق كلامه
الا للاختصاص من الذي هو منشأ لزوم التناقض ثانيا وعلى وجوب ثبوت اصل الفعل
لغير المذكور وهذا هو الغرض الاخر وبه ظهر انه حين بقوله الا المقتضية

كذا

كلذا انما اذا كان كذا لا يريد به الحصر والاختصاص بحيث لا يكون من الحالة في غيرها وكذا
فليتأمل حتى لا يتوهم بطلان قوله فالحالة المقتضية للنوع الاول هي ان يكون هناك
مجرد فعل وعالم به الا انه ذا نساء على ان مقصوده انه كلام للمخاطب حاله لا يعتقده
للنوع الاول ويظهر لنا انه يريد بيان حالة يقع فيها ان يلي المفعول المسند
اليه حرف النفي ثم يعطف عليه ما ينفي الفعل عن اصل ولا يثبت لغير المذكور اصلا
لا بيان بجميع الامثال المقتضية للذي هو ما زيدا ضربت ولا غيره وما انا ضربت زيدا ولا احد
غيري ثم انه يرشد الى تعميمه بعينه فتأمل   وكذلك اي مثل امتناع
ان يقال ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس امتناع من ان يقال ما زيدا ضربت ولكن
اكرمته لان تقديم المفعول لما هو لرد الخطأ في المفعول فطريق الاستدراك فيه ان
كون المفعول الذي وقع عليه الفعل اي ولكن عمرا لان الاستدراك بالنفي يقتضيه ويطلب ما
زيدا ولكن اكرمته   وكذلك اي مثل ان قولك زيدا عرفت اذا كان لمخاطب
تبا معتقد معرفتك لغير زيد فتقصد رده عن الخطأ الا التقديم كذلك الامر في التقديم
بالواسطة مثل بزيد مررت اي لا بغيره كما توهمت ثم عمم الحكم فقال والتخصيص لازم
للتقديم ما في التاكيد سواء كان نا ملوسطا او متعلقا بلا واسطة او بواسطة
وظرفا او حالا او غير ذلك من متعلقات الفعل ولا يخفى ان هذا اللزوم يحكى اكثري
لا كلي قال بعض الافاضل انه لازم للتقديم غالبا الا ان البلغاء يجعلون التقليل بمنزلة
المعدوم فكذا المطلق لمصنفه بمنزلة اللزوم مع ان الموهوم من اللزوم الكلي وما قاله
ان المراد ان التخصيص لازم للتقديم الذي هو من الخطأ بمنزلة ان يقال التخصيص لازم
للتخصيص بالجملة التقديم قد يكون للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك او الا
ستلذاذ او رعاية الفاصلة او نحو ذلك   مثلك بالعبادة اي تخص العبادة
بل ذلك انما في المقيد على وجه الاستعمال الشائع المذكور   وفي معنى قوله وبالاخر

عطف على في معنى اياك نعبد تخصيص امة على النقا نذهب الى كذا على طريقه فقلنا
سيئا وربما لكن لا يستقيم لفظا ينهب على المعنى المتعلق الا بتكلف فالوجه ان يجعل
جملة نذهب في معنى قوله وبالاخرة عطفا على جملة تسع امة على النقا يشرلون في
اياك نعبد اي ولذلك تقدم في معنى قوله وبالاخرة والمقرا يذهبون وعدل
منه الى هذا لانه كما لا يرتضى ما ذهب اليه صاحب الكشاف في الاية من التعريض
وليس قوله لما فيه من الالتجه يعني ارتكاب من تقديم وبالاخرة وتقديم هم للتخصيص
يعني ان المؤمنين بالاخرة يوقنون لا غيرها كما هو حال اهل الكتاب وانهم هم الذين
تنزل بالاخرة لاهل الكتاب لان ما يزعمون انه ايقان ليس في الحقيقة بايقان فقد
الاية تعريض بهم من وجهين هذا ولكن ما ذكره بعد هذا من قوله وفي قوله لكن
تواسه […] يقولون وفي لا الى الله […] يقولون بان ذلك لكونه عطفا على
في معنى اياك نعبد يقولون […] فيمن تسع امة على النقا نفي الجملة لا يخلو
لعبارة عن تقييد ثم ان ضمنها في المؤمنين للتعرية غير منا في الاختصاص
ولزم في الاثنين تعلق الطرفين اعني بيتها وفي الجملة بلا تبادر على ان
بدل من الاول وقيد للعبد بالاول والاقل […] متعلق […] واحد
واحد وليت بالاخرة غير بان الاخرة والتقابل عطف على الاخرة في بان الاخرة
وفي شيء غير ليس من الايقان […] تقدم على المجرور […] من محذوف شيء
في شيء وعند الله في المعنى متعلق بقوله في الاخرة ولا نظير له […]
كانه ما يشعر به […] الجملة من معنى الاختصاص والاكتساب ولا
اي الغرض في قوله ويكون الرسول عليكم شهيدا اختصاصهم بكون الرسول
شهيدا عليهم اي معد […] التشديد […] الرقيب والمهيمن
انت الرقيب عليهم […] وتقدم على الاسم بان الرسل […] الاستقلال

على انشلها ونراسم عطف على تسع والغير اتمه على النقا يعني يجوز تعريف الناس
في قوله تعالى وارسلناك للناس رسولا على الاستقرار فيكون المعنى ارسلناك رسولا لجميع
الناس لا لبعضهم الذي هو العرب كما يزعم طائفة ولا يحملونه على تعريف العهد والمعنى ايضا
المعنى اذ معنى التخصيص الاثبات للمذكور والنفي عن ما سواه والتقابل للبعض الذي
هو الكل بتعيين المعنى ليس الا والنقا لا لعظمهم والتقابل لجنس الناس جنس الجن نعيمن
المعنى لجنس الناس لا لجنس الجن وكلا المعنيين فاسد لانه رسول للثقلين الناس لا
لبعضهم خاصة وللانس والجن لا للانس خاصة وهذا ظاهر وانما الكلام في الاول
اعلم محل التقابل المعنى هو الكل وانما مقابله البعض الاخر من الجنس فالاولى
ان يقال لو حمل على العهد لكان المعنى لهذه الجماعة من الناس العرب مثلا لا للجماعة الا
ما يجوز انها محل النقا متعلقا برسولا مقدم للتخصيص انما هو متعلق بارسلناك وحال من
رسولا وقد كان وهنا له في الاصل فلا يكون من التقديم على التقابل من تقديم
بعض المعمولات على البعض ايضا وهو ليس للتخصيص بل المراد ان التقديب بالحال تخصيص
بمنزلة الوصف فيدل بحكم مفهوم المخالفة على نفي التقابل ويتم الكلام وتنبيه ان يكون
تنبيرا لاسلوب وترك عطفه على الايات السابقة الواقعة في خبر تسع اشارة الى هذا
وكذا اره الله فقوله ولا فادة التقديم عنده التخصيص اي لاثبات للمذكور ونفي
عما يقابله تراهم يزعمون على التقديم الذي يفيد التخصيص بالوصف في مثل
ضربت اخيك اخويك بمعنى ما ضربت اخالك الا اكبر انه ينبغي ان يكون هنا رجلا الا
الاصغر بحكم مفهوم المخالفة المسمى بدليل الخطاب وفحوى الخطاب ولحن الخطاب
يكون التقييد للفوائد لك ان يزعمون على التقديم المفيد للتخصيص في مارايت
ضربت انه ينبغي ان يكون هنا رجلا بالاثنان اخر سوى زيد لا يكون الا
الذي هو معرف زايد في اصل الكلام مثل عن النايبة والاصل ان التقديم يستلزم

ضرب انسان آخر بخلاف التأخير اذ يجوز ان ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس
لمناقضة منطوق العطف مفهوم التقديم ويجوز ان ما ضربت زيدا ولا احدا من
الناس لعدم المانع اذ لا دلالة في ما ضربت زيدا على كونه ضاربا لانسان آخر الا
عند من يقول بمفهوم اللقب وهو باطل عند الجمهور ولو تسلم فانما يكون عند الا
طلاق وههنا قد قرن به ما ينفيه اعني ولا احدا من الناس فان قيل فيجيء مثله فيما زيدا
ضربت ولا احدا سواه وينبغي ان يجوز كما يجوز ما ضربت الا اياه ضربتك ولا احدا منها لا
محملا للمفهوم في معارضة المنطوق قلنا افادة التقديم للتخصيص عندهم بمنزلة
المنطوق فلذا يمتنع ذلك اللهم الا بناء على ما سبق من الظن الفاسد وهو لغا ثم قلته نحن
بالعدم فتذهب به ليس بمحل الفاء لانه جلي باذ الا انه اتى بالغايتين حتى
تذهب به الشيء الذي به يتعلق كما اذا قيل يتعلق المصدر به اي ذهابا مثل ذهابهم
هذا فالوجه ان يجعل عطفا على محذوف اي تعرفونه فتذهبون وشمهم
مطلق على نزاعهم وان المعنى بالعكس معطوف على تقدم الظرف والعود القابلة
المصطلح او الاعم او اعتبار المقول اي اخذها من حيث لا تدري ونزفونه ثم البا
وفتح الزاي معناه لا يسكرون من نزف الرجل مجهول ينزف على بناء المجهول اذا
ذهب عقله من السكر على المنصوص في موقع الحال من ضمير لا تغتال والمعنى ان
عدم الغول مقصور على خمر الجنة لا يتجاوزها الى خمور الدنيا كما يقول ما لهذا امرت
وما لهذا خلقت ولو قدم في لا ريب فيه لصار المعنى ان عدم الريب مقصور على القرآن
لا يتجاوزه الى ما عداه من الكتب السماوية لانه المقابل للقرآن فيفسد المعنى لنفي التخصيص نفي
الريب بالقرآن نص عليه والباء داخلة في المقصور عليه على عكس ما هو الاستعمال
العرفي دليل خطاب مفهوم اي من جنسه دليل الخطاب ومفهوم المخالفة و
سكوت نبأ التفضيل لانه اللازم من التخصيص في ايراد الاثنين تنبيه على ان المراد بالتقديم

الذي يلزمه التخصيص اعم من تقديم معمولات الفعل عليه فانه تقديم المسند على
المسند اليه واذا اعتبرت رد الخلاف كان دالا على عدم ثبوت الغول فيها في خمور
الدنيا الا من ذم انتفاء الغول عنهما جميعا فليتدبر وعلى هذا يتعلق بها
فادل في حق منها اي وعلى قياس افادة ما سبق من تقديم معمولات الفعل الا
حتما من افادة تقديم الظرف الذي هو اذا اخرت على ما مثله الذي هو فرات نقص
العبارة على الظرف بمعنى الا انه والا اذا اخرت كما في بزيد مررت فان اذا اعمل
اقرا وحق المحل التأخير عن العامل ولما كان في تعلق الظرف بفرات لا يخرجه
في كون التأخير لكونه من قبيل تقديم ما حقه التأخير وفي كون الحصر مستفادا
من التقديم لا من مجرد مفهوم الشرط كما في اذا اخرت فرات نوع خفاء
قال فافهم لما عرفت ان حالة التقديم اي الحالة التي يتحقق فيها التقديم
وانما عرفت ذلك من قبيل انه اورد المثال للمفعول به على قصد
التصوير والتمثيل وانما مراده الحكم الكلي لكل معمول تقدم على عامله
ههنا المفعول لوجوه يتكلف لامثلة ويتحقق معانيها او غير ذلك
من معمولات الفعل كالمصدر في ضربا شديدا ضربت والظرف في مثل في الجمعة
صليت والمفعول له في مثل للتأديب ضربت والحال في مثل راكبا جئت
ونحو ذلك فاذا نفيت من كان اعتقد اعتقادا خطأ من الفاعل في
ما انا ضربت والمفعول في ما زيدا ضربت وكذا بواقي المتعلقات استيفاء تمام
غير ذلك الفاعل والمفعول مما وقع الفعل عنه او عليه لان المعتقد
فرع الفعل واذا انتفت عن ذلك كان اعتقاده من الفاعل والمفعول مثل
انا ضربت وزيدا ضربت استيفاء المقام من اعتقاده لكون اعتقاده خطأ
وانما قال في الاول يمتنع منفيه مع الاثبات وفي الثاني انبا نقل مع النفي لانه

١٣٠

الذي يترتب ويتحقق بالمطلوب وانما الاخر فيتبعه حتى المقام بحكم المقدم
تقييد التقديم في المسند اليه والمفعول والظرف ونحو ذلك بعد التخصيص على الكل
الذكر نوع اهتمام من المتكلم بشأن المقدم في ان يتعلق به الحكم مدحا او
ذما او كراهية او مستلذا او غير ذلك على حسب ما يقتضيه تخصيصه بالتقديم
واذا ثبت كذلك كان على المؤمن اذا اراد تقدير الفعل في بسم الله ان يقدره مؤخرا
التقديم مع التخصيص الاهتمام بشأن بسم الله تعالى تعظيما له وتبركا به وكذا
فالمراد [illegible] لكونه قابلا اذ كان الواجب تقدير الفعل مؤخرا فما باله
قوله تعالى اقرأ باسم ربك عند ذكره [illegible] تقديم الفعل والحال ان كلام الله
تعالى [illegible] ما يجب عليه [illegible] الفعل لتقييد التخصيص للاهتمام
كما في قولك بسم الله [illegible] تقدير بسم الله افعل بسم الله [illegible]
المختار في الجواب عند المصنف ان يكون هذا [illegible] الفعل بان يجعل باسم ربك
متعلقا باقرأ الذي بعده [illegible] اقرأ [illegible] مثل القراءة واوجدها كما في فلان
يعطي [illegible] تنزيل الفعل منزلة اللازم بمعنى يفعل الاعطاء ويوجد حقيقته
لا على [illegible] المفعول [illegible] التعميم كما في قوله تعالى والله يدعو الى دار السلام اي كل
احد وانما ابنى على ما ذكره صاحب الكشاف من انها اول سورة نزلت فكان الامر
بالقراءة اهم باعتبار هذا العارض وان كان ذكر الله اهم في نفسه [illegible] بالذات
على ما بالعارض [illegible] الاهم الاغلب وان جعل بسم الله متعلقا باقرأ الثاني
وباسم ربك بالثاني [illegible] ثم [illegible] دلالة على ان تعلق اقرأ باسم
ربك تعلق [illegible] على زيادة [illegible] والتفات [illegible] المقام واخذت با
[illegible] الكشاف انه [illegible] الاستعانة [illegible] كتبت بالقلم او تعلق الملابسة [illegible]
بالدهن [illegible] متبركا باسم ربك اقرأ [illegible] والحالة [illegible] للنوع الثالث وهو

اعتبار

اعتبار التقديم والتأخير فيما بين ما يتصل بالفعل بحكم العناية والاهتمام بشأن
ما تقدم وقوله [illegible] العناية [illegible] العناية الا ان [illegible] بالرفع عطفا على محل
العناية لكونه اسم لكن [illegible] يكون العناية [illegible] يكون خبرا [illegible]
[illegible] ظاهر [illegible] حذف اللام اي احد النوعين العناية والاهتمام لانه
يكون اصل [illegible] ذلك الشيء الذي [illegible] التقديم [illegible] العناية والاهتمام
[illegible] العناية بتقديم ما تقدم والاهتمام بشأنه لكونه [illegible]
لا من عارض [illegible] انه لا يذهب عليك ان كلا [illegible] التقديم [illegible]
[illegible] متعلقات الفعل الا ان [illegible] النوعين [illegible] العناية والاهتمام [illegible] النوعين
من ذلك [illegible] ما تقدم [illegible] متعلق الفعل [illegible] انه يجعل تقديم
على [illegible] الفاعل [illegible] المصنف من هذا التفصيل [illegible]
الاعتراض بانه يجعل تقديم المفعول على الفعل لكون الفاعل ضميرا متصلا به
كالمبتدأ [illegible] تقديم المسند اليه وكذا [illegible] تقديم [illegible]
على الحال [illegible] المعرف [illegible] في الدار رجل وجاءني راكبا رجل واما وجه تقديم
الفاعل [illegible] بمنزلة [illegible] بمنزلة [illegible] ووجه تقديم الفاعل على المفعول
انه ركن من الكلام وبمنزلة الجزء من الفعل واما ترتيب المفاعيل [illegible] المصنف
بان الاصل تقديم المفعول به بلا واسطة ثم بواسطة ثم ظرف الزمان ثم المكان ثم
المفعول المطلق ثم المفعول له وقيل الاصل تقديم المفعول المطلق لكونه جزء مدلول
الفعل [illegible] كما ذكر [illegible] المصنف [illegible] الفائدة في المفعول المطلق
لم يذكر المفعول معه لكن [illegible] بالواو [illegible] بالمفعول [illegible] للتمييز
لا دون ان يتعلق [illegible] ليكون [illegible] الفعل [illegible] فاعل
[illegible] مثل [illegible] ولت [illegible] مثل [illegible]

١٣١

عن كل فعل معتدا الى مفعولين متقاربين فلا حاجة الى عطف كسرت و وجه من
كون الاصل ذكر التابع مع المتبوع انه متحد به من جهة كونهما باعراب واحد من
جهة واحدة مع كونه نفس المتبوع في الغالب ولاستغناء الاتحاد بالذات في المعطوف
قال وكذلك عرفت انا وقلا زيدا معنى انه مع مقارنته للمتبوع كتابع
التابع في استحقاق ان تذكر مع المتبوع لما ذكرنا وعند اجتماع التوابع
قيل الاصل تقديم النعت ثم التاكيد ثم البدل البيان وغير ذلك
يجري مجرى التابع وذلك كما للمفعول الاول من باب علمت والاسم المبهم على
التمييز والمستثنى منه على المستثنى بمعنا الاصالة في موقع الصفة لو
ضع وبالاطلاق متعلق بالاصالة اي الاصالة التي تعرض باعتبار شرط و
قيد كما للخبر الذي يكون لمتعلقه ضمير في المبتدا ومثله في الحال صاحبها وكما
للمفعول الذي يكون له ضمير في الفاعل مثل ضرب زيدا سيده
ونائبهما اي نائب الاصل وضمير تقديمه وشانه بكونه واليه لما تقدم وكما
تعدت في موقع الحال والخبر لحذف [illegible] وقيل عطف وادى اي [illegible]
واذا متعلق بتجدد او ينتفي وهو تابع مفعول تجدد وتقدم عطف عليه ايا
في معنى تريد ان تقول او على القلب مثل [illegible] والاوجه انه تفسير
المفسر ان يكون تبعا للمفسر في الذكر وان يتقدمه في الوجود
[illegible] ان يقع على الجمل [illegible] بقوله لله شركاء [illegible] لله
شركاء على تقدير الاستفهام للتوبيخ والانكار والا وعليه وجعلوا
شركاء بدل شركاء لله اي [illegible] في زعمهم لله في الآية والمثال [illegible] تعالى
تقدم على الذي بلا واسطة وانما [illegible] في الآية المفعول الثاني [illegible]
اصله كما في قولك في الدار رجل او لعارض عطف على كونه في نفسه [illegible]

[illegible]

[illegible] والمترتب بوقوع لعارض وللبارز لما تقدم وذلك اشارة الى كون [illegible]
[illegible] مترتبا بالالتفات اليه وحاصل الكلام انه ذكر من هذه اربعة امثلة
للعارض الذي يورث الاهتمام بشان ما تقدم والالتفات اليه وبين فيه ايضا
ذلك ثم ذكر اربعة امثلة من القرآن مع وفقها بالترتيب كما لا يخفى على المتامل
[illegible] ثاني منفعل [illegible] والاول من امثلة [illegible]
[illegible] وفاعل ضمير [illegible] ومفعوله [illegible] وضمير به وله ويذكر لمعنى
وكما متعلق بلا بتوقف والكاف للقران في الوقوع مثلها في قولك كما [illegible]
[illegible] عمرو وضمير له لصاحبك وضمير يورده [illegible] الامر يتعلق عطف على
والراوي والجنبي للعطف على الجنبي الاول ويتقدم عطف على [illegible] كما [illegible]
المعنى المذكور عارض اورث [illegible] الاخران يكون [illegible] عينك و[illegible]
وهذا المثال يوافق قوله تعالى في سورة القصص وجاء رجل من اقصى المدينة وفي يس
وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى او كما اذا وجدت هذا المثال يوافق قوله
تعالى في سورة المؤمنين لقد وعدنا نحن واباؤنا هذا وفي سورة النمل لقد و
عدنا هذا نحن واباؤنا وضمير قوله ويتعد ويتعيد واباه وانكار واليه
[illegible] للموعود الذي من شانه ان يستبعد وقوعه وضمير تغايره للانكار وفي ذلك اي
ذلك التغاير الذي هو في المنعف والقوة ومن جهته متعلق بالتغاير وفاعل يتعيد
ضمير منه تقدم ضمير انت وكما التفات ظرف متعلق به وفي الاول متعلق
[illegible] ضمير انت وشيء مالك كنا مبتدا وخبر الى يكون في الاول وعلى من [illegible]
في الثاني فتذكر منصوب معطوف على تقول وكذا تتقدم و وجه
الفاء قد سبق والمرفوع الذي ذكر المنكر بعده هو الفاعل وتاكيده وما
عطف عليه والمرفوع الذي تقدم المنكر اعني هذا عليه هو التاكيد و

والمعطوف لا شاع التقديم على الفاعل اذا كان ضميرا متصلا فان قلت هذا قيل لقد وعدنا
هذا انا بانفصال الضمير بناء على المتصل لغرض كانه ما نظر الفارسي الا انا وانما يدافع عن
احسابهم انا او مثلي قلت يعني في حكم القياس لكن لا ارى له مساغا في النحو استعمالا في الكلام
مثل الذي في تركك هنا يرد في قوله تعالى وقال الملأ من قومه الذين كفروا
بتقديم من قومه وقوله او مثل الذي يرد في قوله تعالى برب هرون وموسى بتقديم ها
رون يعني ان ايراد التاخير لا شتباه في ان الجار منه من حيثيك عارض اوجب تقديم
من حيثيك وهو حال من الجار على التي هارون ورد به وهو وصف لها مع ان اصله
ان تذكرها بلا فاصل والمحافظة على السجع عارض اوجب وصيا لاهتمام بالمجرد تقديم
على المتعلق بلا واسطة واعتراض الانجاح بان التقديم لدفع الاشتباه والرعاية على
الفاصلة ليس من التقديم لعارض يورث الاهتمام مندفع بالمنع ولهذا لما
رضى المورث للاهتمام بيان ما تقدم مع ان حقه في نفسه التاخر ناسب جمع قتشا
موضع الحدوث والمحل لطيفا صفته خفيا المقام الموضع الذي يضر به الفيل وملعب
القريب من العقل به القوة وشدة الاطلاع وعرائس النكت العرض الضليع التام الخلق
المحفل المليئة الالواح الكبير لمنقب والضالع من ظلع البعير اذا عمز في مشيته و
قوله هناك اي في مقام المناسب بمجرد الكد بيسرا انه لا بد من الكد وفق
ليم لله دره دعاء بالخير واصل الدر اللبن وهو الخير عندهم في الاطعمة والاصل في
الترتيب وتقديم الاحاطة على الاعتبار معنى الاشتغال ومقتضيات الاصول بالفتح
نسخة المصنف وبالكسر بصحيح لا كثرين اي الاصول المعينة لان
ثبتنا منها اي من لطائف الاعتبارات شيئا لبيان ما قبله ونص عليه ليني ونبه البيان بل
ومن متعلق براعي ومراعي على معنى ان كل اعتبار لطيف ونحو في كلام البلغا
على وجه لطيف وطريق بديع ونحو التنويل على وجوه كثيرة في اللف كل جمع جمع

الوجوه يبنيان وجوه الرعاية فيه بزيد على وجوه الرعاية فيها سواء بحسب الكمية
والكيفية هذا وما نحن فيه من التقديم لعارض يورث الاهتمام واذا احببت متعلق
بتستقيني وضمير بها ونظايرها ونحو لها للامثلة رسل عيسى عليه السلام بجمع
بولس وشمعون ويحيى هو حبيبنا النجار ياسين يشد مدد البعض الرسل بما قيم به اصل
كنيه في مقيم من الروم وغيره والقرية انطاكيه انهمكوا جدوا في الجد واستشرى
في الامر لج فيه وضمير كان لا شتمال الكلام على سوء المعاملة والتكذيب قلة الخير و
تربنا ومنبتا مخيش ومنبت الغيث اكا ت منفول محلا اي على كرتا
لتتابع بخيل في تذكره هذا المعنى وعبر عن القرية بالمدرة تقيد لها والمامات الاطوا
والحوادث وهنا ك طرف لغو متعلق بكان وضمير مستقر لمساق الحديث او للحديث او
للذي يا متاني القصه وضمير بذكره وكان للفظ هو مبتدا خبر وضمير له للذكر
ومنها ان قال في سورة المؤمنين قالوا ائذا متنا وكنا ترابا وعظاما اءنا
لمبعوثون لقد وعدنا نحن واباؤنا هذا من قبل ان هذا الا اساطير الاولين
واذا الداخلة عليه همزة الاستفهام متعلق من قبل عليه الجملة الاسمية المصدرة
بالاستفهام المؤكدة بان واللام للابلاغ بعبا لقيتم في الكهف والاستهزاء من
معنى القفل اي ثبت … وهذا اشارة الى البعث والاخراج من القبور وقوله
هناك اشارة الى الاية الاولى وهنا اشارة الى هذه الاية التي في سورة النمل وا
لبني بالقم جمع نبيه ومنها اي ومن الامثلة ان يقال في موضع من سورة
المؤمنين فقال الملأ الذين كفروا من قومه ما هذا الا بشر مثلكم يريد الاشرا
من قوم نوح عليه السلام وفي موضع اخر من سورة المؤمنين ايضا وقال الملأ من
قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الاخرة واترفناهم في الحيوة الدنيا ما هذا الا بشر
مثلكم وهو اي الذكر بعد الصفة موضع المجرور ذلك يرتب من ان تحتي

الرابع ان تذكر بعد المتبوع ثم تؤكد بالحال وقوله وانت يعلم بنفي ان لو صفت
ملاءمتها المرشح مع صلته نقدامه بتمام ما يدخل في الصلة من الحمل الثلث المتعلقة
التي قالها وان تقدم في الحيوة الدنيا اي تقدم بكثرة الاموال والاولاد
وما هو من ملاذ الحيوة الدنيا وضميرا حمل الجحود والمراد به حينئذ ذكر الجار وا
لمجرور فالمعنى انه يحتمل ان يكون من جملة ما يقع صلة الدنيا وان لم يقع ههنا
منها وقد نبه المراد ان المجرور بمعنى الصلة التي هي الجار والمجرور وقد يرى
صلة الدنيا بالتنقيط ان من اسم كان اي هذا اللفظ وبالجملة لا يخفى ان
تعلق من تقدمه الدنيا وان جاز من حيث انها اسم تفضيل من الدنو ثم جعل
اسم للدار كما في حيوة الدنيا لكنه بعيد من جهة المعنى ليس بحيث يورث الا
شتباه   ومنها ان قال في سورة طه فالقي السحرة سجدا قالوا امنا
برب هرون وموسى في سورة الشعراء فالقي السحرة ساجدين قالوا امنا
برب العالمين رب موسى وهرون وكلاهما يشعر بان التقديم في كلتا الايتين
بمراعاة المحافظة على الفاصلة لا للغرض في طه والتنبيه في الشعراء لكن لا يخفى انه
ليس من قبيل تقديم ما حقه التاخير لا في طه ولا في ان موسى اكبر شانا وا
عظم قدرا وربما يقال انه تقدم هرون لانه لو قدم موسى لربما اوهم ان المراد برب
موسى فرعون لانه الذي رباه في صغره وذكر هرون على سبيل التبعية فا
نما صح بيانا للعارض اعتبر في تقديم هرون من قبيل دفع خلاف المقصود لا د
ليلا على كونه الاصل   فاكان الغرض اي من ذكر الامثلة الا مجرد
التنبيه على التقديم لعارض دون التتبع ليطابق الامثلة وصيغ فيها المطلق
ومما تبين حال مرضيه ليقتصر في الانواع الثلاثة من اعتبار التقديم والتاخير
فيما بين الفعل والفاعل المعنوي وما بين الفعل وغير الفاعل المعنوي وفيما بين

متعلقات الفعل مع بيان نكرة من الحالات المقتضية للانواع الثلاثة قد بالت
فقتضياتها وبخرج الكلام على خلاف منها نباء وما سالت غير ملاحظة كما هو الحكم في شأن
مقتضيات الاحوال مثلا قد يتحقق المقتضي المذكور لتقديم الفاعل المعنوي على
المفعول على الفعل ولتقديم الفاعل على المفعول او بالعكس فيترك التقديم بناء على
عرض اخر كما اذا نزل المفارقة في المفعول منزلة عدمه فيترك التقديم او الاصالة فيه
منزلة الخطاء فيتقدم ونحو ذلك اعتبارات خطابية لا تخفى على الفطن   واما الحالات
تفرع في ثاني الامرين اللذين عقد الفصل لهما وهو المنحصر في الترك والاثبات
والاظهار والاضمار والتقديم والتاخير للفعل وما يتصل به والحكم في تقييد الفعل
بالشروط الشرطية وعبر عنها ههنا بالشرط المختلفة وفصلها حروفا واسماء
اعاد الكلمات لو لمجردها بعدم حصول الجزم وعدم افادة معنى الاستقبال وذكر اذ
وحيث مع ما ادها بدونها لا ينفك في الشرط بخلاف اذا ومتى واين الان اذا انما
يجزم في الشعر مثل واذا تصبك خصاصة فتحمل وانسبهما مما على الا نضمام ما الا انه منه
على الشرطية كما تتصل باذا ومتى واين لافادة زيادة الابهام   اما ان فهي
للشرط اي لتعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة في الاستقبال والاصل فيها
الخلو من الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه ايضا بدلالة قوله وهو لا يجيء انكره ام لا
بدلالة انه يجعل ان لم اكن لك ابا تنازعنا من الاصل لنكته مع ان الجزم فيه انما هو بلا
وقوع الشرط الذي هو عدم كونه ابا له لا بوقوعه على ما سبق الى بعض الاوهام وقد
لمبتغى على ان كلما المحفوفة المشكوكة وانها يستعمل فيما يترجح اي يتردد بين ان
لا يكون والتمام سبعرض المصنف للخلو عن الجزم باللا وقوع لانه مشترك بين ان واذا
متصورة ههنا ذكرنا به تمام ذلك   فاذا استعملت ان في مقام الجزم اي
القطع بوقوع الشرط او لا وقوعه في المستقبل لم تخل عن نكتة تناسب ذلك

لامتناع مخالفة الاصل في الكلام البليغ بدون نكتة اي لطيفة مبنية على تامل
مرتبت في الارض بالتقييد بضرب اذا ضربنا واثرناها على ما هو نقل المتامل ومحص
النكتة في تامل المتكلم وعدم جزم المخاطب بنفيه او تنزيله منزلة ان هذا ذلك
يحتمل ان يكون للتجاهل وان يكون لعدم جزم المخاطب بصدقه وان لم اكن لك ابا
على تنزيل المخاطب منزلة الجاهل بلا وقوع الشرط الذي هو انتفاء ابوته له مع انه
جازم بانك اب له عالم بتحققه الا انه لا يجري على موجب علمه ما دام هتك فكانه
عالم   ولامتناع متعلق بقوله يترك يريد ان الاصل في كل من جملتي الشرط
والجزاء ان يكون فعلية استقبالية لا اسمية ولا ماضوية اما الشرط فلانه مفروض
الحصول في المستقبل فلا يناسبه ما يدل على الثبوت او المضي واما الجزاء فلانه معلق على
الشرط الذي هو محتمل محكوم لا متحقق مقطوع فبطريق الاولى لا يكون هو متحقق
التحقق فلا يناسبه الا لفظ المضارع فلا يترك في الكلام البليغ الى الماضي المؤذن
بالتحقق نظرا الى لفظه وان نقل بواسطة اداة الشرط الى معنى الاستقبال الا لنكته
يناسبها ذلك لان العدول عن مقتضى الحال بلا نكته خروج عن البلاغة وانما لم
لهذا في باب الشرط لظهوره بل التنبيه بما سيذكر من نكتة استعمال ان مع الشرط
الماضي ومثل لنكته العدول عن المضارع الى الماضي بما في قوله تعالى ان يثقفوكم
الاية فانه ذكر في معرض جزاء هذا الشرط ثلاث جمل ستا كل منها مستقبل
لفظه معرفة الاولى كون المشركين اعداء للمؤمنين اي اظهارهم العداوة في
مستقبلها والا فنفس العداوة متحققة قبل معلقة بوجدانهم ومعرفة الثانية
بسط الايدي للقتل والضرب والالسن للايذاء والشتم وقد ذكرنا بلفظ المضا
رع كما هو الاصل ومعرفة الثالثة ودادتهم كفر المؤمنين ورجوعهم عن الا
سلام بمعنى اظهارهم في محضرهم ودادتهم وقد ذكرت بلفظ الماضي للدلالة على
ان

ان لزوم هذا المعنى للشرط وحصوله على تقديره واوضح وانسب من الاوليين بحيث
شبهه في تحققه اصلا اذ ربما يتحقق الاوليين لدى المصانعة تبذ عليهم
من القرابة وديانتنا وعليه بني قولهم اذا ملكت فاسجح وهذا ما حصل ما قال في
الكشاف الماضي وان كان يجري في باب الشرط مجرى المضارع في علم الاعراب فان
فيه نكتة كانه قيل ودوا قبل كل شيء كفركم وارتدادكم يعني انهم يريدون
ان يلحقوا بكم مضار الدنيا والدين جميعا واسبق مضارهم واولها عندهم
زوال دينكم الذي هو اعز عليكم من ارواحكم حيث تبذلونها دونه واما قوله
ودوا لو تكفرون ماله او عطفا على الشرط لا الجزاء فترك لا اقرب المشتمل على النكته
المرتبة بلا نكته   ولان الشرط قصده الى ذكر كلمات الشرط من الحروف
الاسماء واحدا فواحدا لان كان الغاية ان يتوسل اما ان واذا فللشرط في الاستقبال
ثم نفرق بينهما واكتفى في ذكر كلمة اما بان لانها الاصل والعمدة والثاني
في الذكر لكانها مذكورة في المتن المعطوفة عليها وذكر اذا الشرطية منا
لا من جهة ذلك لا يستعمل بمجرد الظرفية وذلك بذكر اذا المفاجاة في جزائها
مثلها في جزا وان لم يرد معنى اذا المفاجاة من معنى الفاء ونحو اذا جئتني
اكرمك فانه يجوز ان يكون بمجرد ظرف متعلق باكرمك واما في مثل اذا
جئتني اكرمتك بلفظ الماضي ومعنى الاستقبال فهي ايضا للشرط والا لم ينقلب
الماضي الى المستقبل ولم يستقم الكلام بمنزلة ان يقول اكرمتك اذا جئتني
الاتيان وبل ان يحصل بسبيل من المستقبل بلفظ الماضي بينهما على تحقق وقوعه
والاصل فيهما اي في كلمة اذا قطع المتكلم بوقوع الشرط بحكم الوضع
وشهادة الاستعمال ويقسم الى القطع به بطريق كما في اذا طلعت الشمس
اتيك غدا والقطع به بسبب ما عاد من الاعتبارات الخطابية مثل اذا جاء الحبيب

فكذا انها بالالتفات بذلك لانه بمنزلة التلميحات واذا انعم الامير بالالوف المئات للوزرات ١٣٧
بجلال كريمة قال الشاعر على اذا اتيت ليلى بخلوة زيارة بيت الله رجلاي حافيا رجلا
فاعل زيارة وحافيا حال من ضمير المتكلم لانه في معنى زيارتي بيت الله حافيا وقال
ابو الطيب اذا انت اكرمت الكريم ملكته وان انت اكرمت اللئيم تمردا تقدم له قطعا
نصب على المصدر من القطع او من تقديره معناه ونصب بتقدير اعني وتحقيقا بمعنى تحقيقا
او باعتبار بمعنى قطعا مقرونا باعتبار ذلك بسبب اعتبار ذلك الاعتبارات التي ذكرنا
بينها القطع بوقوع الشرط كثيرة جدا وهو النكتة اي كون الاصل
القطع بالوقوع هو السبب في تغليب لفظ الماضي مع لفظ اذا على لفظ المستقبل في
الاستعمال بمعنى ان استعمال اذا مع لفظ الماضي اغلب واكثر من استعماله اذا مع لفظ ان لما
ان ينقلب معناه الى المستقبل لكنه من جهة كون لفظه موضوعا للحصول في الماضي
الماضي ودالا عليه انسب بالقطع والجزم بالوقوع من المضارع الذي لا دلالة
فيه على التحقق والغرض اعني في تغليب متعلق بالنكتة لما فيها من معنى التناسب
وكذا السلام في لكون في الاستعمال متعلق بتغليب وفي الجملة بان
ونظرا حال من الحكي في التربا اي منظورا الى لفظه او بمحل لفعل في موضع الحال
او مفعولا له اي لنظر لفظا او لاجل النطق به ثم اورد قوله تعالى فاذا جاءتهم
الحسنة الاية مثالا او توضيحا لاستعمال اذا في المقطوع وان في المحتمل فالمراد
القطع او الاحتمال بالنظر الى حال الشيء في نفسه وبعض الكلام منقولا على لسان
من يجوز عليه الشك والتردد والا فبالنظر الى علم الله ليس الا القطع بالوقوع
او اللاوقوع والمراد بالحسنة الحسنة على الاطلاق او دلالة على التقييد بنوع دون
نوع ما بحيث لا يجوز التحقق في ضمن نوع او اكثر بخلاف قوله تعالى وان
تصبهم فان المراد بها نوع مخصوص منها هو الخصب والرخاء لان الاية نزلت في اليهود
لعنوا

لعنوا حيث تشاءموا برسول الله صلى الله عليه وسلم [illegible] عند دخل المدينة فقحطت
ثمارها وغلت اسعارها فرد الله عليهم بقوله قل كل من عند الله وبخلاف قوله تعالى شأنه
ولئن اصابكم فضل من الله الاية فان المراد فضل مخصوص هو الفتح والغنيمة لوقوعه في مقابلة
فان اصابتكم مصيبة اي قتل وهزيمة بدليل ما قبله يا ايها الذين آمنوا خذوا
حذركم فانفروا ثبات او انفروا جميعا وان منكم لمن ليبطئن وليس الفتح المخصوص
قطعي الوقوع فلم يستعمل فيه اذا بل ان وانما استعمل في الفضل لفظ الماضي اما لفظا
فلالتزامهم ذلك في الشرط الداخل عليه اللام الموطئة للقسم واما معنى فلان الله
تعالى ذو الفضل العظيم فنبه على انه محقق ولما كان المراد بالحسنة في قوله تعالى
فاذا جاءتهم الحسنة الحسنة المطلقة ناسب ان يستعمل في جانبها اذا لكون حصولها مقطوعا
بها من جهة كثرة وقوعها واتساع مجالها وهذا ما قال في الكشاف ان جنس الحسنة
وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع من الحسنة بخلاف نوع الحسنة
فانه لا يكون كثرة حصولها ولذلك اي ولكون حصول الحسنة المطلقة مقطوعا به كذا
وقوع واتساعا عرفت تعريف العهد للذهاب الى انها معهودة معينة لكثرة خطورها بالبال
وكثرة دورانها انواعها على الحس وتعريف الجنس بمعنى الاشارة الى هذا المعنى الذي هو
الحسنة لكون حصول الحسنة مقطوعا به قال لفظ اذا في جانب الحسنة وكثرة وقوع
نصب على التمييز ذهابا حال او مفعول له وتعريف الجنس عطف على محذوف كما في زيادة
الاول ان تعريفها ذهابا الى انها معهودة اقتضى حق البلاغة من تعريف الجنس لكونه
ادل على فضل الله وعنايته حيث جعل الحسنة المعهودة التي من شأنها ان يشك في وقوعها
كثرة الوقوع قطعية الحصول مع جعل السيئة القليلة غير قطعية الحصول او لانه من
الاشارة الى ان الحسنة المطلقة نزلت منزلة المعهود الحاضر في الذهن حتى كانها نصب
اعينهم لفرط الاحتياج اليها وكثرة دورانها بينهم ولكونه ابعد من الانكار وقيل

في الازمان حيث ما يشير الى حاضر معهود او لانه اقل على سرو معاملتهم حيث ادعوا انهم
احقاء وانهم حقيقون بهذه الحسنات العظام التي هي الخصب والرخاء والعافية فيما بينهم الغنا
بمنزلة الحاضر المعهود ولا يشكرون الله تعالى عليها ولا كذلك تعريف الحسنة فانه
تدل على ان استحقاقها القليل ويعذبه ترك الشكر عليه اولان المعهود المتعين اي
بلعلمي اذا وجاء وفي الحكم نظر على ما بينا في شرح التلخيص قيل لانه اورد هذه بقوله
اشارة الى ما جاءتهم وبما سبقت له الاية وذلك انهم كانوا على سبيل حسنه اي نوع
رجعوا الى موسى عم ودعاهم فاذا اعادت اليهم الحسنة من اي نوع كان فانه ما لنا
اي هذه مخصوصة بنا ونحن مستحقوها ولم نزل في النعمة والرفاهية فهذه معهودة
مطلقة فلنشابين ولا كذلك السيئة فانها وان عادت بعد ما ولها لا يكون ما فقد
معهودة ملتفتا اليها   ولقد ان عطف على قوله ولفظ اذا التي قال وان
تصبهم سيئة بلفظ ان في جانب السيئة مع تنكير السيئة اما لفظ ان فلان وقوع السيئة
نادر بالنسبة الى وقوع الحسنة المطلقة التي لا يخلو منها العبد لحظة فلا يكون مطلقا
مناسبا لاذا واما تنكير السيئة فلانه يفيد من التقليل ولا شك ان ما يصيب الا
نسان من السيئة اقل قليل بالنسبة الى ما يصيبه من الحسنة   ومنه اي
من استعمال اذا والماضي في جانب الحسنة لكون الحسنة قطعية الوقوع وان والمضارع في
جانب السيئة قوله تعالى واذا اذقنا الناس رحمة الاية الا انه نكر ههنا الحسنة
اعني الرحمة كالسيئة فان قلت من اين ذلك بانه للتقليل لفظ الاذاقة فانه يناسب ان يعني
عن الموصل بما يدل على قلته بمنزلة القدر الذي يذاق من الطعام وهذا معنى
قوله وهو اي التنكير للتقليل لفظ الاذاقة هو المطابق للبلاغة فان قيل
هذا يشعر بان التنكير للتقليل وقد صرح بانه للنوعية قلنا لا منافاة فان
النوع من الجنس قليل بالنسبة اليه   واما قوله تعالى وان كنتم بان الشك

في الابات

في الايات ورحمت لكلها على خلاف ما ذكر من ان تكون ان واذا حيث استعملت ان
فيما هو متحقق الوقوع نقلا عن كونه قطعي الوقوع واذا مع الماضي في
الشيء الذي هو نادر الوقوع يعني ان قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا
على عبدنا مع المرتابين في صحته القرآن وكونه من عند الله وقوله
وان كنتم في ريب من البعث مع المرتابين في المعاد وحشر الاجساد فقصد
التوبيخ المخاطبين على الارتياب في امر يستقل المقام على ما هو بين على صحته وزوال
الارتياب عنه بالكلية وهو الاعجاز المشار اليه بقوله فاتوا بسورة من مثله
وابتداء الخلق المشار اليه بقوله فانا خلقناكم من تراب ثم من نطفة
ثم من علقة وايضا لتصوير ان الارتياب في هذا المقام لا ينبغي ان يثبت الا
على سبيل الفرض والتقدير كما يفرض المحالات لاغراض يتعلق
به كما لتبكيت ونحوه كقوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لكم قال او وان كان
صنيعا للعقلاء وفي ههنا ان صنام التي هي جمادات لا يعقلون منها السمع
الا على سبيل فرض المحال وانما عبر عنها بصيغ العقلاء وابناء على اعتقادها
المخاطبين فيهم الالهية التي هي على مرتبة في العلم تبكيتا لهم وفي الاية في
الشوقية بهذه الاية اشارة الى ان الاصل في فرض المحالات كلمة لو دون
ان لانها لما لا يجزم بوقوعه ولا وقوع والمحال مقطوع بلا وقوعه الا انه نزل ههنا
منزلة ما لا قطع بوقوعه على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت
مثله قوله تعالى فان امنوا بمثل ما امنتم به فقد اهتدوا وقوله قل ان كان
على الرحمن ولد فانا اول العابدين وهو كثير   وربما قال المحققا
ان تغليبا واذا ايتم لانه لما الحق بالمحالات كان استعمال اذا فيه من المحالات
ومثله اي مثل ان كنتم في ريب ان كنتم قوما مسرفين مع تحقق

١٣٧

اسرافهم واشراكهم لقصد التوبيخ والتبيين على ان الاسراف ينبغي ان لا يثبت الا
على سبيل الفرض والتقدير والمعنى انهملكم فنضرب عنكم القرآن اعراضا
او للاعراض او معرضين ان كنتم متجاوزين الحد في الكفر والطغيان
اما في قراءة من قرأ بفتح ان فالمعنى لان كنتم ومنه اي ومما يستعمل
فيه كلمة ان في مقام القطع لقصد التوبيخ والتجهيل الا ان القطع في الامثلة السابقة
كان بوقوع الشرط وههنا بلا وقوعه لان الشرط هو كونه لم يعمل والمخاطب عالم انه
عمل وكذا قال المصنف وان تقوله ومثله تجهيل المخاطب لانه فيه بان المقطوع
لحصول شبهة قال في الفتاوى العملة بالضم والعمالة بالضم والعمالة والعمل
بوزن الذكرى وهو رعي الفراء واجرة العامل والتسوية الثاني واصل من
سدى اصل واللوجه التعيين والتشبيه والطمع بفتح الميم مضارع مجزوم
على جواب الامر اعني قولوا وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين ومفعوله فعل
محذوف اي انك لم تعمل ويكم دعاء من العامل على المخاطبين على قصد
تعيين والشامه وان كنت مثل العامل وبينهم اي العامل المخاطبين جاهلة
مبينه النفس كان ينبغي تنزيلهم منزلة من لا يعتقد انه عمل ان يقول انه لم
يعتقد ان عملت لانه يكون استعمالا في المقطوع فيقول لا ان اعتقدتم
انه لم اعمل ليكون في المحتمل المشكوك تنقيدا وبعين التجهيل فليتدبر
واما التغليب عطف على اما لقصد التوبيخ يعني يجوز ان يكون استعمال ان مع
المرتابين لتغليب غير المرتابين من المخاطبين اذا كان فيهم من لا ارتياب على
المرتابين وجعل الكل بمنزلة غير المرتابين ويرد على هذا انه يكون حينئذ استعما
ل ان في قطع الانتفاء ويرد الجواب لا يخفى ان بناء المرء والتغليب في
المقطوع بارتيابهم لانتفاء الشرط ووقوع الارتياب في المستقبل وهو يحتمل الوجود و

العدم

العدم لانا نقول الظاهر ان ليس الشرط هو الارتياب في المستقبل ولما زعم الكوفيون
ان ان ههنا بمعنى اذ وذهب المبرد والزجاج الى ان كان الى معنى الاستقبال له
ذكر كثير من النحاة انه اذا اريد ثباتا ومعنى الماضي مع ان صمل الشرط لفظ كان
نحو ان كنت قلته فقد علمته ان كان قميصه قد من قبل وذلك لقوة دلالة
كان على معنى المضي لتمحضه له لان الحدث المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من
الا الزمان الماضي وانما بينا ان البعض مرتاب قطعا والبعض غير مرتاب قطعا
فجعل الجميع كانه لا قطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم فيصح نكتة في استعمال ان في هذا
المقام وليس من التغليب في شيء وباب التغليب باب واسع يجري في كل
فن يجتمع فيه متعدد ولبعضه حكم ليس للآخر فيترجح ذلك البعض بجهته من الجها
ت ويعطى الآخر حكمه وتلك الجهة كثرته او قوته او رفضه لفضله او ذكوريته او نحو
ذلك ومن تغليب الكثير على القليل اسناد العود في ملة الكفر الى شعيب ورفقه
مع ان العود في الشيء يقتضي سبق الكون فيه ولم يكن شعيب قط من الكفر
لان الانبياء معصومون من الكفر والكبائر ومن الصغائر المنفرة قبله وبعد
لتغلبت بجنبه لا مثلها بعرض البعثة بخلاف الغائب الذي لا النفس ...
مثل ... كلل ... في قوله تعالى بعد اذ نجانا الله منها على كونهم قد ا
نفها في الجملة متى يكون هذا ايضا من التغليب ومن تغليب المذكر على الا
ناث قوله تعالى وكانت من القانتين واهلها الا امراته كانت من الغابرين اي الباقين في الق
والعذاب اي الهلاك رتبه ... التحريم في حق مريم وصدقت بكلمات ربها
وكتبه وكانت من القانتين اي المطيعين والقياس القانتات والقانتات لان صيغة
الجمع بالواو والنون انما هي للذكور خاصة بحكم الوضع فالمراد فيما على الاناث
تغليب الذكور على الاناث وحقيقته ان القانتين تعد ما ثبت للجماعة الموصوفة بالقنوت

من الذكور صفته فما جعلت للجماعة الموصوفة بذلك عمّ الذكور والاناث ليجمع منها
للاثني منها واما عد ابليس من الملائكة حتى تناوله امرهم بالسجود وصح استثناؤه
وه من ضميرهم في الاخبار بالسجود فمن تغليب الكثير على القليل والجماعة على
الواحد في اطلاق الاسم مثل للتصوير وفيه في اسناد الفعل الا انه يشبه جعل
الانثى من الذكور من جهة انه اطلق الاسم الموضوع بجوهر حروفه للملائكة
خاصة على الملائكة وابليس من غير اشتراك له في مدلول الاسم اصلا كما
اطلق الاسم الموضوع بهيئته للذكور خاصة على الذكور والاناث بالمثال
كذلك لهم في مدلول جوهر الحروف فاعني القنوت واذا قال عد الانثى من الذكور
مع لطيفه اخرى لا يخفى ومن هذا الباب اي باب التغليب تغليب المخاطب
على الغيبة بان يغلب من الغائب الذي له حظ خطابا بطريق المخاطب مع ان مقتضى
الظاهر التعبير عنه بطريق او بان يغلب من المخاطب والغائب جميعا بطريق
الخطاب تغليبا لجانب الخطاب لكونه اشرف واعرف فالاول كقوله تعالى بل
انتم قوم تجهلون فان تجهلون صفة قوم وهو اسم ظاهر والاسماء الظاهرة
غيب فمقتضى الظاهر ان يقال يجهلون الا انه جيء بتاء الخطاب نظرا الى ان
قوم عبارة عن انتم ومحمول عليه وهذا معنى قوله غلب جانب انتم على
جانب قوم والثاني كقوله تعالى وما ربك بغافل عما تعملون بتاء فوقانية
الخطاب يا محمد المذكور بطريق الخطاب وجميع المكلفين الغائبين
وغيره المكلفين لانه لم يجوز ان يكون صدر الكلام خطابا للنبي عليه السلام
وآخره خطابا له ولغيره من غير اعتبار التغليب وانما يلزم اعتبار لو جرى
في اوله الكلام ذكرهم بطريق الغيبة لانا نقول ذكر النحاة انه لا يجوز
في كلام واحد ان تخاطب اثنان او اكثر من غير عطف او تثنية او جمع

اما

اما في قراءة يعملون بياء الغيبة فلا تغليب لان الغيب لمن سواه من المكلفين وغيرهم
الله ولهم ليكون المعنى انت وهم لانه لم يسبق مثل ذلك في الكلام وان كان له
جهة باعتبار تغليب الاكثر نعم لا يبعد ان يكون المعنى بجميع العقلاء وغيرهم فيه
من الجن يعني العقلاء وتغليبا لكنه خلاف الظاهر ومن هذا الباب تغليب ذوي ا
لعقول على غيرهم بان يعبر عن العاقل وغيره بطريق يختص بالعقلاء كما بقول الحق
الناس والانعام ذرية قوم وقد اورد له هذا مثل يبثكم فيه الا انه يجوز ان
يجمع في لفظه واحد من اطلاق من التغليب هو قوله تعالى فاطر السموات والارض
جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه اي يجعل لكم من
جنسكم حلائل ومن الانعام ذكرا وانثى يذرؤكم ويكثركم في هذا الجعل حيث
يكون به التوالد والتناسل فهو كالمنبع للبث والتكثير بجعله كم مخصص خطابا
العقلاء وقد ورد في يذرؤكم خطابا للعقلاء المذكورين بطريق الخطاب
والانعام المذكورة بطريق الغيبة ففيها تغليب المخاطبين على الغيب حيث لم
يقل يذرؤكم واياهن وتغليب العقلاء على غيرهم حيث لم يقل يذرؤكم واياها
وبعض من قال التغليب المخاطبين على الغيبة بالكاف لا بالهاء والتغليب العقلاء
على غيرهم جمع بالميم دون النون وقد تغلب المتكلم على الغيبة مثل انا وزيد
فعلنا وعلى المخاطب مثل انا وانت فعلنا وهذه الاقسام متقاربة متداخلة
الابوين فلذا قال ومنه اي من هذا الباب تغليب احد المتشاركين في مفهومه
بان يثنى اسمه الخاص مع قصد اليه والى الآخر جميعا بان يجعل مثنى باسمه حتى
يكون معنى الابوين المتضمن للاب كما يقال الزيدان يتأول في المتضمن بزيد فلذا
لا يكون نحو تغليب العمرين لابي بكر وعمر رضي الله عنهما الا باللام كما الزيدين لا علما بل
وبهذا يثبت ان لفظ المثنى هكذا موضوع بازاء الجبلين قاما تغليب الاول

والتهويل فليس من قبيل الاعلام بل من قبيل اسماء الاجناس فتارة يعرف باللام
تارة يتكلم المغلب هو الذي يتلفظه اخفه على الوجه او تذكر على المؤنث واما
الخافقان فمنهم من جعل الخافق حقيقة في المغرب من خفقت النجوم اذا غابت
وبعضهم في المشرق من اخفق الرجل بثوبه اذا لمع به وقال ابن السكيت الخا
فقان افقا المشرق والمغرب لان الليل والنهار يخفقان فيهما اي يختلفان
وعلى هذا لا يكون من التغليب في شيء واما بيان مجازيته التغليب والعلاقة
فيه وانه من اي انواعه فمما لم ار احدا حام حوله واذا مس الناس ضر
اي هو ما لمرض وغيره من جدب او فقر او نحوها وانما جاء باذا المعطل الماضي مع
الشرط تقليلا بالنسبة الى الحال الكاملة بالنسبة الى الحسنة لا لتجاوز امر الى
المنقية كونه الشرط في حكم المقطوع به وهي التنبيه على ان مساسه بقليل المس المبني
عن القلة وذلك لقصد التوبيخ التنكير لمناسب في هذا المقام ان يحمل على التقليل
ويعمل بنفعوله لمسرها للناس اقتضاء بان يلحقهم كل ضرر وهذا تعريض للمصنف رحمه
الله تعالى وعلى ان الشرط واذا مس الناس ضر على ما في سورة الروم لكن جزاؤه ليس
دعانا على ما وقع في بعض الشروح بل دعوا ربهم منيبين واما الذي جزاؤه دعانا
واذا مس الانسان ضر على ما في سورة الزمر على ما نقل بتقديم تتمة الاية على ما فيها
لفظنا سهوا ايهما في سورة الروم واذا مس الناس ضر دعوا ربهم منيبين اليه وفي
سورة الزمر واذا مس الانسان ضر دعا ربه ثم استشهد انه ورد مثل هذا اللفظ
بلفظ اذا والماضي مع تعريف الشر والتعليق بمطلق الانسان لكون الضمير في وا
ذا مسه الشر عائدا الى الانسان في قوله واذا انعمنا على الانسان فاجاب بان هذا
الكلام وان كان على ما ذكرتم لكن الذي يقتضيه البلاغة ان يكون الضمير
للانسان المقيد بما يدل عليه الجزاء من قوله تعالى اعرض ونأى بجانبه اي اعرض عن

الشكر

الشكر وذهب بنفسه اي بعد عن الله سبحانه متكبرا وتعظيما كما يقال ذهب ا
لخيلاء والجانب في حكم المنحى كما في قولهم كتبت الى جانب فلان يريدون الى نفسه
وذاته ونزلت في جنب الله اي ذاته والمبتلاء الرجل المتكبر بمطلق الشر يحتمل
ان يكون في حكم المقطوع به وعريض الدعاء عبارة عن كثرته مجازا عن عرض
الجسم فانه اذا طال امتداده العرضي فالطول اكثر وعند النحويين كان
يقتضي ترتيب ما سبق من الاجمال ان يذكر اذا ما بعد اذا الا انه اشتغل هنا
ببيان حقيقته جعل اذا ما من كلمات الشرط مع كون اذ للمضي فانه يكون للشرط
امرا يليق به فصل في الاستقبال ووجه التقصي ان اذ ان كان دالا على المضي
لمنافي للشرطية الا انه بعد اتصال ما الابهامية به يسلب عنه الدلالة على المضي ويجعل
دالا على الاستقبال فيصح المجازاة مثل اذا واذا ما وذلك لانه باتصال ما الابهامية
به ينقطع عنه التخصيص بالمضاف اليه ويناسب الشرطية بما فيه من الابهام بمنزلة
حيثما وهذا ما قال الشيخ عبد القاهر ان اذ بمنزلة الجمل ويكون لوقت مخصوص
الجزاء منافي المعنى فالتزم ما كالبصيرة ما فانما اعتبروا الاتصال بما الابهامية
دون ان يجعلوا اذ ما كلمة برأسها للشرط جريا على قضية المناسبة والمقايسة باذا
ما وحيثما واينما ومتى ما ولا فرق بمعنى ليس حال اذا واذا ما كما ان اذا
واذا ما في ان يكون مع ما للشرط ويعد ذا بل اذا واذا ما كلاهما للشرط لا فرق
بينهما من حيث المعنى الا ان في اذا ما ابهاما في الاستقبال ليس في اذا بمعنى انك
اذا قلت آتيك اذا طلع الشمس فانه ربما يكون لطلوع الغد حتى يستحق العتاب
بترك الاتيان في الغد بخلاف ما اذا قال اذا ما طلعت فانه لا يقتضي ذلك ولا
يستحق العتاب وانما قال من حيث المعنى اذ من حيث اللفظ يكون اذا ما
ما في السعة مثل اذا ما تجيء اجيء فان اذا ما جئت بدا ثم تقدم بخلاف اذا

فانه لا يجزم الا في الضرورة كقوله واذا تصبك خصاصة فتجمل وذلك لان المناسب
للمجازاة هو ان يكون الشي بحيث لا يجزم بان يقع وبان لا يقع والحال على ما الابهامية
يكون لوقت معلوم بالحق الا انه لما دل على وقوع الجزاء عند مجي وقته كالمتيقن في ان
عند وجود الشرط حكم بانه للشرط وايضا الفعل بعد اذ واذا الخاليين عن
ما الابهامية الكائنة لهما عن الاضافة يكون في موقع المفرد ويخرج عن المتيقن
ما الواقع بيان المصدر والمجازاة تستدعي الجزئية وفي هذا نظر لان الواقع بعد ان
الشرطية ايضا خارج من الجزئية وكذا في الاول لان جزم اذا ما ايضا انما يكون
في الضرورة ومتى لتعميم الازمان في الاستقبال بمعنى ان الحكم المعلق به يعم
كل وقت من الازمان وقوع مضمون الجزاء كما ان الحكم على كل رجل بانه فله كذا
يعم كل فرد ومتى ما اعم من ذلك واشمل حتى ربما يجري في متى من التخصيص ما لا
يجري في متى ما وانه يفيد التكرار حتى يقع في متى ما دخلت الدار فانت طالق
بكل دخول طلاق فليس بشي بل يفيد انها في اي وقت دخلت من الليل والنهار
طلقت بطلاق ... فانه ربما يجي بمعنى الاستفهام ومثل متى وحيثما في الازمنة
واينما في الامكنة وعطف ... الاسمية لان المكان ما يعتمد عليه المتمكن
كالارض للسرير والحيز الفارغ المتوهم الذي لو لم يشغله المتحيز لكان فارغا وعند
الحكماء المكان هو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم
وكذا الحيز وحيثما نظيرا اينما في انه لتعميم الامكنة ... الجزم ...
حيث بدون ما اذاه شرط ومعنى حيثما كنتم في اي مكان كنتم من الامكنة فا...
... وحيث حكم شرط ... المجيد العلام ومهما لتعميم الاشياء من اهل العلم ...
ولهذا يقولون من لا تحصل ... اذا علم الحال فان هذا من اهل العلم وذلك
من غيرهم ... ومهما اعم من ما بمعنى اي شي من الاشياء وصفيل ...

حيرا

كبير قليل او كثير بحيث لا يخرج عنه البعض ولا يستثنى واختلف في انه فقيل
كلمة برأسها موضوعة لزيادة التعميم بوجه كونها ام هو الوضع والمناسبة
على ما قيل ان الزيادة في البناء للزيادة في المعنى وقيل مه بمعنى لا تقف وما
هي الشرطية والمعنى اكفف من كل شي ما تفعل افعل وقيل انه ما زيدت له
الالف ... من باكلف من كل شي ما الشرطية ...
الثانية ثم قال الخليل اصلها ما ما على ان الاولى هي الشرطية والثانية ابهامية
متصلة بها لزيادة التعميم كما في متى ما واينما وغير ذلك ووجه الزيادة ...
ه وقد شاع عند اهل المنطق استعمالها لتعميم الازمان بمنزلة متى من جملة
سور الايجاب الكلي في المتصلة وليس في اللغة ولا يوجد في استعمال الفصحاء الا ما ذكره
صاحب لباب الاعراب انه قد يستعمل ظرفا نحو مهما تقعد اقعد بمنزلة متى ثم ان
اسماء الشرطية ما كان منها ظروفا مثل اذا واذ ما ومتى ومتى ما واين واينما
وحيثما فمحلها النصب بالفعل بعدها وما كان منها غير ظرف ... وما ومهما فقد
يكون محلها النصب بالفعل وقد يكون الرفع بالابتداء والخبر هو الجزاء
او الشرط مع الجزاء ... بالغيبة الشرط مثل من ... فاني
ابتك ... العائد وقد يكون الجر مثل بمن تمرر امرر وما ...
واما اي فتارة يقع مبتدأ مثل ايهم يأتني اكرمه ومفعولا مثل ايهم تضرب اضرب
ومصدرا مثل اي ضرب تضرب اضرب وظرفا مثل اي يوم تخرج اخرج ومجرورا مثل
بايهم تمرر امرر واما ما يحتمل ان تنتصب على الحال والمطلوب ...
... الشيخ عبد القاهر من هذه الاسماء انما جعلت نائبة عن حروف
الشرط لاصل الاختصار ... الترتيب لان في تفصيل ... الطالة مفرقة لحصول
المقصود لعدم امكان ضبط جميع ذلك في مقام الحديث والاستيفاء للتعداد والتكرار

وهذه الفاظ منضبطة مختصرة جارية مجرى المجملات للتفاصيل على وجه يجاب يقع التنبيه مع تفصيل
الجنبه يعني ان الغرض من هذه الكلمات المفيدة عموم الازمان او الامكنة او الافراد
الاحوال من ان تريد التفصيل الى الاجمال والاستغراق من الحالة والامثلة فقوله او محل
عطف على شيء وقوله مطلقا للعام على الخاص او مقيدا بكونه ذا نبا بالمقصد على قوله
اي سورة منها وتجزيه وما تبين منه في كتب ومن ذلك ما اجتمعا تكرته رعى
الى عده حالي من متعلق قوله اعني ان ياتي زيدا الى اخر الامثلة اي
راجعا الى عده ومنتهيا اليه   مع قيام الامثال يشعر بان الامثال حاصل
التنبيه لابد منه على تبين الاستغراب انما تعرض لتفسير الاية لانه كانه تنزه بما
بما ذكره من صيغ التعليق   فقد جاز اي جمع الغير تمامه وهذا من اتيا
اماليه ونداحبه جمع حذفا وبيان لما يدل عليه اسم الاشارة البعيدة ومنها
المتصل وترتيبا الجزاء اي لاغاية من سواهم   فاولئك حبطت الجمع ما قلنا لما
يقيده عموم الافراد من فيمرد الحكم للجميع ولا ينتفي الظاهر ان يقال
فذلك هو الفائز   واعلم ان الجزاء والشرط يريد الدلالة على ان الاصل في
الشرط والجزاء ان يكونا جملتين فعليتين مضارعيتين ولا يعني ما في العبارة من
المبالغة حيث جعلها نفس التعليق وبيانها التعليق والاوجه ان المراد ان
مضمونهما وبدلوليهما تعليق وتقدم الجزاء لانه المعلق والعمدة في الحكم وانما
لشرط قيد له واداة تعليق امر ما به تحقق النسبة الايجابية والسلبية على الا
ايضا والا من المعلق مضمون الجزاء والمعلق به مضمون الشرط وذلك استثنائية
في التعليق بل كونهما التعليق وتقله في جملتهما دون ان تعرك منهما بيتهما
برجع ما ذكرنا من الاوجه   او احدهما عطف على ضمير ان يكونا الوقت
في الفعل   وكذا اي مثل استلزام امتناع الثبوت استلزام امتناع المعنى

فهو

من عطف على امتناع الثبوت وان يكون بدل منه المعنى وما على الفعل يحدث اي ما شيئم
ان يكون فيه لفظ النفي هو حتى يحدث   ان يكون الفعلان ماضيين
بما يتضمن المتضمن لا ما الانسب بما سبق ان يقوله ان يكونا اي الجملتان ماضين بقيد
تفيد بيد لولما يجيء من ان الاصل في جملتيها المعنى وقوله تطلبت تفريع على الكلا
اي طلب من اشباع كون جملتيهما اسميتين او ماضيتين ان مثل ما ذكر ل
مثله لا يصار اليه في الكلام البليغ الا لنكتة لامتناع المصير الى خلاف مقتضى
الظاهر بدون نكتة في الحال التي الظاهر وما لم يكن الكلام بليغا وانا في غير
بليغ ونحوها يصار اليه الا لنكتة ونظيره مما ذكرنا ان المراد الامتناع في الاصل
ومنها هو الظاهر الا التكلف عن الفصل بحيث لا يجوز مثله اصلا واشار باعادة لفظ
غير الى ان اقسام خلاف الظاهر لانه الاول ما صيغته الماضوية في كلتا الجملتين او في
الشرط فقط او في الجزاء فقط الثالث ما صيغته الا استقبالية ولا يتاتى الا في الجزاء وحده
ولذا قدم ذكر الماضوية مع ان الارفق بما سبق تاخيره الثالث ما صيغته
الماضوية لفظا ومعنى من غير انقلاب الى المستقبل كما في امثلة القسم الاول ل
الظاهر ان الشرط فيه مما فكان الانسب ذكره بلفظ المضارع   فيما لا يرجع
بيان لقوله نحو في المواضع الثلاثة وضمير معه لما وضمير كونه للفعل اي من الفعل
والامثلة التي لا يوجب معها لكون الفعل مضارعا كنون التاكيد وانها انما
تلحق المضارع لا غير بحيث يكون لا يجوز المصير الى غير المضارع ولو وقع الشرط
ولا ارى جعل الضمير في لما وفيهما الا ان يكون ما عبارة عن الفعل ونحو لا يستقيم لما
الا بتكلف واما في قوله فاما يانيتكم الشرطية التي اتصلت بها ما الموكدة ولزمها
تاكيدا للفعل بالنون ليلا يحط رتبته من رتبة الحرف والفعل المؤكد بالنون
لا يكون الا مضارعا وجواب الشرط الجملة الشرطية بعده اعني فمن تبع هداي فلا خوف

١٤٢

عليهم وما ينفعهم ايمان بعباده ثم ونظهرنهم نعرف عن محاربيك ومناصبك
بقتلهم والنكاية فيهم من ورائهم من الكفرة حتى لا يجسر عليك احد اعتبارا بهم واتعاظا بها
لهم ومن ضربه وحرف المضارع ما اذا كان الجزاء مع ان الى السين او سوف ولا يخفى ان المراد
ما اذا هو فقط على تاكيد الحرف بما وتقييد الفعل بالسين ونحوها والا فلا امتناع في
العدول الى الماضي لنكته مثل تعجيل حصول النكته امرين اصل المطلب بان غير ا
الحاصل في معرض الحاصل ولكنا اتى المقدر في معرض المغزى وذكرنا بان غير الحاصل
في معرض الحاصل انبا باخذته ثم صححها بقوله ربما شاكل ذلك وعليه اي
على المصير الى الماضي لكون ما هو كالرفع كالواقع وانه لم يكن منا الشرط والجزاء وذلك
لان ما علم الله وقوعه واخبر به فهو كالواقع لعدم الشبهة في وقوعه كنداء اصحاب الجنة
اصحاب النار ونداء اصحاب الاعراف رجالا يعرفونهم بسيماهم ونحو قوله اذا جاء
انا فتحنا لك فتحا عليه وقد قيل بالملائكة والاعراف سور بين الجنة
والنار وجاء ما قال ربنا على ما بين الجنة والنار بين المرتبتين واصل الاعراف
جمع العرف بالضم استعير من معنى العرف عرف الديك لارتفاعه واختلف اقوال
المفسرين في المراد بالفتح المذكور في قوله انا فتحنا فقيل فتح مكة وقيل فتح خيبر وقيل
فتح الروم وقيل فتح الله له بالاسلام والنبوة والدعوة بالحجة والسيف فان كل الفتوح
وقيل صلح الحديبية لانه كان سبب الفتح بان عنده ما تقدم من ذنبه وما تاخر وبيعة
بيعة الرضوان وقيل معناه قضينا لك قضاء بينا على اهل مكة ان تدخلها انت
اصحابك من قابل لتطوف بالبيت من القضاء وهي الحكومة وامالتعريض
اي بين ما ليس بحاصل ممن اسند اليه الفعل في الشرط في معرض الحاصل بذكره
بلفظ الماضي تعريضا لمن حصل منه ذلك الفعل كما في قوله تعالى ولئن اتبعت اهواءهم
من بعد ما جاءك من العلم انك اذا لمن الظالمين ولئن اتبعت اهواءهم بعد الذي جاءك

من العلم

من العلم انك اذا لمن الظالمين ولئن اتبعت اهواءهم بعد الذي جاءك من العلم مالك من الله
من ولي ولا نصير ولقد اوحي اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن
عملك ولتكونن من الخاسرين فان زللتم من بعد ما جاءتكم البينات فاعلموا ان الله
عزيز حكيم ذكر الشرط المبني عن الغرض والتقدير في الايات المذكورة مع القطع
بعدم وقوعه من المخاطب بلفظ الماضي تعريضا بالغير بانه قد صدر عنهم اتباع اهواء اليهود
والنصارى والشرك والزلل وانهم من الظالمين ولا ولي لهم ولا نصير وقد حبطت اعمالهم
لهم وانهم في معرض وعيد عظيم فان لا قلنا لا دلالة في الشرط لما ذكرت بلفظ الماضي مع
القطع بانها لا تقع من اسند اليه طلب وجه مناسب ذكرت هو التعريض فلان ما اذا
كرت بلفظ المضارع على ما هو الاصل في الشرط لا تنبيا لا الشرط الواقع بعد اللام الموطئة
للقسم يدل على المعنى على ما بين في علم النحو لانا نقول قد فرضنا انه لا تنافي بين الان
من والمنتفيات على ما نقل ان الاثبات باللام والتزام الماضي لغرض التعريض
ونظيره اي نظير ما ذكر من الايات في كونه اتى بمجرد كون ذلك النظير تعريضا
لا في كونه شرطا وتعبيرا عن غير الواقع بلفظ الماضي قوله تعالى وما لي لا اعبد الذي
فطرني والمنبه على انه للتعريض وان المراد ما لكم لا تعبدون قوله واليه ترجعون
دون ارجع وكذا قوله تعالى في قصة رسل عيسى عليه السلام حكاية عن حبيب النجار حين اسلم
أأتخذ من دونه الهة تعريضا بالظالمين الذين اتخذوا من دون الله الهة وكذا
للتعريض قيل اني آمنت بربكم مع انه كان المناسب لولا قصد التعريض ان يقال آمنت
بربي واتبعه اي ذكر بعد قوله امنت بربكم قوله فاسمعون ولولا التعريض
لم يكن لذلك معنى وهو اي مقام هذا التعريض والامر المقتضي له
من حيث كونه بيلا له هو تطلب اسماع الحق اي اسماعه قومه الطالبين لقتله
القاصدين لقتله الحق الذي هو به من عبادة الله وقبح عبادة الاصنام وكونها

ضلالا بينا — اسماع الحق من فحاته المصدر لك منقولة الكشاف وغيرها
للوجه والتفريج عطف على المواجهة — ومن هذا الاسلوب يعني اسلوبا
سماع الحق على وجه لا يورث مزيد غضب قوله ثم قل لا تسألون عما اجرمنا
ولا نسأل عما تعملون يدل لا تسألون عما عملنا ولا نسأل عما تجرمون
وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين يدل انا لعلى هدى وانكم لفي ضلال
مبين لكن ترك التصريح او وصل بالجار لا لغرض واجمه به على الغيبة مع قلة
شغبا لهم وقلل شوكته بالمرتبا — لعلى هدى او في ضلال يحتمل ان يكون
خبر الاسم ان دون ما عطف عليه على طريق اللف والنشر وان يكون خبرا لا
حدهما وقد حذف خبر الاخر اي انا لعلى هدى او في ضلال واياكم لعلى الهدى او في
ضلال وفيه حلق على وفيه اشار بان صاحب الحق كانه على فرس جواد يركض به
حيث شاء وصاحب الباطل كانه منغمس في ظلام لا يدري اين يتوجه وانما او ام
الابهام على ترتيب التردد لانه قيل لا تسألون المزية التعريض والانصاف من
حيث استعمل الاجرام المنسوب لنا ايه وانا عن الابهام قبل ترتيب من التعريض
نما في الانصاف واسماع الحق على الوجه الالطف منها في التعريض — وهذا
النوع من الكلام المشتمل على اسماع الحق على وجه لا يورث مزيد غضب يسمى المنصف
رضاه له بوصف صاحبه حيث انصف من نفسه ولم يحصل له مزيه على خاطبه ولان
من يسمعه من موافق ومخالف قال لمن خوطب به لقد انصفك صاحب الكلام ف
الانصاف كانه التسوية واعطاء النصف وقد يسمى الاسند ذلح الاسنل لجبه
المخم الى الاذعان والتسليم ويقولون انه من محاوها به الا قد ان الذي يقوم مقام حاد
حاب الا ثمال — ان طرقت بيع منا لا التفاؤل والطاروالرغبه — مثال ان
ودونه بحيثنا ما دره على اظهار الرغبة في اداء تحت الحصين اذ لا معنى للتفاؤل هاهنا

ولذا

ولذا لم يقل وكقوله تعالى في الآية مما استدل به القائلون بنفي مفهوم المخالفة والا
لزم جواز الاكراه على تقدير عدم ارادة التحصن واجيب بوجوه الاول ان العمل
بالمخالفة انما يكون اذا لم يظهر للتقييد بالشرط فائدة اخرى سوى انتفاء الحكم عند
انتفائه وهاهنا الفائدة اظهار الرغبة في الورع والمبالغة في النهي بمعنى انهن مع قصور
عقولهن اذا اردن التحصن يكره حمل المولى على الزنا وفيه مثل لا يثبت المفهوم الثاني ان
الاكراه انما يكون على فعل يريد الفاعل خلافه فعند انتفاء ارادة التحصن ترك الزنا لا
الاكراه على الزنا لكونه اكراها على ما لا يريد الفاعل خلافه وتحقيق الكلام ان القيد
الوارد بعد النهي قد يكون قيدا للفعل فهو لا تفعل اذا كنت محدثا وقد يكون
قيدا للترك مثل لا تبالغ في الاختصار ان ماراك سيء الفهم وقد يكون قيدا لطلبه
مثل لا تشرب الخمر ان كنت مؤمنا والظاهر ان الآية من هذا القبيل فلا تدل على
الا على انتفاء طلب ترك الاكراه عند عدم ارادة التحصن بمعنى لا الطلب ترك
الاكراه على الزنا ان لم يردن ترك الزنا لانه لا يتحقق الاكراه فلا معنى لتركه الثالث
ان مفهوم المخالفة ظاهر لا قطعي فلا يعتد به في معارضة الاجماع القاطع والنص
القاطعة في حق الامر بالمنكر فضلا عن الاكراه عليه — وربما يحمل ذلك
لذكره من اصابه بان قيد الحاصل في غير الحاصل كالانباء عن الهيبة او وقوع الفعل
او عطائه الايمن للزمان وكذا لا استلذ ومثل ان تدم الحبيب ومثل زيادة التي
غيب مثل ان اكرمتك فلا تقصر في الشكر او الترهيب مثل ان ضربتك لم انتقم
القليل وكان ينبغي سوق الكلام ان تعلم لا انا على ذلك — وقد يحمل
الله بلفظ الماضي الدال على ان مقتضى الظاهر ليرحمه الله من قبيل ابراز غير الحاصل
في معرض الحاصل لمعنى من المعاني كالتفاؤل واظهار الرغبة وانباء عن استحقاق
الرحمة — ومن هاهنا اي من مقام ذكر نكتة ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل

تنبيه للتعظيم في ذكر مجيء الحسنة بلفظ الماضي واصابة السيئة بالمستقبل غير مدلول
به وهي اظهار الرغبة في وقوع الحسنة وكمال رأفته الله تعالى بالعباد ولو كان مع
ههنا اشارة الى العدول الى الماضي لاظهار الرغبة لكان المناسب ان يذكر ذلك عقيبه
فان قيل قد سبق ان الاصل في اذا القطع بوقوع الشرط هو النكتة في تغليب
الماضي معه كما في هذه الاية ثانيا   التنبيه هنا للنكتة قلنا تلك النكتة هي لما
وهذه هي لما كما ذكره الثقات ان له وجه حسن عاما وجعل الثنا وجه حسن خاصا

وابراز المقدر في معرض الحاصل وهذه هي النكتة الثالثة في التعبير
في الشرط والجزاء الى غير المستقبل وهي مختصة بالمثال الخامس من الامثلة المذكورة
هو ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك امس فهذا هو الملفوظ به الذي ابرز في صورة
الكلام المقدر الذي هو ان تعتد باكرامك اياي الآن فاعتد باكرامي اياك
امس لانصباب الكلام الى معنى هذا المقدر به نظرا ان الجزاء قد يكون جملة انشائية
من غير احتياج الى تاويل بالخبر اذ لا ضرورة اليه لان الامر والنهي وغيرها يجوز تقييدها
بالشرط كما يجوز تقييدها بالظرف والحال وغيرها فان قيل قد سبق ان مفهوم الجملة
الشرطية تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فما معنى ذلك في الانشاء
وكيف امتنع في الشرط دون الجزاء قلنا الحصول قد يكون لثبوت شيء لشيء او نفيه
عنه كما هو مدلول الخبر وقد يكون لتوجه الطلب والنهي او نحو ذلك مما هو
مدلول الانشاء فيتعلق ذلك بحصول مضمون الشرط المعرف من الصدق فمن هنا يمتنع كونه
انشاء لحاصل ان جاءك زيد فاكرمه اي على تقدير صدق انه جاءك الطلب مثلا
لا بمعنى الاخبار بالطلب بل بمعنى الانشاء   واما كلمة لو حيث كانت اي لما
ولذا اجيب بقولوا امتنعت والمعنى لتعليق ما امتنع من حيث امتنع لما عرف من ان تعليق
الحكم بالوصف يشعر بالعلية فيحصل المعنى انها لتعليق امتناع الشيء وهو الجزاء بامتناع

الغير

الغير وهو الشرط وعلى هذا يكون معنى قوله معلقا لامتناع اكرامك بما امتنع اي بامتناع
الشيء الذي هو مجيء مخاطبك فيتم الحكم فينطبق عليه المثال من غير احتياج الى
تقدير المضاف اي لتعليق امتناع ما امتنع ومعلقا لامتناع اكرامك بامتناع ما
امتنع والمراد بما امتنع ولغيره اعم من ان يكون مضمون اثبات او نفي فيشتمل اقساما اربعة
هي ان يكون الشرط والجزاء مثبتين مثل لو جئتني لاكرمتك ويكون امتناع الاثبات
نفيا او منفيين مثل لو لم تجئني لم اكرمك ويكون امتناع النفي اثباتا او يكون
الشرط مثبتا والجزاء منفيا مثل لو جئتني لم اشتمك او بالعكس مثل لو لم تجئني
لشتمتك   على سبيل القطع متعلق بامتنع لانك تعلق امتناع الاكرام قطعا
بامتناع المجيء فيما هذا كان الانسب ان يقال لتعليق ما امتنع على سبيل القطع با
امتناع غيره والا لما انه متعلق بامتناع غيره لانك تعلق امتناع الاكرام بالا
امتناع القطعي للمجيء بمعنى جعله مسببا عنه على ان التعليق مما ذكر من التسبيب لا
لك اذا قلت ان جئتني اكرمتك وعلقت الاكرام بالمجيء فقد جعلته مسببا
والاقرب الظاهر انه ليس بمستقيم اذ ليست كلمة لو لتعليق الامتناع بالامتناع بل لتعليق
مضمون الجزاء بمضمون الشرط القطعي الانتفاء وليتبينه لانتفاء الجزاء
لظهور انك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك كان المعنى ان الاكرام كان يثبت لو
ثبت المجيء وانما لم يثبت لعدم ثبوت المجيء قطعا ولهذا الحق ائمة العربية على
انها لانتفاء الثاني لانتفاء الاول كما ان لولا لانتفاء الثاني لثبوت الاول وقد صرح بها
في علم النحو حيث قال ولو لمضي الشرط في الماضي على امتناع الثاني لامتناع الاول وقد
يستعمل للقطع بان مثل قوله تعالى لو شاء لهداكم اجمعين ان انتفاء هدايته
الجميع بسبب انتفاء المشيئة لا بالعكس وقد صرح بذلك الحماسي حيث قال ولو طار ذو
حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر اي لكن لم يطر وما نزل هذا لم يطر تلك الثانية

وابو العلاء حيث قال ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام
اي فلم يكونوا رعايا وذهب الشيخ ابن الحاجب مرتضيه الى انها يجب ان يكون
لانتفاء الاول لانتفاء الثاني لان الاول سبب والثاني مسبب لانتفاء السبب
حد لا يوجب انتفاء المسبب لجواز ان يثبت بسبب اخر بخلاف انتفاء المسبب فانه
يوجب انتفاء جميع الاسباب او لان الاول ملزوم والثاني لازم وانتفاء اللازم
على انتفاء الملزوم دون العكس لجواز كون اللازم اعم وما كان ينبغي ان
يخفى على مثله ان ليس معنى كلام القوم ان انتفاء الاول يدل على انتفاء الثاني
ويفيد العلم به بل ان سبب انتفاء الثاني في الخارج هو انتفاء الاول بمعنى
انه قد حصل جميع الشرائط والاسباب لوجود الثاني الا الاول ثم سوى بعض
الاول على المجي مثلا ثم لم ينتف الاكرام الا لانتفاء المجي الا ترى انك تقول في
للماء البارد المحتسي لو اصابته نار لسخنته يعني ان عدم سخونته بسبب عدم اصابة
النار وقوله تعالى لو انزلنا هذا القران على جبل لرايته خاشعا متصدعا
من خشية الله ان انتفاء رؤية الجبل خاشعا بسبب انتفاء انزال القران عليه
لا ان يستدل بانتفاء احدهما على انتفاء الاخر وانما غلطوا من جهة اهل
جعلوا لو اداة اللزوم والاستدلال واستعملوها في القياسات لاكتساب العلوم و
لمقدمة ثبتا لا البيان ان سبب الثبوت او الانتفاء في الخارج ما هو ولانتفاء في ان
انتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم بمعنى ان العلم به يستلزم العلم به من غير
عكس على هذه القاعدة ورد قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا استدلالا
لانتفاء الفساد على عدم تعدد الالهة ولهذا الكلام زيادة بسط يطلب من شرح
التلخيص امتنعت جواب حيث كانت ليقربها منزلة لما اي لكونها لتعليق ما
امتنع بامتناع غيره لما امتنعت جملتاها يعني الشرط والجزاء عن الثبوت الدلول

عليه

عليه بالجملة الاسمية ولزم ان يكون جملتاها فعليتين والحال ان الفعل ماض فهذا
ايضا داخل حيث اللزوم وانما لزم فعليتها ليفيد التعليق وعدم الثبوت ولزم مضي
في الفعل ليفيد انه لتعليق ما امتنع على الفعل الماضي واستلزم لزوم كونهما فعليتين
ماضويتين ان ينزل المستقبل الداخل عليه كلمة لو في مثل ولو ترى اذ وقفوا على
النار منزلة الماضي لصدوره عمن لا خلاف في اخباره وان يحمل المستقبل في مثل
قوله لو يطيعكم على ان القصد منه الى الاستمرار فيما مضى من الزمان و
ننا فرقنا فيكون المعنى على المضي وان يحمل في مثل فترى على قصد استحضارا
لصورة على ما يناسب فعل الحال الماضي لو كان المعنى على المضي فان قيل علة
ليستلزم في الموضعين على لزوم وجوب ان يكون التقدير ان كلمة لو حيث كانت للتعليق
ما امتنع بامتناع غيره استلزم التنزيل والقصد المذكورين فما وجهه قلنا قد
ذكر الشيخ عبد القاهر انه اذا عطفت الشيء على الشيء على وجهين احدهما ان يستقل
بالجزاء اذا جئتني فقد اتيتك وطلعت عليك وثانيهما ان يكون من سبب المعطوف
بواسطة المعطوف عليه مثل اذا رجع الامير استاذنت وخرجت اي واذا استاذنت
خرجت فالمعنى ههنا انها لما كانت للتعليق المذكور امتنعت الجملتان عن الثبوت
ولزم فعليتهما الماضوية ولما امتنعت ولزم استلزم التنزيل والقصد على انا لما
جعلنا ضمير استلزم للزوم وكونهما فعليتين ماضويتين تم المقصود ومعنى وقفوا
على النار اروها حتى يعاينوها واطلعوا عليها اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها فعرفوا مقدار عذابها
بها مر [illegible] على كذا عرفته وفهمته وجواب لو في الاية محذوف اي لرايت
امرا عجيبا والخطاب عام كما مر والمعنى ان هذه الحالة كانها قد تحققت وانت تنظر
انت الى ما يدهش لرايت العجب من المستقبل مفعول استلزم منزلة الماضي ظرف
للتنزيل كما في قولك نزلته منزلة كذا [illegible] له اي المستقبل مفعول له للتنزيل نفسه

اي صدور المستقبل متعلق بشيء ما لا ادري لو صدق الماضي بالمعلوم كيف ما يدل وعلى معنى
متعلق تنزيل دوجه ما ربما يود يود ان الفعل الداخل عليه ربما يكون الا ما
مضيا لانه الذي يحقق معنى التقليل والتكثير واما المستقبل ففي الغيب عند الكل
هو بمنزلة كانه ربما كان يوده وعند بعض البصريين ما البيت بكانه بل نكرة بمعنى
شيء موصوف بوده كما في رب رجل لما ان عدا وح يكون متعلق رب محذوفا اي تحقق
وعلى الوجهين يحتاج الى ما ربما يود يوده فلان قال في احد قولي اصحابنا البصريين ومعنى
التقليل ان اهوال القيامة تدهشهم فيحققون مرة فان كانت منهم افاقة ما تمنوا
ذلك وقيل هو على طريقة قولهم لعلك ستندم على ما فعلته وربما يندم الانسان على
فعل لا يريد في الشك والتقليل بل يريد ان الندم واو كان مشكوكا او قليلا حق
عليك ان لا تفعل هذا الفعل لان العاقل لا يتعرض لما يورث الندم واو كان مشكوكا
او قليله لو كانوا مسلمين حكاية لودادتهم على طريق الاخبار عنهم كما
في قولك حلف بالله ليفعلن ولو قيل حلف بالله لافعلن بطريق الحكاية لكان
بكلامهم بلفظ مستمر الانشاع في لو يطيعكم باستمرار اشاعه مبني على انه
كما يكون المضارع الكائن في حيز الانشاع للاستمرار البتة كذلك الداخل عليه لن
يكون للاستمرار في الانشاع الاستمرار كما يكون المنفي لاستمرار النفي لا لنفي الاستمرار دوا
لجملة الاسمية المؤكدة المنفية مثل ما انتم بمؤمنين يكون لتاكيد النفي
لا لنفي التاكيد على ما تقرر في ما زيد اضربت لاختصاص النفي لا النفي الاختصاص
وله نظائر فيه لمن لو تحسن ان تسكت ان انتفاء السكوت بسبب استمرار انتفاء الا
حسان ومعنى لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم ان اسباب وقوعكم في العنت اي الجهد
والمشقة بسبب استمرار امتناعه عن طاعتكم لكن الظاهر ان المراد باستمرار الا
شاعة دوامه وعدم انقطاعه لا حقيقة ساعة فساعة وعلى التجدد كما يشير به

قوله وقفنا فوقفنا المقصد منقول استلزم ونحو نحوها منه ويمكن
عطف على جنبري بعد قوله قالوا انا معكم انما نحن مستهزئون بينهم انهم
ذكروا استمرارهم بالجملة الاسمية الدالة على الثبوت فالله سبحانه لم يترك الاستهزاء
بهم الى المؤمنين بل تولاه بذاته ردعوه بلفظ المضارع المبني من الاستمرار وقفنا
فوقفنا لانه اشد واقطع ومعناه اخذنا الغرقان والحجارة بهم والبلايا والنقمات
فيهم على تجدد الاوقات وتقدد الحالات وقوله لو يطيعكم مستمرا فيه
وارد على هذا اي على قصد الاستمرار فيه باستنا عن الاطاعة كما بينا لكن الا
طراد به ببعض كلام الكشاف انه لاستمرار الفعل اعني الطاعة ودخول لو يفيد
امتناع الاستمرار وذلك انه كان في ارادتهم استمرار النبي عليه السلام على ما
يستصوبونه وانه كلما عن لهم راي في امر كان معمولا به فذكر الله انه لو استمر على
الاطاعتهم كما يريدون لوقعتم في الجهل والهلاك لكن لم يبق فيها وقعتم فيكون امتناع
الاستمرار وانتفاء ما كانوا يريدون ولم يبطعت هذا المثال على امثلة لو ترى ولو
ترى الصورة منع الاحسان على قياس استمرار الانشاع في ربما يود الى صورة الاو
دة وهو ظاهر في ترى في المواضع الى صور حال المجرمين والظالمين وفاتيه
ان يرجع الى صورة وقيهم تلك الحال وهو صورة الفعل لا منعه كما ذكر في لو
يحسن واجيب بانه اشارة الى اعتقادان لو في لو ترى المعنى وصرف الانشاع فلا
لو يحسن فانها امثالنا اعيده وانت خبير بان لو لو كان للمعنى لم يحتج الى التاويل
لان لو المتمني لا يقتضي الماضي وكان الخطاب بان يتعرض بصورة حال الموقوفين
على النار قائلين يا ليتنا نرد ولا نكذب للتمني ان يقول له صورة الظالمين موقوفين
عند ربهم متنفا ولين تلك المقالات مختص بقوله ولو ترى اذا
الظالمون موقوفون عند ربهم يرجع بعضهم الى بعض القول بقول الذين استضعفوا

[illegible]

للذين استكبروا لولا انتم لكنا مؤمنين وهذا هو المراد بتعادل تلك المقامات
ووجه اختيار المضارع لاستحضار انه الذي يكون للحال وهو الحاضر وهذا اما هو
وما يقال لان الماضي يدل على ان صفة الفعل فلا انقضت ولا يكون للنفس
رغبته فاستغني استحضارها لعدم امكان مشاهدتها بخلاف المستقبل فانه يدل على
الفعل سيجيء صفته فتحصل للنفس غنية في ان يراها كيف يرميه فيستحضر مع
صفاته ففيه غاية الركاكة لان الصورة العجيبة اذا شوهدت مرة فاستحضار
اسهل وانت والنفس اليها ارغب اذ قال فتثير سحابا فان اثارت
الى السحب هو الداعي لانه ادل على كمال القدرة اذ يفصل بعض ما ارسله هذه
الامثال العجيبة والاحوال المختلفة ثم قال فسقناه فكان سائقه البقايا الى
لحكاية دلالة على زيادة الاختصاص وان الكل منه والوسائط اسباب والات
من اثارة السحاب اسناد الى المسند الى الفعل والفاعل محذوف وهو الله تعالى نظرا الى الحقيقي
والرياح نظرا الى ظاهر الكلام فنزع بفتحتين قطع رقبته من السحاب الحمد منزعه
والقطع بكسر القاف وفتح الطاء جمع قطعة ... بالتذنيب ... على لفظ
تقابل والتقابل ... وكذا ... ... بين الصورتين لان
بعضها من بعض لتتصل ... ما ركب بعضه على بعض ...
عطف على ... ... وانه اي العدول بالماضي الى المضا
رع لاستحضار طريق سلوك البلغاء ... عدم عدل البلغاء ...
لطريق الذي يقتضيه المقام معلوم لا يحتاج الى ان يذكر قلنا المعنى انهم لا يعدل
عنه الى طريق مقتضى الظاهر وان كان ايضا بليغا وذلك لكمال حسنه وفرط
اهتمامهم به بأني قد لقيت بدل من قوله بما لاقيت في البيت السابق الا
من مبلغ فتيان فهم بما لاقيت عند رحا الا سطان الغول هو بالضم من السعالى

الجن

الجمع اغوال وغيلان وكل ما اغتال الانسان واهلكه فهو غول تهوي تنزل فيا الهوي
بالفتح يهوي هويا اي سقط الى اسفل السهب الفلاة وكل ما استوى من الارض ... بعد
والصحيفة الورقة من القرطاس ... الصحصحان المكان المستوي وكذا الصحصح والصحصحان
والدهش الحيرة فخرت سقطت الصريع الهالك فعيل بمعنى مفعول من صرعه اهلكه
ولذا استوى فيه المذكر والمؤنث ولم يقل صريعة والجران مقدم عنق البعير من
مذبحه الى منحره ... ... فقلت لها كلانا نضو ارض اخو سفر فخلي لي
مكان فشدت شدة نحوي فاهويت لها كفي ... على ان النضو المهزول ... تاء ... ثبتت
خلي بكسر اللام صيغة امر من خلته ... الشدة الحملة اهويت كفي بالسيف ارمت ... تصفيقي
الظاهرية فاضربها فضربتها عطفا على شدت واهويت ... خلقه من تراب جملة مفتوحة
لا محل لها من الاعراب هذا من تشبيه الغريب بالاغرب وهو المخلوق بلا اب وام
ليكون ... للخصم واحسم لمادة شبهه ويكفي في صحة التشبيه اشتراكهما في الخلق بلا
اب ولا يقتضي اختصاص المشبه به بمخصوص على ان المقصد هو التشبيه في كونه وجودها على
من العادة المستمرة وهما في ذلك سواء ثم في قوله ثم قال له فقيل لترتيب اللفظ وقيل
لترتيب المعنى اي صورة طينا ثم قال له كن لحما ودما ونحو ذلك وما
ستلزم عطف على لزم او استلزم والغرض ... كون جملتها فعلية اي استوى
في مثل لو انتم تملكون ان يجعل على كونا انتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر ليكون
الجملة ... فعلية لا مبتدأ وخبره تملكون فيكون اسمية ولا تاكيدا للفاعل تملكون
على ان يكون الاصل ... تملكون انتم فحذف تملكون لان تقليل الحذف وهو حذف الفعل
وحده اولى من ... وهو حذف الجملة مع انه لا دليل عليه ولا ضرورة اليه ... ما ذكر
من كون التقديرية ... تملكون بالتكرير للتاكيد وكون الدال على المحذوف
وهو ضمير المحذوف ... ما عليه الجمهور من كون الثاني للتفسير لا يجمع بينهما قطعا

للتاكيد وان الدال عليه كلمة الشرط المتضمنه للفعل مع قيام المذكور مقامه على
ما سبق في لو داب سوار لطمتني وان د ولونه لانا   المبدل صفته صيق و منفصل
حال من الضمير في المبدل او منفصلة ثانٍ على تضمين معنى المبدل ولا يخفى في ان لو انتم تملكون
بعد تقدير الفعل يبين حرته اصني من مخالفه الظاهر وهو كون الفعل مضارعًا
وكانه لقصد استحضار الصورة وشذ المبرد ان لو يستعمل في المستقبل استعمال ان
مثل الطلبوا العلم ولو بالصين وان ابالي بحكم الامم يوم القيامه ولو بالسقط وفي
اني للملاء والمرعي لو وضعت في دجلة التمام لم تغن من الجوع الا والتقريب خوفًا
بعين ناشفه على مفارقة بغداذ وسوق ركابه الى ماء دجله والمعنى ان ضعفت
وبيبه ان يكون المعنى هنهنا انعكاسا تشكو وتحمل المحبته الفاقه ومن اللطائف
هذا التركيب ان المرفوع وان كان فاعل فعل محذوف ولكنه لما بدا مع الفعل المذكور
في صورة المبتداء والخبر فاذا لا حظنا مثل ما بعده صح المبتداء والخبر مثل انا
في حاجتك والمعنى ان الناسخ المختص بالبيع المتبالغ   وامثال هذه الالفاظ
بعين المذكور في مباحث الشرط تقلقل الماء في الجمجمه الراضه جمع راضب
رضته كما ونسقه من بيت المهذا مرضه وباضا وباضه يريد ان هذه ا
اللطائف وامثالها مما استنبطها هو وامثاله من علماء الفن ولم يتعرض لها القدما
من اهل التفسير لو قلت ارهضا بناء اشبه عبد القاهر كلمة جار الله وهو به بل انه
المصنف لم تتعد ثم بين علو رتبته علم الفن وصعوبة المهارة فيه والعنبر ومزايا
بانه مبني على التتبع للتراكيب وحفظها مفصلا كما يرى من ايراد نا الامثلة وبيانها
بنا من اللطائف حتى لو اقتصر على مجرد حفظ القواعد كما هو في كثير من العلم
لم يحظ الطالب بطايل فاللام في قوله لمبني متعلق بـ يتم وذلك لانه لا سبيل للتبع
الاحاطه بالتراكيب واحفظها فواحدًا واتما ذلك لمطالع التقريب لكن مثله بذلك التبيين

على المعاني لعدم ابتنائه على تتبع التراكيب ثم لا يفنى سرقه اعجاز القران بكميته
على كمال الاحاطه بعلم الفن القايم بفضل الا عنت عليه الشامل   هذا الفن يعني الفن
الثالث والاستيفاء وطلب الوري وضجيج النار من الزند والزنا رجع زند وقد يبق
وضيح مولها والقنيع وارتقاها جمع زمام وحلقتها واستنباتها الموشحا والاكعف
المنتجب من كفتها للعرس برحا اي استخرجته للعبد والخلته قد سبقنا الى تاتي
مدقحا اي بعيد فانه متعلق بكعب وكذا باستفراغ اي بذل الجهد والطوق ا
لطاقه ويعوق الفضيل شرب اللبن فوا تا فوا تا وهو ما بين الحلبتين من الوقت
لان الناقه تحلب ثم تترك سويعه ترضعها الفضيل لتدر ثم تحلب والانا وبيق جمع افواه
جمع فيق جمع فيقه بالكسر ابدل اليا من الواو وهي اللبن الذي يجتمع بين الحلبتين
بفوته متعلق بمتعرق من لم صفته واكعب وكذا متوسل وطامع وصبات القلوب
هو بدا واتها من لطايف حال من المجرور في بجانو نوها وهو متعلق بمولع والضمير لها
وكذا ضمير عليها لان تفسر ملف على نوتها والضنا بالجنايات جمع صنعيه وا
لقنايا الجنبات جمع جنبيه وضمير محياتها لا فيدة بذلك بما ذكر من الى عنق
والاستقراء والنفق وعوذ للثان ثنا وقت اي لا انه تباهل باستقصاء ما يشرح
النقل فيه معجبا به من ما يقع في الروضه ربيع فيها معجبا بها متسع حال من ضمير فيها
من اي متدرجا في الانتقا من العلم الفتح تتعلق الاجمالي الحاصل بسبب عجز المتحدي
بالتنزيل ومعارضته الى العلم التفصيلي الحاصل بعلم الفنا والبيان اذا احاط به على
وجهه   والقول يروى بالنصب عطفا على الحسنى على انها مشروكه طامع الا شقه
المترتبه والاطرا بها صفته والقول يجري معطوفا عليها ولو نصب لعطف على محل
لتوبه وذلك لان طمع لا يتعدى بنفسه بل بالحرف والغرض انا وان مهدنا القول على
ما اوردنا الامثلة لكن ما اورد عنا بعض هذا الفن لا ينتفع بمجرد سرقتها وحفظها بل

بل لابد من انضمام الامور المذكورة اليها ووجه اشتراط الطهارة المثوبة والنجاة
يوم التنقي بازيه بحال الاجتهاد وفيضان النور ممن لم يجعل الله له نورا فما له من
نور والحمد لله على التوفيق لشرح الفن الثالث وهو المسؤول المسئول لان الطريق الى
الباقي والباقي منه وصلى الله على النبي و آله وسلم كثيرا كثيرا

قد تشرف بتملكه مملوك مالك الملك العبد
الآثم الاصغر ابن المرحوم منصور [illegible]
[illegible] ومن الله [illegible]
[illegible]